الآفاق المستقبلية للتنافس الأمريكي الأوروبي في الشرق الأوسط

تمت [illegible] رسالات أدنيا
هذه نسخة من الرسالة
التوقيع ..... التاريخ ٥/٧/٢٠٠١

إعداد

خلدون خالد كريم المصطفى

إشراف

الأستاذ الدكتور سعد أبو دية

قُدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير
في العلوم السياسيّة

كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنية

كانون ثاني ٢٠٠١م

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الإهـــداء

إلى من ربتني صغيرا

ورعتني كبيـــرا

إلى من أوصاني ربي ببرها

إلـى أمـــي

حبـــا ووفاء وعرفانا بالجميل

وإلى إخـواني وأخـواتي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

شـــكر وتقديـــر

الحمدُ والشكرُ للّه عزّ وجل الذي علّمنا مالَم نعلم. الحمدُ للّه، والصلاةُ والسلامُ على رسول اللّه، وعلى آله وصحبه وسلّم، أما وقد أعانني الله سبحانه وتعالى على إتمام هذه الدراسة، فإنه ليشرّفني أن أتقدّم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي الدكتور سعد أبو ديّه الذي منحني من وقته وجهده الكثير، فكان لي خير مرشد حيث كانت لتوجيهاته وإرشاداته وملاحظاته القيّمة العون الكبير في إتمام هذا العمل.

كما لايفوتني أن أتقدّم بالشكر الجزيل أيضاً إلى الأستاذ الدكتور محمد فضة، والدكتور ذياب مخادمة،والدكتور مازن العقيلي، على تفضّلهم بالاشتراك في لجنة المناقشة وإصدار الحكم على هذه الرسالة، والشكر موصول أيضاً إلى أساتذتي الذين تتلمذت على أيديهم الدكتور عبدالله النقرش، والأستاذ الدكتور عبدالفتاح الرشدان، والأستاذ الدكتور عبدالله الزعبي.

كما أنني مدين بالشكر والعرفان إلى أصدقائي الذين كانوا عوناً لي عبر مراحل إعداد هذه الدراسة وهم: خالد مفضي الدباس، ومؤمن الزعبي، وإبراهيم ذيابات، وحسن منايصة وعبدالله السنجلاوي، وبشير الروسان، وسامي القرعان، وأخيراً فإنني أتقدّم بالشكر إلى كل من ساعدني بالجهد أو الوقت أو توفير المصدر العلمي لإخراج هذه الرسالة بهذه الصورة.

وفقهم الله جميعا

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المحتويـــات

الموضوع	الصفحة
قـرار لـجنة المناقـشـة	ب
الإهـــــداء	ج
الشكر والتقدير	د
المـحـتـويـات	هـ
ملخص باللغة العربية	ط
المـقـدمـــة	١
الفصل الأول: العلاقات الاوروبية- الامريكية ومراحل تطورها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى فترة التسعينات	١٦
المبحث الأول: مرحلة العلاقات الأوروبية - الأمريكية من عام ١٩٤٥ - ١٩٦٥	١٧
المطلب الأول: مرحلة تماسك العلاقات الأوروبية - الأمريكية	١٧
المطلب الثاني: مرحلة القلق في العلاقات الأوروبية - الأمريكية	٢٧
المبحث الثاني: مرحلة العلاقات الأوروبية - الأمريكية في عقد السبعينيات	٢٩
المطلب الأول: مرحلة الاختلاف في العلاقات الأوروبية - الأمريكية	٢٩
اولاً: ازمـة الدولار عـام ١٩٧١	٣٢
ثانياً: حـرب اكتـوبـر عـام ١٩٧٣	٣٤
ثالثاً: عـام ١٩٧٩ وما رافـقـه مـن احـداث	٤٣
المبحث الثالث: مرحلة العلاقات الأوروبية - الأمريكية في عـقـدي الثمانينيـات والتسـعينـيات	٤٧
المطلب الأول: العلاقات الأوروبية - الأمريكية في عقد الثمانينيات	٤٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اولاً: الإطـــار السياســي ٤٧

ثانياً: الإطـــار الاستراتيجـي ٥٣

ثالثاً: الإطـــار الاقتصـــادي ٥٥

المطلب الثاني: العلاقـــات الأوروبية - الأمريكية في عقد التسعينيات والتحولات الكبرى ٥٧

الفصل الثاني: الشـــرق أوســـطية والمتوســـطية بيـــن دلالـــة المفهـــوم وعوامـل الظهـــور ٦٩

المبحث الأول: الإقليمية الجـــديـــدة ٧٠

المبحث الثاني: دلالات ومفهـــوم الشـــرق أوســـطية ٨٢

المطلب الأول: التطورات الدولية والإقليمية وأثرها على ظهور فكرة المشـروع الشـرق اوسـطي ٩٣

اولاً: التطـــورات الدوليـــة ٩٤

ثانياً: ملامـــح النظـــام العالمي الجـــديد ٩٥

المطلب الثاني: التطـــورات العربية والإقليمية والتحول المحتمل نحـــو "الشـرق أوسـطية" ٩٩

المبحث الثالث: إشـكالية تحديد مفهوم ونطاق المتوسطية ١٠٥

المطلب الأول: التطورات في اوروبا والوطن العربي وأثرها على ظهور فكرة المشـروع المتوسطي ١١٢

المطلب الثاني: مجالات الدور الأوروبي في حـوض المتوسط ١٢٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أولاً: المجال السياسي ١٢٠

ثانياً: المجال الاقتصادي ١٢٦

الفصل الثالث: مظاهر التنافس الاوروبي - الامريكي على منطقة الشرق الأوسط ١٣٠

المبحث الأول: أهمية منطقة الشرق الأوسط للطرفين الأوروبي والأمريكي ١٣١

المطلب الأول: اهم المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ١٣٥

المطلب الثاني: اهم المصالح الأوروبية في منطقة الشرق الأوسطر ١٤٠

المبحث الثاني: النظام الشرق أوسطي: المرتكزات، الأهداف، النتائج والأبعاد، ومواقف الدول العربية ١٤٤

المطلب الأول: مرتكزات النظام الشرق اوسطي ١٤٥

المطلب الثاني: اهداف النظام الشرق اوسطي ١٥٦

المطلب الثالث: الأبعاد والنتائج الكامنة للنظام الشرق اوسطي ١٥٨

أولاً: على الجانب العربي ١٥٩

ثانياً: على الجانب الإسرائيلي ١٦١

ثالثاً: على الجانب الأمريكي ١٦٥

المطلب الرابع: مواقف الدول العربية من النظام الشرق اوسطي ١٦٨

المبحث الثالث: الشراكة الأوروبية-المتوسطية، أسبابها، طبيعتها، أهدافها، مرتكزاتها ومواقف الدول العربية ١٧٣

المطلب الأول: الشراكة الأوروبية - المتوسطية والأسباب الكامنة وراء طرحها ١٧٣

المطلب الثاني: طبيعة الشراكة الأوروبيّة - المتوسطية ١٨٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المطلب الثالث: اهداف الشراكة الأوروبية - المتوسطية ١٨٣

المطلب الرابع: المرتكزات الرئيسية للشراكة الأوروبية - المتوسطية ١٨٦
المطلب الخامس: مواقف الدول العربية من فكرة الشراكة الأوروبية - المتوسطية ١٩٧

الفصل الرابع: مستقبل العلاقات الاوروبية- الامريكية في منطقة الشرق الاوسط ٢٠٨

المبحث الأول: النظام الدولي الراهن وتغيير مفهوم القوة ٢١٠
المطلب الأول: الوضع الأوروبي ٢١٢
المطلب الثاني: الوضع الامريكي ٢١٥
المطلب الثالث: جدليّة العلاقة الأوروبية - الأمريكية ٢٢٣

المبحث الثاني: النظامين "المتوسطي" و "الأوسطي" وانعكاساتها على العلاقات الأوروبية - الأمريكية في ظل الوضع الدولي الراهن ٢٢٥

المبحث الثالث: السيناريوهات المحتملة للعلاقات الأوروبية - الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ٢٣٩
المطلب الأول: السيناريو الاول: ٢٤٠
المطلب الثاني: السيناريو الثاني: ٢٤١
المطلب الثالث: السيناريو الثالث: ٢٤٣
خلاصة ٢٤٨
قائمة المصادر والمراجع ٢٥١
ملخص باللغة الإنجليزية ٢٧٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الملخص

الآفاق المستقبلية للتنافس الأوروبي الأمريكي في الشرق الأوسط

إعداد: خلدون خالد كريم المصطفى

المشرف: أ. د. سعد سالم أبو دية

تناولت هذه الأطروحة موضوع "الآفاق المستقبلية للتنافس الأمريكي-الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط"، حيث تبرز أهمية هذا الموضوع في كونه يشكّل معالجة موضوعية لشقي المعادلة "الأوسطية" و "المتوسطية" حيث وجد الباحث أن الدراسات السابقة تناولت كلاً على حدة أما علاقة الولايات المتحدة بالشرق الأوسط في إطار ما يسمى "المشروع الشرق أوسطي"، وأما علاقة دول الاتحاد الأوروبي بمنطقة الشرق الأوسط في إطار ما يسمى "الشراكة الأوروبية المتوسطية"، ولم تحاول أيّة دراسة جمع شقي المعادلة في قالب واحد، حيث تحدثت كل الدراسات بإيجاز شديد عن المشروعين ولم توضح حقيقة ماهية المشروعين الأوروبي والأمريكي، وما له فعلياً من انعكاسات على علاقة الطرفين مع بعضهما البعض وهنا تكمن أهمية هذه الأطروحة.

وقد انطلقت الأطروحة من مشكلة حقيقية ووقف غامض يتمثّل في علاقة الولايات المتحدة مع الاتحاد الأوروبي حول منطقة الشرق الأوسط في سياق طرحين متباينين، أحدهما ينشد الشراكة المتوسطية، والآخر يدور في دائرة بناء الشرق الأوسط، وقد قدمت الاطروحة السؤال التالي:

- لماذا ظهرا هذين المشروعين "المشروع الشرق أوسطي" المطروح من قبل أمريكا و "مشروع الشراكة – المتوسطية" المطروح من قبل أوروبا في هذا الوقت بالذات؟ بمعنى آخر لماذا ظهرا هذين المشروعين بعد انتهاء المشروعين وبعد انتهاء الحرب الباردة وبعد انهيار المنظومة الاشتراكية؟

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد بنت الأطروحة نفسها على الفرضية الرئيسية التالية:

"يشكل طرح المشروعين الأوروبي ممثلاً بـ"الشراكة الأوروبية - المتوسطية" والأمريكي ممثلاً بـ "النظام الشرق أوسطي" بداية تنافس حقيقي بينهما على منطقة الشرق الأوسط بوصفها تشكل أهمية اقتصادية واستراتيجية في العلاقة المتبادلة بين الطرفين".

ويتفرّع عن هذه الفرضية الفرضيات التالية:

الأولى: ان المشروعين "الأوسطي" و "المتوسطي" يعتبران من المظاهر والتجليات الرئيسية للتنافس الأوروبي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط.

الثانية: ان الدعوة الاقليمية الجديدة تتسم بالطابع الانتقائي من حيث انها مرتبطة برغبة القوى الغربية التي خرجت منتصرة من الحرب الباردة في إعادة هيكلة النظم الاقليمية في العالم.

الثالثة: تشكل الأبعاد الاقتصادية في النظام الشرق أوسطي والنظام المتوسطي مدخلاً للهيمنة الاستعمارية الجديدة على منطقة الشرق الأوسط، وليس منطلقاً لنهضة هذه المنطقة.

وقد استعانت الدراسة في هذه الأطروحة بالمنهج التاريخي، ومنهج تحليل النظم، ومنهج الاستشفاف الاحتمالي. وتبعاً لذلك جاءت الأطروحة في أربعة فصول:

٥٣٥١٤٢

تناول الفصل الأول "العلاقات الأوروبية - الأمريكية ومراحل تطورها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى فترة التسعينيات" ضمن مباحث ثلاث، الأول مرحلة العلاقات الأوروبية - الأمريكية من عام ١٩٤٥-١٩٦٥، الثاني: مرحلة العلاقات الأوروبية - الأمريكية في عقد السبعينيات، الثالث: مرحلة العلاقات الأوروبية - الأمريكية في عقدي الثمانينيات والتسعينيات.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما الفصل الثاني فتناول "الشرق أوسطية والمتوسطية بين دلالة المفهوم وعوامل الظهور" والذي جاء أيضاً في مباحث ثلاث، الأول: تناول الإقليمية الجديدة، الثاني: تناول دلالات ومفهوم الشرق أوسطية، والثالث: تناول إشكالية تحديد مفهوم ونطاق المتوسطية.

أما الفصل الثالث المتعلق "بمظاهر التنافس الأوروبي -الأمريكي على منطقة الشرق الأوسط" فقد تكون كذلك من مباحث ثلاث، الأول: أهمية منطقة الشرق الأوسط للطرفين الأوروبي والأمريكي، والثاني: النظام الشرق أوسطي مرتكزاته، أهدافه، نتائجه، ومواقف الدول العربية منه. والثالث: الشراكة الأوروبية - المتوسطية أسبابها، طبيعتها، أهدافها، مرتكزاتها، ومواقف الدول العربية منها.

أما الفصل الرابع فقد تناول "مستقبل العلاقات الأوروبية - الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط" ضمن مباحث ثلاث، الأول: النظام الدولي الراهن وتغيير مفهوم القوة، الثاني: النظامين "المتوسطي" و "الأوسطي" وانعكاساتهما على العلاقات الأوروبية - الأمريكية في ظل الوضع الدولي الراهن، والثالث: السيناريوهات المحتملة للعلاقات الأوروبية - الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

هذا وقد توصّلت الأطروحة إلى عدّة نتائج أهمها:

أولاً: شكل انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة مفصلاً هاماً في تحوّل العلاقات الأوروبية - الأمريكية، من مرحلة التحالف إلى مرحلة التنافس، الأمر الذي يشير إلى أن مقتضيات السياسة الدولية لا تعرف الصداقة الدائمة أو العداوة الدائمة.

ثانياً: تبدّل وتغيّر مفهوم القوة، فعلى الرغم من امتلاك الاتحاد السوفيتي لأكبر قوة استراتيجية في العالم فقد انهار بين عشيّة وضحاها حيث برزت أهمية القوّة الاقتصادية، وتراجعت أهمية القوّة العسكرية، مما أعطى ميّزة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

للاتحاد الأوروبي على حساب الولايات المتحدة، وجعلته يظهر كمنافس للولايات المتحدة.

ثالثاً: لقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي وتبدل مفهوم القوّة إلى إبراز وضع دولي جديد يقوم على درجة كبيرة من الاعتماد المتبادل بين الدول الرأسمالية الكبرى، الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وبالتالي فإمكانية نشوء صراع مسلّح أو أية مجابهة أمرٌ مستبعد على نحو كلي. فالمشروعين "الشرق أوسطي" و "المتوسطي" ليسا إلا سوقين اقتصاديين لا يؤديان إلى الصراع وإنما إلى التنافس ضمن إطار تكاملي. فالمنطق التكاملي الذي يلف المعسكر الغربي (EURO & USA) وتحديداً في النواحي الاقتصادية والأمنية، يشكل عملية ردع متبادل بحيث لا يجرؤ أي طرف على الخروج عن دائرة التكامل لأن الخارج من هذا النظام سيكون هو الخاسر ولمصلحة طرف ثالث، ثم أن مصادر قوّة الدول لم تعد داخلية بل متحدة من الخارج عن طريق شبكة الترابط الاقتصادي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المقدمة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المقدمة:

شهد النظام الدولي مع بداية العقد التاسع من القرن العشرين، تحولات كبرى، على الصعيد العالمي، كقيام الوحدة الألمانية، وانهيار الاتحاد السوفيتي، وتفكك المنظومة الاشتراكية، وقيام حرب الخليج الثانية، حيث ساهمت هذه الاحداث في إنهاء الحرب الباردة كنمط للتفاعلات الرئيسية في النظام الدولي بين المعسكرين الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي، والرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

وبرز وضعٌ دوليٌ جديدٌ أثار العديد من الاشكاليات، حول طبيعة وخصائص هذا الوضع الدولي الجديد، الذي تميّز بوجود قوّة عسكرية ذات سمة انفرادية في قيادة هذا الوضع الدولي الجديد، مع تنامي وتصاعد في أهمية العامل الاقتصادي الذي بات يعرف قوة الدولة، حتى أصبح يشكل محورا رئيسيا في تعريف وتبيان قوة الدولة بوصفه بديلاً عن قاعدة القوة العسكرية.

وبذلك فقد طرأ في أعقاب الحرب الباردة تحولاً كبيراً على مفهوم القوة، من حيث تراجع أهمية القوة العسكرية وبروز أهمية القوة الاقتصادية على صعيد العلاقات الدولية، مما ساهم في بروز العديد من الدراسات والنظريات التي تبرز أهمية تحقيق توازن القوى، وأهمية الامتداد الجغرافي، والعوامل الاقتصادية في العلاقات المتبادلة بين الدول، مع ما يُفضيه ذلك من ضرورة الوصول إلى المواقع الاستراتيجية ذات الموارد الاقتصادية البالغة الأهمية على الصعيد العالمي (كالنفط).

وشكل الشرق الأوسط بأهميته الاستراتيجية والاقتصادية مسرحاً للتنافس العالمي بين الدول الكبرى، وبالذات الولايات المتحدة الامريكية، والاتحاد الأوروبي، إذ حاول كل طرف صياغة وبلورة مصالحه العُليا، عن طريق طرح مشاريع ذات سمة تنسجم ومعطات الوضع الدولي الجديد، الأمر الذي ساهم في بروز تنافس

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حقيقي بين هذين القطبين للسيطرة على هذه المنطقة والاستئثار بمواردها الاقتصادية.

فقد قامت الولايات المتحدة بأخذ زمام المبادرة، إذ عملت على طرح أفكارها بهدف بناء "نظام شرق أوسطي" يعزز أهميتها ومصالحها الاستراتيجية في المنطقة، وذلك عبر البوابة الإسرائيلية وفي سياق استغلال تدهور النظام العربي بهدف إحلال السلام في المنطقة، بوصفه أحد مرتكزات "النظام الشرق أوسطي".

ولم تخفَ المحاولات الأمريكية، للاستئثار بمنطقة الشرق الأوسط، على الدول الأوروبية، إذ عملت الأخيرة على طرح مشروعها "المتوسطي" بهدف تحقيق "شراكة أوروبية متوسطية" تجسّد علاقات مستقبلية متينة، عبر إقامة "شراكة أوروبية - متوسطية" تشمل كافّة المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والتجارية والثقافية، لتشكّل محاولة أوروبية في مواجهة الهيمنة الأمريكية، وكرد فعل جدي على تهميش المشاركة الأوروبية في بناء الشرق الأوسط، وكمنفذ لإنقاذ الطموح الأوروبي الشامل لبلورة صوت أوروبي موحّد ومؤثر.

وهكذا فقد أصبح الشرق الأوسط أحد المتغيّرات الهامّة، في ميدان التنافس الأوروبي - الأمريكي، وعاملاً مهمّاً في تحديد نمط العلاقة المستقبلية بين القوتين آخذين بعين الاعتبار أهمية العوامل الأخرى التي تلعب دوراً رئيسياً في تنمية علاقة الطرفين مع بعضهما البعض.

اولاً: اهميّة البحث واهدافه:

تتأتى أهمية هذا البحث من خلال محاولة إلقاء الضوء على واقع العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بوصفهما من القوة الرئيسية في النظام الدولي، فالولايات المتحدة باتت تتزعّم القوى الدولية، فهي قوّة جبارة من جميع

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المناحي الاقتصادية والعسكرية حتى أطلق البعض على النظام الدولي سمة أحادي القطبية نظراً لقوتها، أما الطرف الآخر فلا يقل شأنا عن الولايات المتحدة، فالاتحاد الأوروبي بات يشكّل قوّة اقتصادية جبّارة أيضاً عن طريق الوحدة السياسية، والتفاعل بين هاتين القوتين سوف يكون له صدى كبير على صعيد النظام الدولي ككل.

وتتضح أهمية الدراسة أيضاً ، من موضوع العلاقة بين (الولايات المتحدة، ودول الاتحاد الأوروبي)، وهو التنافس على منطقة هامة جداً مثل الشرق الأوسط التي باتت تشكل واسطة العقد في تفاعلات الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولاشك أن التفاعلات في هذه المنطقة ستجد لها أصداءً دولية وإقليمية نظراً للأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة، حيث تشكلّ أكبر احتياطي لمخزون النفط في العالم، فضلاً عن موقعها المتوسط بين قارات العالم، وباعتبارها ايضا سوقا استهلاكية كبيرة لمنتجات كلا الطرفين (الأمريكي والأوروبي).

وأخيراً فإن أهمية هذه الدراسة تنبع من الخطورة الكامنة وراء إقامة مثل هذه المشاريع، وبالذات فيما يخص تفتيت وإلغاء أية فكرة لأي نظام إقليمي عربي، وذلك عبر تعزيز فكرة وجود إسرائيل في هذه المنطقة، بوصفها محوراً وليس عضواً، في كلا المشروعين وبالذات الأمريكي.

وتهدف الدراسة إلى مايلي:

١- إبراز طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وبشكل خاص بعد انهيار الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية.

٢- إبراز أهمية منطقة الشرق الأوسط وأثرها على العلاقات المتبادلة بين كلا الطرفين الأوروبي والأمريكي.

٣- التعرّف على طبيعة وأهداف المشروعين "المتوسطي" المطروح من قِبَل أوروبا، و "الأوسطي" المطروح من قبل الولايات المتحدة الأمريكية،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والتعرّف كذلك على طبيعة المكانة التي تحتلها إسرائيل في كلا المشروعين.

٤- وضع تصوّر مستقبلي لماهية العلاقة التي ستكون في المستقبل بين الطرفين الأوروبي والأمريكي خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط.

ثانياً: مشكلة البحث:

تحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على واقع العلاقات الأوروبية-الامريكية في سياق تنافس الطرفين على منطقة هامّة جداً وهي منطقة الشرق الأوسط، فبعد تفكك ما كان يُسمى بالاتحاد السوفييتي سابقاً ، وانهيار المنظومة الاشتراكية، بدأت العلاقات الأوروبية - الأمريكية تأخذ منحاً آخر، حيث بدأت علاقاتهم تدخل في دائرة التنافس بدلاً من التحالف، فالخطر المشترك الذي كان يجمع الطرفين (الأوروبي والامريكي) في بوتقة واحدة قد زال بزوال الاتحاد السوفييتي، وعليه بدأت تظهر في الأفق مظاهر التنافس بين الطرفين في العديد من مناطق العالم، وعلى رأسها منطقة الشرق الأوسط التي تعتبر من المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لكلا الطرفين، فقد عمد كل من الطرفين الأوروبي - والأمريكي إلى طرح المشروعين، المتوسطي من قبل أوروبا، والأوسطي من قبل الولايات المتحدة، ليشكلا عنوان حقبة جديدة مغايرة للحقبة السابقة سمتها الاساسية التنافس، مما يعني أن هناك منطقاً جديداً سيحكم واقع العلاقة بين الطرفين في المستقبل، وبالذات في منطقة الشرق الأوسط، ويتأتى هذا المنطق الجديد من خلال محاولة الإجابة عن التساؤل التالي:

لماذا ظهر هذين المشروعين "المشروع الشرق أوسطي" المطروح من قبل أمريكا و"مشروع الشراكة - المتوسطية" المطروح من قبل أوروبا في هذا الوقت بالذات؟ بمعنى آخر لماذا ظهر هذين المشروعين بعد انتهاء الحرب الباردة وبعد انهيار المنظومة الاشتراكية ؟.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إذن هناك مشكلة فعلية بحاجة إلى حل، وتكمن في الموقف الغامض الذي ينتاب كلا المشروعين الأوروبي والأمريكي من زاويتين اثنتين هما:

اولاً: من حيث التوقيت الذي طرح فيه كلا المشروعين.

ثانياً: ما ينطوي عليه كل مشروع من اهداف ومقاصد ومرامي خفية.

وعليه يجيء هذا البحث ليرفع الستار عن مشكلة حقيقية وموقف غامض يتمثل في علاقة الولايات المتحدة مع الاتحاد الأوروبي حول منطقة الشرق الأوسط في سياق طرحين متباينين، أحدهما ينشد الشراكة المتوسطية، والآخر يدور في دائرة بناء الشرق الأوسط.

وبذلك فإن مشكلة البحث تقودنا إلى صياغة الفرضية المركزية المُراد الإجابة عنها في هذا البحث وهي:

"يشكّل طرح المشروعين الأوروبي ممثلاً بـ "الشراكة الأوروبية المتوسطية"، والأمريكي ممثلاً بـ "النظام الشرق أوسطي" بداية تنافس حقيقي بينهما على منطقة الشرق الأوسط بوصفها تشكل أهمية اقتصادية واستراتيجية في العلاقة المتبادلة بين الطرفين".

وذلك من خلال طرح مجموعة من الأسئلة وتتمثّل في:

١- ماهي المظاهر والتجليّات الرئيسية لمثل هذا التنافس؟

٢- هل يعتبر المشروعين (الأوسطي والمتوسطي) من مظاهر هذا التنافس؟

٣- ماهي الأهداف التي تقع وراء طرح مثل هذه المشاريع؟

٤- هل الدعوة الإقليمية الجديدة تتسم بالطابع الانتقائي من حيث أنها مرتبطة برغبة القوى الكبرى الغربية التي خرجت منتصرة من الحرب الباردة في إعادة هيكلة النظم الإقليمية في العالم؟

٥- هل تشكل الأبعاد الاقتصادية في النظام الشرق أوسطي والنظام المتوسطي مدخلاً للهيمنة الاستعمارية الجديدة على منطقة الشرق الأوسط، وليس منطلقاً لنهضة هذه المنطقة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٦- هل ستتحوّل مظاهر هذا التنافس إلى صراع بين الطرفين في محاولة منّا لاستشراف آفاق العلاقات المستقبلية بينهما؟

ثالثاً: منهج البحث:

من المسلّم به أن دراسة موضوع التنافس الأوروبي-الامريكي على منطقة الشرق الأوسط يمكن أن يتم تناوله من أكثر من زاوية، الأمر الذي يعني أن الحقول السياسية المختلفة تستطيع أن تجعل من الموضوع محلاً لاهتمامها، خاصة حقول النظم السياسية، والعلاقات الدولية، والسياسة الخارجية. بيد أنه ونظراً الى أن الدراسة ستقف عند التنافس بينهما على منطقة الشرق الأوسط من خلال مشروعيهما المطروحين في المنطقة "الشرق أوسطية" و "المتوسطية"، فإنها ستتابع الخطوط العامة لتطوّر علاقاتهم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى فترة التسعينيات، وذلك وصولاً الى طرح مشروعيهما "الشرق أوسطي" و "المتوسطي" واللذين شكلا إحدى نقاط التنافس بينهما، والآفاق المستقبلية لعلاقاتهما في منطقة الشرق الأوسط، لذلك فإن الباحث سيتناول دراسة هذا الموضوع من خلال استخدام عدّة مناهج قد تكون متداخلة فيما بينها، وهذه المناهج هي المنهج التاريخي، ومنهج تحليل النظم، ومنهج الاستشراف الاحتمالي.

مقولات المناهج الأساسية:

المنهج التاريخي: التاريخ هو سجل لوقائع وأحداث وقعت في الماضي، الأمر الذي يعني أن التاريخ يستند إلى عنصر الزمان، وأول خصيصة من خصائص الزمان عدم قابلية العودة ، ويبدو أنه من هنا جاءت العبارة "التاريخ لايعيد نفسه" لتأكيد ذلك، حيث أن عامل الزمن متغيّر وقادر على أن يجعل من أي موقف آخر موقفاً

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جديداً. لذلك عندما يلجأ الباحث في علم السياسة الى التاريخ، فإن الذي يهمه منه ليس المتابعة الزمنية للوقائع، فكرية كانت أم نظامية، وإنما الذي يهمه هو استخدام تلك الوقائع في الاستدلال أو في تفسير الظاهرة السياسية، فالتاريخ هو تتبع الوقائع أو الأحداث أو الأفكار أو النظم، بهذا المعنى هو ضروري في أي تحليل سياسي، بمعنى آخر المشكلة التي يثيرها المنهج التاريخي هو أن تفسيره الظاهرة السياسية لايمكن أن يتم إلا عن طريق المتابعة الزمنية "بعبارة أخرى" فإن المنهج التاريخي يفترض".

اولاً: إدخال عامل الزمن في جميع مقوّمات التحليل بحيث يصير عامل الزمن متغيراً أصيلاً يحدد الظاهرة ويحدد مدلولها، ومختلف مظاهر التعبير عنها

ثانياً: إن المنهج التاريخي يؤمن بفكرة التطور، كل ظاهرة تتولد من ظاهرة أخرى، بمعنى أن التلقائية لا يعرّفها الوجود الإنساني.

أما منهج تحليل النظم: فيقصد به دراسة النظام بكل عناصره (المدخلات والمخرجات)، وفي إطار بيئته وعلى ضوء أهدافه. أي أن تفسيرات الحلول المنتظرة للمشكلات **لها ارتباطات بواقع النظام مع البيئة، وبالتوقعات المرتبطة بغايات النظام** وأغراضه ، ولهذا يتميز منهج تحليل النظم بالمنطقية في النظرة والإجراءات، فهو ينظر إلى أية مشكلة في إطار الكل الذي تبرز فيه، ويتصدى لمعالجتها انطلاقاً من مسلّمة تنص على: أن الخلل في نظام معيّن لا ينشأ من مشكلة في عنصر من عناصر النظام، وإنما من عدم انسجام العناصر وتنافسها، ولذلك فإن معالجة الخلل لاتتم من خلال البحث عن أسباب بمقدار ما تتم من خلال تحليل شامل للنظام، يلقي أضواء على كل الارتباطات القائمة فيه، من أجل تلافي أيّة تناقضات أو عدم انسجام مع أهداف النظام، أن المعالجة النهائية تكون وظيفيّة مرتبطة بغايات النظام وأهدافه.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما منهج الإستشفاف: فيقصد به مجموعة الإجراءات العملية المؤدية إلى اكتشاف الحال الذي سيكون عليه الزمن الآتي، وأن هذه الإجراءات تقترن، كما تحدد دانيال بيل بـ(١٢) طريقة تتراوح مضامينها بين حدين إحداهما أعلى وهو الاستشفاف المؤكد، والآخر أدنى وهو الاستشفاف الاحتمالي، لذلك ينقسم منهج الاستشفاف إلى قسمين، **الأول:** الاستشفاف الاحتمالي الذي يكتفي بترجيح احتمال محدد على سواه، وفي الوقت الذي لايعترف الأول بحدود الانسانية وأثرها على قدرة الإنسان في اكتساب المعرفة المؤكدة، ينزع الثاني إلى البقاء ضمن حدود المعرفة المتاحـــة.

ولهذا يرى الباحث أن الاستشفاف الاحتمالي يبقى، حالياً هو الأقرب إلى المصداقية العلمية.

ومما يساعد على ذلك استناده على معادلة قوامها الآتي:(*)

إذا حدث (أ) فإن (ب) أو (ج)، أو الاثنين معاً، قد يحدث في الزمن الآتي، وتبعاً لهيكلية هذه المعادلة، فإنها تفترض وجود علاقة سببية بين (أ) كمدخل أو سبب، وبين (ب) و(ج) كمخرجات (أو نتائج) محتملة، وان هذه العلاقة قد تكون من حيث اتجاهها، طردية أو موجبة، بمعنى أن مدخلاتها ومخرجاتها تسير في الاتجاه ذاته: إذا زاد أحدهما زاد الآخر، وإذا نقص أحدهما نقص الآخر، كذلك يمكن أن تكون هذه العلاقة عكسية أو سالبة بدلالة أن مدخلاتها ومخرجاتها تسير في اتجاهين متعارضين: إذا زاد أحدهما نقص الآخر والعكس بالعكس.

ولجدواه سيكون الاستشفاف الاحتمالي هو أحد مناهج دراستنا هذه.

(*) شيء من التفصيل، انظر، د. وليد عبدالحي، تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية، (مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، ١٩٩٤)، ص٣٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تقدّم هذه الدراسة عرضاً للمشروعين (الأوسطي والمتوسطي)، حيث تبدأ بتناول العرض والتحليل للمشروع الشرق أوسطي من خلال التركيز على مشروع شمعون بيريز، ثم تتناول أهداف المشروع وبعض نتائجه، ثم تنتقل الدراسة لعرض وتحليل المشروع المتوسطي المتمثلة في البيان الصادر عن مؤتمر برشلونة المنعقد في نهاية تشرين الثاني١٩٩٥، وأهم أهداف ونتائج المشروع المتوسطي، ثم تعرض هذه الدراسة إلى ما يجب على الدول العربية فعله أو عمله تجاه المشروعين.

إلا أن هذه الدراسة عالجت المشروعين (الأوسطي والمتوسطي) باختصار وإيجاز، ولم تتطرّق إلى مفهوم كل منهما، كما أنها لم تقوم بعمل مقارنة للمشروعين ولم تتحدّث عن الآفاق المستقبلية لهما.

ب- ناصيف حتّي، "الشرق الأوسط في العلاقات الأمريكية الأوروبية"، مجلّة المستقبل العربي، العدد ٣٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيار١٩٨٢.

تناولت هذه الدراسة المدخل التاريخي للعلاقات التاريخية الأوروبية-الامريكية في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية التي أدت إلى تحجيم الدور الأوروبي الى دور ثانوي وتعاظم الدور الأمريكي، كذلك تناولت هذه الدراسة أهم المتغيرات الدولية التي أدت إلى صياغة مسار العلاقات الأوروبية-الامريكية وتظهير مفاصل التوتر فيها وإظهار حدود الخلاف بين الطرفين في تلك الفترة.

إن هذه الدراسة تحدثت عن طبيعة العلاقات الأوروبية-الامريكية إلى نهاية فترة السبعينيات ولم تتكلم عن العلاقات الأوروبية-الامريكية في فترة الثمانينيات والتسعينيات التي تمحورت في ظلها فكرة المشروعين (الأوسطي والمتوسطي).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما الدراسات التالية فقد تحدثت عن المشروع المتوسطي أو عن المشروع الأوسطي كلا على حدة ومن هذه الدراسات:

جـ- محمد سالمان، "السياسية المتوسطية للاتحاد الأوروبي"، مجلّة السياسة الدولية، العدد ١٣٨، الأهرام، تشرين الأول ١٩٩٩.

تكلّمت هذه الدراسة عن السياسة المتوسطية للجماعات الاقتصادية الأوروبي أثناء فترة الحرب الباردة، وقد قسّمت الدراسة هذه الفترة إلى مرحلتين :

١. المرحلة الممتدة من (١٩٥٧ - ١٩٧٢).

٢. المرحلة الممتدة من (١٩٧٢-١٩٩٠).

كذلك تناولت الدراسة السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي في مرحلة مابعد الحرب الباردة (١٩٨٩-١٩٩٥) وهذه المرحلة أطلق عليها ما يسمى المتوسطية الجديدة.

د- عبدالفتاح الرشدان، "العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغيّر"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، عمّان.

تتناول هذه الدراسة العلاقات العربية الأوروبية في إطار مدخلين مهمين هما الاعتماد المتبادل والإقليمية والتعاون بين الأقاليم. كما أن هذه الدراسة تتعرّض للحوار العربي الأوروبي، وأهمية هذا الحوار بالنسبة للطرفين العربي والأوروبي، كذلك تناولت الدراسة الشراكة المتوسطية بأبعادها السياسية والاقتصادية والأمنية، بالإضافة الى الحديث عن مؤتمر برشلونة والآفاق المستقبلية للشراكة المتوسطية والعرب.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هـ- وفاء بسيم، "التعاون الأورو-متوسطي (عملية برشلونة)"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٨، الأهرام، تشرين الأول١٩٩٩.

تتناول هذه الدراسة البداية الفعلية "لمشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية" الذي عقد في مؤتمر برشلونة يومي ٢٧ و ٢٨تشرين ثاني/ نوفمبر١٩٩٥، وقد انتهت أعمال هذا المؤتمر بإصدار الإعلان السياسي بعد أن تم تعديله حيث أصبح يعكس وجهات نظر الأطراف المتوسطة، كذلك تناولت هذه الدراسة الاجتماع الثاني في مالطا عام ١٩٩٧، وماهي الصعوبات والمشاكل التي واجهت هذا المؤتمر، كذلك ماهي الاقتراحات أو التوصيات التي تم التوصّل إليها، كما أن هذه الدراسة تناولت مؤتمر باليرمو (إيطاليا) ٣/٤/ حزيران١٩٩٨، وكيف حقق هذا المؤتمر نجاحا فاق ما كان متوقعاً، كما أن هذه الدراسة تعرّضت للاجتماع الوزاري الثالث للمشاركة الأوروبية المتوسطية .

و- شمعون بيريز، "الشرق الأوسط الجديد"، ترجمة ومنشورات دار الجليل، عمان، ١٩٩٤.

يتناول هذا الكتاب الدعوى إلى بناء نظام شرق أوسطي جديد من خلال التركيز على الاقتصاد، وبخاصة اقتصاد منطقة الشرق الأوسط والدعوى إلى الإطار الإقليمي والأسرة الإقليمية من خلال إنشاء منظمة تعاون إقليمية، كذلك يتحدث الكتاب عن الأمن القومي وذلك بإقامة نظام إقليمي للرقابة وإشاعة الديمقراطية، أي أن هذا الكتاب يضع الخطة الأساسية التي يجب على دول منطقة الشرق الأوسط اتباعها من أجل إحلال السلام والرخاء الاقتصادي وقد جاءت أولى هذه الخطوات بتوقيع معاهدة السلام مع إسرائيل.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها تشكل معالجة موضوعية لشقّي المعادلة (الشرق أوسطية والمتوسطية) حيث نجد أن الدراسات السابقة تناولت كلا على حدة أما علاقة الولايات المتحدة بالشرق الأوسط في إطار ما يسمى (المشروع الشرق أوسطي)، واما علاقة دول الاتحاد الأوروبي بمنطقة الشرق الأوسط في إطار ما يسمى (الشراكة الأوروبية المتوسطية)، ولم تحاول أيّة دراسة جمع شقّي المعادلة في قالب واحد حيث تحدّثت بإيجاز شديد عن المشروعين بحيث لم توضح حقيقة أهداف المشروعين (الأوروبي-الامريكي)، وما له فعلياً من انعكاسات على علاقة الطرفين مع بعضهما البعض.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الاول

العلاقات الاوروبية - الامريكية ومراحل تطورها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى فترة التسعينيات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الاول: العلاقات الاوروبية- الامريكية ومراحل تطورها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى فترة التسعينيات:

مع استسلام اليابان في الثاني من أيلول/ عام ١٩٤٥ انتهت الحرب العالمية الثانية التي شكّلت منعطفاً هامّاً في تاريخ البشرية، ومع انتهاءها بدأت تنقشع في الأفق سحابة علاقات دولية مغايرة كليّاً لواقع العلاقات التي سادت أثناء الحرب، فلم يعد المتحالفون أخوةً في تحالفهم، وإنما تبدّل الأمر وتغيّر الحال.

فقد بدأ يلوح في الأفق ملامح نظام دولي جديد يحمل في باطنه علاقات تنافرية بين أحلاف الأمس. فقد ظهرت على الساحة الدولية بعد الحرب مباشرة قوتين عظميين هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، وبدأ الخلاف يدب أوصاله في علاقاتهما المتبادلة، وغدت مصالح كل طرف على النقيض من الطرف الآخر، وكان للعامل الأيديولوجي الأثر البالغ في تعميق الفجوة وزيادة حدّة العداء بين الطرفين.

وظهر جليّاً أن مرحلة الوئام باتت مستحيلة فالعدو الألماني المشترك الذي جمع بينهما قد تهاوى نجمَهُ. وجاءت العداوة لتحكم علاقة المعسكرين الشرقي بزعامة الاتحاد السوفييتي، والمعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية. ومن هنا أصبحنا أمام نظام عالمي جديد ثنائي القطبية محكم الإغلاق يستعصي على الداخلين الخروج منه، وعلى الخارجين الدخول فيه، ولذلك ظهر نوع جديد من الصراع ممثلاً بالحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي. وفي ضوء هذه المعادلة تعيّن على كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي أن يقوما بتحصين حُلفائهما في مواجهة بعضهما البعض. وبالفعل كان للولايات المتحدة نهجها الخاص في دعمها وتحصينها للمعسكر الغربي (حلفائها) في مواجهة المعسكر الاشتراكي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فقد أدى انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى نشوء مناطق فراغ في السلطة وبالذات في أوروبا الغربية، حيث خرجت كلاً من بريطانيا وفرنسا مثخنة بجراحها، ممزقة ومنقسمة، مما أدى إلى تقليص نفوذهما ودورهما على الصعيد العالمي، وبالذات في الشرق الأوسط[١]، فقد انتقل الميراث الإمبراطوري الاستعماري من حضن المملكة المتحدة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بفعل الأزمة المالية التي واجهتها بريطانيا وعجزها عن الإيفاء بالتزاماتها الاستعمارية[٢].

أما فرنسا فلم تكن بأفضل حال من بريطانيا فقد خرجت هي الأخرى منهكة من الحرب العالمية الثانية ولم تستطع أن تتبوأ المكانة الدولية المرموقة التي كانت تنشدها. وبالتالي فإن هذه المتغيرات لم تعطِ دوراً رئيسياً لبريطانيا وفرنسا في الشرق الأوسط، وإنما حجمته وحولته إلى دورٍ ثانوي تجاه تعاظم الدور الأمريكي، وفي معرض استقراء العلاقات الأوروبية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وتطورها بعد الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع التسعينيات يُلاحظ أنها مرّت بعدّة مراحل.

المبحث الأول: مرحلة العلاقات الأوروبية الأمريكية من عام ١٩٤٥-١٩٦٥.

المطلب الأول: مرحلة تماسك العلاقات الأوروبية - الأمريكية:

بدأت المرحلة الأولى من العلاقات الوثيقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة هي القوة العظمى في الغرب، والتي استطاعت بفعل قوتها العسكرية والاقتصادية من تحرير أوروبا الغربية من قبضة هتلر وتخليصها من النازية، وإحلال الشرعية الأمريكية باعتبار أن ذلك الخلاص

---

(١) ناصيف حتي، الشرق الأوسط في العلاقات الأمريكية الأوروبية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد(٣٩)، أيار/مايو١٩٨٢، ص٤.

(٢) دانييل بيرادر، العالم في القرن العشرين: عصر الحروب والثورات، (مركز الكتب الأردني، عمّان، ١٩٩٠)، ص٢٤٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كان أمريكياً في إدارته وموارده وكذلك في نتائجه[١].

ومما عزز تلك الشرعية الامريكية وساهم في تعميق العلاقات بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية الغربية تلك التصورات التي سادت في الغرب حول قيام مؤامرة شيوعية ثورية، أدت إلى تغيير نظرة الغرب للاتحاد السوفيتي، كما ظهر لدى السوفيات تصوّرات مماثلة حول الخطر الاستعماري الرأسمالي، ونتيجة لتلك التصورات بدأت تنهار العلاقات الجيّدة التي كانت قائمة بين دول الحلفاء أثناء الحرب، وبذلك بدأ الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ليبسط نفوذهما على العالم، وقد تمثل ذلك الصراع بما يسمى بالحرب الباردة التي أظهرت علامات العداء بين الدولتين اللتين كانتا على وجه الدوام تحضّرا نفسيهما لدخول صراع جديد[٢].

ففي عام ١٩٤٥ كانت سياسة الحلفاء المنتصرين تتلخص في القضاء على ألمانيا القديمة، إلا أن الولايات المتحدة قد غيّرت سياستها تجاه ألمانيا بحيث أرادت ربط ألمانيا بالمؤسسات الأوروبية، وذلك كي لا تتبنى ألمانيا سياسة الحياد أو الاتجاه نحو التعاون مع روسيا، مما قد يؤدي إلى قلب ميزان القوى في أوروبا، إضافةً إلى أنها أرادت أن تخفف من الأعباء الاقتصادية الباهضة نتيجةً لوجودها في ألمانيا[٣].

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، قررت الولايات المتحدة الانسحاب من أوروبا وهذا القرار أدى إلى إصابة رئيس الوزراء البريطاني السابق (ونستون تشرشل) بالخوف والفزع من احتمال مواجهته القوات الروسية وحده، حيث أبلغ

---

(١) محمد حسنين هيكل، آفاق الثمانينيات، الطبعة الأولى، (شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٨٣)، ص ص ١٣٣-١٣٤.

(٢) دانييل براور: مرجع سابق، ص٢٤٩.

(٣) رينيه شوك: العلاقات الأمريكية - الأوروبية في فترة مابعد الحرب الباردة: صراع أم شراكة؟، مجلة قراءات سياسية، الولايات المتحدة الأمريكية، العددين(٣/٤)، صيف وخريف ١٩٩٣، ص١٥٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ترومان عن مخاوفه من ذلك الإجراء نظراً للأعداد الضخمة من القوات الروسية في أوروبا، ولذلك قال تشرشل لقد أسدل ستار حديدي في أوروبا ولا نعلم ما يجري خلفه[١]. وكان هدفه من ذلك هو تدخل الولايات المتحدة في الشؤون الأوروبية لمواجهة عدم الاستقرارالسياسي التي قد تخلقها القوات السوفيتية المتواجدة في أوروبا الشرقية.

وبناءً على ما سبق عملت كلٌ من بريطانيا وأمريكا وفرنسا في عام ١٩٤٧ على إيجاد وحدة اقتصادية واحدة هدفها إعادة بناء ما دمرته الحرب في ذلك الجزء من ألمانيا والواقع تحت سيطرتها لأجل خلق مساهمة ألمانية منتجة للحفاظ على استقرار أوروبا، ولكن هذه السياسة أدت إلى تقسيم ألمانيا، وأنهت فترة التعاون مع الاتحاد السوفييتي، وقد ظهر ذلك بشكل واضح في ازدياد التباعد بين ألمانيا الشرقية والغربية[٢].

وفي ضوء ذلك جاءت البداية العملية الأولى لحركة التوحيد الأوروبي من خارج القارة الأوروبية وبالتحديد من الولايات المتحدة الأمريكية، حين قام ترومان بطرح سياسة جديدة تقوم على إنقاذ الشعوب من الأنظمة التعسفية والسلطوية، وقد سعت هذه السياسة لتحقيق هدفين أساسيين هما:[٣]

اولاً: مساعدة الدول الحليفة للغرب التي هي بحاجة إلى معونة اقتصادية وعسكرية.

ثانياً: كان إعادة بناء اقتصاديات أوروبا المدمرة خلال الحرب وهو الأهم .

ولذلك اقترح وزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال في ٥ حزيران سنة

---

(١) كولن باون وبيتر موني، من الحرب الباردة حتى الوفاق ١٩٤٥-١٩٨٠، تعريب صادق إبراهيم عودة، الطبعة الأولى، (دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، آب ١٩٨٣)، ص٣٤.

(٢) دانيل برارر، مرجع سابق، ص٢٥٣.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٥٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٩٤٧ بأن تعمل الولايات المتحدة على مد يد العون والمساعدة للدول التي تضررت من الحرب.

لهذا وضعت الولايات المتحدة مشروع مارشال والقاضي بمساعدة أوروبا الغربية على إعادة بناء اقتصادها بهدف تنمية التجارة الدولية ومواجهة الشيوعية من خلال عدم زيادة فعالية الأحزاب الشيوعية الأوروبية في أوروبا، لذلك تم تأسيس المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي لتتكلّف بتوزيع هذه المساعدات بإشراف السلطات الأمريكية [١].

وفي ضوء ذلك استطاع مشروع مارشال أن يخلق عالماً يقوم على أساس الكتلتين (الشرقية والغربية)، لذلك انضمت الدول الأوروبية للكتلة الغربية بقيادة أمريكا لأنها لم تستطع البقاء بين عملاقين كبيرين، وبذلك استطاع ترومان إنشاء حلف شمال الأطلسي (الناتو) في عام ١٩٤٩، كما استطاع ربط دول أوروبا الغربية بالولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذا الحلف، الذي تضمّن على قيام كل الأطراف المتعاقدة بمساعدة أي طرف في التحالف في حال تعرّضه لأي اعتداء أجنبي خارجي [٢].

وعليه فإننا نستطيع تلخيص أهم الأسباب التي دعت الولايات المتحدة لتقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية للدول الأوروبية والمتمثلة في:[٣]

١- المحافظة على بقاء وأمن حلفائها.

٢- تقوية الاستقرار داخل البلدان الأوروبية.

٣- إيجاد أسواق جديدة للمنتجات الأمريكية واستيعاب فائض انتاجها.

---

(١) فتح الله ولعلو ،" أوروبا الأثنتي عشر دوله والولايات المتحدة"،في،أوروبا الأثنتي عشر دولة وآخرون، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة "الدورات"، الدورة ٢١/الرباط، ١٩-٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر،١٩٩٢، ص٧٣.

(٢) حمدي حافظ، المشكلات العالمية المعاصرة (الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦)، ص. ٧٠.

(٣) محمود اسماعيل محمد، مشكلات دولية معاصرة ، مكتبة نهضة الشرق،، د.م، الجزء الأول، ١٩٨٢، ص ص١٠٤-١٠٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤- تشجيع هذه الدول على العمل المشترك لإنعاش اقتصادياتها، إضافة إلى اعتمادها على نفسها .

٥- الاحتفاظ لها ببقاء القواعد العسكرية في أوروبا.

٦- تقوية العلاقات بينها وبين دول أوروبا.

٧- منع الدول الشيوعية والدول غير الصديقة من التغلغل في شؤون حلفائها.

٨- وأخيراً وليس آخراً خوف الولايات المتحدة من انضمام هذه الدول للمعسكر الشرقي في حال عدم تقديم مثل هذه المساعدات.

وبذلك استغلت الولايات المتحدة تفوّقها الساحق في إمكانات القوة لصالحها، بحيث أصبح النمط المسيطر على التحالف ليس نمط المشاركة الفعلية التي يفرضها منطق التحالف، وإنما كان نمطاً تسلّطياً أمريكياً، وهذا ما كانت تخشاه الدول الأوروبية، فقد بررت الولايات المتحدة سيطرتها على القرارات الاستراتيجية للحلف ببعض الذرائع التي ركّزت فيها على فكرة الحماية والأمن الذي توفره لأوروبا الغربية، وهذا ما جعل الدول الأوروبية تقبل بهذه الذرائع وهي مجبرة على ذلك، لأنها لم تكن تمتلك القوة التي تستطيع بواسطتها أن تدفع بهذه العلاقة من وضع التبعية إلى وضع الندية، فقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تغرس في أذهان حلفائها الأوروبيين فكرة أن المصلحة الأمريكية هي المصلحة الأوروبية، وأن كل ما تسعى إليه الولايات المتحدة لا يخدم المصلحة الأمريكية فقط بقدر ما يخدم المصلحة الأوروبية[1].

وفي ظل هذه الظروف برز نمط من القيادة المطلقة الأمريكية للتحالف الغربي، بسبب عدم مقدرة أعضاء التحالف في التأثير على أي قرار أو موقف دولي دون الرجوع إلى قائد التحالف الذي استطاع فرض سيطرته على الحلف إما

---

(١) اسماعيل صبري مقلد، العلاقات الأوروبية الإمريكية وحرب أكتوبر ١٩٧٣، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد(٣٥)، كانون الثاني/يناير ١٩٧٤، ص١٦٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بالإغراء (بضمان الحماية أو تقديم المساعدة) ومن الأمثلة على ذلك وضع الدول الأوروبية تحت الحماية النووية الأمريكية في حال تهديدها من قبل الاتحاد السوفيتي، إضافةً إلى مساعدتها عن طريق وضعها لمشروع مارشال، وإما بالتهديد باستخدام العقاب في حالة تضارب المصالح، ولعل من أبرز المؤشرات على هذا الوضع تهديد الولايات المتحدة للدول الأوروبية بسحب الحماية النووية الأمريكية عنها في حال عدم تقديم المساعدات المادية للقوات الأمريكية الموجودة على أراضيها، إضافةً إلى الضغط الذي مارسته الولايات المتحدة الأمريكية على بريطانيا وفرنسا من أجل انسحابها من مصر أثر العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦[1]. ومن هنا نستطيع القول أن مرحلة الولاء الأوروبي التقليدي للقيادة الأمريكية استمرت عشر سنوات مابين ١٩٤٥ إلى ١٩٥٥ ثم بدأت بعدها المرحلة الثانية وهي: مرحلة القلق.

المطلب الثاني: مرحلة القلق في العلاقات الأوروبية - الأمريكية :

في هذه المرحلة بقيت أوروبا الغربية تدور في فلك الولايات المتحدة، لكنها كانت ترى من التصرفات الأمريكية ما يدعوها للدهشة والاستغراب والعجز عن الفهم أحياناً: ففي أثناء حرب السويس عام ١٩٥٦ عندما قام الرئيس المصري جمال عبدالناصر بتأميم الشركات الأجنبية في السويس واسترجاع سيادة مصر على هذه القناة، شنّت كلٌ من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل هجوماً على مصر سُمي بالعدوان الثلاثي، وذلك لأن ما قام به عبدالناصر كان يلحق ضراراً بالمصالح الاقتصادية لتلك الدول نتيجةً لتأميم شركاتها، إلا أن هذا الاعتداء فشل فشلاً ذريعاً نظراً لاصطدامه بالتحذير السوفييتي الصارم ومعارضة الولايات المتحدة الأمريكية لها استجابةً لطموحاتها التي بدأت تتبلور في

---

(١) نادية محمود مصطفى، أوروبا والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، ١٩٨٦، ص ص٢٩٢-٢٩٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنطقة[١]. ولذلك كانت حرب السويس عام ١٩٥٦ شاهداً على بداية مرحلة جديدة تفجّرت فيها أعنف الضغوط الأوروبية التي أسهمت في تصحيح الاختلال في العلاقات الامريكية الأوروبية، ولقد تجسّدت النتائج التي ترتبت على حرب السويس على النحو التالي:

١- برهنت هذه الحرب على وجود تباينات جذرية في المصالح الاستراتيجية الحيوية لكل من الطرفين الأوروبي والأمريكي، كما كشفت عن واقع وحقيقة الشعارات التي رفعتها الولايات المتحدة من أن المصلحتين (الأمريكية والأوروبية) كانتا في حقيقتهما النهائية أمراً واحداً، ولذلك كانت هذه الحرب مفصلاً هاماً من مفاصل العلاقات الأوروبية والأمريكية، حيث أنها استطاعت أن ترفع اللثام عن الرغبة الأمريكية الجامحة للقوة والنفوذ من خلال سعيها للحلول محل حلفائها الأوروبيين، لتثبيت أقدامها على أنقاض مصالحهم[٢]. والدليل على ذلك ما سُمي بنظرية الفراغ أو (مبدأ أيزنهاور)[٣] الذي عبّرت بموجبه الولايات المتحدة عن رفضها لسياسة المقعد الشاغر والعمل تدريجياً على تعويض الانحسار البريطاني - الفرنسي بحضور أمريكي مكثّف، يستند إلى إدخال المشرق العربي ضمن

---

(١) بوقنطار الحسان، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نيسان ١٩٨٧، ص٣٤.

(٢) اسماعيل صبري مقلد، مجلة السياسة الدولية، العدد ٣٥، مرجع سابق، ص ص١٦٤-١٦٥.

(٣) مبدأ أيزنهاور: في عام ١٩٥٦ أعلنت بريطانيا وفرنسا أن مشاكل الشرق الأوسط تتطلب تدخلاً غربياً مباشراً، ولما فشل الاعتداء الثلاثي على مصر وتضاءل النفوذ الغربي في المنطقة، قررت واشنطن أن فراغاً سياسياً وعسكرياً قد حلّ في المنطقة يجب أن تشغله الولايات المتحدة لضمان سلامة المصالح الغربية، وكان المبدأ في جوهره يهدف إلى وقف المد الشيوعي، ولكن خلف هذا الادعاء كانت سياسة الولايات المتحدة تسعى للحفاظ على بترول المنطقة ومنع تأميم القناة من قبل الأنظمة المتطرّفة، لمزيد من التفصيل أنظر: محمد فضّة، السياسة الخارجية للدول الكبرى في الشرق الأوسط: أزمة السويس ومشكلة الاعتداء الثلاثي، الجامعة الأردنية، عمّان، ص٥٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أولويات الاستراتيجية الأمريكية أو معاملتها كمنطقة حساسة في الصراع الأمريكي السوفييتي[١].

إذن اصطدمت خلال هذه الفترة الحسابات والمصالح الأمريكية بالحسابات والمصالح الاقليمية لفرنسا وبريطانيا، فقد رفضت الولايات المتحدة منذ الاعتداء الثلاثي على مصر وإعلان مبدأ أيزنهاور كل منافسة حتى وإن كانت غربية، كما سعت إلى احتكار حريّة التصرّف في النظام العربي.

٢- ونتيجة لما سبق فقد كانت هذه الحرب نقطة البداية لأوروبا الغربية التي حاولت فيها إعادة تقييمها لنفسها من خلال اتخاذ إجرائين هامين، استطاعت أوروبا من خلالهما التعبير عن رغبتها العنيفة المتولدة في وجه المصالح والسياسات الأمريكية وهما:

أ- قيام فرنسا بأمتلاك قوة نووية قومية مستقلة خاصة بها، تستطيع من خلالها الدفاع عن مصالحها الاستراتيجية في أي منطقة في العالم دون الاعتماد على القوة النووية الأمريكية غير الموثوق بها [٢]. وهذا ما دعا إليه الرئيس الفرنسي السابق (شارل ديغول) لأنه كان لايثق في مصداقية الاستراتيجية الامريكية النووية للدفاع عن أوروبا، خاصة أن الولايات المتحدة ربما لن تدخل حرباً نووية من أجل أوروبا، فقد كانت الفكرة الأمريكية تقتصر على ضرب أهداف عسكرية محددة في الاتحاد السوفيتي في حالة تهديده لأوروبا أو هجومه عليها[٣].

لذلك فقد لعبت فرنسا دوراً هاماً في محاولة بناء أوروبا المستقلة عسكرياً

---

(١) برفنطار الحسان، مصدر سابق، ص ص٣٤-٣٥.

(٢) إسماعيل صبري مقلد، مجلة السياسة الدولية، العدد٣٥، مصدر سابق، ص ١٦٥.

(٣) رينيه شوك، مصدر سابق، ص١٦١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من خلال امتلاكها للقوة النووية، وعلى الرغم من أن أوروبا لم تمتلك تلك القوة المستقلة، إلا إنها حاولت أن تثبت عدم قبولها لتبعيتها كثمن للحماية الأمريكية بعد هذا التقدّم في قدراتها الذاتية[١].

ومن جانب آخر كان لانبثاق القوى الديغولية في فرنسا بعد حرب السويس تأثيـــراً كبيراً على العلاقات الأوروبية - الأمريكية، فقد كان الرئيس الفرنسي "ديغول" هو المتشكك الوحيد الذي أحس بأن الولايات المتحدة تسعى إلى الإرث الامبراطوري الأوروبي، بالذات ما يخص بريطانيا وفرنسا[٢].

لذلك يقول ديغول في مذكرات الأمل: " أن الحلف الأطلسي يعني خضوع أوروبا العسكري والسياسي للولايات المتحدة الأمريكية"، ولذلك نجد أن فرنسا الديغولية هي الدولة الأوروبية الوحيدة المستقلة في سياستها الخارجية إلى حدٍ ما عن الكتلة الغربية[٣]. لذلك فإن الرئيس ديغول كان ضد سياسة أمريكا النووية، وضد إضعاف فرنسا وإنهاء دورها كدولة مستقلة، فقد كانت استراتيجيته تقوم على بناء أوروبا المحايدة بعيداً عن الصراع الأمريكي - السوفييتي.

ب- إقامة رابطة السوق الأوروبية المشتركة التي تأسست عام١٩٥٢، وباشرت أعمالها عام ١٩٥٨، وكان هدفها السياسي تحقيق النمو الاقتصادي، وتحقيق الهدف الأعلى وهو الوحدة السياسية، وقد تمكّنت دول هذه الرابطة في وسط فترة الحرب الباردة من تحقيق الاستقلال الاقتصادي الداخلي، والتعاون السياسي، كما أنها استطاعت إستعادة الحريات السياسية للبلدان الحرّة[٤].

---

(١) نادية مصطفى، مصدر سابق، ص٢٩٤.

(٢) محمد حسنين هيكل، مصدر سابق، ص ١٣٤.

(٣) أمريكا استراتيجية الهيمنة والإرهاب، الطبعة الأولى، قسم البحوث والدراسات، رسالة الجهاد، ١٩٨٨، ص١٢١

(٤) دانييل بـراور، مصدر سابق، ص ص٤٣٢-٤٣٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بهذه الحقائق تمكّنت الدول الأوروبية من التعبير عن موقفها بالقوة والاستقلال إزاء الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا الأمر سيدفعها إلى إيجاد قوّة سياسية عملاقة في المجتمع الدولي، لها مصالحها وتطلّعاتها الذاتية التي تمكنها من الإفلات من قبضة الضغوط الامريكية [١] . وهو ما بدأ يتضح تدريجياً منذ الستينيات حيث بدأت تظهر الاختلافات بين أعضاء الحلف الأطلسي (الولايات المتحدة، وأوروبا الغربية) وخاصة حول استراتيجية الحلف العسكرية، والعلاقات الاقتصادية التي أدت إلى تضارب المصالح بين الجانبين، مما أدى إلى زعزعة التماسك داخل التحالف نفسه[٢] .

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة هي التي شجّعت على قيام الوحدة الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية بهدف مواجهة الخطر السوفييتي، وتقوية التحالف الأطلسي، وبناء المحور الألماني-الفرنسي[٣] . إلا أنها لم تكن على استعداد لأن تتحوّل تلك الوحدة إلى قوة دولية مستقلة لأوروبا الغربية، أي أنها أرادت أوروبا موحّدة، ولكنها لم تكن لتقبل أوروبا المستقلة عن الإدارة الأمريكية[٤] .

ومع تزايد النجاح الاقتصادي الباهر الذي حققته الجماعة الأوروبية، وخاصة في السياسة الزراعية وازدياد مصاعب الاقتصاد الأمريكي، بدأت تضيق الفجوة بين الاقتصاديات الأوروبية والأمريكية، فقد استطاعت بعض دول أوروبا الغربية من تحسين ظروف معيشة مواطنيها بشكل جعلها تفوق مستوى المعيشة للشعب الأمريكي[٥]. وعليه فقد نظرت الولايات المتحدة إلى نتائج تلك القوة الصاعدة

(١) إسماعيل صبري مقلد، مصدر سابق، ص١٦٥.

(٢) نادية مصطفى، مصدر سابق، ص٢٩٣.

(٣) رينيه شوك، مصدر سابق، ص١٦٢.

(٤) نجلا، محمد لجيب، مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، لعدد١٢٧، كانون ثاني/يناير ١٩٩٧، ص١٤٠.

(٥) دانيل برارد، مرجع سابق، ص٤٣٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نظرة شك حيث ذكر وزير الخارجية الأمريكي السابق كيسنجر: أن بعض القادة في الولايات المتحدة فضلوا الوحدة الاقتصادية داخل أوروبا على أن لايكون لأوروبا سياسة مستقلة في الشؤون الدفاعية، لأن ذلك يمكن أن يحطم ويفتت الحلف الأطلسي، لكنه يذهب إلى أن خطر تفتت الحلف الأطلسي يمكن أن يتحقق نتيجة للتنافس الاقتصادي بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية أكثر من حدوثه نتيجة لقيام كيان ذاتي لأوروبا الغربية في المجال الدفاعي[1]. ومما لا شك فيه أنه كلما كانت أوروبا أكثر قوة زادت إمكانيات التنافس والخلاف مع الولايات المتحدة.

/ وعلى الرغم من التغير الذي حصل في العلاقات الأوروبية - الأمريكية خلال الستينيات، إلا أن المساهمة الأوروبية كانت غائبة عن منطقة الشرق الأوسط وخصوصاً عن المنطقة العربية، بسبب افتقاد التعاون السياسي بين الطرفين العربي والأوروبي وعدم تشجيع الطرف العربي لمثل هذه المساهمة، بسبب الموقف الأوروبي المنحاز لإسرائيل أثناء حربها مع العرب في حزيران ١٩٦٧، ومع ذلك لم تمتنع فرنسا الديغولية عن القيام بدور أساسي لإحياء العلاقات العربية - الفرنسية، وقد كان ذلك تعبيراً واضحاً من أن الحكومة الفرنسية قد انتهجت سياسة عالمية مستقلة عن خط السياسة الأمريكية[2].

وضمن هذه المرحلة -مرحلة القلق في العلاقات الاوروبية - الامريكية- يمكن توضيح بعض الأمور التي تعدها أوروبا مثاراً للدهشة والاستغراب، بل والعجز عن فهم التصرّفات الأمريكية والتي تمثّلت في:

١- سياسة الاحلاف العسكرية التي اخترعتها الولايات المتحدة لاحتواء الاتحاد السوفييتي، جاءت لخدمة المصالح الأمريكية بالدرجة الأولى، ومع ذلك فعندما طلبت الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء حلف بغداد عام ١٩٥٥ تركت تقدير الأمور لبريطانيا وتوارَت هي خلفها.

---

(١) مقتبس في، محمود إسماعيل محمد، مصدر سابق، ص١١٩.

(٢) نادية مصطفى، مصدر سابق، ص٢٩٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢- لقد كان هدف الولايات المتحدة الأمريكية الأساسي هو حماية حلفائها عسكرياً من الخطر السوفييتي، إلا أنها كانت في الوقت نفسه تسعى إلى إيقاف أية محاولة أوروبية لتحقيق أي وحدة سياسية أو عسكرية(*) الدليل على ذلك تصديها لمحاولة إنشاء رادع نووي فرنسي مستقل يكون نواة لقوة ردع أوروبية حيث كانت ترى الولايات المتحدة أن أوروبا الغربية لايمكن أن يتوفّر لها الحماية والأمن إلا عن طريق الرادع النووي الأمريكي، ومع ذلك فإنه لم يكن هناك إنابة في الردع النووي، فكل واحد يدافع عن نفسه فقط ؛ لعدم وجودشعب يتحمّل الخطر النووي دفاعاً عن غيره من الشعوب.

٣- لقد قادت الولايات المتحدة العالم الغربي كله إلى احتمال مواجهة نووية مع الاتحاد السوفييتي سنة ١٩٦٢؛ بسبب أزمة الصواريخ الكوبية، ومع ذلك فهي نفسها التي وقّعت مع الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٦٣ اتفاقية الحظر الجزئي للتجارب النووية، ثم طلبت من حلفائها أن يحذو حذوها.

٤- قيام الولايات المتحدة بسحب المساهمة الغربية في تمويل السد العالي، ومع ذلك فإنها وقفت ضد كل من بريطانيا وفرنسا في حرب السويس وطلبت منهما بالانسحاب من الحرب فوراً، وقد اتضح ذلك التناقض جلياً عندما ذهب "كريستيان بينو" وزير خارجية فرنسا لزيارة وزير الخارجية الأمريكي في ذلك الوقت "جون فوستر دالاس" في مستشفى كان يرقد فيها مريضاً، وكان أول ما قاله له "دالاس": "لماذا توقّفتم عن الحرب، ولماذا رضيتم بالانسحاب"[١]. وقد كان هذا الموقف موضع تساؤل واستغراب لأوروبا.

من هنا نستطيع القول بأن مرحلة القلق هذه استغرقت هي الأخرى عشر سنوات من ١٩٥٥ إلى ١٩٦٥، إذ كانت التصرفات الأمريكية في هذه الفترة مدعاة للدهشة والاستغراب في أوروبا الغربية، ومن نتيجتها نوبات سوء الفهم، تلك

(*) والسبب في ذلك حتى لا تشكّل أوروبا في المستقبل قوّة تنافسهم على اقتسام مناطق النفوذ التي كانت تملكها في السابق.

(١) محمد حسنين هيكل، مصدر سابق، ص ص١٣٦-١٣٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التي أخذت تتراكم حتى أدت إلى الشعور بالقلق. ومن الملاحظ هنا أنه في الفترة من العام ٦٥-٧٠ لم تكن هناك مفاصل مهمة في العلاقات الأوروبية - الأمريكية وبالذات في منطقة الشرق الأوسط، سوى حرب حزيران ١٩٦٧ التي ازدادت فيها العلاقات العربية - الأوروبية تردياً، وذلك من خلال التحيّز الأوروبي الجماعي للجانب الإسرائيلي من خلال تأييدها للعدوان الإسرائيلي على العرب باستثناء فرنسا بزعامة الرئيس تشارل ديغول آنذاك، الذي أعلن عشيّة الحرب بأنه لن يؤيد المعتدي ولن يقف في صف البادئ في العدوان[1].

المبحث الثاني: مرحلة العلاقات الأوروبية - الأمريكية في عقد السبعينيات.

المطلب الأول: مرحلة الاختلاف والتأزم في العلاقات الأوروبية - الأمريكية:

شهدت منطقة الشرق الأوسط وبالذات المنطقة العربية عودة نشيطة للدور الاوروبي في بداية السبعينيات، عندما توصلت المجموعة الأوروبية بعد اجتماعها في مدينة ميونخ بألمانيا في تشرين الثاني عام ١٩٧٠، إلى إصدار وثيقة شومان التي تضمّنت إجراء تعديلات طفيفة على الحدود الاسرائيلية، والدعوة لانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، والتعديل الاداري لمدينة القدس بالاضافة إلى حل مشكلة اللاجئين، إلا أن الولايات المتحدة التي لم تكن ترغب ببروز دور أوروبي أعلنت معارضتها للتحرّك الأوروبي، الذي بقي بدوره خجولاً متردداً في تعامله مع القضايا العربية؛ نظراً لعدم تعرّض مصالح الجماعة الأوروبية للتهديد والخطر في تلك الفترة، لذلك فقد تغيّر الموقف الأوروبي- الذي كان متردداً في تعامله مع القضايا العربية- بعد قيام حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ التي شكلت منعطفاً

---

(١) عبدالفتاح الرشدان، العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغيّر، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٨، ص٢٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هاماً في العلاقات العربية - الأوروبية. والتي سوف نتطرّق إليها فيما بعد.[١]

لهذا فإنه في بداية السبعينيات، وبعد التغيير في مناخ العلاقات الأوروبية - الأمريكية، شهد التعاون السياسي الأوروبي دفعة قوية ، وكان ذلك في الفترة التي شهد فيها النظام الدولي ما يسمى بالانفراج الدولي، والذي بدوره سمح لأوروبا بالمطالبة بدور عالمي جديد، إلا أن هذا الدور لم يكن مطلقاً في استقلاليته؛ بسبب التفوق العسكري للقوتين العظميين، مقارنة بالقوة العسكرية الأوروبية، إلا أن ذلك لم يمنع دول أوروبا الغربية من رفضها لفكرة التبعية كثمن للحماية الأمريكية[٢].

ففي عام ١٩٧٠ بدأت بوادر الانفراج الدولي بتوقيع العديد من الاتفاقيات، منها الاتفاق بين ألمانيا الغربية والاتحاد السوفييتي، واتفاق القوى الكبرى الأربع عام ١٩٧١، لتحديد وضع برلين الغربية، والاتفاق الأمريكي السوفييتي عام ١٩٧٢ حول حظر الأسلحة الاستراتيجية، بالإضافة إلى الاتفاق الأمريكي الصيني في نفس العام، هذه الاتفاقيات كانت هي الاساس لمرحلة الانفراج الدولي، والتي استطاعت الدول الأوروبية فيها من إقامة علاقات سياسية واقتصادية مع الشرق، فقد تحسّنت العلاقات التجارية كثيراً بين الاتحاد السوفييتي وفرنسا، إذ كانت الأولى تقدّم الغاز مقابل حصولها على تكنولوجيا فرنسية، أدى هذا الوضع الجديد إلى إيجاد مرونة كبيرة في العلاقات بين الكتلة الغربية والكتلة الشيوعية[٣].

فقد استفاد الأوروبيين وخاصة ألمانيا الغربية من مرحلة الانفراج أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية، فالعلاقات الاقتصادية بين أوروبا الغربية والاتحاد السوفييتي ودول الكتلة الشرقية قد تنامت بشكل كبير خلال هذه المرحلة، حيث

(١) موسى الضرير، العلاقات الاقتصادية العربية - الأوروبية من الحوار العربي الأوروبي إلى مؤتمر برشلونة، مجلة المعلومات الدولية، دمشق، العدد٥٩، شتاء، ١٩٩٩م، ص٤٧.

(٢) نادية مصطفى، مصدر سابق، ص٢٩٥.

(٣) ناصيف حتّي، مصدر سابق، ص٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وجدت دول أوروبا الغربية فيها سوقاً كبرى لمنتجاتها وصادراتها وتكنولوجيتها، بالإضافة إلى ذلك فإن الروابط بين ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية قد تزايدت خلال هذه الفترة وذلك راجع للبعد التاريخي العميق الذي كان يربط الألمان بعضهم ببعض[١].

في هذه الفترة بدأت دول أوروبا الغربية تشعر بارتياح كبير، لأنها استطاعت أن تضمن جزءاً حيوياً من قوّتها العسكرية والاقتصادية، وذلك لأن التهديد السوفييتي لأمنها بدأ يخف كثيراً عن ذي قبل، نتيجة للأوضاع الداخلية التي تعرض لها الاتحاد السوفييتي، بالإضافة إلى الواقع الدولي الذي اتسم بالانفراج، علاوة على ذلك، فقدت الحماية النووية الأمريكية لأوروبا الغربية بعضاً من مصداقيتها، وبالذات بعد امتلاك السوفييت للأسلحة النووية المتطورة والتي أصبحت تشكل تهديداً رئيسياً، ليس على الأمن الأوروبي فحسب وإنما على الأمن الأمريكي بالدرجة الأولى، لذلك وضعت الولايات المتحدة أمنها في الصدارة قبل الأمن الأوروبي، بعد أن كان الإدعاء سابقاً أن مفهوم الأمن الغربي واحد لا يتجزأ[٢]، ولهذا السبب أدركت أوروبا الغربية مدى الخطر الذي يعصف بها نتيجة لتلك السياسة التي وضعتها الولايات المتحدة، ومع كل هذا شهدَ عقد السبعينيات مجموعة من العوامل والتحديات الداخلية والخارجية للحلف الأطلسي، بيّنت فيها ضعف الدور القيادي الأمريكي، وبالوقت نفسه حجّمَت من فعالية الدور الاوروبي العالمي ، كما أنها أبرزت أهمية وأولوية القضايا الاقتصادية في العلاقات الأوروبية - الأمريكية، فخلال الأعوام من ١٩٧١-١٩٧٩ حدثت مجموعة من الأزمات العالمية والإقليمية كان لها تأثير كبير على العلاقات

---

(١) عبدالمنعم سعيد، ندوة العلاقات الأوروبية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد٧٦، نيسان/ إبريل ١٩٨٤، ص١٥٤.

(٢) اسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية الدولية في عالم متغيّر : قضايا ومشكلات ، الطبعة الأولى، شركة كاظمة للنشر والترجمة، والتوزيع، الكويت، ١٩٨٣، ص ص١١١-١١٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأوروبية - الأمريكية ومنها:

أولاً: أزمة الدولار عام ١٩٧١:

حدثت هذه الازمة لامتناع الولايات المتحدة عن القيام بتصحيح أو ضبط أي خلل قد يحصل في الاقتصاد العالمي، لعدة أسباب أهمها عدم قدرة الولايات المتحدة على قيادة النظام النقدي العالمي، حين أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق (نيكسون) عن عدم التزام بلاده بنصوص اتفاقية (بريتون وودز)، لما سببته الحرب الفيتنامية لها من نفقات هائلة، أدت بالتالي إلى هبوط العملة مقابل الدولار، كما أن التدفقات الرأسمالية المتزايدة أثرت على ميزان المدفوعات الامريكية الأمر الذي زعزع الثقة بالدولار[١].

علاوة على ذلك ساهمت الضغوط الداخلية الأمريكية بالتأثير على الولايات المتحدة، التي كانت تعمل دائماً على تأجيلها حتى لا تعرقل قيامها بالدور القيادي، لذلك فقد كانت تلك السياسة التي انتهجتها الولايات المتحدة هي بمثابة إنذار للاقتصاديات الأوروبية، لأنها كانت تريد أن توضح لأوروبا بأن انتقالها إلى الوحدة السياسية لتصبح قوى عالمية هو أمر غير ممكن بل ومستحيل في ظل غياب قوة ردع نووية أوروبية مستقلة، ولهذا حاولت الدول الأوروبية علاج النقص لديها بإظهار قوتها الاقتصادية التي تؤهلها لتحقيق استقلالها الكامل، إلا أن الولايات المتحدة رأت أن أوروبا إذا أرادت الاستقلال الاقتصادي فهي عاجزة عن الاستقلال العسكري، كما أنها (أي الولايات المتحدة) ليست على استعداد لتحمّل أعباء الدفاع عن أوروبا، إذا رفضت أوروبا التعاون معها اقتصادياً[٢]. لأن الدول الأوروبية أصبحت تشكل قوة اقتصادية منافسة للولايات المتحدة في الأسواق العالمية، لهذا أدركت الولايات المتحدة مدى الخطورة التي تمثلها القوة الاقتصادية

(١) جون أدلمان سبيرو، سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة خالد القاسم، تحرير سمير حداد، ص١٦-٣٨.

(٢) حامد عبدالله ربيع، الندوة العلمية عن المضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، أيار/مايو ١٩٧٧، ص ص١٠٧-١٠٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

للدول الأوروبية على الاقتصاد الأمريكي، لذلك استخدمت الولايات المتحدة سياسة الضغط على الدول الأوروبية للحصول على تنازلات فردية لها، وذلك من خلال زيادة الضريبة بنسبة ١٠٪ على الاستيراد، مما أثر بدوره على الصادرات الأوروبية الأمريكية، التي أثرت بدورها على السياسة الزراعية للدول الأوروبية، كما أنها أوقفت المفاوضات الجارية لإقامة منطقة تجارة حرّة مع أعضاء الجماعة الأوروبية للتجارة الحرّة[١].

كما اتضح هذا التعارض في المصالح بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية الغربية بتفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية عندما اتخذت الإدارة الأمريكية قراراً برفع الفائدة على سعر الدولار كوسيلة للحد من تفاقم التضخم وقد كان المسؤولون الأمريكيون يعرفون أن هذه السياسة ستؤثر سلبياً على الأسواق المالية والاقتصادية لأوروبا، نتيجة تحوّل الرساميل نحو الدولار، مما أدى إلى انخفاض قيمة العملات الأوروبية التي أدت إلى الانكماش الاقتصادي في أوروبا وزادت من معدلات البطالة، حيث كتبت مجلّة "النوفيل أوبسر فاتور" تقول أن الفضل في ذلك كله يعود إلى ما أسمته "بديكتاتورية الدولار"[٢]. ومن هنا نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن مهتمة كثيراً بالمصالح المشتركة لأعضاء التحالف بقدر اهتمامها بمصالحها الخاصة وفقاً لما تمليه عليها اعتباراتها البرجماتية التي بدأت تسيطر على العلاقات بين أعضاء التحالف الغربي وأكثر خطورة من ذلك اتخاذ الادارة الامريكية قراراً يمنع الشركات الأوروبية من استخدام التكنولوجيا الامريكية في مشروع خط أنابيب الغاز الطبيعي الذي سيربط بين سيبيريا والدول الغربية، كما اتخذ قراراً بمنع تصدير الصلب الامريكي إلى الشركات التي ستعمل بهذا المشروع، وقد اتُخِذَت هذه القرارات

---

(١) جون أدلمان سبيرو، مصدر سابق، ص٩٥.

(٢) ناصيف حتّي، مصدر سابق، ص١٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بعد انتهاء مؤتمري قمة الدول الصناعية السبعة في فرساي وقمة الأطلنطي في بون (ألمانيا) عام ١٩٨٤ [١]. وقد أثارت هذه القرارات غضب زعماء الدول الأوروبية الذين وجّهوا أثناء اجتماع القمة الأوروبية في بروكسل (بلجيكا) انتقادات شديدة اللهجة للحكومة الأمريكية بسبب سياستها التجارية، كما حذّروها من أن إجراءاتها التجارية قد تؤدي إلى تدهور العلاقات السياسية والاقتصادية بصورة خطيرة بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة وإلى بدء حرب تجارية للرد على هذه الإجراءات[٢] .

لذلك هددت الولايات المتحدة أوروبا الغربية بسحب الحماية العسكرية الأمريكية عنها، إذا لم تقبل بالتعاون الاقتصادي أي (الأمن مقابل الاقتصاد). وللتخلّص من تلك التهديدات ظهرت محاولات للجماعة الأوروبية للتقليل من تبعيتها للولايات المتحدة والحصول على استقلالها، خاصة بعد امتلاك فرنسا للسلاح النووي والذي من خلاله استطاعت التأكيد على الهوية الفرنسية لهذا فقد كان من أهم أسباب انعقاد المؤتمر الأوروبي في بروكسل (بلجيكا) في تشرين أول١٩٩٤ هو للتأكيد على الهوية الأوروبية. إلا أنه في ظل الاعتماد المتبادل بين طرفي الأطلنطي والمصالح المشتركة التي تربطهم فإنه لايمكن للجماعة الأوروبية أن تعمل ضدها، لعدم تبلور قوة حقيقية للجماعة الأوروبية في تلك الفترة. لهذا ظهرت الأزمة الثانية إلتي كان لها أثر كبير على العلاقات الأوروبية الأمريكية وهي[٣]:

ثانياً: حرب اكتوبر ١٩٧٣:

أدت هذه الحرب إلى ظهور وتفجّر الاختلافات في العلاقات الأوروبية - الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط، وقد كان لهذه الاختلافات والتناقضات دلالاتها بالنسبة لمدى استقلالية السياسة الأوروبية[٤].

---

(١) محمد السعيد إدريس، الدوافع الأساسية للخلافات الأمريكية الأوروبية، مجلة السياسية الدولية، القاهرة، العدد ٧٠، تشرين أول/أكتوبر ١٩٨٢، ص ٢١٣.

(٢) المصدر نفسه، ص٢١٤.

(٣) نادية مصطفى، مصدر سابق، ص ص٢٩٧-٢٩٨.

(٤) المصدر نفسه، ص٢٩٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فكما هو معروف أن الدور السياسي قبل عام ١٩٧٣ كان متروكاً بشكل كبير للولايات المتحدة، إلا أن هذا الوضع أخذ يتغيّر بعد حرب أكتوبر، حيث بدأت الدول الأوروبية وتحديداً فرنسا تلعب دوراً سياسياً أكثر استقلالية عما كان في السابق، وذلك نتيجة لتعرّض أمنها ومصالحها للخطر، ولذلك اتخذت الدول الأوروبية العديد من المواقف والقرارات التي أثارت فيها حفيظة الولايات المتحدة[١].

فعلى الرغم من التوافق والتطابق في العديد من المصالح الأوروبية الأمريكية في الشرق الأوسط، وتحديداً حول الإمدادات النفطية العربية، والصراع العربي - الإسرائيلي، والحفاظ على أمن الغرب، إلا أن ذلك لا يعني أن للغرب سياسة أو استراتيجية واحدة في المنطقة، وقد أظهرت هذه الحقيقة الحروب العربية - الاسرائيلية، وتحديداً حرب أكتوبر ١٩٧٣[٢].

حيث ظهرت خلافات حول ردود الفعل الأوروبية والأمريكية من هذه الحرب، وكان أهم دلائل هذه الخلافات، اندفاع الولايات المتحدة بشكل كبير لتقديم الدعم العسكري لإسرائيل بأحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا الأمريكية، كما أنها أعلنت حالة التأهب النووي دون التشاور مع حلفائها، وكان هدفها منع الاتحاد السوفييتي من التدخل في شؤون الشرق الأوسط[٣].

أما الجماعة الأوروبية فقد اتخذت مواقف أكثر اعتدالاً، حين رفضت طلب الولايات المتحدة باستخدام قواعدها لتسهيل عمليات الجسر الجوي لإسرائيل، فقد منعت بريطانيا الطائرات الأمريكية المتجهة لإسرائيل بالطيران فوق أراضيها أو الهبوط فيها، كما أعلنت ألمانيا عن عدم سماحها للسفن التي تحمل إمدادات

---

(١) حامد ربيع، مصدر سابق، ص ص١١٠-١١١.

(٢) نادية مصطفى، مصدر سابق، ص٢٩٨.

(٣) اسماعيل صبري مقلد، العلاقات الأوروبية الأمريكية وحرب أكتوبر ١٩٧٣، مجلة السياسة الدولية، مصدر سابق، ص١٦٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لإسرائيل بمغادرة الموانئ الألمانية[١].

لذلك انتقدت الجماعة الأوروبية باستثناء هولندا التصرّف الأمريكي الخاص بإعلان حالة التأهب، وعدّتـه دليلاً جديداً على الاستبداد الأمريكي الذي لم يكترث بما قد يفعله الحلفاء نتيجة لذلك التصرّف، خاصة وأن الدول العربية قد استخدمت النفط كسلاح للضغط على الدول الأوروبية التي كانت الأكثر ضرراً من هذه السياسة، لافتقارها لهذه المادة الاستراتيجية، واستجابةً لذلك الضغط فقد أصدرت دول الجماعة الأوروبية بما فيها هولندا بياناً أيّدت فيه الحق العربي، وقرار مجلس الأمن (٢٤٢)، واستنكرت استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، من هنا ظهرت حملة الانتقادات العنيفة والمتبادلة بين الطرفين، حيث أطلقت الولايات المتحدة على موقف حلفائها الأوروبيين ما أسمته بالموقف المتخاذل لشركائها لرفضهم وعدم تأييدهم للتصرّفات الأمريكية[٢].

وبهذا الموقف فقد أكدت دول الجماعة الأوروبية عدم رضوخها للضغوط الأمريكية، وخصوصاً عندما تتعرض مصالحها الاقتصادية للخطر، من هنا فقد كانت حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣ علامة فاصلة في العلاقات الأوروبية - الأمريكية التي أبدى فيها الطرف الأوروبي درجة من استقلاليته السياسية عن الموقف الأمريكي، والذي رأى أن مصالحه تكمن في تأييد الحق العربي ضد الاحتلال الصهيوني إلى حد كبير، وقد أدى ذلك الموقف إلى قلق الولايات المتحدة وشعورها بخطورة الموقف[٣].

وعليه فإن الدول الأوروبية الغربية استطاعت التدخل في أزمة الشرق الأوسط في ضوء سعيها الدؤوب للحفاظ على التوازن بين مصالحها والمصالح

(١) أميرة الشنواني: السوق الأوروبية المشتركة وأزمة الشرق الأوسط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٧، ص٢٠٧.

(٢) اسماعيل صبري مقلد، العلاقات الأوروبية الأمريكية وحرب أكتوبر ١٩٧٣، مجلة السياسة الدولية، مصدر سابق، ص١٦٩.

(٣) أميرة الشنواني، مصدر سابق، ص٢١١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأمريكية، ولذلك نجد أن فرنسا وغالبية الدول الأوروبية قادرة على وضع خطة لها بصفتها "كياناً مستقلاً وخاصاً"[١].

وهذا ما حاولت منعه الولايات المتحدة بعد حرب أكتوبر عام١٩٧٣، عندما قامت الجماعة الأوروبية بالتحرك سياسياً بهدف تحقيق منافع اقتصادية من خلال لعب دورها في المنطقة فاصطدمت بالضغوط الأمريكية التي منعتها من القيام بأي دور سياسي في منطقة الشرق الأوسط، لذلك اتضح لأوروبا أن دورها السياسي أخذ بالتناقص والضعف مقارنة بدور القوتين العظميين، لهذا يمكن القول أن السياسة الامريكية في منطقة الشرق الأوسط تسعى لاستبعاد الدور السياسي للجماعة الأوروبية من المنطقة، في الوقت الذي يتعرّض فيه أمن الجماعة في المنطقة للخطر نتيجة لاحتمالات الصدام بين القوتين[٢]. كان ذلك من حيث المواجهةالسياسية. أما عن المواجهة الاقتصادية، فقد خدمت أزمة الطاقة عام ١٩٧٣ لحدٍ ما المصالح الامريكية، وذلك لأنها قضت على أي احتمال للتفوّق الاقتصادي الأوروبي على الولايات المتحدة، بل وأكدت في نفس الوقت قدرة الولايات المتحدة في الحفاظ على دورها القيادي في الغرب، فقد كانت الولايات المتحدة هي المستفيدة الحقيقية من رفع أسعار البترول، لأن العجز في ميزان مدفوعاتها تناقص بشكل كبير في تلك الفترة نتيجة لتحويل معظم فوائض أموال بيع البترول إليها، كذلك فقد استخدمت الولايات المتحدة النفط العربي كأداة للضغط على الجماعة الأوروبية، لأن ارتفاع أسعار النفط ساهم في ارتفاع أسعار السلع الأوروبية وساعد على منافسة السلع الأمريكية لها[٣].

وبسبب ذلك بدأت دول أوروبا الغربية تنتهج سياسات مخالفة للولايات المتحدة سواء بالنسبة لموقفها من الصراع العربي – الاسرائيلي، أو من محاولة

(١) نبيل هادي، تطوّر التعاون والصراع في إطار الحوارالعربي الأوروبي، مجلة صامد الاقتصادي، بيروت، العدد٢١، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٠، ص٩٩.

(٢) حامد ربيع، مصدر سابق، ص١١١.

(٣) ناصيف حتي، الشرق الأوسط في العلاقات الأمريكية الأوروبية، مجلة المستقبل العربي، مصدر سابق، ص٢٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التغلّب على آثار أزمة الطاقة العالمية، فبالنسبة لموقفها من الصراع العربي - الاسرائيلي نجد أن حرب أكتوبر جاءت لتضع دول الجماعة الأوروبية أمام أزمات اقتصادية مشتركة، تهدد اقتصادياتها نتيجة للصراع العربي-الاسرائيلي فتولّد لديها الشعور بضرورة وقوفها موقفاً سياسياً موحداً لمواجهة هذه الأزمات المشتركة[١]. ولذلك أصدرت الدول الأوروبية التسع بياناً شمل نقاطاً إيجابية تجاه الطرف العربي وشكل ذلك بداية السياسة الخارجية للجماعة الأوروبية، وجاءت بصورة مستقلة عن السياسة الأمريكية ، وقد تضمّن ذلك البيان الصادر في ١٢ تشرين الأول١٩٧٣ الدعوة إلى وقف إطلاق النار بين الجانبين المتحاربين، وإجراء مفاوضات على أساس قرار مجلس الأمن (٢٤٢) [٢]، ثم تبعه بيان آخر في ٦ تشرين الثاني١٩٧٣. جاء فيه مايلي:[٣]

- عدم جواز اكتساب الأرض بالقوة.
- ضرورة وضع حد للاحتلال الاسرائيلي المستمر منذ عام ١٩٦٧.
- احترام السيادة والاستقلال لكل دول المنطقة وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها.
- تأكيد مبدأ الاعتراف بأن الحقوق الفلسطينية المشروعة للشعب الفلسطيني، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند إقرار التسوية الشاملة.

وقد كان هذا القرار مفاجئاً للأمريكان، الذين رأو أن الأوروبيين قد تعجلوا في إصدار بيانهم بل وقد خرجوا به عن إطار التحالف، أما الجماعة الأوروبية فرأت أنه كان لابد من إظهار الاستقلال عن الولايات المتحدة، لأن أوروبا لها كيانها القائم بذاته، ولأن أوروبا لا تريد أن تفقد ورقة هامّة في يدها إذ أنها تستطيع أن تتحاور

(١) أميرة الشنواني، مصدر سابق، ص٢٠٤.

(٢) موسى الضرير، مصدر سابق، ص٤٧.

(٣) راكز محمود القرشي، التغيّرات الدولية الأخيرة منذ البروسترويكا وأثرها على الصراع العربي- الاسرائيلي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٥ أيار ١٩٩٥، ص٧٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مع العرب مباشرة، وأن تثبت لهم استعدادها للتعاطف معهم من غير وسيط[١]. ومن هنا فإن هذا القرار كان دليلاً على أن أوروبا تشعر الآن بضرورة الالتزام بموقف موحد لو أنها أرادت إسماع صوتها للعالم، كما أن هذا القرار قد خفف من حدّة الخلافات بين دول الجماعة الأوروبية نفسها، وزاد من فاعلية الجماعة في اتخاذ موقف سياسي موحد تجاه أزمة الشرق الأوسط.

أما بالنسبة لموقف الجماعة الأوروبية من أزمة الطاقة نجد أنها لم تكن على استعداد لأن يصبح حلف الأطلسي سنداً لإسرائيل، لأن أمنها مرتبط ارتباطاً وثيقاً بأمن المنطقة، كما أن رفاهيتها أيضاً مرتبطة بمصالح العرب الذين يملكون الطاقة ويريدون توجيهها في جو يسوده السلام[٢]، فقد حاولت الجماعة الأوروبية والولايات المتحدة معاً معالجة الأزمة واتخاذ موقف موحد، لكنه برز خلاف كبير بينهما، حيث تم عقد مؤتمر للدول المستهلكة للنفط في واشنطن، إلا أن هذا المؤتمر لم يحقق النتيجة المتوخاة من عقده، وذلك لاختلاف الأعضاء حول كيفية معالجة هذه الازمة، حيث دعت الولايات المتحدة لتوحيد المواقف والتشاور لأجل حل هذه الأزمة[٣]. وذلك من خلال تصميمها على مواجهة تكتل الدول المصدرة للنفط، بتكتل مماثل للدول المستهلكة له، ولكن فرنسا رفضت الانضمام لهذا التكتل واعتبرته محاولة لفرض السيطرة الأمريكية على أوروبا بشكل جديد، ولذلك دعت الجماعة الأوروبية إلى أن تَتَّبِعَ كلُّ دولة سياسة بترولية خاصة بها[٤].

ولهذا لجأت الدول الأوروبية بقيادة فرنسا إلى ضرورة إبراز البدء بالحوار

---

(١) أميرة الشنواني، مصدر سابق، ص١٨٢.

(٢) المصدر نفسه، ص٢١١.

(٣) عبدالعزيز العجيزي، الترقب الامريكي لمجرى الحوار، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد٣٧، تموز/يوليو ١٩٧٤، ص٩١.

(٤) عبدالعزيز العجيزي، أزمة الطاقة والمتغيرات الدولية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد٤١، تموز/يوليو ١٩٧٥، ص٦٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أسلوب جديد يعمل على مساندتها في موقفها التفاوضي لمواجهة الضغوط والتحديات الأمريكية التي كانت تفرضها على أوروبا، لتقديم المزيد من التنازلات، وهذا ما يبرر جميع التنازلات والمساعدات التي كانت تقدمها أوروبا للعالم الثالث، ونتيجة لذلك أبدت الولايات المتحدة عدم ارتياحها لأي تقارب عربي-أوروبي؛ لأنها رأت أن أية خطوة إلى الأمام في الحوار العربي - الأوروبي تعني خطوة إلى الوراء في علاقاتها مع دول الجماعة الأوروبية[1]. لأن حاجة الولايات المتحدة إلى البترول العربي ستزداد ، ولهذا فهي تريد أن تحتفظ بنفوذها في الوطن العربي، دون منافسة أوروبية[2].

وعلاوة على ذلك فإن الولايات المتحدة لا ترفض الحوار لرغبتها في إضعاف أوروبا، ولكن للحيلولة دون أن يساعدها ذلك الحوار على أن تصبح منافساً للمصالح الأمريكية في المنطقة، أو أن تتخلص من الزعامة الامريكية عليها[3]. كما ترى الولايات المتحدة أن التعاون والتقارب الأوروبي مع العالم العربي قد يؤدي إلى تحقيق حالة من التوازن بالنسبة للاقتصاد الأوروبي في مواجهة الاقتصاد الأمريكي.

من هنا فإن هناك تضارب بين المصالح الأوروبية والمصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن هذا التضارب لا يعني أن الولايات المتحدة تريد أن تقضي على المصالح الأوروبية في المنطقة، وإنما تريد أن تكون تلك المصالح ضمن حدود معينة تفرضها هي لكي لا تستطيع منافسة المصالح الأمريكية، فبررت الولايات المتحدة رفضها للحوار على أنه قد يعمل على تقوية الاقتصاد الأوروبي في مواجهة الاقتصاد الامريكي، ولذلك لم تغير الولايات المتحدة موقفها الرافض للحوار إلا بعد أن وجدت أن الحوار يسير في إطار المخطط الامريكي ان جاز التعبير، أو

---

(١) حامد ربيع، مصدر سابق، ص١١٣.

(٢) عبدالعزيز العجيزي، الترقب الأمريكي لمجرى الحوار، مجلة السياسة الدولية، مصدر سابق، ص ص٩٦-٩٧.

(٣) حامد ربيع، مصدر سابق، ص١٩٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

على الأقل في حدود لا تؤدي إلى التعارض مع المصالح الامريكية[١].

وبالفعل استطاعت الولايات المتحدة فرض سيطرتها على مجريات الحوار العربي - الأوروبي وذلك من خلال نجاحها فيما يلي:[٢]

- إخراج النفط من دائرة الحوار .
- منع الدول الأوروبية من الانفراد بسياسة نفطية مستقلة عنها.
- إخراج الإطارالسياسي من نطاق الحوار، أو السماح له بالحركة في مستوى متدني وذلك لمنع الدول الأوروبية من إقامة علاقات وثيقة مع العرب. ومن هنا نجد أن الولايات المتحدة قد نجحت في وضع ما يمكن تسميته بالخطوط الحمراء، وذلك لمنع الأوروبيين من الانفتاح أو الاتصال مع العرب، كما أنها لعبت دوراً بارز الأهمية في التأثير على موقف الجماعة تجاه القضايا الشرق أوسطية والعربية. وبالتالي فقد استطاعت الولايات المتحدة أن تلعب دوراً أساسيّاً في تحديد مسار السياسات الأوروبية تجاه الشرق الأوسط وبالذات المنطقة العربية.

وفي ضوء المعطيات السابقة فإن الحوار العربي- الأوروبي قد فقد فاعليته وفحواه نتيجة للتراجع الذي طرأ على موقف الجماعة الأوروبية من الصراع العربي - الاسرائيلي وذلك لعدة أسباب هي:[٣]

- تحرر دول الجماعة من الضغوط العربية، وتقليل المخاطر التي ترتبت على اندلاع حرب اكتوبر ١٩٧٣.
- بداية تفكك الإجماع العربي.
- الضغوط الامريكية الرافضة لانتهاج أوروبا الغربية سياسة مستقلة في المنطقة.

---

(١) المصدر نفسه، ص١٩٢.

(٢) ناصيف يوسف حتّي: القوى الخمس الكبرى والوطن العربي: دراسة مستقبلية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص١٤٦.

(٣) عماد جاد، أوروبا ١٩٩٢، والعالم العربي سياسيا وعسكرياً، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد٩٩، كانون ثاني/يناير ١٩٩٠، ص١٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثالثاً: عام ١٩٧٩ وما رافقه من احداث:

يُعَد عام ١٩٧٩ عاماً حافلاً بالأحداث والأزمات في منطقة الشرق الأوسط والتي كان لها تأثيرٌ مباشرٌ على الاستقرار الإقليمي وعلى المصالح الأوروبية في المنطقة. فعلى أثر توقيع اتفاقية كامب ديفيد التزمت دول الجماعة الأوروبية بموقف المترقب، إلا أن المستجدات التي وقعت على الساحة الدولية، وعلى مسرح الشرق الأوسط، كالثورة الإيرانية في أواخر عام ١٩٧٩، والتدخل السوفييتي في افغانستان عام ١٩٧٩، قد جعلت المنطقة عُرضة للتوتر الشديد ومهددة بانفجارات مختلفة، وكان ذلك بمثابة دافع إلى تحرك أوروبي والقيام بمبادرات جديدة[1]. فقد طرحت مبادرة أوروبية في اجتماع جمعية المجلس الأوروبي، المنعقد في ستراسبورج (النمسا) في٢٣نيسان.١٩٨٠[*] حيث تمخّض عن هذه المبادرة إصدار قرار يتضمن الموقف الأوروبي الجديد حيال المشكلة الفلسطينية، والذي عكس بحد ذاته مدى التطوّر

---

(١) بوقنطار الحسان، مصدر سابق، ص٦٩.

(*) مضمون قرار ٢٣ نيسان/إبريل ١٩٨٠، للمجلس الأوروبي:

- يدين القرار سياسة الاستيطان التي تمضي إسرائيل في تطبيقها في الأراضي العربية المحتلة ويصفها بأنها تناقض مانص عليه القانون الدولي.
- ينص القرار على ضرورة الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره من قبل إسرائيل، وكذلك الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، ويرى القرار هذه الضرورة شرطاً مسبقاً لأي تفاوض يمكن أن يجري بين طرفين من أجل تسوية النزاع بينهما.
- تضمن القرار تصوراً أوروبياً لما يجب أن يكون عليه الوضع في القدس في المستقبل وهو تصوّر يأخذ في عين الاعتبار "الأبعاد الدينية والأماكن المقدسة".
- ينادي هذا القرار حكومات الدول العضوة في المجلس الأوروبي بالشروع في التشاور فيما بينها وذلك داخل إطار منظمة الأمم المتحدة ومن أجل الحصول على "ضمانات جماعية وفعالة تختص بعدم المساس بالحدود التي ستسفر عنها المفاوضات "التي ستجري بين الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني. انظر نبيه الاصفهاني ،، المبادرة الأوروبية من ستراسبورج إلى البندقية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد١٦، تموز/يوليو ١٩٨٠، ص٢٠٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الذي طرأ على هذا التحرك، وقد كانت من أهـــم العوامل وراء طرح هذا القرار مايلي:[٢]

أ- الحوار العربي الأوروبي، فالممارسة الأوروبية داخل نطاق الحوار العربي الأوروبي منذ نهاية عام ١٩٧٣ هي من أهم العوامل التي أوجدت الأرضية النفسية التي أدت تدريجياً إلى هذا التحوّل في الموقف الأوروبي إزاء المشكلة الفلسطينية، فالتجربة التي خاضتها الجماعة الأوروبية في مسار دفع الحوار إلى الأمام أكدت لها مدى تمسك الجانب العربي بالمطلب السياسي المتعلق باعتراف الجانب الأوروبي بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وبجعل هذا المطلب بالذات الشرط الأساسي لتنمية أي تعاون اقتصادي بين المجموعتين العربية والأوروبية.

ب- تصاعد الاسعار البترولية، فالسياسة البترولية التي انتهجتها الدول العربية المصدرة للنفط بما تتضمنه من زيادات متلاحقة في الأسعار رافقها من الجانب الأوروبي نوع من التسابق المحموم للانتفاع الأقصى من عملية إعادة توظيف "البترودولارات" العربية وخاصة أن الدول الأوروبية كان عليها -في هذا المجال بالذات- أن تواجه منافسة شديدة من جانب الولايات المتحدة.

كذلك توصلت الدول الأوروبية نتيجة للجولات التي قامت بها بين الدول العربية وإسرائيل إلى مجموعة مبادئ عرفت باسم (إعلان البندقية) في ١٣ حزيران ١٩٨٠، وقد دعت فيها إلى الاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين بالإضافة إلى الاعتراف بحق "دول المنطقة في العيش ضمن حدود آمنة ومعترف

---

(٢) المصدر نفسه، ص ص٢٠٤-٢٠٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بها، بما في ذلك إسرائيل"[١].

ولذلك قامت الولايات المتحدة برفض مثل هذا التحرك الأوروبي، وعملت بدورها على قطع أية مبادرة أوروبية، وقد ظهر ذلك أثناء مؤتمر البندقية، عندما حذّر الرئيس الأمريكي السابق (كارتر) الدول الأوروبية من التعرّض لمسيرة كامب ديفيد، كما قام وزير خارجيته (أدموند ماسكي) بإجراء اتصالات مع وزير خارجية الجماعة الأوروبية ممثلة بوزير الخارجية الإيطالي الذي كان يرأس المؤتمر مُظهراً معارضة الولايات المتحدة لأي مبادرة أوروبية[٢].

لقد جاء هذا التحرك الأمريكي من أجل احتواء المبادرة الأوروبية، لكي لا تنال من الإطار الذي وضعته اتفاقية كامب ديفيد، فقد اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية حلفائها الأوروبيين بأنهم قاموا بهذه المبادرة على ساحة الشرق الأوسط دون التشاور معها، ولذلك فإنهم خالفوا القواعد التي وضعها حلف الأطلسي التي تنص على ضرورة المشاورة والمشاركة فيما بين أعضاء التحالف في حالة اتخاذ أي قرار يمس مصالح الطرفين (الأوروبي والأمريكي) إضافةً إلى ذلك فقد جاءت هذه المبادرة في وقت تصاعد فيه خطر التغلغل السوفييتي في المنطقة بعد أحداث أفغانستان مما زاد من شراسة هذا الاتهام، لذلك عارضت الولايات المتحدة هذه المبادرة، لأنها رأت أنه لو تم السماح للجماعة الأوروبية بطرح هذه المبادرة -في حال فشل الولايات المتحدة-، فإن ذلك سيعطي لأوروبا الغربية دوراً إقليمياً وعالمياً هاماً في إدارة وحل الأزمات، كما أنه سيزيد من ثقة الدول الأخرى بالدور السياسي الأوروبي على مسرح الشرق الأوسط، وهذا قد يضعف موقف الولايات المتحدة في المنطقة، وهذا ما لا تسعى إليه الولايات المتحدة الأمريكية، وقد عبّر

---

(١) مصطفى كركوتي، أوروبا والعرب حتى إعلان البندقية إلى بيان بروكسل: مجلة الباحث العربي، لندن، العدد١١، نيسان/حزيران٨٧ ١٩، ص١٢٤.

(٢) LeMond, Paris, 13/8/1980.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عن ذلك الاتجاه مسؤول رسمي ألماني بقوله أنه "بدون زعامة أمريكية كافية، فإن الحلفاء يشعرون بأنهم أحرارٌ في البحث عن مصالحهم الخاصة"[١].

ورغم الضغوط والتحديات التي وضعتها الولايات المتحدة في وجه الجماعة الأوروبية، قررت هذه الأخيرة أن تقوم بلعبِ دورٍ هامٍ في منطقة الشرق الاوسط وبالذات في القضية الفلسطينية، مما أدى ذلك إلى تجدد الخلاف بينها وبين الولايات المتحدة، فالجماعة الاوروبية ترى أن من حق الفلسطينيين أن يقرروا مصيرهم، كما أنه من حقهم أن تشترك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات كونها الممثل الشرعي والوحيد لهم، لكن الولايات المتحدة رفضت ذلك، إلا في حالة اعتراف المنظمة بالقرار (٢٤٢) فيما يتعلّق بحق إسرائيل في البقاء، ولذلك وجهت الجماعة الاوروبية عدة انتقادات للولايات المتحدة لعدم ممارستها الضغط على إسرائيل لقبول مبدأ الانسحاب من الأراضي المحتلة، ولتجميد المستوطنات، وكذلك عدم قبولها لحكمٍ ذاتيٍ حقيقيٍ للفلسطينيين[٢].

ونتيجة للتصرّف الأمريكي هذا إزاء إسرائيل، حسنت غالبية دول الجماعة الاوروبية الغربية علاقاتها مع منظمة التحرير واعتبرتها عنصراً أساسيّاً من عناصر النزاع في المنطقة، كما اعتبرتها ذات وزن وثقل كبير في المعادلة السياسية في الشرق الأوسط، فيما أصرّت الولايات المتحدة على موقفها السابق في رفض التعامل مع هذا الواقع الذي فرضته منظمة التحرير[٣].

---

(١) نبيه الاصفهاني، مجلة السياسة الدولية، مصدر سابق، ص٢١١.

(٢) نادية مصطفى، مصدر سابق، ص ص٣٠١-٣٠٢.

(٣) ناصيف حتي، الشرق الأوسط في العلاقات الأمريكية الأوروبية، مجلة المستقبل العربي، مصدر سابق، ص٢٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثالث: مرحلة العلاقات الأوروبية الأمريكية في عقدي الثمانينات والتسعينيات.

المطلب الأول: العلاقات الأوروبية - الأمريكية في عقد الثمانينيات :

بمجيء الرئيس الأمريكي (ريغان) إلى السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨١، فقد بدأ بالحديث عن تجدد الحرب الباردة، إذ أعلن عن تشدده في معاملة الاتحاد السوفييتي، ورفض التصديق على معاهدة سولت(٢) الخاصة بمشكلة مركبات العودة المتعددة الاستعمال المستقلة التوجيه، وذلك لأنه كان من أقوى المعارضين لسياسة الانفراج[١]. ذلك أن توازن القوى الاستراتيجي والتقليدي قد تدهور لصالح الاتحاد السوفييتي سواء على المستوى الأوروبي أو المستوى العالمي [٢]. حيث استغل الاتحاد السوفييتي مناخ الانفراج لدفع وزيادة قواه العسكرية في العالم بشكل أدى إلى تراجع نسبي في القوة الامريكية، لذلك حاولت الولايات المتحدة استعادة مصداقية قوتها العسكرية وذلك بإصلاح الخلل في التوازن العالمي، ولهذا دخلت العلاقات الأمريكية – السوفييتية في عهد الرئيس ريغان مرحلة جديدة من التوتر الشديد الذي اتسمت فيه السياسة الأمريكية بالكلية والتفرد وذلك بهدف مواجهة التوسع السوفيتي والمخاطر التي تهدد مصالح حلفائها[٣].

ومن هنا فقد أدت السياسة الأمريكية إلى تعميق مصادر التوتر والخلاف في العلاقات الأوروبية-الأمريكية والتي برزت في ثلاثة أطر هي:

اولاً: الإطار السياسي:

لقد تخوّف الأوروبيون كثيراً من سياسة الرئيس الأمريكي ريغان التي أدت إلى تفعيل الحرب الباردة، لأن الدخول في مثل هذه الحرب يترك أمريكا أمام

---

(١) نادية مصطفى، مصدر سابق، ص٣٠٤.

(٢) عبدالمنعم سعيد، مصدر سابق، ص١٥٤.

(٣) نادية مصطفى، مصدر سابق، ص٣٠٤-٣٠٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

خيارات أوسع من تلك المتاحة أمام أوروبا، فالولايات المتحدة تستطيع أن تحمي نفسها في حال توقف محادثات سولت(٢) التي رفضت التصديق عليها، أما أوروبا فترى بأن إنهاء الوفاق يعني بالنسبة لها مخاطر سياسية واقتصادية وأمنية فادحة[١].

ولذلك فإن مصلحة أوروبا تتلخّص في أن يستمر مناخ الوفاق أو الانفراج في العلاقات الدولية الذي هو الضمان الوحيد أمام الدول الأوروبية للتخلّص من سياج التحكّم الأمريكي[٢]. فأوروبا ترى في الوفاق حقيقة قائمة وإن أخل به الاتحاد السوفييتي أحياناً، ولهذا فمن الضروري اعتماد سياسة مختلفة تجاه الاتحاد السوفييتي من خلال تحسين العلاقات القائمة معه، والذي سعى هو الآخر للحفاظ عليها، مما يفرض عليه اعتدالاً وانفتاحاً في العلاقات مع الغرب[٣]. في ضوء ما تقدم نجد أن الموقف الأوروبي يسعى إلى تهدئة التوتر بين القوتين العظميين، واتخاذ مواقف حيادية إزاء الاتحاد السوفييتي، ونتيجة لذلك فقد أثر هذا الموقف في الولايات المتحدة مما أدى بها إلى ممارسة الضغط على أوروبا لدفعها للحركة بالاتجاه الذي تريده، إذ رأت الولايات المتحدة بأن العودة إلى مناخ الحرب الباردة يهدف إلى ضرورة تماسك التحالف الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية، في حين أن أوروبا ترى بأن ذلك يعني مزيداً من التبعية والتفرّد الأمريكي في إدارة سياسات حلف الناتو. ومن ثم تحجيم استقلالية الدور الأوروبي على المستوى العالمي، والتضحية بكثير من المكاسب الاقتصادية والسياسية التي تحققت في ظل الانفراج الدولي[٤].

---

(١) اسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية الدولية في عالم متغيّر: قضايا ومشكلات، مصدر سابق، ص١١٤.

(٢) محمد السعيد إدريس، مصدر سابق، ص٢١٠.

(٣) ناصيف حتي، الشرق الأوسط في العلاقات الأمريكية الأوروبية، مجلة المستقبل العربي، مصدر سابق، ص١٠.

(٤) نادية مصطفى، مصدر سابق، ص ص٣٠٤-٣٠٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن ناحية أخرى ظهر الاختلاف بين الطرفين (الأوروبي والأمريكي) من حيث نظرتهم وتعاملهم مع العالم الثالث، فالأوروبيون يركّزون في نظرتهم على الخصوصيات الاقليمية والمحلية للنزاعات، في حين أن الأمريكيين يرون ذلك من منظور كوني، حيث يضعون النزاعات أيّاً كانت في إطار المواجهة مع الاتحاد السوفييتي، كذلك تختلف نظرة الطرفين إلى الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية، فالأمريكان يعطون الأولوية للعلاقات الاستراتيجية الأمريكية-السوفياتية، ويطلبون من حلفائهم السير وراء الموقف الأمريكي، في حين أن الأوروبيين هم أكثر مرونة في علاقاتهم مع الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية، وذلك لأسباب تاريخية واقتصادية، فأوروبا الغربية على سبيل المثال تهتم بالحفاظ على علاقات مستقرة مع أوروبا الشرقية، نظراً لمصلحتها الاقتصادية الكبيرة المستثمرة في دول أوروبا الشرقية[1].

وبعبارة أخرى فإن الولايات المتحدة ركّزت على العامل الاستراتيجي لمواجهة التوسّع السوفييتي في العالم الثالث، في حين ركّزت أوروبا- وبالذات فرنسا- على العامل الاقتصادي الذي يوجه علاقاتها مع العالم الثالث، بل ان أحد الأبعاد الأساسية لتوجه فرنسا نحو العالم الثالث يتمثّل في النظرة العدائية للامبريالية الامريكية من قبل دول العالم الثالث[2]. ومن أكبر الأمثلة على الاختلاف في المصالح الأمريكية - الأوروبية، أن واشنطن عندما تتخذ قراراتها السياسية أثناء الأزمات الدولية، تُسقط من حساباتها تكلفتها الاقتصادية، وبخاصة بالنسبة لحلفائها، وهذا يعني الكثير بالنسبة للاستقرار السياسي والاجتماعي في الدول الأوروبية، وقد تجلى ذلك في القرار الأمريكي بفرض العقوبات الاقتصادية على إيران، والمقاطعة الاقتصادية للاتحاد السوفييتي، بينما

---

(١) ناصيف يوسف حتّي، القوى الخمس الكبرى والوطن العربي: دراسة مستقبلية، مصدر سابق، ص١٣٧.

(٢) نادية مصطفى ، مصدر سابق، ص٣١٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أوروبا الغربية كانت تتلهّف على البترول الإيراني، والغاز الطبيعي السوفيتي، وما يرتبط به من مشروعات استثمارية ضخمة، وعلاقات تجارية واسعة النطاق بين دول الجماعة الأوروبية عامة وألمانيا الاتحادية وفرنسا خاصة[١].

لهذا يمكن القول إن عهد الرئيس ريغان قد تميّز بالحساسية الشديدة من أوروبا، بسبب موقفها المتعارض مع السياسة الأمريكية جراء التقارب مع الاتحاد السوفيتي، وذلك عند مد أنبوب الغاز السوفيتي الأوروبي عام ١٩٨٢، ولذلك ابتعدت أوروبا عن خط (ريغان) المعادي للسوفييت بسبب حساسية الرئيس ريغان وغضبه، ولم يتقرب من الولايات المتحدة خلال عقد الثمانينات سوى رئيسة وزراء بريطانيا (مارغرت تاتشر) وذلك عائد لأيديولوجيتها المحافظة نسبيّاً[٢].

أما فيما يتعلّق بالصراع العربي - الإسرائيلي فإن دول الجماعة الأوروبية حاولت الحصول على موقف سياسي مستقل عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصراع؛ ولذلك لم يثنِها فشلها في المحاولات التي قامت بها من أجل تسوية الصراع من متابعة جهودها الدبلوماسية للاقتراب من ساحة الفعل السياسي بالمنطقة عبر بيان البندقية عام ١٩٨٠ -الذي ذُكِرَ سابقاً- والذي يُمكن أن يُعتبر من أهم المحطات السياسية لبدء الحوار العربي - الأوروبي وفتح صفحة مجددة للتعاون المستقبلي[٣].

كذلك فقد كان لاندلاع الحرب العراقية الايرانية تأثيراً كبيراً على العلاقات الأوروبية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، فقد بدأ الخلاف يدب بينهما حول

---

(١) نزيرة الأفندي، تقويم الذات والعلاقات الأمريكية الأوروبية ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد٦٢، اكتوبر ١٩٨٠، ص١٩٩.

(٢) رينيه شوك: مصدر سابق، ص١٦٢.

(٣) عبدالله أبو راشد، الصراع العربي - الاسرائيلي وانعكاساته على التعاون العربي - الأوروبي، مجلة معلومات الدولية ، دمشق، العدد٥٩، شتاء ١٩٩٩، ص١٠٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أولويات ترتيب القضايا الأهم بالنسبة لكل منهما في المنطقة، ولهذا فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية في عهد (ريغان) إلى الفصل بين تسوية الصراع العربي الاسرائيلي وبين أمن الخليج، من أجل إعطاء الأولوية لمواجهة التهديد السوفيتي في المنطقة، وقد كان هدف الولايات المتحدة من ذلك هو تجميع كل النظم العربية المحافظة لمواجهة القوى الثورية الراديكالية المؤيدة للسوفييت، أما الجماعة الأوروبية فقد كان لها نظرة مغايرة للنظرة الأمريكية، إذ ربطت بين تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي وبين أمن الخليج لأنها كانت تدرك ما لهذا الصراع من تأثير كبير على استقرار المنطقة واستقرارها، ولهذا فقد رأت الجماعة الأوروبية أن على واشنطن أن توجه جُل اهتمامها إلى تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي، إلا أنها لم تنجح في إقناع الولايات المتحدة بذلك[1]. ولهذا يمكن القول بأن الحرب العراقية الايرانية قد جعلت المجموعة الاوروبية تهتم بسلّم الأولويات لبلورة مصالحها النفطية والاقتصادية والسياسية في المنطقة، وذلك على حساب مشكلة الصراع العربي - الاسرائيلي. ويعود السبب في ذلك إلى عجزها عن تقديم بديل أو حتى دفع الجهود الأمريكية خطوة إلى الأمام بشأن موقفها القاضي بفصل الصراع العربي الاسرائيلي عن أمن الخليج[2].

كذلك وعلى أثر احتلال إسرائيل لجنوب لبنان عام ١٩٨٢ أصدرت دول المجموعة الاوروبية العشر بياناً في ١٩٨٢/٦/٢٩، انتقدت فيه السياسة الاسرائيلية بلهجة غير معهودة في السابق، وأجلت إبرام اتفاقية اقتصادية كان التوقيع عليها مزمعاً في ذلك الحين، وألغت اجتماعٌ على مستوى الوزراء كان

---

(١) نادية مصطفى، مصدر سابق، ص٣١٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣١٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

سيعقد مع اسرائيل في شهر تموز من ذلك العام[١]. أما في الأعوام الممتدة من عام ١٩٨٣-١٩٨٦ فلم تكن هناك مفاصل مهمة في العلاقات الأمريكية الأوروبية كما لم تكن هناك أحداث بارزة على الساحة العربية تخص الطرفين الأوروبي والأمريكي.

وفي عام ١٩٨٧ تجدد موقف المجموعة الأوروبية تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي في بيان "بروكسل" (بلجيكا) الصادر عن وزراء خارجيتها المؤيد لعقد مؤتمر دولي في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وبإشراك الأطراف المتنازعة جميعها وإجراء مفاوضات جديدة مابين العرب وإسرائيل[٢].

ثانياً: الإطار الاستراتيجي:

لقد برز الخلاف الأوروبي الأمريكي ضمن هذا الإطار من زاويتين اثنتين هما، أولاً: زيادة القدرة النووية الأوروبية لأن الولايات المتحدة الأمريكية رأت بأن إمكانية نشوب حرب نووية محدودة قد أصبحت جزءاً أساسياً من استراتيجيتها، لذلك استبدلت سياسة الرد الشامل بسياسة الرد المرن ، وهذه السياسة تطول بالتحديد الساحة الأوروبية خصوصاً في المراحل الأولى من الرد المرن، وقد زاد هذا الوضع من التخوّف الأوروبي لا سيما في عهد الرئيس (ريغان)[٣] . ونتيجة لذلك اتجهت الولايات المتحدة لدفع الأوروبيين للمشاركة بشكل أكبر في تحمّل أعباء الدفاع عن أوروبا عن طريق قيام أوروبا بزيادة قدرتها النووية، وزيادة

---

(١) محمد رشاد الشريف، تطوّرات الصراع العربي - الاسرائيلي وأثرها على العلاقات العربية الأوروبية، مجلة معلومات دولية ، دمشق، العدد٥٩، شتاء ١٩٩٩، ص٩٢.

(٢) عبدالله أبو راشد، مصدر سابق، ص١٠٤.

(٣) ناصيف حتي،الشرق الأوسط في العلاقات الأمريكية الأوروبية، مجلة المستقبل العربي، مصدر سابق، ص١١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ميزانية الدفاع الوطني، وحجم القوات المسلحة التقليدية على المسرح الأوروبي[١] ليتسنّى تصحيح هذا الخلل.

ومع ذلك فإن الاستجابة الأوروبية كنت ضعيفة بل شبه معدومة، ويبدو أن ذلك لم يكن أمراً مستغرباً، فالولايات المتحدة هي في الأصل المسؤولة عن ذلك الموقف الأوروبي، لأنها هي التي أسهمت في زيادة وتعميق التبعية الأوروبية لها في مجال الحماية والأمن، الأمر الذي كان متعذراً معه قيام أوروبا باتجاه اكتفاء أمني ذتي أكبر ، فأوروبا لا تريد أن تخسر رفاهيتها ورخائها الاقتصادي من وراء التورط في برامج تسليح نووية، وإنما تريد أن تُبقي هذا العبء كله على عاتق القوة النووية الأمريكية، باعتبار أنه إذا وقعت الحرب بين الكتلتين (الشرقية والغربية) فإنها ستكون حرباً نووية وليست حرباً تقليدية، وعلى ذلك فإن أوروبا ترى أنه إذا حدثت أية مواجهة تقليدية مع السوفييت في بعض مناطق الصراع في العالم، فإنه من المحتمل أن تتضاعف لتصبح نوعاً من التورط النووي الذي لا معنى له[٢].

ثانياً: النظرة السلبية للولايات المتحدة حيال معاهدات (سولت ١و ٢) [٣]، إذ ترى فيها إضعافاً للحلف الغربي، كما أنها قد تمكّن السوفييت من تحقيق القدرة على

---

(١) ناصيف حتّي، القوى الخمس الكبرى والوطن العربي: دراسة مستقبلية، مصدر سابق، ص١٣٦.

(٢) اسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية الدولية في عالم متغير: قضايا ومشكلات، مصدر سابق، ص١١٣.

(٣) سولت ١، وهي معاهدة الصواريخ المضادة للقذائف العابرة للقارات، وقد وقّعت عليها كُلاً من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي سنة١٩٧٢، نتيجة لمحادثات سولت، وهي تحدد موضع أنظمة الصواريخ البالستية المضادة والبحث فيها.

سولت٢، وهي المفاوضات التي تمّت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي حول مشكلة مركبات العودة المتعددة الاستعمال المستقلة التوجيه، وقد وقّعت هذه الاتفاقية سنة ١٩٧٩، ولكنها لم تدخل حيّز التنفيذ. لمزيد من التفصيل أنظر في روبرت كانتور، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة أحمد ظاهر، مركز الكتب الأردني، ١٩٨٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تدمير كل الصواريخ الأمريكية العابرة للقارات بالضربة الأولى، ولهذا ترى الولايات المتحدة أنه لابد من بذل كل الجهود الممكنة للاحتفاظ بالتوازن الاستراتيجي، في حين أن أوروبا ترى أن هذه الحادثات (سولت ١ و ٢) هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق الدعم لعلاقات التوازن الاستراتيجي، كما أنها تعمل كجسر للاتصال السياسي مع الدول الشيوعية، وهو ما يجعلها تتردد في التضحية بمكاسب لا تراها حيوية بالنسبة لها فقط وإنما للغرب ككل، مما حدا ببعض المسؤولين الأمريكيين إلى التعبير عن مدى الاشمئزاز من الموقف الأوروبي، باعتبار أن دول الجماعة الأوروبية قد أصبحت دولاً أنانية لأنها تسعى للحفاظ على المكاسب التي حققتها من سياسة الوفاق، بينما تترك عبء المواجهة مع السوفييت على عاتق الامريكان، ولعل هذا هو السبب الحقيقي وراء مطالبة الحلفاء الأوروبيين الإدارة الامريكية بالدخول في محادثات استطلاعية مع السوفييت تمهيداً للتفاوض حول الحد من انتشار الصواريخ الموضوعة قرب الحدود بين أوروبا الشرقية والغربية[١].

من هنا فإن دول الجماعة الأوروبية ترفض توسيع نشاطات الحلف الأطلسي خارج حدوده الأطلسية وتعتبر أن الحد من الأسلحة النووية كبديل عن الدخول في سباق تسلّح مع الاتحاد السوفييتي يبقى الوسيلة الأفضل للوصول إلى توازن نووي على الساحة الأوروبية [٢]. ولذلك فقد رأت فرنسا أن القوة السوفييتية والقوة الامريكية تتساويان في درجة الخطورة، وأنه إذا كانت الواقعية تدفع فرنسا إلى التشدد مع الاتحاد السوفييتي حفاظاً على أمن أوروبا، فإن المصلحة تدفعها أيضاً إلى رفض الثانية حفاظاً على المصالح الاقتصادية الأوروبية وتعبيراً عن الاختلاف في الفلسفات الاقتصادية.

---

(١) إسماعيل صبري مقلد، مصدر سابق، ص ص١١٦-١١٧.

(٢) ناصيف حتي، مستقبل عربي، مصدر سابق، ص١١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثالثاً: الإطـــار الاقتصـادي:

مع مطلع الثمانينات، بدأت مجموعة من العوامل مجتمعة تهدد العلاقة الوثيقة التي جمعت طـرفي الأطلسـي، وبالذات في المجال الاقتصادي حيث زادت خطورة منافسة الحليف الأوروبي للولايات المتحدة، ففي عام ١٩٨٠ كان فائض الولايات المتحـدة في ميزانها التجاري مقارنة مع بلدان السوق الأوروبية حوالي ١٩ مليار دولار، وبحلول عام ١٩٩٦ كان حجم التجارة بين الطرفين يمثل ١٣٠ مليار دولار، إلا أن الفائـض الأمريكي مع السـوق كان قد تحوّل إلى عجز قدره ٥ر٢٥ مليـار دولار نتيجة لزيادة الواردات الأمريكية من المنتجات الزراعيـة الأوروبية[1].

ولذلك فقد برز الخلاف الأوروبي - الأمريكي على المصالح الاقتصادية منذ "جولة أوراغواي"[*] التي بدأت عام ١٩٨٦، حيث كانت أبرز ما تناولته هذه الجولة هـو تحرير التجارة الدولية في السلع الزراعية خاصة بعد أن اعتمدتالمجموعة الاوروبية سياسة الإعانات التي تقوم على مبدأ ضمان ارتفاع الاسعار، وكان الهدف منه تحسين دخول المزارعين الأوروبيين، وقد نتج عن هذه السياسة زيادة الانتاج بكميات كبيرة الأمر الذي حوّل الجماعة الأوروبية من منطقة تعاني من عجز في المواد الغذائية إلى منطقة فائض، حيث أصبحت المنتجات الزراعية الاوروبية تنافس منتجات الولايات المتحدة الامريكية داخل السوق العالمي[2]. مما دفع الولايات المتحدة إلى اتخاذ سياسات متشددة مناهضة للسياسة الزراعية العامة للجماعة الأوروبية، وذلك بسبب الصعوبات الاقتصادية التي أصبحت تواجهها الولايات المتحدة، إضافة إلى سعيها الحثيث من أجـل الوصـول

---

(١) لجلاء محمد لجيب، مصدر سابق، ص١٣٩.

(*) جولة الأراغواي هي عبارة عن المفاوضات للاتفاقية العامّة للتجارة والتعرّف.

(٢) عادل أحمد حشيش وآخرون، "سياسات الاقتصاد الدولي، القاهرة، د.ن، ١٩٩٨، ص٢٦٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لاتفاق يعزز من هيمنتها إلتي بدأت تتزعزع من جراء الانخفاض المتواصل في تفوقها الاقتصادي[١].

ونتيجة لكل ذلك بدأت الحكومة الامريكية عند بدء المفاوضات الرسمية في كانون الأول١٩٨٧ بالضغط على الجماعة الأوروبية من أجل إلغاء الدعم المقدّم للمنتجات الزراعية الأوروبية، مما ولّد رد فعل سلبي حاد من قبل المجموعة الاوروبية وبالذت فرنسا التي حملت لواء المعارضة في مواجهة مثل هذه الطلبات الامريكية، مُصرّة بذلك على أن إلغاء الدعم سيتنافى مع السياسة العامة للسوق الأوروبية المشتركة والتي تلتزم بها فرنسا. وترى فرنسا بأن الحكومة الامريكية اتبعت هذه السياسة ليس لحماية المنتجين المحليين وإنما لإضعاف شركائها الأوروبيين الذين يعارضون مثل هذه السياسة الامريكية، التي سيؤدي تطبيقها إلى منح الولايات المتحدة الحق في فرض قراراتها على شركائها الأقل نفوذاً مع الاحتفاظ بكامل حريتها في الحركة[٢]. وفي عام ١٩٨٨ وتحديداً في مونتريال إحدى مقاطعات كندا فشل الطرفان الاوروبي - والأمريكي في تسوية القضايا الزراعية وقد انعكس ذلك بشكل سلبي على القضايا الأخرى المتعلقة بشأن الوصول إلى اتفاقية حول قضايا حماية الواردات وتخفيض الحواجز التجارية للمنتجات وتحسين تسوية الخلافات الأخرى.

أما في عام ١٩٨٩ وتحديداً في جنيف عاصمة سويسرا فقد تراجعت الولايات المتحدة عن موقفها بشأن الدعم الزراعي الذي طالبت الدول الأوروبية

---

(١) خالد محمد خالد، المنظمات الاقتصادية الدولية، والنظام الدولي الجديد، مجلة السياسة دولية، القاهرة، العدد١١٦، نيسان/إبريل ١٩٩٤، ص١٩.

(٢) نبيه الاصفهاني، مستقبل العلاقات الامريكية - الأوروبية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد١١٦، نيسان/إبريل١٩٩٤، ص٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بالتخلي عنه. لكنه في العام ١٩٩٠ عملت الولايات المتحدة على تجميد اتجاه الأكثرية الذي كان يطول بالدرجة الأولى الأنسجة الأمريكية[١].

وبذلك فقد كانت الخلافات الاوروبية- الامريكية على هذا الصعيد بين مد وجزر وبالذات مع بداية التسعينيات حتى تم توقيع اتفاقية الجات عام ١٩٩٤ من قبل الدول الأوروبية ، حيث انتهى الخلاف الزراعي بينهما بشكل مرحلي خاصة أن هذه الفترة قد شهدت أصلاً تحولات عالمية هامة تصدّرت أجندة العلاقات بين الطرفين الأوروبي والأمريكي.

ورغم بروز العديد من الخلافات بين الطرفين الأوروبي والأمريكي على صعيد العلاقات المتبادلة مع بعضهما البعض في الجوانب السياسية والاستراتيجية والاقتصادية، إلا أن هذه الخلافات لم تنعكس على نحو يجعل من أوروبا تتخذ سياسة أوروبية مستقلة واضحة وفعالة في منطقة الشرق الأوسط، فقد بقيت للولايات المتحدة اليد الطولى في القضايا الشرق أوسطية وظلت أوروبا على هامش الأحداث في هذه المنطقة.

المطلب الثاني: العلاقات الأوروبية الأمريكية في عقد التسعينيات والتحولات الكبرى:

لقد حمل العقد التاسع من القرن العشرين جملة من التحولات الكبرى على صعيد السياسة العالمية، كان من أبرزها، انهيار الاتحاد السوفييتي، وتفكك المنظومة الاشتراكية، وهو ما شكّل انتصاراً حقيقياً للمعسكر الغربي وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت سيّدة العالم.

---

(١) عادل أحمد حشيش، مصدر سابق، ص٢٩٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن هذا الموقع السيادي للولايات المتحدة أرادت القيام بتشكيل العالم وفق تصورها وبما يحقق مصالحها، وبالذات الاقتصادية وكان من ضمن تلك المناطق التي كانت على رأس الأولويات في سلم السياسة الأمريكية "منطقة الشرق الأوسط" مما جعل السياسة الأمريكية تُفَعِّل من دورها في هذه المنطقة على محورين أساسيين هُما:

المحور الأول: محور النفط.

المحور الثاني: محور العملية السلمية.

وبالفعل استطاعت الولايات المتحدة الاستئثار بهذه المنطقة ضمن هذين المحورين:

فعلى صعيد محور النفط: تمكّنَت الولايات المتحدة بعد حرب الخليج الثانية من تحقيق هدفها الأساسي وهو السيطرة على نفط منطقة الشرق الأوسط والمتمثل في نفط الخليج العربي، وذلك من خلال تواجدها المكثّف عند منابع النفط إلا أن شركاء الولايات المتحدة الأوروبيين نظروا باستياء شديد إلى السياسة الأمريكية تجاه هذه المنطقة ورأوا أن كل السياسات الأمريكية في هذه المنطقة هي على النقيض تماماً من المصالح الأوروبية. فقد أدركت الجماعة الأوروبية أن التواجد الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط وخصوصاً في الخليج العربي إنما يستهدف مصلحتها في المقام الأول، وضرب قوّتها الاقتصادية قبل كل شيء وذلك من خلال فرض سيطرتها على آبار النفط.

ولذلك فإن الاطراف الأوروبية عمدت إلى المساهمة الفعّالة في منطقة الشرق الأوسط عن طريق :

اولاً: إرسال قوات عسكرية أوروبية - وكانت فرنسا في طليعة هذه الدول- إلى منطقة الخليج العربي إبان حرب الخليج الثانية، لكي تحدُّمن فعاليةِ الموقف

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأمريكي، وحتى لاتجد نفسها بعد بضعة أشهر تحت رحمة الولايات المتحدة الأمريكيّة[١].

ثانياً، على الرغم من أن دول المجموعة الاوروبية قد أدانوا الغزو العراقي للكويت وطبّقوا الحظر الاقتصادي الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق، وانسياقهم وراء الولايات المتحدة، إلا أنهم قرروا في اجتماع وزراء خارجيتهم في روما (إيطاليا) في ١٩٩١/٩/٧، تقديم المساعدات الاقتصادية للدول الأكثر تضرراً من جراء تطبيق العقوبات الاقتصادية على العراق وهي مصر والأردن وتركيا وذلك حتى لا تستأثر الولايات المتحدة الأمريكية بالمبادرات الخاصة لهذه الأزمة[٢].

أما على صعيد محور العملية السلمية: فقد بدأ الاتحاد الأوروبي متأخراً في المطالبة بدور رئيسي وفاعل في عملية السلام في الشرق الأوسط، والتي كانت حكراً على واشنطن منذ أن بدأت في مدريد عام ١٩٩١، والذي استبعدت فيه أي مساهمة أوروبية. فقد استخدمت الولايات المتحدة جميع الطرق لعدم منح أوروبا أية فرصة لإطلاق أية مبادرة أو مشاركة في صياغة عملية السلام ومتابعتها، على الرغم من إلحاح الجانب العربي على ضرورة مشاركة أوروبا في هذه العملية، نظراً لما يتمتّع به الطرفان العربي والأوروبي من علاقات متميّزة وتقارب على أرضية الحوار والتعاون المشترك[٣].

---

(١) أحمد محمد كمال، انفجار الخليج: العراق المغبون وكلمة التاريخ، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩١، ص٧٧.

(٢) صفاء موسى، أزمة الخليج والمجموعة الأوروبية، السياسة الدولية، ع١٠٤، إبريل ١٩٩٤، ص ص٦٢-٦٣.

(٣) عبدالرحمن مطر، أسئلة برشلونة: قراءة أولى في مؤتمر برشلونة للشراكة والتعاون الأوروبي - المتوسطي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد٢٢٥، كانون الثاني١٩٩٧، ص ص٥٩-٦٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لذلك فقد حضر الاتحاد الأوروبي مؤتمر مدريد للسلام كمراقب، وقد كانت رغبته أن يقوم بدور رئيسي في هذه العملية نظراً للعلاقات التاريخية التي تربطه بدول الشرق الأوسط، فضلاً عن الجوار الجغرافي بين الطرفين، بالإضافة للمساعدات المالية المقدمة منه لدول المنطقة، ولهذا فإن الاتحاد الإوروبي لن يسمح للولايات المتحدة بأن تنفرد بقيادة النظام العالمي، ولا حتى مجرّد إعادة ترتيب الأوضاع في العالم[١].

ومع ذلك فإن الولايات المتحدة اعتبرت منطقة الشرق الأوسط وبالذات المنطقة العربية من أهم المواقع الاستراتيجية في العالم، والتي بواسطتها تستطيع أن تفرض هيمنتها على الدول العظمى الأخرى بطريقة غير مباشرة، ولذلك فإن الولايات المتحدة لن تسمح لأية قوة أخرى بأن تزاحمها على هذه المنطقة، وبالفعل استطاعت الولايات المتحدة عن طريق أزمة الخليج الثانية من تكريس الوجود الأمريكي في المنطقة، الذي لم يحصل على الشرعية الدولية فحسب إنما حصل على شرعية الدول العربية لهذا الوجود، وبذلك امتلكت الولايات المتحدة عنصراً هاماً من العناصر التي تساعدها على استمرار هيمنتها وضغطها على الدول العظمى المنافسة لها[٢].

وبذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى تثبيت وضعها في منطقة الشرق الأوسط بأي ثمن كان، وإن كانت العقبات والتحديات التي تواجهها ما زالت قائمة، وإن اختلفت طبيعتها، ففي الماضي كانت الشيوعية هي الجبهة المضادة، أما الآن فإن التحديات والصعاب نابعة من قلب المنظومة الرأسمالية ذاتها، ولأجل ذلك استمرت الولايات المتحدة في سياستها المهيمنة تجاه هذه

---

(١) محمد شعبان، زعامة العالم في القرن القادم هل هي حكر للولايات المتحدة .. أم صراع مع الدور الأوروبي، مجلة الباحث العربي، لندن، العدد٤٤، آذار/مارس ١٩٩٧ - حزيران/يونيو ١٩٩٧ ، ص١٩.

(٢) عزت السيّد أحمد، هل بدأ عصر الهيمنة الأمريكية، مجلة الوحدة، الرباط، العدد٩٨، إبريل/ مايو/ يونيو، ١٩٩٤، ص ص١٠٢-١٠٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنطقة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه السياسة لن تكون منفردة تماماً لأنه سيكون هناك تنافس وربما تصارع مع الدول الرأسمالية الأخرى[١].

وفي هذا الصدد توقع الأوروبيين أن المواجهة القادمة ستكون في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين بين أوروبا والولايات المتحدة، وأن هذه المنافسة لن تكون مواجهة أيديولوجية أو استراتيجية أو عسكرية، كما كان الحال بين واشنطن وموسكو وإنما ستتخذ شكل المنافسة الاقتصادية والتجارية[٢].

فقد تحوّل الصراع الأيديولوجي والعسكري بعد انتهاء الحرب الباردة إلى تنافس اقتصادي شديد على الأسواق العالمية، وبالذات بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذا الصدد ترى أوروبا بأن عصر ما بعد الحرب الباردة هو "عصر تعدد الاقطاب"، فعلى الرغم مما تمتلكه الولايات المتحدة من قوة وثقل في عالمنا فما هي إلا واحدة من هذه الأقطاب، ولأجل ذلك نجد أن السياسة الأمريكية الجديدة التي انتهجها الرئيس الامريكي السابق كلنتون قد ركّزت على تنمية الصادرات الامريكية من أجل تخفيض العجز التجاري الأمريكي ، ونتيجة لذلك تحوّلت السياسة الأمريكية تجاه أوروبا شيئاً فشيئاً من أسلوب التهديد بالقوة إلى أسلوب آخر تتطلّع فيه إلى التشجيع الأكثر للمصالح الأمريكية داخل القارة الأوروبية من أجل تحسين الاقتصاد الامريكي[٣].

والسبب في ذلك أن الولايات المتحدة لم تعد مركز الثقل والقوة الاقتصادية الأول كما كانت في السابق، ولا سيما بعد ظهور الاتحاد الأوروبي الذي أصبح

(١) المصدر نفسه، ص١٠٥.

(٢) ودوده بدران، حتى لا تنشب حرب عربية - عربية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٢، ص٨١٢.

(٣) نبيه الاصفهاني، مستقبل العلاقات الأمريكية الأوروبية، مصدر سابق، ص ص٢٠٤-٢٠٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يشكّل أكبر تحدي وتهديد لاستمرار الهيمنة الأمريكية، خاصة بعد إغراق السوق الأوروبية بالمنتجات الاوروبية وإغلاقها أمام البضائع الامريكية، التي بدأت تفقد مكانتها وميّزتها في السوق الأوروبية والأسواق العالمية[١].

ونتيجة لتذبذب العلاقات الاقتصادية بين الطرفين (الأوروبي والأمريكي) فقد اتجهت الولايات المتحدة إلى البحث عن أسواق أخرى بديلة، لتعويض خسائرها على الصعيد الأوروبي[٢]. وبالفعل لجأت الولايات المتحدة إلى عقد اتفاق مع كندا وفيما بعد المكسيك على إنشاء منطقة للتبادل الحرة بينهما وكان ذلك عام ١٩٩٢ أطلق عليه فيما بعد تكتّل النافتا ١٩٩٤، وذلك بهدف زيادة قوتها الاقتصادية عن طريق إيجاد كيان اقتصادي أكبر لمواجهة الاتحاد الاوروبي، وقد كانت الولايات المتحدة تأمل من وراء عقد هذا الاتفاق الى زيادة قوتها ومكانتها داخل المنظومة الرأسمالية العالمية، وفي الوقت ذاته حل مشكلاتها الاقتصادية الداخلية. ولكن عندما وجدت الولايات المتحدة أن هذه الاتفاقية لا تحقق ما كانت تسعى إليه لجأت إلى البحث عن بدائل أخرى، والتي كان من جملتها بسط هيمنتها الكلية على منطقة الشرق الأوسط وبالذات الدول النفطية[٣].

فقد كان هدف الولايات المتحدة من فرض سيطرتها على الشرق الأوسط هو الوصول إلى مصادر الطاقة وبالذات النفط، الذي ازداد اهتمامها به، خاصة في ظل التطورات التي يشهدها النظام الدولي الحالي، إذ أصبح النفط بمثابة أداة للضغط والتأثير على سياسات القوى المنافسة للولايات المتحدة وذلك في المجال الاقتصادي، خاصة بعدما فقدت الولايات المتحدة ورقة المظلة النووية التي كانت

---

(١) عزت السيّد أحمد، مصدر سابق، ص١٠٠.

(٢) نجلاء محمد نجيب، مصدر سابق، ص١٤٠.

(٣) عزت السيّد أحمد، مصدر سابق، ص١٠٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تتمسك بها في علاقاتها مع العالم الغربي في عصر الحرب الباردة[١].

أما الهدف الآخر الذي تسعى إليه الولايات المتحدة فهو: فتح الأسواق الواسعة في منطقة الشرق الأوسط، وبالذات الأسواق العربية لتصريف منتجاتها على الرغم من أن سلعها غالباً ما تكون باهضة الثمن مقارنة مع غيرها من الدول، وهذا ما قد يجعل الولايات المتحدة تفرض سلعها فرضاً على أتباعها من دول العالم الثالث ومحاولة إغلاق أسواقهم أمام منتجات وسلع الدول الأخرى وبالذات (الأوروبية واليابانية)، ولذلك فإن هناك أساليب ووسائل متعددة تتبعها الولايات المتحدة لتحقيق هذا الغرض كإغراء هذه الدول بالمساعدات الخارجية، وتقديم القروض وإغراقها بالديون[٢].

وهذا ما ترفضه دول المجموعة الأوروبية، حيث أنها تسعى لأن تكون صلتها بالولايات المتحدة صلة حلفاء أنداد متكافئين، لاصلة تابع ومتبوع، فقد بلغ إجمالي استثمارات الاتحاد الأوروبي في الولايات المتحدة ٢٧٤مليار دولار، ولذلك فإن هذه العلاقة المتكافئة في المجالين التجاري والاستثماري تزيل أحد الفوارق المتعلقة بالقوة النسبية الأمريكية على المستوى الكوني وتجعل كل طرف نداً للطرف الآخر في المجالات الاقتصادية والتجارية[٣].

ومما زاد من الميول الاوروبية نحو الاستقلال عن الهيمنة الامريكية هو زوال الاتحاد السوفياتي، وزوال الخطر الشيوعي، مما حرر أوروبا من هاجس الحاجة إلى الحماية الامريكية، وباتت تحاول تسريع خطواتها نحو الوحدة ليضعها ذلك في وضع أفضل نسبياً في مجال منافسة الولايات المتحدة على الزعامة

---

(١) هالة سعودي (محرر)، الوطن العربي والولايات المتحدة الامريكية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٦، ص٢٥٢.

(٢) عزت السيّد أحمد، مصدر سابق، ص١٠٦.

(٣) محمد شعبان، زعامة العالم في القرن القادم هل هي حكر للولايات المتحدة ... أم صراع مع الدور الأوروبي، مصدر سابق، ص١٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العالمية، فالجماعة الأوروبية -أصلاً- تتمتع بمجموعة من نقاط القوة التي تكمن في الإرادة القومية، والتطلّع إلى الزعامة التي رافقتها على مر التاريخ من خلال تراثها الاستعماري القديم، وحرصها على اكتساب أكبر قدر من النفوذ والهيمنة، إضافة إلى ما تتمتع به من نفوذ قوي للعامل الديني وعراقة الحضارة، كما أنها تتمتّع بامتلاك مقوّمات القوة الاقتصادية والمالية ما تضاهي فيه الولايات المتحدة نفسها [١]. فعلى سبيل المثال: لو نظرنا إلى التكتل الاقتصادي للاتحاد الأوروبي وللتكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية (النافتا) لوجدنا أن حجم التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي سنويا يصل إلى ١١٥٠ مليار دولار وهو حجم أكبر من الذي يحققه تكتل النافتا الذي يضم كلاً من أمريكا وكندا والمكسيك، حيث يحقق تجمع النافتا ٧٧٠ مليار دولار سنوياً من التجارة العالمية، ومن ناحية أخرى يمتلك **التكتل الاقتصادي الأوروبي أكبر دخل قومي في العالم، حيث يزيد هذا الدخل** على ٧٠٠٠ مليار دولار مقابل ٦٢٠٠ مليار دولار لدى تكتل النافتا [٢].

وخلاصة القول، أننا الآن أمام عالم جديد، ونظام عالمي جديد، وتكتلات وتحالفات جديدة، وجميع الأطراف في هذه الأنظمة - وبالذات أوروبا الغربية وأمريكا- تتحرّك في إطار رؤية مستقبلية للبحث عن أفضل المواقع لها على المسرح الدولي [٣].

---

(١) مجذاب بدر عناد ومحيي الدين حسين، المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط، دار الشط للأعمال الفنية والاخراج الصحفي، اكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ١٩٩٨، ص ص٢٢٥-٢٢٦.

(٢) عبدالمطلب عبدالمجيد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد (الآليات ، الخصائص، الأبعاد)، القاهرة، د.ن، ١٩٩٨، ص١٠١.

(٣) عبدالفتاح الرشدان، مصدر سابق، ص١١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي هذا الصدد نظر كُلٌّ من الطرفين (الأوروبي والأمريكي) إلى منطقة الشرق الأوسط على أنها المسرح الذي عن طريقه يمكنهما تحقيق جانب من جوانب التفوّق. فسعى كل طرف منهم للاستحواذ على هذه المنطقة بطريقته الخاصة ومن هنا بدأ التنافس بينهما على "منطقة الشرق الأوسط". حيث شجّعت الولايات المتحدة على عقد المؤتمرات الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا كمؤتمر الدار البيضاء عام ١٩٩٤ ومؤتمر عمان عام ١٩٩٥ ومؤتمر القاهرة ١٩٩٦ ومؤتمر الدوحة عام ١٩٩٧، وذلك لأجل دعم فكرة المشروع الشرق أوسطي الذي طالما سعت إليه أمريكا وإسرائيل، لخدمة مصالحهما في المنطقة، إلا أن هذا المشروع (المشروع الشرق أوسطي) كان في نظر المجموعة الأوروبية بمثابة تحدٍّ لهم لأنه يمس مكانتهم وموقعهم من زاويتين هما: الاقتصاد والجغرافيا، لهذا فقد شكلت الدعوة إلى الشرق أوسطية حافزاً للمجموعة الاوروبية لاستحضار المخاطر التي تهددها على أعتاب هذا القرن الذي تريده الولايات المتحدة قرناً أمريكياً وبلا منازع[١].

وفي ضوء ذلك نجد أن المجموعة الأوروبية قد اختارت منطقة الشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط، للتعبير عن إصرارها على ممارسة دور أوروبي أكثر فعالية -برغم الإرادة الأمريكية المعارضة- حيث بدأت المجموعة الأوروبية بانتهاج سياسة جديدة من خلال الدعوة لمؤتمر برشلونة الذي عقد في تشرين الثاني ١٩٩٥[٢]. وكان هدف المجموعة الاروبية هو السعي لبلورة سياسة أوروبة مستقلة، كالتي كانت تتنافس مع التيار الأطلسي خلال الحرب الباردة، لكي تستطيع بلورة سياسة خارجية أوروبية شرق أوسطية مستقلة ومتميزة عن حليفتها الولايات المتحدة[٣]. كما أنها تسعى لتحقيق مشاركة متوسطية جديدة تهدف إلى الارتقاء

(١) عبدالرحمن مطر، مصدر سابق، ص٦٠.

(٢) لجلاء محمد لجيب، مصدر سابق، ص١٤١.

(٣) ناصيف حتي، مستقبل العلاقات العربية الأوروبية بين الشرق أوسطية والمتوسطية، (ورقة عمل)، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ٢٠٥، آذار/مارس١٩٩٦، ص٩٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بالعلاقات (العربية - الأوروبية) إلى مستوى الشراكة الكاملة، والتعاون في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية على أساسٍ من الشرعية الدولية[١]. ولهذا نجد أن مؤتمر برشلونة قد جاء كمحاولة أوروبية لمواجهة الهيمنة الامريكية، وكرد فعل على تهميش المشاركة الأوروبية في المجتمع الدولي، في ظل صياغة المستقبل العالمي، وكمنفذ لبلورة دورٍ أوروبيٍ جديدٍ موازٍ للدور الأمريكي[٢].

ونتيجة لما تقدّم فقد قرر الاتحاد الأوروبي طرح فكرة المشروع الأوروبي المتوسطي الذي جاء رداً على إصرار الولايات المتحدة وتملكها الانفراد بمقدرات الشرق الأوسط، وذلك بعد أن أبعدت أي دور للأمم المتحدة وللاتحاد الأوروبي من عملية السلام، بحيث أصبحا أي -الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي- متفرجين أكثر منهما فاعلين، ولذلك فإن المشروع المتوسطي يتأتى كمشروع أوروبي غربي مقابل المشروع الشرق أوسطي ذي الطابع الاسرائيلي الأمريكي[٣].

وفي هذا الصدد فإن العلاقات الأمريكية الأوروبية مرّت في منطقة الشرق الأوسط بالمراحل التالية :

مرحلة التماسك: التي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية واستمرّت إلى منتصف الخميسنيات تقريباً، فإنها تميّزت بتباين القدرة الأمريكية على الأوروبية تبايناً واضحاً وعلى نحو جعل محصلتها لصالح الولايات المتحدة، ومما ساعد على ذلك أن الولايات المتحدة خرجت من تلك الحرب وهي الدولة الأكثر انتعاشاً من الناحية الاقتصادية، والأكثر تأثيراً من الناحية السياسية. أما الدول الأوروبية الحليفة

---

(١) عبدالله أبو راشد، مصدر سابق، ص١٤١.

(٢) عبدالرحمن مطر، مصدر سابق، ص٦١.

(٣) عبدالفتاح الرشدان، مصدر سابق، ص ص٥٤-٥٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فقد خرجت منها وهي عملياً على حافة الانهيار الاقتصادي. إذن اتسمت العلاقات الأمريكية - الأوروبية في هذه الفترة بدرجة كبيرة من الانضباطية من قبل الدول الأوروبية الحليفة، وقد انعكس ذلك في التأييد الدائم للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، وبالذات في هذه المرحلة.

مرحلة القلق : والتي استمرت منذ منتصف الخمسينيات وحتى منتصف الستينيات تقريباً، فإن أوروبا مع أنها استمرت خلال هذه المدة ، منساقة وراء الولايات المتحدة، إلا أن مجموعة الأفعال الأمريكية في هذه الفترة جعلتها تدرك أن الولايات التحدة تولي مصالحها القومية أولوية على المصالح الأوروبية، ومثال ذلك رفضها لمحاولة الجنرال ديغول إنشاء قوة ردع نووية أوروبية مستقلة، ونرى أن المقاومة الأمريكية للاستقلالية الأوروبية يكمن في نزوعها نحو تأمين ديمومة التبعية الأوروبية لها. وبشكل عام فقد اتسمت هذه الفترة بغياب الدور الأوروبي عن ساحة الشرق الأوسط، التي لعبت خلالها الولايات المتحدة بمفردها الدور الرئيسي كممثل للمصالح الغربية، وذلك في بداية تطوّر القدرات الذاتية الأوروبية وظهور بوادر النزاع في الحلف الأطلسي (الناتو).

مرحلة الاختلاف: إذ شهدت هذه المرحلة عودة قوية للدول الأوروبية في المنطقة، مع اتهام كبير للولايات المتحدة بأنها تسعى إلى فرض سلام أمريكي على المنطقة على حساب الدور الأوروبي الذي واجه قيوداً هامّة، وذلك في وقت تبلورت فيه القدرات الأوروبية الاقتصادية من ناحية، وتزايدت فيه من ناحية أخرى أولوية وأهمية المنطقة لدى الدول الأوروبية على نحو يختلف عمّا كانت عليه أهيمتها في فترات التورّط الأوروبي التقليدي في الأربعينيات والخمسينيات، ومن ناحية ثالثة تفاقمت مشاكل العلاقات الأوروبية-الأمريكية التي انعكست في شكل عدم فعالية الدور الأوروبي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما في مرحلة الثمانينات: التي برز فيها تقارب بين المواقف الأوروبية والأمريكية، وذلك بسبب الدور الاقتصادي التي كانت تتمتع به الجماعة الأوروبية والذي أصبحت من خلاله تشكّل منافساً اقتصادياً للولايات المتحدة، مما أدى بالولايات المتحدة إلى نقل الجماعة الأوروبية من مرحلة التبعية إلى مرحلة المشاركة، ومن هنا فقد برز هذا التقارب بين المواقف الأوروبية والأمريكية في ظل جمود المبادرة الأوروبية تحت تأثير أبعاد تجدد مناخ الحرب الباردة، والأزمة الاقتصادية العالمية من ناحية، والدور الفرنسي الجديد في الاستراتيجية من ناحية أخرى.

ثم أخيراً مرحلة التسعينات: التي شهدت صحوة أوروبية جديدة، حيث أدركت أوروبا أن نمو قدرتها الاقتصادية يضفي عليها قدراً مهماً من التأثير السياسي الدولي، مما يتيح لها، بالتالي، تبني سياسة أوروبية مستقلة عن الولايات المتحدة.

وبناءً على ذلك تميّزت هذه المرحلة بظهور مشروعين إقليميين هما "المشروع الشرق أوسطي" بقيادة الولايات المتحدة وإسرائيل و "المشروع المتوسطي" بقيادة الاتحاد الأوروبي. وقد جاء هذان المشروعان كدليل على المنافسة بين الطرفين (الأمريكي والأوروبي) على هذه المنطقة.

من هنا ترى هذه الدراسة أن الدول الأوروبية تحسّن دورها في النظام الدولي عما كانت عليه سابقاً، فهي تسعى دائماً لتعثر لنفسها على دور مستقل ومتوازن أو قريب جداً من الاستقلال والتوازن، ونلاحظ أن هذا الدور أخذ بالتشكّل سنة بعد أخرى، والدليل على ذلك الخلاف الأوروبي- الأمريكي الذي يزداد اتساعاً بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، وخاصة من الناحية الاقتصادية، فهنالك مصالح مشتركة وعميقة بين الطرفين، إلا أن هذه المصالح قد أدت إلى تضارب بين السياسات والإرادات.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الأول: الإقليمية الجديدة:

يُعد مفهوم النظام الإقليمي - كمستوى لتحليل العلاقات الدولية- من المفاهيم الحديثة حيث بدأ بالظهور في الستينيات من هذا القرن، حيث كان مفهوم الاقليمية أحد المفاهيم الرئيسية التي طُرحت على صعيد التنظيم الدولي، فقد رأى أنصار الإقليمية أنّ إقامة تنظيمات إقليمية هو الطريق الأفضل والأسهل لتحقيق السلم والأمن الدوليين، وذلك عائد إلى سهولة إقامة مثل هذه التنظيمات التي تُعد- أي التنظيمات الإقليمية - بمثابة الخطوة الأولى لتحقيق العالمية وليست بديلاً عنها [١].

لذلك يمكن القول أن العلاقات الدولية دخلت مرحلة الإقلال من حدة الاستقلال وانخفضت هذه المرة لصالح مفهوم الترابط والاعتماد المتبادل والاستثمارات والتجارة، وتجلّت هذه الظاهرة في أكثر من تطبيق فهناك الإتحاد الأوروبي والتجمعات الاقتصادية في دول أمريكا اللاتينية ودول أمريكا الوسطى، ودول منطقة الكاريبي، ودول شرق أفريقيا، ومجالس التعاون العربية وغيرها من التجمّعات[٢].

وهذه التجمعات الاقليمية تضم عدداً محدداً من الدول يجمعها عامل مشترك نابع من انتمائها في الغالب لدوائر حضارية واحدة تقوم بينها روابط قوية جغرافية وتاريخية وثقافية واقتصادية تلتقي على توجه سياسي لتجسيد علاقة الاعتماد المتبادل القائم بينها في صورة التعاون والتكامل[٣].

---

(١) جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت، ١٩٧٩، ص١٥.

(٢) فاروق محمد شلبي، الإطار القانوني السياسي لمجلس التعاون العربي؛ دراسة مقارنة، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، بيروت، العدد ٣١ ، كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، ص٢٤٣.

(٣) مصطفى الفيلالي: التجمعات الاقليمية العربية، المستقبل العربي، بيروت، العدد١٣٨، ١٩٩٠، ص٢٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لذلك نجد أن جميل مطر وعلي الدين هلال يميّزان بين ثلاثة اتجاهات حول تعريف النظام الاقليمي هي: [١]

الاتجاه الأول.

يركز على اعتبارات التعاون الجغرافي، ويجعل من هذه الاعتبارات أساساً للتمييز بين النظم الإقليمية.

الاتجاه الثاني.

يركز على وجود عناصر التماثل بين الدول التي تدخل في نطاق إقليم ما، من النواحي الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

الاتجاه الثالث.

يرفض كلا الاتجاهين السابقين، بحيث لا يشترط بالضرورة أن تكون الدول المتجاورة أو المتشابهة على علاقات وثيقة فيما بينها، فالعامل الحيوي في أي نظام إقليمي هو مدى وجود تفاعلات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية بين الدول مع بعضها البعض.

ولذلك يُعَرِّف أحمد يوسف أحمد النظام الإقليمي على "أنه مجموعة من الوحدات المتقاربة جغرافياً بينها علاقة توافق أكثر كثافة من العلاقة بين هذه الوحدات وغيرها من الوحدات خارج النظام، مما يجعل الوحدات المكونة للنظام تدخل في تفاعلات تكون بدورها أكثر كثافة من التفاعلات بينها وبين غيرها من الوحدات [٢].

في حين أن هناك من يرى أن "الإقليمية" لا تستند إلى العامل الجغرافي فقط، ولكن تقوم على التقاليد والمصالح والخصائص المشتركة لشعوب إقليم

---

(١) جميل مطر وعلي الدين هلال، مصدر سابق، ص١٦.

(٢) أحمد يوسف أحمد، "العرب وتحديات النظام الشرق أوسطي: مناقشة لبعض الأبعاد ا لسياسية"، في أحمد صدقي الدجاني، التحديات الشرق أوسطية والوطن العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤، ص١٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مافي العالم أيضاً، والإقليمية تجمع شعوب معينة لما بينها من تقارب، وفي الوقت نفسه، تميّز هذه الشعوب عن غيرها من أعضاء المجموعة الدولية، وبهذا المعنى تتجاوز الإقليمية الإطار الإقليمي. فالإقليمية تعبّر عن ظاهرة تضامنية تجمع بين عدّة بلدان متجاورة توحدها غاية معيّنة ومصالح مشتركة [١].

ويعرف عبدالمنعم سعيد التعاون الإقليمي على أساس أنه "مفهوم وسيط تتبادل فيه التفاعلات بين الدول في منطقة إقليمية معينة، وهو وسيط لأنه يتخذ وسطاً بين التعاون الدولي أو العالمي من ناحية، والتعاون الثنائي بين الدول الفاعلة في النظام العالمي من ناحية أخرى" [٢].

وفي ضوء ما سبق اختلف الفقهاء في تعريف "الإقليمية"، إذ تعددت تبعاً لتلك المعايير التي تُبنى عليها الإقليمية، لذلك يمكن إيراد أربع اتجاهات مختلفة للإقليمية حسب البعد الذي تقوم عليه: [٣].

١- الإقليمية ذات البعد الجغرافي، وهي تقوم على أساس رابطة الجوار الجغرافي أو النطاق المكاني.

٢- الإقليمية ذات البعد السياسي والمذهبي، وهي تقوم على أساس الجمع بين مجموعة من الدول قد لا ترتبط جغرافيّاً، وإنما يجمع بينها مذهب معيّن أو سياسة معيّنة.

٣- الإقليمية ذات البعد الحضاري، وهي تقوم على أساس الربط الجغرافي، ولكن تتوفر روابط أخرى تدعم هذا الربط وتكون ذات بعد حضاري، تقوم على وحدة اللغة أو تقاربها، وعلى الثقافة والتاريخ أيضاً.

---

(١) محمود مَرشَحَة، المنظمات الدولية والدبلوماسية، (جامعة دمشق، سوريا، ١٩٩٥)، ص٢٣١.

(٢) عبدالمنعم سعيد، الإقليمية في الشرق الأوسط: نحو مفهوم جديد، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد١٢٢، تشرين الأول/ أكتوبر، ١٩٩٥، ص٦٠.

(٣) عبدالفتاح الرشدان، "جامعة الدول العربية بعد أكثر من نصف قرن على قيامها: نظرة تحليلية ورؤية مستقبلية"، مجلة الشؤون العربية، القاهرة، العدد٩٥، أيلول/ سبتمبر، ١٩٩٨، ص٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤- الإقليمية ذات البعد المطلق، وهي لا تقوم على أساس محدد وإنما يدخل في نطاقها كل منظمة لا تتجه بطبيعتها نحو العالمية حيث يقتصر نطاق العضوية فيها على مجموعة محددة من الدول يجمعها قاسم مشترك قد يكون جغرافياً أو مذهبياً أو سياسياً.

لذلك نجد أن من مظاهر الاقليمية الجديدة كان في الماضي مفهوماً جغرافيّاً، إلا أنه أصبح حالياً مفهوماً وظيفياً فقد تنتمي دولة ما إلى إقليم تشكّل وظيفياً حول قضية معيّنة ولا يتشكل جغرافياً بمعنى الإنتماء الجغرافي [١].

ولهذا فقد وضعت المنظمات الدولية الأسس الأولى لفكرة الإقليمية، حيث أقامت الأمم المتحدة أربع وكالات اقتصادية إقليمية هي: اللجنة الاقتصادية لاسيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. والإقليمية كما يتضح هنا لا تُعنى بقضايا السلام والأمن فحسب،ولكنها تعنى بالأمور الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أيضاً إضافةً إلى تجارب المنظمات الدولية، فإن هناك محاولات إقليمية عديدة مثل الاتحاد الأوروبي، وتجربة دول جنوب شرق أسيا (الأسيان)، وهي تجارب تُقدم أنموذجاً للتكامل والتعاون الاقليمية، والاعتماد على منظومات موسعة ومكثفة من التعاون الاقتصادية والاجتماعي والسياسي الذي يهدف إلى حل النزاعات، وتحقيق مستويات متقدمة من التعاون الاقليمي[٢].

والواقع أن أنصار الإقليمية يركّزون في نظريتهم على كبر وعدم تجانس العالم الواسع، من هذه الحقيقة تنبثق لديهم نتيجة مفادها أنه في نطاق أجزاء محددة من الكرة الأرضية يمكننا أن نجد الدعائم الفكرية للمشكلات القومية والوعي القائم بالمصالح المشتركة، التي هي لازمة للأداء الفعّال للمؤسسات

(١) ناصيف يوسف حتي، العرب وثورة التناقضات في المفاهيم القومية والإقليمية والعالمية، (حلقة نقاشية)، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ٢٠٠، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٥، ص٢٢.

(٢) عبدالمنعم سعيد، الاقليمية في الشرق الأوسط نحو مفهوم جديد، مجلة السياسة الدولية، مصدر سابق، ص٦٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الجماعية، فالعالم بلغ درجة من الاختلاف والتعقيد المربك والمسافات الطبيعية والاقتصادية والإدارية والنفسية من شعوب الأرض لا يسمح ولا يستقيم معه نوع من الاهتمام المشترك بالعمل الذي يبرمج كل هذه الأضواء في مسؤولية مشتركة عامة، وفي حدود منطقة معيّنة فالأمر يرتبط بملاءمة الحلول الدولية للمشكلات الحقيقية التي يمكن تنفيذها بذكاء عن طريق ارتباطات الدول بعضها حيال بعض. فالإقليمية إذاً هي وسيلة من وسائل التعاون الدولي المنظم قوامه الوحدة الاقليمية لجماعة الدول الداخلة فيه وهي غالباً ما تكون الخطوة الأولى لتحقيق العالمية الشاملة[1].

لهذا نجد أن للإقليمية وظائف عديدة، فقد تقدم على أساس انتماء ثقافي، وقد تكون أداة في يد قوة عظمى للتأثير في سياسات دول عديدة في مجالات محددة، وقد تكون نواة إطار عام للوقوف في وجه قوى كبرى في بعض الحالات، ولكن الذي يراقب السياسة العالمية يستطيع أن يلاحظ تزايد ظاهرة البناء الإقليمي وانتشاره وتنوعه، واتخاذه أبعاداً جديدة، وهذا ما قصدناه بالإقليمية الجديدة[2].

لذلك يشهد العالم تحولاً نحو الاقليمية التي أصبح ينظُر إليها كعلاج للمشكلات الاقتصادية الحرجة على الصعيد الدولي، فقد أصبحت النزعة نحو الإقليمية واضحة ومنتشرة بصورة كبيرة في أرجاء الأرض، ولكن في إطار جديد تمثل في تزايد تحرير التجارة عالمياً بإزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية. فعلى سبيل المثال أُعيد إحياء السوق المشتركة لأمريكا الوسطى واتحاد أمم جنوب شرق آسيا، والسوق المشتركة الجنوبية في أمريكا اللاتينية بين

---

(١) أنيس كلود، من السيف إلى المحراث، ترجمة عبدالله العربان، دار النهضة، القاهرة، ١٩٩٥، ص١٦٣.

(٢) ناصيف يوسف حتي، العرب وثورة التناقضات في المفاهيم القومية والإقليمية والعالمية، حلقة نقاشية، مجلة المستقبل العربي، مصدر سابق، ص٤٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأرجنتين والبرازيل والأرجواي والباراجواي، والقمة العربية المنعقدة في القاهرة في حزيران ١٩٩٦ التي فتحت الباب مجدداً لإقامة منطقة تجارة حرّة، أعلن فيها تغليب المصالح الاقتصادية على الدوافع السياسية على عكس التوجه الاقليمي من قبل[١].

ومن الأمور المهمة التي أدت إلى الانطلاق نحو مفهوم الاقليمية الجديدة ما شهدته جهود التعاون الاقليمي في أوروبا من نجاح ظاهر منذ عقد اتفاقية روما في ١٩٥٧، كذلك في تحول الولايات المتحدة الأمريكية عن توجهها التقليدي المحبذ لتحرير التجارة على الصعيد العالمي إلى إنشائها مناطق للتجارة الحرة وفقاً لاتفاقيات في هذا الشأن، كتلك التي أبرمتها مع كندا في عام ١٩٨٩ ثم مع كندا والمكسيك في عام ١٩٩٢[٢].

ويمكن القول أن الإقليمية الجديدة وجدت هذه المرة لتبقى، ويدعم فرص بقائها ظروف وعوامل عديدة لم تكن متوفرة في السابق منها[٣]:

- البحث عن هوية جديدة للترتيبات الإقليمية القائمة، وعادة ما يتم هذا البحث باتجاه تعميق التعاون الإقليمي.
- الدور الدافع للأمم المتحدة منذ إصدار أجندة السلام، مروراً بقمّة الأول من آب ١٩٩٤، بين أمين عام الأمم المتحدة والأمناء العاملين للمنظمات المعنية بالبحث عن إعادة تجديد العلاقة بين "الإقليمي" و "الدولي" باتجاه

٥٣٥١٤٢

(١) محمود محبي الدين ورشا عبدالحكيم، التعاون الاقتصادي العربي في السياسة الاقتصادية المصرية، في نادية محمود مصطفى (محرر)، مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة، مركز البحوث والدراسات السياسية - جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٧، ص١٤١.

(٢) المصدر نفسه، ص١٤٢.

(٣) ناصيف يوسف حتّي، "العرب وثورة التناقضات في المفاهيم القومية والإقليمية والعالمية"، (حلقة نقاشية)، مجلة المستقبل العربي، مصدر سابق، ص٩٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

توثيق هـذه العلاقة، ويفترض أن تكون هـذه القمة هي الأولى في عملية طويلة.

- بروز قضايا ومسائل تتطلب بلورة أطر وظيفية إقليمية تتخطى الدولة، للتعامل معها بنجاح.
- صعود أهمية الجغرافيا الاقتصادية، ومعها دبلوماسية العلاقات الاقتصادية، وهو ما يعطي دفعاً لدينامية جديدة في العمليات الاقتصادية العالمية.
- المتغيرات الجذرية التي حدثت في العلاقات الدولية في مرحلة مابعد انتهاء الحرب الباردة والوصول إلى سياسة التوافق والتعاون، واتجاه العالم إلى التفاعلات الجيو-اقتصادية، وإعطائها الأولوية على التفاعلات الجيو-سياسية والجيو - استراتيجية[١].

وفي خضم التطورات العالمية الجديدة التي دفعت باتجاه الاقليمية، ظهر نموذج جديد لتنظيم التعاون بين الأقاليم، ويهدف هذا النموذج إلى تعزيز وتنظيم التعاون بين الأقاليم الفرعية التي تتجاوز معاً بحكم الجغرافيا أو التاريخ، عمق المصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية. وفكرة التعاون بين الأقاليم، وإن كانت تقترب من مفهوم الجغرافيا الاقتصادية تماماً مثل مفهوم الاقليمية، إلا أنها تختلف عن فكرة تكوين أقليم جديد، حيث أن التعاون بين الأقاليم يسمح بالحفاظ على هوية الأقاليم دونما تغيير، بل أنه ينطلق أحياناً من تعدد الهويات، للبحث عن مزيد من التعاون ومزيد من الفهم المشترك بين الثقافات والتجارب[٢].

---

(١) زكريا محمد عبدالله: التعاون في ضوء التعاون الشرق أوسطي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد١٢٧، كانون الثاني/ يناير، ١٩٩٧، ص١٩٤.

(٢) حسن أبو طالب، " نحو نموذج لتنظيم التعاون عبر الأقاليم، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد١١٨، تشرين الأول/أكتوبر،١٩٩٤، ص٦٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويمكن القول أن عملية التعاون بين الأقاليم تنطبق على حالة التعاون المتوسطي، الذي يمكن تعريفه بأنه "عملية تنظيم تبادل المنافع بين أعضاء من أقاليم قائمة على ضفاف المتوسط، وهي متعددة الثقافات والهويات والتجارب الاجتماعية والسياسية والاجتماع"[١]. ويمثل المشروع الأوروبي المتوسطي التعاون في مجال الأمن والتقنية والثقافة والتبادل الاقتصادي والتجاري، ويركز على التفاعل الإيجابي المثمر مع أوروبا، ويسمح هذا المشروع بتواجد إسرائيل وتركيا وقبرص ومالطا، من خلال صفقة شاملة لكل دول المتوسط أيضاً.

وتقوم فكرة التعاون أو التضامن بين الأقاليم على أساس الاعتراف بوجود عالمين متشابكين في البحر المتوسط، باعتبار أن منطقة المتوسط تزخر بالتوترات التي قد تؤدي إلى التعاون والنزاع في الوقت نفسه، كما تدفع إلى البحث عن هوية جديدة أو تأكيد كل جانب لهويته على حساب الآخرين. لذلك فإن فكرة التضامن الإقليمي القائمة على الاعتراف باختلاف العالم على الجانب الآخر من البحر المتوسط تُعَدُّ أساس التعاون الدولي النموذجي، لأن التضامن الإقليمي قد يولد النزاع بين الدول الأوروبية والدول العربية الإسلامية على حدود البحر المتوسط[٢]. لذلك نجد أن مشروع التعاون المتوسطي يعكس تنظيم التعاون بين الأقاليم، باعتبار أن البحر المتوسط هو وعاء للأقاليم، وليس إقليماً محدداً.

كذلك نجد أن الشرق أوسطية وُجِدَت لتحقيق الإندماج الإقليمي أيضاً، الذي يقصُد به قبول إسرائيل كجزء من النسيج السياسي والاقتصادي للمنطقة، وخلق تعاملات اقتصادية ووظيفية مختلفة مع إسرائيل وجيرانها، وليس المقصود مثلاً

---

(١) المصدر نفسه، ص٦٤.

(٢) روبرتو اليبوتي، البحر الأبيض المتوسط ككيان له مفهوم خاص، السياسة الدولية، القاهرة، العدد١١٨، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، ص٦٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إنشاء منظمة إقليمية تضع جميع الدول المنضمة بما فيها إسرائيل، أو ربما تحقيق اندماج اقتصادي على غرار ما توصلت إليه دول الاتحاد الأوروبي، فالقبول من الآخرين، وتحويل العلاقات الصراعية إلى علاقات تعاونية، وتنويع التعاملات وتكثيفها إلى الطرف الإسرائيلي كلها معايير للاندماج المطروح[١].

وتجدر الإشارة إلى أن الاقليمية الجديدة ستشكل نظام التجارة العالمية في المستقبل فرغم جهود تحرير التجارة على الصعيد العالمي في إطار منظمة التجارة العالمية، فستظل هذه الجهود أسيرة للقدرة التفاوضية، والنزاعات التجارية التي لا ترقى إلى الحرب بين ثلاث كتل اقتصادية عملاقة، النافتا، الاتحاد الأوروبي، والتجمع الباسيفيكي، وبالمستوى الثاني وبفارق كبير تظهر تجمعات إقليمية تستمد قوتها من دخولها في فلك التجارة لواحدة من هذه التكتلات[٢].

إن عالم ما بعد الحرب الباردة يتسم بأنه عالم التناقضات في المفاهيم مثل القومية والإقليمية والعالمية، والنظام العربي ليس بمنأى عن تأثير هذه التيارات في تعارضها وفي تكاملها، وربما يكون النظام العربي من أكثر الانظمة في العالم تأثراً ببعض هذه التيارات. فالنظام العربي يعيش منذ انطلاقة عملية السلام في مدريد أكثر المحاولات جديّة وأشملها هدفاً لإعادة الهيكله باتجاه إقامة نظام إقليمي شرق أوسطي، يدخل فيه بالطبع مجمل أطراف النظام العربي ولكن بعد أن يكون هذا الأخير قد تم تفكيكه[٣].

---

(١) ناصيف يوسف حتي، "العرب وثورة التناقضات في المفاهيم القومية والإقليمية والعالمية"، مجلة المستقبل العربي، مرجع سابق، ص٤٣.

(٢) محمود يحيى الدين ورشا عبدالحكيم، مرجع سابق، ص١٤٣-١٤٤.

(٣) ناصيف يوسف حتي، "العرب وثورة التناقضات القومية والإقليمية والعالمية"، مجلة المستقبل العربي، مرجع سابق، ص١٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومما يساعد على الأقلمة الجديدة في الشرق الأوسط هو ازدياد الاندماج الاقتصادي والأمني العربي في النظام العالمي، وتدافع قوى عالمية منها قوى كبرى في طليعتها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، وكذلك اليابان والمؤسسات الدولية كالبنك الدولي والشركات متعددة الجنسية في عملية إنجاح الأقلمة الجديدة التي ستكون سياجاً اقتصادياً وسياسياً لدولها، تحسّن موقع هذه الدول كمجموعة على الصعيد العالمي أسوة بما هو الحال عليه مع الاتحاد الأوروبي، فالأقلمة الجديدة في الشرق الأوسط والتي من أنشط أطرافها إسرائيل وتركيا هي بمثابة جسر لمزيد من الاندماج العربي في النظام العالمي[١].

وإذ كان العاملان السياسي والأمني على الصعيد العربي واضحين في دفعهما للربط بين العربي والغربي خصوصاً فإن العامل الاقتصادي أيضاً لا يشكل أي أساس لبناء مقارنة عربية لعملية الأقلمة، خصوصاً إذا تم الاشارة الى مثالين يحملان مدلولات كثيرة: أولهما: أن التجارة البينية العربية لا تتعدى (٦٪) من التجارة العربية العالمية. وثانيهما: موضوع الاستثمار العربي الخاص الذي شهد عام ١٩٩٣ تراجعاً بلغ (٣٦٪) عن العام الذي سبقه، وكان العام ١٩٩٢ قد شهد أيضاً تراجعاً بلغ (٦ر٤٧٪) مقارنة بالعام الذي سبقه، وما نشاهده حالياً هو تكريس أنماط سياسية جديدة في المنطقة، في ظل غياب أيّة مقاومة سياسية من قبل النظام العربي ككل[٢].

وعلى صعيد أخر فالتوافق الدولي الذي حدث في حرب الخليج الثانية، الذي كان بمثابة بداية تحرّك دولي في اتجاه جديد هو بداية عملية السلام الشامل في إطار التعاون الإقليمي واتفاقية الوصول إلى استقرار سياسي واقتصادي وأمني

---

(١) المصدر نفسه، ص ص١٨-١٩.

(٢) المصدر نفسه، ص١٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في الشرق الأوسط يكون أساساً لاستمرار مصالح القوى الخارجية واستقرارها[١].

ولهذا فقد شكلت عملية السلام العربي - الاسرائيلي مشروعاً لبناء نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط أوسع من النظام العربي ولو أنه لا يضم كل العرب بالضرورة، فهذه العملية من وجهة نظر الولايات المتحدة وإسرائيل لا تهدف إلى التوصل إلى تسوية سياسية فحسب، بل أن تبقى هذه التسوية هدفاً جزئياً من هدف أشمل هو تحويل البيئة الإقليمية الواسعة لأطراف هذه العملية من بيئة صراعية عربية - إسرائيلية إلى بيئة تعاونية تضم أطرافاً أخرى غير الأطراف الداخلة سابقاً في الصراع، تنطلق من فرضية قوامها أن النظام العربي مجموعة مختلفة من أطراف فرادى وليس تجمّعاً أو طرفاً عربياً واحداً، كما يدفع بهذه الاقلمة إلى توافق دولي فاعل أنشط أطرافه الولايات المتحدة التي توظف موقعها المميّز في شبكة العلاقات العربية - الغربية لتدعيم هذا الاتجاه، كذلك الاتحاد الأوروبي ودوله إلى جانب إسرائيل وتركيا وأطراف عربية رئيسية على الصعيد الإقليمي[٢].

ولهذا فقد أصبح واضحاً أن أبرز سمات العالم المعاصر هو الاتجاه نحو الاقتصاد وفتح الاسواق العالمية، وإقامة التكتلات الاقتصادية والسياسية الكبرى، لدعم قنوات التكامل والاعتماد المتبادل، وتوسيع جغرافية المناطق الاقتصادية البينية، انتاجاً وتسويقاً واستهلاكاً. كل ذلك في إطار من المبادئ الجديدة للتعامل الاقتصادي الدولي، المتمثل بتحرير التجارة الدولية وقيام منظمة التجارة العالمية، وإنشاء تجمعات اقتصادية في مختلف مناطق العالم. وتعكس "الشراكة الأوروبية المتوسطية" و"المشروع الشرق أوسطي" صورة من صور هذا التعاون.

---

(١) زكريا محمد عبدالله، مصدر سابق، ص١٩٤.

(٢) ناصيف يوسف حتي، العرب وثورة التناقضات في المفاهيم القومية والإقليمية والعالمية.، مجلة المستقبل العربي، مصدر سابق، ص٢٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وخلاصة القول بأن "العولمة"[١] هي التي أفرزت لنا ظاهرة "الإقليمية"[٢]. بعد ما أصبح في غير مقدور الدولة بمفردها مجاراة قطار العولمة، بكل تداعياتها المالية والتكنولوجية والتنافسية...الخ، وهذا الواقع يحتم على الدول العربية التعامل مع التجمعات الإقليمية المحيطة بها، وبالخصوص النظام الإقليمي "الشرق أوسطي"، و"الشراكة الأوروبية - المتوسطية"، لاسيما بعد الفشل الذي كان يُصيب ولا يزال أي عمل عربي مشترك.

---

(١) **العولمة:** " هل العملية المعنية بإزالة العقبات والعوائق أمام حريّة انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود القومية للدولة، ويساعد على ذلك التقدّم والتطوّر الذي طرأ على مجالات الاتصالات والمواصلات وتدفّق المعلومات". مزيد من التفصيل، أنظر:

- Richard N. Hass and Robert E. Litan, "Globalization and its Discontents, Nevigating the Dangers of a Tangled World", Foreign affairs, USA, Vol.77, no.3, May-June1998, p.2.

(٢) ذلك أن التداخل مابين العناصر التالية (حرية انتقال السلع، والمواد الخام، والخدمات والمعلومات) هي التي ساعدت على تبلور مفهوم العولمة، علاوة على حرية انتقال رؤوس الأموال وتعدد صادراتها، بالاضافة إلى الدور الذي مارسه التقدم التكنولوجي، في تقدم العولمة، كل ذلك أدى إلى تصعيد حدة المنافسة مابين القوى الاقتصادية والانتاجية، لدرجة أن الكيانات القطرية -الدول- لم تعد قدرة على مواجهة مثل هذا التنافس، الشيء الذي قاد إلى ميلاد التجمعات الاقتصادية الكبرى -مثل الاتحاد الأوروبي والأسيان والنافتا- لتصبح كيانات فاعلة في العلاقات الاقتصادية الدولية، الأمر الذي أدى إلى تأثيرات سلبية على الدولة القومية، وبالتالي دفعها إلى التنحي عن القيام بوظيفتها كفاعل رئيسي داخل العلاقات الاقتصادية الدولية، لصالح هذه التجمعات الاقليمية، وقد استطاعت بالتالي الدول المتقدمة من خلال تحكمها أولاً بانسياب رؤوس الأموال، وبوسائل التقدم التكنولوجي ثانياً، وبالانخراط في التجمعات الاقليمية ثالثاً، من الاستفادة من الفوائد التي تقدمها العولمة. هذا فيما يتعلق بالدول المتقدمة، بيد أن الأمر قد يكون مختلفاً فيما يخص الدول النامية، وبالتحديد الدول العربية. أنظر في:

- فتح الله ولعلو، تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية، الطبعة الأولى، منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٩٦، ص ص٣٣-٥٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثاني: دلالات ومفهوم الشرق أوسطية:

قبل الحديث عن مفهوم "الشرق الأوسط" تجدر بنا الإشارة إلى مصطلح "الشرق الأدنى" الذي ظهر قبل هذا المفهوم بقرون طويلة، فقد ظهر مفهوم "الشرق الأدنى" في عصر الاكتشافات الأوروبية في القرن الخامس عشر بالمحاولات البرتغالية للوصول إلى طريق جديد للشرق، وفي هذا السياق أطلق "الشرق الأقصى" على الهند والصين واليابان، في حين أطلق اسم "الشرق الأدنى" على البلاد الواقعة في شرق البحر المتوسط بين أوروبا والشرق الأقصى(١). إلا أنه وفي الوقت الحاضر قلما يستخدم مفهوم "الشرق الأدنى" حيث ظهر مصطلح "الشرق الأوسط"، الذي ازداد استعماله خصوصاً بعد بدء عملية السلام بين العرب وإسرائيل على أثر أزمة الخليج الثانية. وقد كان الشرق الأوسط موضع اهتمام وتنافس كل الإمبراطوريات القديمة، إلا أن الحقبة الجديدة للشرق الأوسط بدأت عام ١٧٩٨م عندما غزا نابليون مصر واحتلها، ثم قامت إنجلترا بعد ذلك بإخراجه من المنطقة لترسيخ الامبراطورية الإنجليزية في المنطقة(٢).

فقد كان هناك شبه إجماع، بين أغلب الدراسات التي تناولت الموضوع، على أن ظهور تعبير الشرق الأوسط ارتبط ارتباطاً وثيقاً بتطوّر الفكر الاستراتيجي الاستعماري "الإنجليزي"، ويبدو أن ضابط البحرية

---

(١) أسامة الغزالي حرب، "الشرق أوسطية أصولها وتطوراتها"، في سلامة أحمد سلامة: الشرق أوسطية هل هي الخيار الوحيد؟ ، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٥، ص٢٤.

(٢) Bernard Lewis, "Rethinking the MiddleEast", Foreign affirs. Vol.71, No.4, 1992, pp.105-106.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأمريكي الفرد ماهان[١]، كان أول من استخدم هذا المصطلح عام١٩٠٢ وذلك في مقال له صدر في لندن بعنوان "الخليج الفارسي والعلاقات الدولية"، وكان يدعوا فيه الحكومة البريطانية إلى ضرورة وضع استراتيجية مضادّة للنشاط الروسي في إيران، والمشاريع الالمانية المختلفة في اتجاه بغداد، والتي كانت تقضي بإنشاء خط للسكك الحديدية يربط بين برلين وبين بغداد، وقد دعا ماهان هذه المناطق "بالشرق الأوسط" لوقوعها بين الشرقين الأدنى والأقصى، وبين عامي ١٩٠٢-١٩٠٣ أعيد استخدام هذا المصطلح في صحيفة التايمز الصادرة في تشرين الأول عام ١٩٠٢ من قبل الكاتب "فالنتاين شيرول" مراسل الصحيفة في طهران، ليشير إلى المناطق الشمالية والغربية لحدود الامبراطورية البريطانية في الهند، التي تشمل البلدان المعروفة اليوم بأفغانستان وإيران والعراق. كما أطلق "شيرول" تعبير "الشرق الأوسط" فيما بعد على مناطق منفصلة عن بعضها البعض وصلت حتى التبت جنوب غرب الصين [٢].

وفي عام ١٩٠٩ تم إصدار كتاب في لندن من قبل "هاملتون" بعنوان "مشاكل الشرق الأوسط"، وفي عام ١٩١١ استعمل اللورد كروزون حاكم الهند -الذي أوجد الحدود الدولية بين الصين والهند- تعبير الشرق الأوسط، مشيراً في حديثه عن الشرق الأوسط باعتباره مدخلاً للهند[٣].

---

(١) ألفرد ماهان (١٨٤٠ -١٩١٤) تخرّج من الاكاديمية البحرية في الولايات المتحدة عام ١٨٥٩، وأصبح مؤرخاً مبرزاً للبحرية وباحثاً في القوة البحرثة، له عدة مؤلفات ضمنها نظريته عن أثر القوى البحرية سياسياً وعسكرياً، ومن أشهر مؤلفاته: - أثر القوة البحرية في التاريخ (١٦٦٠ -١٧٨٣)وقد صدر هذا المؤلف عام ١٨٩٠.
- أثر القوة البحرية في الثورة والامبراطورية الفرنسية (١٧٩٣ -١٨١٢) صدر عام ١٨٩٢.
للمزيد حول نظرية ماهان في القوة البحرية، أنظر: أمين محمود، أصول الجغرافيا السياسية، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٤، ص ص ٣٠٤-٣١٢.

(٢) معين حداد، مفهوم الشرق الأوسط بين الجغرافيا والجيوبولتيكا، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد٣٣، أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، ص٤٣.

(٣) مقتبس في، جميل مطر وعلي الدين هلال، مصدر سابق، ص٢٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي ١ تشرين الثاني عام ١٩١٧ صدر وعد بلفور الذي كان هو البداية الأولى لظهور مفهوم الشرق الأوسط، الأمر الذي يعني أن مفهوم الشرق الأوسط وجد بوجود إسرائيل ، وفي هذا السياق يشير يوسف صايغ إلى "أن منظور جغرافية الشرق الأوسط يمتد تاريخه في إطار الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل من الجذور التوراتية التي تحدد المنطقة من النيل إلى الفرات، ميراثاً للشعب اليهودي"(١).

وفي أثناء الحرب العالمية الأولى، تلقت القوات البريطانية المتمركزة في العراق أوامر من لندن بالتوجه إلى دلهي في الهند وهي تحمل اسم "قوات الشرق الأوسط"، أما القوات المتركزة آنذاك في القاهرة فكانت تعرف بـ"قوات الشرق الأدنى"(٢).

وفي آذار عام ١٩٢١ أنشأ ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطاني إدارة الشرق الأوسط، لكي تشرف على شؤون فلسطين وشرق الأردن والعراق(٣).

وفي عام ١٩٣٢ تم دمج قيادتي سلاح الجو البريطاني لقوات الشرق الأوسط وقوات الشرق الأدنى تحت اسم الشرق الأوسط، وخلال الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٠، قامت بريطانيا بإنشاء "مركز تموين الشرق الأوسط" و "قيادة الشرق الأوسط"، وكانت تشرف على مساحة غير محددة، تتسع وتضيق طبقاً لتطورات الحرب، ومن الملفت للنظر أن هذا المركز كان يضم في عضويته (١٨) قطراً منها (٦) أقطار عربية وامتد نطاقه من ايران شرقا حتى مالطا غربا ومن العراق وسوريا شمالا حتى الحبشة والصومال وارتيريا جنوبا، وفي عام ١٩٤٢ انضمت

---

(١) يوسف صايغ، منظور الشرق الأوسط ودلالاته بالنسبة إلى العرب، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد١٩٢، شباط/ فبراير ١٩٩٥، ص٥.

(٢) معين حداد، مفهوم الشرق الأوسط بين الجغرافيا والجيوبولتيكا، مجلة شؤون الأوسط، مصدر سابق، ص٤٣.

(٣) جميل مطر وعلي الدين هلال، مصدر سابق، ص٢٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إليه إيران وأخرجت ارتيرية في ايلول ١٩٤١، ثم اعيدت اليه بعد خمسة شهور[١].

عندها أصبح مصطلح "الشرق الأوسط" مصطلحاً جيوستراتيجياً يتداول في البيانات والبلاغات العسكرية، وزاد شيوعه في مختلف الدول، واكتسب تحديداً جديداً كمسرح للعمليات العسكرية الجارية في المنطقة الممتدة من شمال أفريقيا إلى الخليج العربي مروراً بأثيوبيا والصومال والجزيرة العربية، ومركز هذه المنطقة القاهرة، لذلك أصبح مصطلح "الشرق الأوسط" يشمل ما كان يدعى "الشرق الأدنى" الذي انحسر استعماله غداة الحرب العالمية الثانية[٢].

فالشرق الأوسط يمكن أن ينقسم إلى أربع مجموعات: دول شمال أفريقيا "مصر وليبيا"، ودول الهلال الخصيب "سوريا ، ولبنان، والعراق، والأردن، وفلسطين، وإسرائيل حالياً"، ودول الخليج العربي "السعودية، واليمن، والكويت، والبحرين، وقطر، والإمارات العربية، وعُمان"، وأخيراً النطاق الشمالي الشرقي "تركيا وإيران"[٣]. بمعنى أن الشرق الأوسط يحتل تلك المنطقة الواقعة في جنوب غرب آسيا، والممتدة إلى أوروبا وأفريقيا، وهذه المنطقة عبارة عن جسر بين ثلاث قارات رئيسة مما أعطاها أهمية استراتيجية خلال العقود المتتالية.

---

(١) جلال عبدالله معوض، الشرق الأوسط: الدلالات والتطورات الجارية والمحتملة، مجلة الشؤون العربية، القاهرة، العدد ٨٠، كانون الأول/ديسمبر، ١٩٩٤، ص١٤١.

(٢) معهن حداد، الشرق الأوسط دراسة جيوبولتيكية، قضايا الأرض والنفط والماء، الطبعة الأولى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٦، ص ص٢٠-٢١.

(٣) American Encyclopedia. (USA. : encyclopedia Americana coproration,1989), Vol. 19, 1986, p. 71.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي مؤلف "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، تشمل منطقة الشرق الأوسط، تركيا، وإيران، وقبرص، والدول العربية، ونهرا دجلة والفرات، ونهر النيل "مصر والسودان"، وأيضاً أفغانستان وتونس والمغرب والجزائر[١].

وعند الساسة الأمريكيون نجد مثلا "جون فوستر دالاس" -وزير خارجية أمريكا في عهد الرئيس أيزنهاور إمام الكونجرس الأمريكي في منتصف الخمسينيات- قد عرف "الشرق الأوسط" بأنه المنطقة الواقعة بين ليبيا في الغرب، وباكستان في الشرق، وبين تركيا في الشمال وشبه الجزيرة العربية في الجنوب، بالاضافة إلى أثيوبيا والسودان"، وأضاف دالاس بأن مصطلح الشرق الأوسط بالنسبة له مرادف لمصطلح الشرق الأدنى، ولكن هذا التعريف لم يثبت حتى في الدوائر الرسمية الأمريكية، إذ بدأ بعض رجالات السياسة الأمريكية يستعملون مصطلح "الشرق الأوسط "للدلالة على المنطقة السابقة، إلا أنهم حذفوا منها مناطق كثيرة مثل باكستان وليبيا والسودان وأثيوبيا، ثم عادت وزارة الخارجية الأمريكية في سنة ١٩٥٨ تستعمل الشرق الأوسط لتعني به قبرص وإيران وأفغانستان وباكستان فقط وتكون بذلك قد حذفت منه كل البلاد العربية[٢].

أما ثناء فؤاد عبدالله فتقول "إن مصطلح الشرق الأوسط ليس من المناطق الجغرافية المتعارف عليها، بل هو في المقام الأول تعبير سياسي يترتب عليه دائماً إدخال دول غير عربية في المنطقة، وفي أغلب الأحيان إخراج دول عربية منها، إن الشرق الأوسط يبدو في الكتابات الغربية منطقة تضم خليطاً من القوميات

---

(١) The Middle East and North Africa. Euripa Publications Limited , England Thirty-Second Edition, 1985, p.3.

(٢) تاج السرحران: الشرق الأوسط ماهو وأين هو؟، مجلة الدبلوماسي، الرياض، العدد٩، ديسمبر ١٩٨٧، ص٨٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والسلالات والأديان والشعوب واللغات. القاعدة فيه هي التعدد والتنوّع، وليس الوحدة أو التماثل" [١].

وعرّف الكثيرون "الشرق الأوسط" بأنه "يشمل العالم العربي من المحيط إلى الخليج، وإيران وتركيا إضافة إلى إسرائيل، وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية الستة، والهند، وباكستان وهذا بعكس الفكر الاستراتيجي الأمريكي الجديد الذي أدخل دول أخرى ضمن المنطقة لإيجاد توازنات إقليمية، وذلك بإضافة الهند وعلاقاتها مع الخليج العربي وإسرائيل، ثم باكستان، وإيران، وأفغانستان مع الجمهوريات الإسلامية"[٢].

وهناك من عرّف "الشرق الأوسط" بأنه "يُطلق على البلدان الواقعة شرق البحر الأبيض المتوسط، وهي الأقطار العربية المشرقية، وأقطار الخليج العربي، والجزيرة العربية، والعراق وتركيا، وإسرائيل، ويمكن إضافة مصر، والسودان، وأثيوبيا كما يمكن فصل العراق وأقطار الخليج العربي عن هذا المفهوم وإلحاقها بكتلة أخرى محورها إيران"[٣].

في حين يستخدم بانيرجي عبارة "الشرق الأوسط" باعتدال ويوافق فيه التطلعات العربية القومية حيث تدخل في تعريفه إيران وتركيا وباكستان وأفغانستان والدول العربية الحالية بما فيها السودان ودول شمال أفريقيا، وملاحظاته هي مايلي:

١- لا تشكل هذه الدول وحدة جغرافية فحسب وإنما لها خصوصيتها المتشابهة.

---

(١) ثناء فؤاد عبدالله، إشكاليات التفاعل والحوار الحضاري بين العرب والحضارة الغربية في إطار متغيرات العالم، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد١٦٧، كانون الثاني/يناير١٩٩٣، ص٥٤.

(٢) أحمد البرصان، الجغرافيا الاستراتيجية والشرق الأوسط المتغير، مجلة الشؤون العربية، القاهرة، لعدد٩٩، أيلول/سبتمبر١٩٩٩، ص١٩٠.

(٣) ياسين السويد، النظام الشرق أوسطي وخطره على الوجود القومي العربي: رؤية مستقبلية مجلة الوحدة، الرباط، ع١٠٦، إبريل/ مايو/ يونيو١٩٩٤، ص٧٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢- تشكل المنطقة وحدة ثقافية وسياسية.

٣- يتكوّن سكان المنطقة من عرب مسلمين أو مسلمين غير عرب كما هو الحال في دول الأطراف مثل الفرس والأتراك والأفغان[١].

أما على الصعيد الاكاديمي فيمكننا أيضاً ملاحظة الاختلاف في تحديد هذا المفهوم فمثلاً يعرّف جورج لينسوسكي مصطلح "الشرق الأوسط" بأنه: المنطقة الممتدة من مصر غرباً إلى أفغانستان شرقاً وقد استثنى التعريف دول المغرب العربي ويرى لينسوسكي أن الدول الداخلة في التعريف ترتبط بما يلي[٢]:

١- تشترك في تاريخ واحد وهو مكافحة الاستعمار.

٤- تلاصق الاتحاد السوفيتي (سابقاً) من دول العالم الحر.

٣- ترتبط بدين واحد.

٤- منتج رئيسي للنفط.

٥- فيها ممرات مائية رئيسية في العالم.

٦- تدخل في صراع محيّر هو الصراع العربي الإسرائيلي.

٧- تاريخها يكاد يكون مشترك.

وفي موسوعة "لاروس" الفرنسية أطلق اسم "الشرق الأوسط" على مجموعة الدول المحاذية لشرق البحر الأبيض المتوسط، وهي تركيا، وسوريا، ومصر، وإسرائيل، ولبنان، والسعودية، والعراق، وإيران، ثم تضيف الموسوعة إلى أنه "يمكن أن تتسع لتشمل أحياناً ليبيا والسودان، وأحياناً أخرى مناطق أفغانستان،

---

(١) سعد أبو دية، "العلاقات العربية التركية"، منشورات جامعة اليرموك، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، ١٩٨٨، ص١٠.

(٢) George Lenazowski: The Middle East in World Affairs, London: Cornell University, Press, 1979, p.8.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وباكستان والهند، كما تغطي التسمية جزئياً الشرق الأدنى"[١].

بينما يرى "ليونارد بايندر" أن "الشرق الأوسط" "يمتد من ليبيا إلى إيران، إلى جانب مناطق هامشية تضم أفغانستان وباكستان، ودول المغرب العربي ومنطقة مركزية تشمل الدول العربية وإسرائيل"[٢].

وفي موسوعة "كيبه" الفرنسية، نجد أن "الشرق الأوسط" يمتد على مساحة تبلغ خمسة ملايين كيلو متر مربّع تشكّل ملتقى القارات الثلاث أوروبا، وآسيا، وإفريقيا، من الشواطئ الشرقية للبحر المتوسط حتى الشواطئ الشمالية الغربية للمحيط الهندي، ومن الناحية السياسية ينقسم الشرق الأوسط إلى بلدان عربية، هي: مصر، والعراق، وسوريا، ولبنان، والأردن، ودول الخليج العربي، وبلدان غير عربية هي تركيا، وإيران وإسرائيل وقبرص[٣].

وبينما قسّم "مايكل بريشر" الشرق الأوسط إلى ثلاث مناطق متداخلة، وهي المركز وتضم مصر وسوريا وإسرائيل، والأردن، والعراق، ولبنان، والحدود الخارجية، تشمل الجزائر، والكويت، والسعودية، وإيران، وتركيا، وقبرص، وأثيوبيا، والإطار المحيط، يشمل الصومال، واليمن الجنوبي، واليمن الشمالي، والسودان، وليبيا، وتونس، والمغرب[٤].

---

(١) مقتبس في، معين حداد، مفهوم الشرق الأوسط بين الجغرافيا والجيوبوليتكا، مجلة شؤون الأوسط، مصدر سابق، ص٤٢.

(٢) مقتبس في، عبدالمنعم سعيد، "الاقليمية في الشرق الأوسط نحو مفهوم جديد"، مجلة السياسة الدولية، مصدر سابق، ص٦١.

(٣) مقتبس في، معين حداد، مفهوم الشرق الأوسط بين الجغرافيا والجيوبوليتكا، مجلة شؤون الأوسط، مصدر سابق، ص٤٢.

(٤) مقتبس في، عبدالمنعم سعيد، الإقليمية في الشرق الأوسط نحو مفهوم جديد، مجلة السياسة الدولية، مصدر سابق، ص٦٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي عام ١٩٨٩ عرّفت الوكالة الدولية للطاقة النووية "الشرق الأوسط" : "بأنه تلك المنطقة الواقعة بين ليبيا غرباً وإيران شرقاً وسوريا شمالاً واليمن جنوباً"[١]

ويستخدم مفهوم الشرق الأوسط أحياناً للإشارة إلى الدول العربية شرق قناة السويس ومصر وإسرائيل وليبيا، إضافة إلى تركيا وإيران، وتارة أخرى يتسع هذا المصطلح ليشمل الباكستان، وفي تعريفات أخرى يتم تمييز دول المغرب العربي عن مجمل النطاق الجغرافي للشرق الأوسط، فيشار أحياناً إليها كدول شمال القارة الإفريقية، كما حدث في المؤتمر الاقتصادي الذي عقد في الدار البيضاء، وعمان، والقاهرة، والدوحة والذي أطلق إسم المؤتمر الاقتصادي لتنمية الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[٢].

وتعرفه موسوعة (Colliers) الشرق الأوسط: بأنه تلك المنطقة التي تشمل الأقاليم الممتدة في كل من آسيا أفريقيا أوروبا، ويخترقها البحر الأبيض المتوسط، والبحر الأحمر، والخليج الفارسي، ويحدها من الجنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، ومن الشمال البحر الأسود وبحر قزوين، ومن الشرق تمتد حتى به القارة الهندية، أما من الغرب فتشمل كل من مصر والأراضي العربية. وتعتبر كل من إسرائيل وتركيا وأفغانستان وقبرص وليبيا والسودان والمغرب وا لجزائر وتونس دولاً شرق أوسطية[٣].

في حين نجد معهد الشرق الأوسط بواشنطن يحدد منطقة الشرق الأوسط

---

(١) محمد نبيل فؤاد "الحد من التسلّح والاستراتيجية الأمنية العامة في المنطقة"، في ، سمعان بطرس فرج الله، أعمال ندوة حول "مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربي"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٨، ص٢٢.

(٢) ممدوح شوقي، الشرق الأوسط بين الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٢٥، تموز/يوليو١٩٩٦، ص١٢٦.

(٣) Colliers Encyclopedia: (London, Macmillan Educational Corporation, 1977), Vol. 16, p.150.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ليجعلها تتطابق مع العالم الاسلامي أي من المغرب إلى أندونيسيا ومن السودان إلى أوزباكستان، وكذلك يعرّفها المعهد البريطاني الملكي للعلاقات الدولية بأنها تشمل إيران وتركيا وشبه الجزيرة العربية، ومنطقة الهلال الخصيب ومصر والسودان وقبرص[١].

في حين نجد أن الجمعية الاسرائيلية للدراسات الشرقية التابعة لمعهد شيلواح للأبحاث تعرّف "الشرق الأوسط" بأنه يضم المنطقة الممتدة من تركيا شمالاً إلى أثيوبيا والصومال جنوباً، ومن إيران شرقاً إلى قبرص وليبيا غرباً[٢].

أما الموسوعة السياسية فتعرّف "الشرق الأوسط" بأنه "يشمل منطقة جغرافية تضم سوريا ولبنان وفلسطين والأردن والعراق والخليج العربي ومصر وتركيا وإيران وتتوسع لتشمل أفغانستان، وقبرص وليبيا أحياناً، والمقصود من إطلاق هذا المصطلح هو تجنّب استخدام مصطلح مثل المنطقة العربية والوطن العربي، وبمعنى آخر لمحاربة مفهوم القومية العربية[٣].

ولذلك يختلف معنى الشرق الأوسط في التفكير العربي عنه في التفكير الاسرائيلي والتفكير الغربي بصفة عامّة، فهو في التفكير العربي يشمل البلدان العربية في آسيا ومصر دون بلدان شمال أفريقيا والسودان. وهو في التفكير الغربي السياسي الحالي يضم سوريا ولبنان والأردن وفلسطين وإسرائيل ومصر. وهو في التفكير الإسرائيلي المنصَبّ على جوهر العملية السلمية يضم سوريا ولبنان والأردن وإسرائيل ومصر أيضاً، ولكن المنظور السياسي الاسرائيلي يضيف العراق، ومنظور الاقتصاد السياسي الاسرائيلي يضيف

---

(١) جميل مطر وعلي الدين هلال، مصدر سابق، ص٢٣.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٣.

(٣) عبدالوهاب الكيالي، "الموسوعة السياسية"، الطبعة الثانية المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الجزء الأول، ١٩٩٣، ص٤٥٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

دول الخليج، والمنظور الاستراتيجي الاسرائيلي يضيف ليبيا وإيران وتركيا وباكستان[١].

من خلال ما تقدّم نلاحظ عدم وجود اتفاق حول تحديد مصطلح الشرق الأوسط، فقد تعددت استخدامات المصطلح وتوظيفه عبر مراحل ومواقف مختلفة فتارةً يعبّر عن منطقة جغرافية معيّنة، وأخرى يشير إلى حزام إقليمي محدد يوظف في حصار الاتحاد السوفيتي (السابق) من حدوده الجنوبية الغربية وثالثة تعكس وظيفة اقتصادية، كما في السوق الشرق أوسطية والشراكة الأوروبية-المتوسطية.

ويرى الدكتور سعد الدين إبراهيم أن هناك مصطلحات شاع استعمالها في العقود الأخيرة لوصف المنطقة التي نعيش عليها كمصطلحات الشرق الأدنى، الشرق الأوسط، الوطن العربي، العالم العربي. ويرى أن الاصطلاحيين الأوليين هما مصطلحان غربيان استُخدما وما يزالا يُستخدمان لأغراض عسكرية واستراتيجية تخدم الأهداف الغربية من ناحية، وتعمد إلى طمس الهوية الحضارية لسكان المنطقة من ناحية أخرى، وفي المقابل هنالك مصطلح الوطن العربي الذي يفضله القوميون العرب لوصف بلادهم حيثما تغلب العربية لساناً والانتماء شعوراً، أما العالم العربي فهو أكثر حياداً وشيوعاً وينطوي على حد أدنى من الإقرار بنوع من التجانس الحضاري لسكان المنطقة[٢].

وهكذا تبدو الدلالة الحقيقية والمسلمات النظرية التي تختفي وراء استخدام هذه المصطلحات، كالشرق الأوسط والشرق الأدنى هي مصطلحات دَرَجَ الغرب على استعمالها بشكل متكرر حتى نرددها دون إدراك لأبعادها، وهو ما يتضمن من

---

(١) محمد سعيد النابلسي: "البديل العربي: حقيقية أم وهم؟"، في سلامة أحمد سلامة، الشرق أوسطية هل هي الخيار الوحيد؟، مصدر سابق، ص ١٥.

(٢) سعد الدين إبراهيم: اتجاهات الرأي العام نحو مسألة الوحدة: دراسة ميدانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الأول، ١٩٨١، ص٧٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أولاً: التطورات الدولية:

يعاني العالم منذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من ظاهرتين في أن واحد ترتبت الثانية منها على الأولى، الظاهرة الأولى كانت انهيار القطبية الثنائية نتيجة أحداث وتطوّرات دولية وإقليمية كبرى كتوحيد ألمانيا وسقوط الأنظمة الشيوعية في شرق أوروبا واندلاع حرب الخليج الثانية، وانهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي، أما الظاهرة الثانية فهي محاولة دولة عظمى كانت أحد قطبي النظام الدولي السابق (الولايات المتحدة) أن تحدد بمفردها أسس وقواعد النظام الدولي الجديد باعتبارها "القطب الأوحد" أو القوة العالمية الوحيدة على قمة هذا النظام[1].

ولهذا نجد أن المتغيرات الدولية التي برزت في مطلع التسعينيات قد انعكست على العلاقات الدولية بشكل عام وعلى منطقة الشرق الأوسط وتحديداً المنطقة العربية، وذلك من خلال محاولة الولايات المتحدة الأمريكية طرحها للمشروع الشرق أوسطي وسيطرتها قبل كل ذلك على قيادة النظام الدولي والعالم إن جاز التعبير.

لذلك نلاحظ أن الدور الأمريكي الرئيسي و "القائد" في حرب الخليج كان له أكبر الأثر في بروز الظاهرتين السابقتين، ويمكن في هذا الصدد الاشارة إلى أن "النظام العالمي الجديد" قد شاع استخدامه بعد أن أطلقه الرئيس الامريكي السابق جورج بوش في خطاب له في ١٩٩١/٤/١٢ في قاعدة مونتوجمري بأمريكا بعد أسابيع من انتهاء الحرب الثانية في الخليج في آذار عام ١٩٩١، وجاء في خطابه في تحديد المفهوم مايلي: أن النظام العالمي الجديد لا يعني تنازلاً عن سيادتنا الوطنية أو تخلينا عن مصالحنا، إنه يتم عن مسؤولية أملتها علينا نجاحاتنا وهو يعبّر عن وسائل جديدة للعمل مع الأمم الأخرى من أجل ردع العدوان، وتحقيق

---

(١) جلال عبدالله معوّض، مصدر سابق، ص١٤٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاستقرار والازدهار، وفوق كل شيء تحقيق السلام[١]. لهذا يرى بوش أن الولايات المتحدة الامريكية وحدها من بين أمم العالم، هي التي تتوافر لها على حد سواء المكانة المعنوية والوسائل اللازمة لحماية النظام العالمي الجديد. ففي هذه الأزمة (أزمة الخليج الثانية) أعلنت واشنطن تصميمها على تسلم القيادة السياسية والعسكرية في العالم، ووضع اليد على أهم ثروات الدنيا[٢].

ثانياً: ملامح النظام العالمي الجديد:

من الجدير بالذكر أن ملامح "النظام العالمي الجديد" بدأت في التكوين منذ مطلع الثمانينيات وذلك بتأثير الثورة العلمية التكنولوجية الشاملة في البلاد الصناعية الغربية وفي اليابان، بالاضافة إلى تغيرات مجتمعية حدثت في بنية المجتمعات الاشتراكية، وفي مجتمعات دول العالم الثالث التي كانت تتسابق للحاق بطفرة التقدم التكنولوجي، وتحقيق تنمية اقتصادية مجتمعية متكاملة. وفي حقيقة الأمر جاء الحديث عن ضرورة إقامة نظام جديد في سياق الخطة الإصلاحية للرئيس السوفيتي السابق (ميخائيل غورباتشوف) عندما تولى سدّة الحكم في الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٥ وأخذ يطبّق سياسة البروسترويكا القائمة على إعادة النظر في الأيديولوجية الشيوعية كنظام سياسي واقتصادي واجتماعي وعسكري وثقافي، حيث استخدم مصطلح "النظام العالمي الجديد" لأول مرّة في سياق الحديث عن "العالم الواحد"، وما يترتب على هذا المفهوم من إحلال الوفاق والتعاون محل التنافس والمواجهة بين الدول[٣].

---

(١) Joseph S.Ney: What new world order? foreign Affairs,Vol. 71, No. (2), spring, 1992, pp.83-85.

(٢) محمد المجذوب، النظام الدولي الجديدومستقبل الوطن العربي، مجلة المنابر، العدد ٦٠، نيسان/ أيار ١٩٩١، ص١٩.

(٣) سمعان بطرس فرج الله: أعمال ندوة حول مستقبل الترتيبات الاقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربي، نظرة نقدية مقارنة، مصدر سابق، ص٥٥٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي أوائل التسعينيات أدت سياسة الوفاق بين الغرب والشرق إلى إنهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي الذي مُني بالتخلي عن دوره في نظام القطبية الثنائية، وعن اهتمامه بالسياسة الدولية، لأنه كان بحاجة ماسة لإجراء الاصلاحات الداخلية في بلاده التي تردّت وهدّدت بالانفجار، وهو يظن أن النظام الدولي الجديد يوفّر له فرصة لالتقاط الأنفاس وإنجاز الاصلاحات، والعودة بعد ذلك للمسرح الدولي بشخصية وتطلعات جديدة، إلا أن تهافت نجم المعسكر الاشتراكي، أو انشغاله بقضاياه الداخلية، قد وفّر للولايات المتحدة فرصة ذهبية للتفرّد بمركز الدولة الأعظم ذات المسؤوليات العالمية[١].

ولهذا يمكن أن نربط بعض المؤشرات التي ارتبطت بهذا العهد الجديد فيما يلي[٢]:

١- انهيار المعسكر الاشتراكي، سياسياً واستراتيجياً واقتصاديا، مما أدى إلى إنتهاء عملية المواجهة بين الكتلتين الشرقية والغربية، واختفاء حلف وارسو.

٢- تنكر شعوب أوروبا الشرقية للأحزاب الشيوعية وتحولها إلى النظام الديمقراطي البرلماني الاقتصادي الحر، على الطريقة الغربية.

٣- تحطيم جدار برلين وتحقيق الوحدة الالمانية.

٤- التطوّر غير المتوازن للقدرات الاقتصادية والعسكرية إلى جانب الثورة التكنولوجية، وللتدليل على ذلك نجد أن الدول الصناعية اختصت بحوالي ثلثي الناتج القومي الإجمالي (٨ر٦٢٪) في حين قدمت الدول النامية حوالي ربع هذا الناتج فقط (٨ر٢٦٪) وذلك في الفترة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٠. إضافة إلى ذلك تزايدت فاعلية المنظمات والمؤسسات غير الدولية مثل الجماعة

---

(١) محمد المجذوب، "النظام الدولي الجديد، ومستقبل الوطن العربي"، مصدر سابق، ص١٧.

(٢) المصدر نفسه، ص١١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأوروبية أو صندوق النقد الدولي إلى درجة أن النظام العالمي الجديد أصبح ينطبق عليه سمة العالمية[١].

٥- إعادة ترتيب عناصر القوة في العلاقات الدولية مع تصاعد أهمية الجغرافيا الاقتصادية على حساب الجغرافية السياسية، بعد سقوط خط المواجهة شرق-غرب، وبروز خط شمال-جنوب، وكذلك خط شمال-شمال كمركزي الثقل الجديد في التفاعلات العالمية[٢].

٦- الانتقال من نظام القطبية الثنائية إلى نظام الفردية بزعامة واشنطن التي أدت إلى بروز الهيمنة الاحادية للولايات المتحدة الأمريكية على العالم عامة وعلى مجلس الأمن الدولي والمنظمات الدولية والهيئات الدولية خاصة.

٧- سقوط قومية الدولة الوطنية التي لاتُمس، وقد انهارت وتفتت دول كثيرة، وصار ذلك مقبولاً كأحد قواعد اللعبة الجديدة في العالم[٣].

٨- الثورة الصناعية الثالثة (ثورة الاتصالات والمواصلات العلمية والتكنولوجية) التي فتحت عصرا جديداً في طريق عولمة الاوضاع والأحداث الاقتصادية والاجتماعية، غير أن هذه التحولات لم تؤدِ إلى ظهور روح التضامن والتعاون بين البلاد الغنية وبين البلاد الفقيرة، مما دفع إلى مزيد من التوتر في العلاقات بينهما، حيث نجد أن أثار الانفتاح الثقافي الغربي والانفتاح السياسي والاقتصادي ما يدعو إلى صياغة المنطقة العربية وتكييفها بما يلائم مقتضيات النظام الاقليمي الجديد.

---

(١) هدى ميتكيس، النظام الدولي الجديد والواقع العربي، مجلة الشؤون العربية، القاهرة، العدد٨٨، كانون الثاني/ديسمبر١٩٩٦، ص٣١.

(٢) ناصيف يوسف حتي، التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الاقليمي العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد١٦٥، تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٩٢، ص٣٥.

(٣) ناصيف يوسف حتي، مستقبل النظام الاقليمي العربي، (حلقة نقاشية)، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد١٦٣، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢، ص٧٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٩- الاتجاه نحو إقامة التكتلات الاقتصادية الكبرى في أمريكيا وأوروبا وآسيا، التي أخذت هذه التجمعات تطرح قدراً من الخيارات والتحديات على الدول غير المنضوية تحت أي منها[١].

١٠- تقزيم القيم الانسانية، وتحجيم المبادئ الدولية، وتسوية الأخلاق الفاضلة، واستعمال ميزانين ومكيالين في معالجة القضية الواحدة[٢].

١١- خسارة العرب المساندة التي كانوا يحظون بها من الاتحاد السوفيتي الذي غاب، وبذلك ضاع خيار تحقيق التوازن الاستراتيجي بين العرب وإسرائيل، حيث فقدت الدول العربية المصدر الرئيسي لإمدادات السلاح وخاصة سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية اللتين، أدركتا أن استمرار الصراع سيكون ذا تكلفة مرتفعة، لذلك توارى تأثير القيود الداخلية والإقليمية العربية، وبرز تأثير التغيّر في البيئة الدولية على قرارات هؤلاء الأطراف بالمشاركة في عملية التسوية التي قادتها الولايات المتحدة وحدها[٣].

١٢- على أثر حرب الخليج الثانية وفي ظل التردي المريع لوضع الوطن العربي، فرضت الولايات المتحدة الأمريكية العملية السلمية بين العرب وإسرائيل في ظروف غير مواتية للعرب على الإطلاق وأثمر ذلك عن ما سُمي بصيغة مدريد، المنعقدة في تشرين الأول عام١٩٩١ التي جاءت كممثل صارخ للابتعاد عن قيم النظام العالمي الجديد الذي نادى بها بوش، إذ استجابت الولايات المتحدة في هذه الصيغة لكل طلبات إسرائيل، فأقصت الأمم لمتحدة عن أي دور فاعل في عملية السلام، كما استبعدت أوروبا ايضا، وفرضت صيغة المرحلة الانتقالة لمدة خمسة أعوام على الفلسطينين، ولم تعتمد قرار

---

(١) عبدالفتاح الرشدان، النظام الشرق أوسطي الجديد، الفكر والمخاطر، مجلّة قراءات سياسيّة، مصدر سابق، ص٥٦.

(٢) محمد المجذوب، النظام الدولي الجديد ومستقبل الوطن العربي، مجلّة المنابر، مصدر سابق، ص١٩.

(٣) مجذاب بدر عناد ومحيي الدين حسين، مصدر سابق، ص٦٣٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مجلس الأمن رقم ٤٢٥ الخاص بلبنان[١].

إن التطورات الدولية الحاصلة في الوقت الراهن تؤكد أننا إزاء نظام عالمي جديد، حيث يشهد النظام الدولي إلى جانب التحولات البنيوية تحولات قيمية منها تراجع الاشتراكية واختفاء العالم الثاني، والانبهار بالليبرالية السياسية والاقتصادية وتطبيق التعددية السياسية واقتصاد السوق ونظام الخصخصة[٢].

لهذا يمكن القول أن هذه التطورات اعتبرت فرصة سانحة للولايات المتحدة، حاولت العمل على استثمارها من أجل إحكام سيطرتها على المنطقة العربية، ومنع ظهور أقطاب دولية جديدة منافسة، والسعي لإقامة نظام إقليمي جديد في المنطقة يتلاءم مع مصلحتها وأهدافها، ويكون امتداداً للنظام الدولي الذي تهيمن عليه، ويعود ذلك إلى الطبيعة الجيوسياسية للمنطقة والثروات الاقتصادية المتوفرة فيها وأهميتها في العلاقات الدولية، وذلك بما يساهم في تعزيز موقع الولايات المتحدة المتنامي في مواجهة القوى الدولية الجديدة مثل ألمانيا واليابان والصين والاتحاد الأوروبي وخاصة في الميدان الاقتصادي[٣].

المطلب الثاني: التطورات العربية والإقليمية والتدول المحتمل نحو "الشرق اوسطية":

شهدت ولا تزال المنطقة العربية والدول المجاورة غير العربية تطورات أخرى هامة تداخلت في معظمها مع التطورات الدولية بل اكتسب بعضها صبغة دولية كأزمة الخليج[٤]. ولذا فقد أثرت المتغيرات الدولية والتطورات الهامة التي

---

(١) محمد زكريا اسماعيل، الهوية العربية في مواجهة السلام الاسرائيلي، المستقبل العربي، بيروت، العدد ١٩٠، كانون الأول/ ديسمبر١٩٩٤، ص ص٢٧-٢٨.

(٢) هدى ميتكيس، مصدر سابق، ص٣١.

(٣) عبدالفتاح الرشدان، النظام الشرق أوسطي الجديد، الفكر والمخاطر، مجلة قراءات سياسيّة، مصدر سابق، ص٥٦.

(٤) جلال عبدالله معوض، مصدر سابق، ص١٤٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حصلت في البيئة الدولية على المنطقة العربية والدول المجاورة لها، وكما حدثت متغيرات إقليمية أخرى، دفعت بدورها إلى ظهور المناداة بفكرة نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط من هذه المتغيرات[١]:

١- أزمة الخليج الثانية التي عمقت الانقسامات العربية وشطرت البلدان العربية إلى فريقين، إحداهما إلى جانب العراق والآخر ضده، ونقلت شعور العداوة العربية - العربية إلى مستوى الشعوب التي راحت بعض الشرائح منها في بلدان الخليج تكفّر بالعروبة، وترى في نظام صدام حسين الذي اجتاح الكويت واحتلها بضعة أشهر عدواً حقيقياً قبل إسرائيل[٢].

وقد امتدت آثار هذه الأزمة لتؤثر سلبياً على الجامعة العربية ايضاً وتوصلها إلى مرحلة التصدّع والانهيار، كما أنها أتاحت للولايات المتحدة التفرّد في فرض وصايتها وتأكيد مكانتها فيما يتعلّق بشؤون المنطقة العسكرية والسياسية، والاقتصادية، ولذلك تعزز موقف الولايات والمتحدة في إجراء ما ترغبه من ترتيبات في المنطقة[٣]. وليس غريباً أن تقرأ ما يلي: "أن العالم العربي فقد الاحساس بهويته، وتمتلكه نزعات القبائل المتحاربة، لذلك، ضاع منه جامعه المشترك ومواقفة المشتركة وهدفه المشترك"[٤].

٢- غداة أزمة الخليج الثانية شهدت المنطقة العربية زلزالاً أصاب عدداً من المفاهيم العربية، حيث انتشرت مفاهيم وقيم التعاون الاقليمي الأوسع من

---

(١) عبدالفتاح الرشدان، النظام الشرق أوسطي الجديد: الفكر والمخاطر، مجلّة قراءات سياسيّة، مصدر سابق، ص٥٧.

(٢) محمد زكريا إسماعيل، مصدر سابق، ص٣٣.

(٣) عبدالفتاح الرشدان، النظام الشرق أوسطي الجديد: الفكر والمخاطر، مجلّة قراءات سياسيّة، مصدر سابق، ص٥٧.

(٤) محمد حسنين هيكل، العرب على أعتاب القرن ٢١، المستقبل العربي، العدد ١٩٠، كانون الأول/ديسمبر١٩٩٤، ص٢٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الإطار العربي على أساس تبادل المنافع وتراجع التيارات المناهضة للتعاون الشرق أوسطي[١]، ويقصد بهذه التيارات بالأساس التيار العروبي الذي بات يعاني من الضعف والتراجع.

لذلك ظهرت عدة دعوات بهذا الخصوص مثل إختفاء النظام العربي وتداخله مع نظام الشرق الأوسط الذي فتح المجال للولايات المتحدة الأمريكية لمحاولة خلق ترتيبات جديدة في المنطقة كطرح مفهوم الشرق الأوسط كبديل للنظام العربي، مما يعني ذلك استحداث لدور إيراني وآخر تركي في إطار رغبة كل من الطرفين في إحياء دوره التاريخي لغرض الهيمنة الاقليمية على المنطقة، مع إدماج إسرائيل في هذا النظام وقبول تواجدها الدائم، وقد تمثلت الدلائل في إقامة نظام شرق أوسطي في الاعلان عن ذلك كهدف نهائي لعملية تسوية الصراع العربي-الاسرائيلي[٢].

٣- لعبت عملية السلام بين العرب وإسرائيل دوراً بارزاً في تصدع النظام العربي وتشتت قواه، فقد اختار كل طرف عربي طريقاً خاصاً به، في مواجهة إسرائيل، الأمر الذي أعطى لإسرائيل الفرصة للانفراد بكل طرف على حده، و كانت أول هزة عنيفة تصيب النظام العربي هو انفراد مصر (السادات) بتوقيع الصلح مع إسرائيل عام ١٩٧٩، مما أدى إلى إخراج مصر من جامعة الدول العربية ونقل مقر الجامعة من القاهرة إلى تونس[٣]. الأمر الذي أدى إلى إحداث خلل كبير في ميزان القوى بين العرب وإسرائيل اضافة إلى أنه شكّل اعترافاً واضحاً بدخول إسرائيل إلى النظام العربي بمختلف تفاعلاته. ثم تكرر الأسلوب نفسه في مؤتمر مدريد الذي تمخض

(١) ناصيف حتي، التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي، مجلة المستقبل العربي، مصدر سابق، ص٥١.

(٢) هدى ميتكيس ، مصدر سابق، ص٥١.

(٣) محمد زكريا إسماعيل، مرجع سابق، ص٣٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عنه الانفراد بالمفاوضات مع كل دولة عربية على حدة. لذلك وقّعت منظمة التحرير الفلسطينية اتفاق أوسلو حول مبادئ الحكم الذاتي الفلسطيني في ١٩٩٣/٩/١٣ الذي جاء مفاجئة(*). للدول العربية وخاصة الدول المشاركة في المفاوضات، ولذلك وقّعت الأردن اتفاقية سلام مع إسرائيل في وادي عربة في تشرين الثاني ١٩٩٤(١).

ولهذا نجد أن تسارع الأحداث والتطورات منذ مؤتمر مدريد والترتيبات الاقليمية التي ستفرض على المنطقة ماهي إلا ثمرة الجهد الإسرائيلي العنيد الذي تسانده الولايات المتحدة الأمريكية لانتزاع القلب العربي للنظام الشرق أوسطي الذي سماه شمعون بيريز نظاماً إقليمياً جديداً في المنطقة(٢).

ومما سبق نلاحظ أن عملية بناء النظام الشرق أوسطي انطلقت من مؤتمر مدريد مروراً بالدار البيضاء وعمان والقاهرة والدوحة وبحسب هذا التصوّر تصبح عملية السلام بمثابة جسر العبور من وضع إقليمي يتسم بالفوضى والصراعات إلى نظام إقليمي تعاوني ومنظم.

ولهذا يمكن القول أن محاولة إقامة المشروع الشرق أوسطي التي

(*) مفاجئة لأنها جاءت من وراء ظهر سوريا ولبنان والأردن، الأمر الذي وضع حداً لعملية التنسيق العربي، انظر محمد زكريا اسماعيل، مرجع سابق، ص٣٥. كذلك لأن الجميع فوجئ بوجود ملاحق مرفقة مع وثيقة أوسلو والتي ربطت بين المطالب والحقوق الفلسطينية وبين خطط اقتصادية إقليمية، حتى قال كثير من المراقبين والمحللين أن اتفاق أوسلو هو اتفاق اقتصادي في جوهره، وشاعت بعد ذلك النصيحة التي وجهها شمعون بيريز للمفاوض الفلسطيني بأن يركّز على الاقتصاد وأن يخفف من تركيزه التواصل على موضوع السيادة ، انظر ايضاً في بلال الحسن، "التسويات التي تمت هل تكفي لقيامها"؟، في سلامة أحمد سلامة، "الشرق أوسطية هل هي الخيار الوحيد؟"، مصدر سابق، ص٦٩.

(١) عبدالفتاح الرشدان، النظام الشرق أوسطي الجديد: الفكر والمخاطر، مجلة قراءات سياسيّة، مصدر سابق، ص ص٣٥-٣٦.

(٢) المصدر نفسه، ص٥٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تقودها إسرائيل، بدأت تأخذ حيّز التنفيذ جزئياً على الصعيد المؤسسي وخاصة نتيجة قرارات قمّة عمان الاقتصادية المنعقدة في أواخر تشرين الأول ١٩٩٥، ومما يساعد في طرح هذا المشروع بقوة وشمولية مايلي[١]:

١- التمزّق والتشرّذم العربيين والاعتقاد الناجم عن ذلك لدى الغرب ولدى عدد من الانظمة العربية بأن القومية العربية قد انتهت.

٢- تفاقم شراسة النظام الرأسمالي العالمي وبخاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي والاعتقاد بأن موجة المستقبل هي رأسمالية الحرية الاقتصادية. لذلك لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى محاولة إقصاء منافسيها (الجماعة الاوروبية) بعيداً عن المنطقة العربية، كون الجماعة الأوروبية لجأت إلى استخدام دبلوماسية المساعدات الاقتصادية للمنطقة العربية لإرساء دعائم علاقات وثيقة مع الجانب العربي في مواجهة التغلغل السياسي الأمريكي في المنطقة[٢].

٣- إصرار إسرائيل على تعديل معادلة الأرض مقابل السلام لتصبح المعادلة تخلي إسرائيل عن جزء من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ مقابل التعاون والتكامل الاقتصادي معها من قبل بعض الدول العربية أو أغلبها.

٤- تأثير بعض الانعكاسات السلبية للتسوية العربية-الاسرائيلية على المنطقة العربية[٣].

إن هذه التطورات في النظام الدولي وانعكاساتها على المنطقة العربية تشير ثلاث ملاحظات أساسية[٤]:

---

(١) محمد الأطرش: المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي ، المستقبل العربي، بيروت، العدد ٢١٠، آب/أغسطس ١٩٩٦، ص٤.

(٢) هدى ميتكيس، مرجع سابق، ص٥١.

(٣) المصدر نفسه، ص٥١.

(٤) جلال عبدالله معوض، مصدر سابق، ص ص١٤٥-١٤٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١- إن الولايات المتحدة تشكل القوة الاساسية الدافعة والمساندة لفكرة إنشاء نظام إقليمي جديد في منطقة الشرق الأوسط وذلك بالنظر إلى دورها المحوري في فترة مابعد أزمة الخليج في محاولة تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي عبر المفاوضات الجارية منذ مؤتمر مدريد الذي انعقد محلياً تحت إشرافها الفعلي وماقد يترتب على هذه المفاوضات من حدوث تغيّر جوهري في العلاقات العربية- الاسرائيلية نحو إنشاء مثل هذا النظام كتعبير عن الاستجابة لإرادة دولية وبدعم وتأييد أمريكي.

٢- إن الوضع الدولي القائم لا يعبّر عن نظام دولي جديد، يعمل تحت القيادة المنفردة للولايات المتحدة كقطب أوحد لهذا النظام، وإنما هو أقرب مايكون إلى مرحلة انتقالية مؤقتة أو "مرحلة سيولة" في العلاقات الدولية نشأت عن أحداث كبرى كان أبرزها انهيار الاتحاد السوفياتي.

٣- ان مايساعد على زيادة التأثير الامريكي في تطوّر دول منطقة الشرق الأوسط نحو إنشاء "نظام إقليمي جديد" سيكون مدخله الرئيسي تسوية الصراع العربي-الاسرائيلي عبر مفاوضات تجري فعلياً برعاية الولايات المتحدة، وميل أكثرية دول المنطقة العربية إلى التعامل مع الأخيرة على أساس أنها "القوة العظمى المهيمنة" وذلك لأن هذه الدول لا ترى القيود الواردة على احتمالات انفراد الولايات المتحدة طويلاً بالقيادة العالمية.

لهذا يمكن القول أن التفاوض العربي-الاسرائيلي قد شقّ طريقه وسط بيئة إقليمية يعاني أطرافها حالة من السيولة أو الاختلاط (الوطن العربي أساساً) ويتخذ بعض أطرافه موقف التربص والترقّب (تركيا وإيران) ويتطلّع البعض الآخر لتمرير مشروعات كانت إلى وقت قريب تدور في دائرة الاحلام (إسرائيل)[1].

---

(١) مجذاب بدر عناد ومحيي الدين حسين، مصدر سابق، ص٦٣٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لذلك يميل العالم إلى إقامة نظام الكتل، بحيث أن التعامل السياسي للنظام العالمي الجديد لن يكون بين دولة ودولة بل بين كتلة وكتلة، وهذا يعني أن تحوّلاً واقعياً في السياسة العالمية يسمح بل يتطلّب الآن قيام أنظمة كُتلية، وقد أصبح شعار (فرّق تَسُدْ) القديم غير مقبول في نظام كتلي، أو ربما قد تغيّر من شعار للتفرقة التجزئية إلى تفرقة كتلية ، وهذا يعني أن المنطقة العربية قد تكون مهيّئة لأنظمة كتليّة متفاوتة المصالح بحيث تشتعل فيها نيران خلافات الكتل، وهو الأمر الذي عبره ستسير السياسات والمصالح العالمية، وهو ما يجب قراءته مستقبلياً منذ الآن والعمل من أجل أن تكون لنا كتل مستقبلية ذات توجه يصوغ مستقبلاً عربياً ووزناً عربياً فاعلاً[١].

المبحث الثالث: إشكالية تحديد مفهوم ونطاق المتوسطية:

تعود فكرة المتوسطية إلى تاريخ بعيد يرتبط بحضارة الشرق القديم-وبخاصة في عصر الاسكندرالاكبر (ثلاثة قرون قبل الميلاد) عندما عرفت ضفتا المتوسط حضارة تواصلت فيما بعد خلال الحضارة المسيحية فالإسلامية جاعلة من البحر المتوسط مُلتقى روحياً وتجارياً وعلمياً[٢]. فإذا كان هذا التاريخ القديم قد وفّر الأرضية اللازمة للتلاقح الحضاري، فإنه لم يكن تاريخ ونام فحسب، بل عرفت المنطقة المتوسطية حروباً دينية (الحروب الصليبية) واستعمارية (إمبريالية وحروب تحرر وطني)، وتطوّرت العلاقات بين ضفتي المتوسط منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لتدخل مرحلة توازنات افترضتها الثنائية القطبية

---

(١) عماد فوزي شعيبي، النظام السياسي العالمي الجديد، الطبعة السابعة، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٩١، ص ص٧٣-٧٤.

(٢) سمير أمين وفيصل ياشير: البحر المتوسط في العالم المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨، ص ص١٣-١٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

منذ بداية الحرب الباردة، حيث كانت العلاقات بين أوروبا والعرب، وحتى النصف الأول من القرن العشرين، ذات طابع صراعي احتدامي ولعل أبرز صورة لذلك حرب السويس ١٩٥٦، وقرار القضاء على الرئيس جمال عبدالناصر بالحرب، وكذلك حرب الجزائر الطويلة (١٩٥٤-١٩٦٢)[١]. بيد أن هذه العلاقات اتخذت بنهاية حرب الجزائر ، ودخول الولايات المتحدة كقوة عظمى لها مصالحها في المنطقة - مَنْحَى آخر سار على أساس التعاون - ثم جاء انهيار الاتحاد السوفييتي ليترك الفرصة للولايات المتحدة لكي تفرض نوعاً من الهيمنة على العالم عامة وعلى منطقة الشرق الأوسط خاصة. لهذا يمكن القول أن البحر المتوسط كان ملتقى للحضارات الانسانية المتألقة، كما كان معتركاً للتنافس بين الامبراطوريات الكبرى التي تعاقبت على أرضه، غير أن أهميته التاريخية والحضارية أخذت تتقلّص منذ بداية العصور الحديثة لتنتقل تدريجياً إلى جهات أخرى، حين نهضت القارة الأوروبية نهضتها الكبرى، وحين ظهرت قوى عالمية جديدة استقطبت الدول والشعوب لتجري في فلكها العسكري والايديولوجي والاقتصادي[٢]. إلا أن الاهتمام العالمي وتحديداً الأوروبي بدأ يتجدد بمنطقة حوض البحر المتوسط وخصوصاً في السنوات الاخيرة لأسباب سنذكرها لاحقاً في هذا البحث. لذلك فإن مفهوم المتوسطية يُعد من المفاهيم غير الواضحة والتي تعاني من الغموض، فالبحر المتوسط يمثل إقليماً يفتقر إلى هوية سياسية وجغرافية مشتركة ومتماسكة، فهناك انقسام بين إقليم البحر المتوسط الأوروبي والإقليم غير الأوروبي، لأن الاتحاد الأوروبي يتبنى سياسة تميّز في التعامل بين

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) محمد الكتاني، مستقبل الحوار الثقافي بين الشمال والجنوب في حوض البحر المتوسط، أي مستقبل لحوض البحر الابيض المتوسط والاتحاد الأوروبي، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، لشبونة، ٣ مايو ١٩٩٥، ص١٢٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لهذا فقد حاول العديد من الباحثين وضع تعريفاً محدداً لمفهوم المتوسطية، فقد عرّفها محمد سيد أحمد "بانها مشروع يريد أن يجمع الدول المطلة على البحر المتوسط جميعاً، وربما بالذات الدول العربية التي تطل على شاطئه الجنوبي مع الدول الأوروبية التي تطل على شاطئه الشمالي، للحيلولة دون صدام حضارات عبر هذا البحر الذي شهد مولد العديد منها ويشمل المشروع الاسرائيلي" (١).

في حين عرّفها أحمد نافع بأنها "تعني ظهور تجمع جديد للعالم القديم في حوض البحر المتوسط الغني بالحضارات له إطار سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي مقارب لصيغة هلسنكي التاريخية للأمن والتعاون الأوروبي، من أجل العمل على بنـــاء منطقة سلام وازدهار مشتركة في حوض المتوسط" (٢).

أمـا السيّد يسـين فيرى بأن "المتوسطية" "نموذج من نماذج التعاون الجديد التي تقوم ليس على أساس إقليمي يرتبط بالجوار الجغرافي، وإنما لتحقيق أهداف سياسية وغايات اقتصادية يرى أهمية استراتيجية بالغة في تحقيقها على أرض الواقع، وهو يرى أنه بمثابة شراكة شاملة مقترحة بين الدول الأوروبية في إطار مشروع استراتيجي متكامل بأبعاده الأمنية والاقتصادية والسياسية والثقافية" (٣).

ويلخص محمد عبدالسلام مفهوم "المتوسطية" بقوله "المتوسطية تستند إلى وجود إرادة سياسية لدى دول البحر المتوسط لتشكيل تجمع فعّال، يرتكز على أسس محددة، ذات طابع اقتصادي وسياسي وثقافي وأمني، وتتحرك نحو إطار أشبه بإطار هلسنكي الأوروبي، ويتم بناؤها استناداً على اتفاقيات مشاركة

---

(١) محمد سيد أحمد، "اللعبة الثلاثية حول البحر المتوسط"، الأهرام، القاهرة، العدد (٣٩٧٧٧)، ٢ تشرين الثاني ١٩٩٥م.

(٢) أحمد نافع، "أوروبا ودول المتوسط، الأهرام"، القاهرة، العدد (٣٩٨١٠)، ٥ كانون الأول ١٩٩٥، ص٦.

(٣) السيّد يسين، "التعايش في حوض المتوسط"، الأهرام، القاهرة، العدد (٣٩٨١٢) ٧ كانون الأول ١٩٩٥، ص٢٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والتزامات تعاقدية ونقاش جاد حول كافّة القضايا التي تهم دول البحر المتوسط بكافة تفاصيلها، ويتم التفاعل بين أطرافها بشكل سلس، ويتوقع أن يتسع إطارها مع الوقت لتضم دولاً أخرى في المنطقة لا تطل على البحر المتوسط مباشرة وإن كانت ترتبط بالدول المطلة عليه[١].

كما أن الباحثة الأمريكية "إيلين لايبسون" وصفت البحر الأبيض المتوسط بقولها: " إن معظم الناس يفكرون في البحر المتوسط ككتلة من الماء تفصل بين مساحات الأرض الواسعة لكل من أوروبا وأفريقيا وأسيا، وانه بحر تحيط به دول ذات هويات ومصالح مختلفة تماماً. وقد جاء الوقت لأن نبدأ التفكير في البحر المتوسط كمنطقة لها وضع خاص، كوحدة جغرافية تربط الدول باهتمامات مشتركة، لها مبررات التنافس على الموارد، ولديها الحوافز لإيجاد حلول مشتركة لمشكلاتها المحلية التي تزداد اتساعاً"[٢].

كذلك فقد اعتبر الاتحاد السوفيتي السابق أن البحر المتوسط منطقة مقسّمة إلى جزءين أحدهما منطقة شرقية وتضم شرقي تركيا، والهلال الخصيب، وشبه الجزيرة العربية، وإيران، وجزء من وسط أسيا، وجزء من شبه القارة الهندية، والأخرى منطقة غربية تتكون من غرب تركيا والبلقان، وكل من شمال أفريقيا وإيطاليا. وعلى الجانب الآخر، فإن الولايات المتحدة، اعتبرت البحر المتوسط كياناً واحداً حتى نهاية الحرب الباردة، وخاصة فيما يتعلّق بالنزاع بين الشرق والغرب ولهذا نجد أن وجهة النظر الأمريكية تعتمد على مفهوم مسرح العمليات الغربي الذي يضم كل حوض البحر المتوسط، ومسرح العمليات الشرقي الذي يمتد من الخليج إلى آسيا الوسطى[٣].

(١) محمد عبدالسلام، "توجهات السياسة الخارجية المصرية في التسعينات"، الاهرام، القاهرة، العدد (٣٩٨٢٠)، ١٥ كانون الأول ١٩٩٥.

(٢) مقتبس في، محمد الكتاني، مصدر سابق، ص١٢٨.

(٣) روبرتسو البيوتي، مصدر سابق، ص٦٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي هذا السياق يمكن التمييز في التعريف بالمتوسطية بين اتجاهين أولهما: يركز على التحديد الجغرافي للإقليم الذي يقتصر فقط على الدول التي لها سواحل على البحر المتوسط، أي أن المشاطئة هي المحدد الرئيسي للانضمام لهذا الإقليم[١]، وثانيهما: يؤكد على التحديد السياسي للمفهوم إذ يمكن أن يشمل الاقليم المتوسطي دولاً غير مشاطئة للمتوسط، لاعتبارات وأغراض سياسية وانطلاقاً من هذا التحديد نجد أن الأردن تُعد واحدة من دول البحر المتوسط رغم أنها لا تطل عليه والسبب في ذلك سياسي بحت لانه ناجم بلا شك عن خطر قيام اسرائيل بضم الضفة الغربية في فلسطين إليها والتي مازال مستقبلها في الميزان، كذلك نجد أن صيغة التعاون الاقليمي في غرب المتوسط التي أُطلق عليها مجموعة (٥+٥)[*]. ضمت في عضويتها كل من البرتغال وموريتانيا رغم أنهما ليستا دولتين تابعتين للبحر المتوسط بالمعنى الجغرافي[٢].

ويرى البعض أن البحر المتوسط كان يتأثر باعتبارات تاريخية وحضارية تتجاوز الحدود الجغرافية للمنطقة ويتضح ذلك من المشروع الايطالي والاسباني بتأسيس مؤتمر الأمن والتعاون في البحر المتوسط على غرار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي يضم في عضويته الدول المتوسطية بالمعنى الجغرافي الولايات المتحدة ودول الخليج العربي وإيران[٣].

ومن منظور اقتصادي يرى "هنري رينو" -أستاذ المؤتمرات في جامعة "باف" ورئيس مجموعة البحث حول الاقتصاديات الاقليمية لحوض البحر

---

(١) حمد عبدالرحمن، "التوجه المتوسطي في السياسة المصرية ١٩٩٠-١٩٩٥"، في د. ناديه مصطفى (محرر): مصر ومشروعات النظام الاقليمي الجديد في المنطقة ، مصدر سابق، ص ص٦١٠-٦١١.

(*) مجموعة (٥+٥) هي دول شمال المتوسط متمثلة في البرتغال، أسبانيا، فرنسا، إيطاليا، ومالطا، مع خمس دول عربية جنوب متوسطية هي، موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس، وليبيا.

(٢) روبرتو البيوتي، مصدر سابق، ص ص٦٦-٦٧.

(٣) المصدر نفسه، ص٦٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المتوسط- إن البحر المتوسط ليس له حتى الآن معنى خاص، فهو ليس خندقاً يستحيل اجتيازه، كما أنه لايعبّر عن رابطة خاصة قوية[١].

وخلاصة القول أن البحر الأبيض المتوسط جغرافياً يمتد بين مضيق جبل طارق ومضيق الدردنيل مع الساحل المجاور المحدد من قبل حكومات دول أسبانيا وفرنسا وموناكو وإيطاليا ويوغسلافيا وألبانيا واليونان وتركيا وقبرص وسوريا ولبنان وإسرائيل ومصر وليبيا ومالطا وتونس والجزائر والمغرب[٢].

أي أن البحر المتوسط على نقيض المحيطات المفتوحة ، هو بحر داخلي ينغلق تقريباً بأقفال جبل طارق ومضائق الدردنيل والسويس وهو يشكل، فوق ذلك الحدود الحديثة بين الشمال المتطور -الأوروبي- والجنوب العربي والتركي الضعيف التطوّر [٣].

ومما سبق فقد ظهر الاهتمام بحوض البحر المتوسط في العقود الأخيرة من منظور اعتباره هاجساً سياسيّاً في سياق ظهور التكتلات الاقليمية، من غير أن يكون لمفهوم المتوسط ما يدعمه كمقومات ثابتة ومشتركة بين شعوبه ، ومن ثم لم يقع الاتفاق على اعتباره إقليماً واحداً، بقدر ما أعتبر مُلتقى للشرق والغرب أو ملتقى لأقاليم متعددة الهويات[٤].

---

(١) مقتبس في، مالك عوني، موجز الرؤى الفرنسية عن التعاون في البحر المتوسط، مجلة السياسة الدولية، لقاهرة، العدد١١٨، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، ص١١٠.

(٢) ملحق: تطوّر الاهتمام الدولي بحماية البيئة في البحر المتوسط، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد١١٨، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، ص١١٣.

(٣) سمير أمين وآخرون، قضايا استراتيجية في المتوسط، الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت، لبنان،١٩٩٢، ص٩.

(٤) محمد الكتاني، مصدر سابق، ص١٢٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المطلب الأول: التطورات في أوروبا والوطن العربي وأثرها على ظهور فكرة المشروع المتوسطي:

لا شك أن تحقيق الوحدة الألمانية في عام ١٩٩٠، وانهيار الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٩١، كان من أبرز الأحداث التي شهدتها أوروبا، مع ما صاحب ذلك من آثار إيجابية أهمها انتهاء الحرب الباردة وانتهاء تقسيم أوروبا بين المعسكرين الشرقي والعربي ، وقد دفع كل ما سبق إلى تسريع وتيرة التكامل الأوروبي ، بالاضافة إلى الاعتبارات الداخلية: السياسية والاقتصادية والأمنية التي دفعت بهذا الاتجاه وبهذه الوتيرة وبهذا الزخم من العمل إلى التكامل الأوروبي، ومن بينها أيضاً[١]:

١- احتواء مشاعر القومية لدى الدول الأوروبية لاسيما ألمانيا بعد وحدتها من خلال الاندماج في اتحاد أوروبي، وقد أبدت فرنسا وبعض الدول الأوروبية تخوفها من الوحدة الألمانية، التي جعلت منها دولة قوية وذات اقتصاد مزدهر حيث أنها تجمع ربع سكان أوروبا ويوازي ناتجها القومي كل من الناتج القومي لفرنسا وبريطانيا مجتمعتين، لذلك فإن ميشال روكار، رئيس وزراء فرنسا السابق عبر عن مخاوف فرنسا من هذه المسألة حين قال: "إنه مع تسريع إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية فإن المسألة الألمانية ستذوب ضمن المجموعة الكبرى، وبالتالي ستأخذ حجمها الواقعي دون خوف أو قلق"[٢]. لذلك حرص الألمان على تطمين شركائهم الأوروبيين بأن وحدة ألمانيا لن تشكل خطراً على أوروبا، فالهدف النهائي للألمان هو خلق وإبقاء (ألمانيا أوروبية) وليس(أوروبا ألمانية).

---

(١) محمد مصالحة، "علاقة أوروبا الموحدة بالوطن العربي"، في مصطفى حمارنه (محرر): العرب في الاستراتيجيات العالمية، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٤، ص ص١٥٦-١٥٧.

(٢) ميشال روكار، رؤية عميقة لأوروبا الجديدة، مجلة البنوك، باريس، العدد٢٧٥، نيسان/إبريل ١٩٩٠، ص٥٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢- إيجاد قوّة أوروبية تضمن الاستقرار في القارة، بعد انهيار الأمن على ساحة أوروبا الشرقية نتيجة للاختلالات العرقية والميراث التاريخي للقارة ولقد أظهرت حرب البلقان -الحرب الأهلية في يوغسلافيا السابقة- مدى المخاطر التي ينطوي عليها وضع عدم الاستقرار في شرق أوروبا.

أي أن أوروبا وتحديداً بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وتفكك المنظومة الاشتراكية، امتدت إلى أوروبا الشرقية وروسيا، وهي مناطق ليس بالإمكان تجاهلها، إذ أنها شديدة الحساسية بالنسبة لأوروبا الغربية[١].

وبناءً على ماسبق فإن الاحداث الاقليمية والدولية دفعت أوروبا الى التفكير العلمي والسريع بالشكل الذي يحقق لها وحدة تضمن الأمن والاستقرار إقليمياً من جهة، ومن جهة أخرى يحقق لها دوراً في السياسات العالمية، وقد تم ذلك من خلال معاهدة (ماستريخت) التي تم التوقيع عليها رسمياً في ٧ شباط ١٩٩٢[٢]، والتي عملت على تحويل القارة الأوروبية إلى قوة اقتصادية عالمية ضخمة، ولها قاعدة سكانية تقدر بحوالي (٣٦٠) مليون نسمة ويجمع لها رصيد بقيمة (٦) تريليون دولار ولها ثقل تجاري يقدّر بحوالي (٤٦٪) من حجم التجارة العالمية الأمر الذي يشكل لها توازناً مع أمريكا الشمالية واليابان.

لذلك فإن قيام الاتحاد الأوروبي وفقاً لمعاهدة (ماستريخت) إنما يؤكد أهمية إبراز هوية الجماعة الاوروبية وكينونتها أمام العالم الخارجي عن طريق سياسات دفاعية وخارجية للجماعة تحمي المثل العليا المشتركة والمصالح الاساسية واستقلالية الاتحاد، ثم العمل على تقوية أمن الاتحاد الأوروبي بمختلف الطرق المتاحة والإسهام في الوقت نفسه في حفظ السلام وتقوية الأمن الدولي

---

(١) نبيه الاصفهاني، معاهدة ماستريخت بين الواقع والتطبيق، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد١١١، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣، ص١١٠-١١٣.

(٢) جابر محمود الجزار، اتفاقية ماستريخت وأثرها على الاقتصاد المصري، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤، ص٨٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

طبقاً لميثاق الأمم المتحدة واتفاقية هلسنكي وباريس[١].

ومنذ عام ١٩٨٩ أعلنت الجماعة الأوروبية وهي في طور الاعداد لمشروع أوروبا ١٩٩٢، وفي ظل التحولات الخطيرة في النظام الدولي عن السياسة المتوسطية الجديدة، حيث تزايد اهتمام أجهزة الجماعة المعنية (اللجنة الوزارية، المجلس الوزاري، مجلس القمة الأوروبية) بهذا الموضوع، بهدف بلورة الرؤية الأوروبية الجماعية الرسمية عن المشروع، بمعنى أن أجهزة الجماعة عكفت على تخطيط كثيف لمشروع متوسطي جديد يعكس رؤيتها ومفهومها للمتوسطية، ويعد طرف جنوب المتوسط وشرقه هو الهدف، لهذا فقد أصبحت المتوسطية مكونا هاما من مكونات الخطاب الرسمي الجماعي الأوروبي طوال السنوات الخمسة قبل إعلان الشراكة، فقد قدمت اللجنة الأوروبية للمجلس الأوروبي عام ١٩٨٩ وثيقة إعادة توجيه السياسة المتوسطية نحو مشروعات للفترة ١٩٩٠-١٩٩٦م وهي خطة استراتيجية كلية يجب أن تتبعها الجماعة في علاقتها مع الدول المتوسطية غير الأعضاء[٢]، ومنذ صدور تلك الوثيقة بدأت الجماعة الأوروبية عملية واسعة لإعادة تقييم سياستها مع الدول المتوسطية لتدخل حيّز التنفيذ في صورة جديدة عام ١٩٩٢، فأشار بيان قمّة لشبونة حزيران عام ١٩٩٢ إلى التأكيد على أن الضفة الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط وكذلك الشرق الأوسط منطقتان لهما أهمية قصوى للجماعة الأوروبي من حيث الأمن والاستقرار الاجتماعي[٣]. وتجاوباً مع بيان لشبونة أصدرت المفوضية الأوروبية لشؤون الأوسط دراسة في أيلول ١٩٩٣

---

(١) محمد مصالحه، مصدر سابق، ص١٥٧.

(٢) نادية مصطفى، "المشروع المتوسطي- الأبعاد السياسية"، في نادية مصطفى (محرر) مصر ومشرّعات النظام الاقليمي الجديد في المنطقة، مصدر سابق، ص٤٣٧.

(٣) الشاذلي العياري، "آفاق التكامل في البحر الأبيض المتوسط، مجلة المنتدى، عمان، العدد١١٤، آذار ١٩٩٥، ص٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بعنوان "تقوية السياسات المتوسطية للاتحاد الأوروبي في إقامة شراكة أوروبية متوسطية"[١]. ومع دخول اتفاقية ماستريخت حيّز التنفيذ في تشرين الثاني ١٩٩٣ دعا المجلس الوزاري الأوروبي في اجتماعه المنعقد في "كورفرو" باليونان في يوليو ١٩٩٤ اللجنة الأوروبية لوضع ورقة عمل للمبادئ الأساسية لسياسة أوروبية متوسطية [٢].

ثم أقرّت القمة الاوروبية المنعقدة في "أسن" بألمانيا يوم ١٠ كانون الأول ١٩٩٤ مضمون ورقة العمل المقدمة من اللجنة الأوروبية للاتحاد لتضع تصوّراً حول مستقبل علاقات الاتحاد الأوروبي بدول المتوسط، ومن أهم النقاط التي تضمنتها هذه الورقة مايلي:

١- إقامة مشاركة بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط تهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار والتكامل وذلك عن طريق.

أ- إقامة حوار سياسي نشط يهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار بالمنطقة.

ب- إقامة منطقة اقتصادية أوروبية متوسطية من خلال إنشاء منطقة للتجارة الحرّة وزيادة المساعدات المالية للدول المتوسطية.

جـ- تطوير التعاون في المجالات العلمية والاجتماعية[٣].

٢- التعاون المالي والفني خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٩.

---

(١) ناصيف يوسف حتي، مستقبل العلاقات العربية - الأوروبية بين الشرق أوسطية والمتوسطية، (ورقة عمل)، مجلة المستقبل العربي، مصدر سابق، ص٩٦.

(٢) محمد سالمان ، لسياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد١٣٨، تشرين الأول/ أكتوبر١٩٩٦، ص٢٤٧.

(٣) وفاء بسيم، التعاون الأورو-متوسطي (عملية برشلونة)، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد١٣٨، تشرين الأول/أكتوبر١٩٩٩، ص٢٤٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣- وضع الخطوط الأولى للأدوات وسبل تطبيق مشروع شراكة أوروبية متوسطية[١].

وقد صدرت كذلك دراسة في آذار ١٩٩٥ حول تدعيم السياسة المتوسطية وحملت مقترحات لتنفيذ الشراكة الأوروبية - المتوسطية[٢].

ونتيجة لهذه الجهود عقد الاجتماع الوزاري للشراكة الأوروبية المتوسطية في الفترة من ٢٧-٢٨ تشرين الثاني ١٩٩٥ في برشلونة، وهو الاجتماع الذي شاركت فيه دول عربية متوسطية إضافة إلى الأردن ودعيت الجامعة العربية وموريتانيا بصفة ضيف خاص، وتم استبعاد ليبيا لاعتبارات سياسية[٣]. وشارك في المؤتمر كل من تركيا وقبرص ومالطا وإسرائيل وهي دول متوسطية شرق أوسطية وأوروبية غير أعضاء في الاتحاد الأوروبي، وقد تمخّضت عن المؤتمر النتائج التالية[٤]:

١- التشديد على الأهمية الاستراتيجية للبحر المتوسط.

٢- ضرورة إدراك الأطراف بأن الراهنات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة على جانبي المتوسط تشكل تحديات مشتركة تتطلب تنسيقاً.

---

(١) بشارة خضر، الشراكة الأوروبية المتوسطية، مجلة الدراسات الدولية، القاهرة، العدد٥٧، كانون الأول ١٩٩٥، ص٣٢.

(٢) مفيد شهاب، نحو بلورة رؤية مشتركة للشراكة الأوروبية - المتوسطية، في ندوة: "مابعد برشلونة" (*) (القسم الأول)، مجلة الشؤون العربية، القاهرة، العدد٨٨، كانون الأول ١٩٩٦، ص١٧٥.

(*): عُقدت هذه الندوة في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة، يومي ١و١٩٩٦/٩/٢، وقد جاءت هذه الندوة على قسمين: "ما بعد برشلونة" (القسم الأول)، و "ما بعد برشلونة" (القسم الثاني)، وشارك فيها عدد من المفكرين والخبراء المتخصصين بالعلاقات العربية - الأوروبية، ابتغاء وضع تصوّر حول أفضل السبل الكفيلة بتطبيق المبادئ الواردة في إعلان برشلونة، بما يخدم الأهداف العربية والمصلحة القومية.

(٣) وذلك نتيجة لتورطها في أعمال إرهابية عديدة منها اتهامها بتدمير الطائرة الأمريكية فوق لوكربي عام ١٩٨٩.

(٤) مفيد شهاب، نحو بلورة رؤية عربية مشتركة للشراكة الأوروبية - المتوسطية، مصدر سابق، ص١٧٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣- الاشارة إلى ضرورة خلق إطار متعدد الأطراف ودائم العلاقات بين تلك الدول يرتكز على روح الشراكة مع احترام سمات وقيم كل المشاركين.

٤- التأكيد على ان الاطار متعدد الاطراف يعتبر مكمّلاً لتدعيم العلاقات الثنائية التي يجب الحفاظ عليها وعلى خصوصيتها.

٥- التأكيد على أن المشروع الأوروبي -المتوسطي لا يهدف الى أن يحل محل المبادرات والمشروعات الأخرى المطروحة في تلك المنطقة.

٦- التأكيد على أهمية توطيد السلام، والأمن، والاستقرار في منطقة البحر المتوسط بكل الوسائل[١].

ولقد أدت المتغيرات الدولية لتغيير الرؤية الاستراتيجية الخاصة بأمن واستقرار البحر المتوسط والشرق الأوسط، وإذا كان المتوسط يمثل أحد مناطق الصدام والمواجهة بين الشرق والغرب ودليل ذلك تواجد الاساطيل الأجنبية في المتوسط، فهذا يعني أن هناك مجموعة من التطورات التي ساهمت بشكل كبير في بروز المشروع المتوسطي وطرحه من قبل أوروبا منها [٢]:

١- انتهاء الحرب الباردة وأثرها على النظم الاقليمية السائدة بهدف استيعاب المتغيرات الجديدة والمساهمة في تشكيل النظام الدولي، فمن المعروف أن السياسة المتوسطية إبان الحرب الباردة كانت جزء من عملية المواجهة بين المعسكرين المتصارعين آنذاك حيث أن العدو كان محدداً بدقة، أما وقد تغيّر المناخ الدولي بعد الحرب الباردة فإن السياسة المتوسطية لم تعد تقتصر على الأبعاد العسكرية والأيديولوجية فقط، وإنما تشمل كذلك الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

---

(١) جمال شلبي، العرب وأوروبا رؤية سياسية معاصرة، الطبعة الأولى، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠، ص١٠٥.

(٢) Charles William Maynes: The New Decade, Foreign Policy, No. 80, fall 1990, p.p. 3-13.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢- حرب الخليج الثانية أظهرت مدى الترابط بين ضفتي المتوسط، فدخول العراق إلى الكويت عام ١٩٩٠ وماتبعه من تداعيات أفضت إلى تشكيل قوات التحالف الدولي من أجل تحقيق انسحاب العراق من الكويت، وقد انطوى ذلك في دلالاته ومعانيه على قرار راسخ بأن أي أزمة دولية تشهدها دول الضفة الشرقية أو الجنوبية تؤثر لامحالة على الأمن الأوروبي وبصفة خاصة على أمن الدول المطلّة على الشاطئ الشمالي للمتوسط وقد صاحب ذلك الإدراك الجديد قناعة أوروبية متزايدة بأهمية المتوسط كمنطقة تفاعل كبرى تمثل مدخلاً أوروبياً إلى الدول الأسيوية والإفريقية.

٣- الأزمة الجزائرية، وما تنطوي عليه من أخطار كامنة بالنسبة إلى الدول المغاربية المجاورة لأوروبا[١].

٤- انتشار الحركات الاسلامية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية في دول جنوب البحر المتوسط[٢].

٥- التغير الذي شهدته منطقة الشرق الأوسط لا سيما فيما يتعلق بمسيرة التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل والدخول في عدد من المشروعات الاقليمية الكبرى مثل الشرق أوسطية التي أدت إلى طرح المتوسطية باعتبارها أحد البدائل المهمة لترتيب التفاعلات الاقليمية في المنطقة.

ونتيجة للتطورات التي شهدتها المنطقة على وجه الخصوص والنظام الدولي عامة، وما تولّد عن كل ذلك من مخاطر جدية تتعلق بأمن واستقرار منطقة البحر الأبيض المتوسط التي تؤثر بشكل مباشر على أمن واستقرار القارة الاوروبية، وتحديداً الدول الواقعة على الشاطئ الشمالي لهذا البحر، كل ذلك

---

(١) جمال شلبي، مصدر سابق، ص١٠١.

(٢) بشارة خضر، مصدر سابق، ص٤١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

دفع الجانب الأوروبي إلى انتهاج سياسة جديدة نحو هذه المنطقة تمثلت في طرحها للمشروع المتوسطي[١].

هذا بالاضافة الى أن مؤتمر مدريد للسلام قد أظهر بصورة واضحة مدى قوة الضغط الامريكي في دفع جميع الاطراف إلى مائدة المفاوضات المباشرة التي أفرزت حتى الآن اتفاقيات سلام بين إسرائيل والجانب الفلسطيني من جهة، ومن جهة أخرى معاهدة السلام الأردنية - الاسرائيلية، وقد رافق ذلك تبعات عديدة منها الاعتراف بإسرائيل دولة شرعية قائمة في منطقة الشرق الأوسط وضرورة تواجدها وحضورها في أي مؤتمر أو اجتماع يتعلّق بمستقبل المنطقة.

وقد كان لحرب الخليج ومؤتمر مدريد تحديات للنظام العربي انعكست بشكل واضح على هذا النحو[٢]:

١- تفكك وانهيار النظام الأمني العربي بعد تجريده من كافة أسلحته وبعد الانقسامات والخلافات بين الدول العربية، لابل محاربتها لبعضها البعض والتي ظهرت بشكل واضح إبان أزمة الخليج الثانية.

٢- بروز الأحاديث عن الدعوة إلى إقامة ترتيبات أمنية إقليمية جديدة بدلاً من النظام الإقليمي العربي ، وهذه الترتيبات هي[٣]:

أ- النظام الشرق أوسطي أو الشرق أوسط الجديد تحت سيطرت إسرائيل وبدعم من أمريكيا.

ب- دمج دول شمال أفريقيا فيما يعرف بأمن حوض البحر المتوسط وربطها بأمن أوروبا، أو ما يُعرف ب (٥ + ٥).

---

(١) جمال شلبي، مصدر سابق، ص ص١٠٣-١٠٤.

(٢) حسن حمدان العلكيم، العرب وأمريكا والنظام الدولي الجديد، المجلة العربية للدراسات الدولية، المعهد العربي للدراسات الدولية، واشنطن، العددين٣، ٤، ١٩٩٣، ص ص١٨-١٩.

(٣) المصدر نفسه، ص١٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣- تكريس تبعية البلدان العربية للغرب (وبالذات للولايات المتحدة الأمريكية) سياسياً واقتصادياً وعسكرياً بعد تجريدهم من القوة وبطلان اعتبار النفط كسلاح استراتيجي وإجبارهم على الاعتراف بإسرائيل.

٤- تنامي دور دول الجوار الجغرافي، وضعف الدول العربية الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة التنافس بين هذه الدول، لورثة الرجل العربي المريض، وقد اتضح ذلك في السلوك الايراني الأخير تجاه بلدان الخليج العربي من ناحية، والضغط على البلدان العربية بهدف الحصول على تنازلات لخدمة مصالحها القومية من ناحية أخرى، كذلك نلاحظ أن السلوك الإيراني تجاه منطقة الخليج لا يختلف في جوهره عن سلوك تركيا تجاه سوريا والعراق. واستخدامها لمسألتي المياه والأكراد كورقتي ضغط، والسلوك الاسرائيلي أيضاً تجاه دول المواجهة الطوق وهي (الأردن، سوريا، لبنان، مصر).

ومن خلال الاستعراض السابق لأهم الأحداث الدولي والإقليمية في العالم نستطيع تكوين صورة شاملة لمختلف التطورات والتغيرات الجذرية التي أصابت الساحة الدولية، وميزان القوى العالمي مع ما صاحبه من آثار ونتائج وأبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية ولاسيما في أوروبا والوطن العربي.

المطلب الثاني: مجالات الدور الأوروبي في حوض المتوسط:

أولاً: المجال السياسي:

يشكل الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط عاملاً مهماً للأمن الاقتصادي والسياسي للمجموعة الأوروبي حيث تزوّد بلدان الشرق الأوسط المجموعة الأوروبية بأكثر من ٦٠٪ من احتياجاتها النفطية، كما أنها تشكل سوق

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ستيراد متزايدة الأهمية بالنسبة للدول الأوروبية[1]. كما أن استمرار التوتر في المنطقة يؤثر على العلاقات العربية - الأوروبية بشكل عام، وفي ضوء هذه المصالح تمكنت الدول الأوروبية من تطوير موقف جماعي تجاه المبادئ العامة التي تحكم تحقيق تسوية شاملة للصراع العربية - الإسرائيلي.

١- عملية السلام في الشرق الأوسط:

يتلخّص الدور الأوروبي السابق تجاه الصراع العربي-الاسرائيلي بالسلبية وعدم الفاعلية، ولكن منذ أزمة الطاقة في عام ١٩٧٣ اتجهت أنظار دول أوروبا إلى المنطقة بشكل واضح للقيام بدور ما من شأنه تحقيق تسوية شاملة في المنطقة، نظراً للأخطار الهائلة التي ستنتج عن أي صراع عربي-إسرائيلي. إلا أن الرؤية الأوروبية لم تكن واضحة بشكل كبير لأسباب عديدة يقف على رأسها الصراع بين الشرق والغرب خلال الحرب الباردة، ولارتباط معظم المصالح الأوروبية مع إسرائيل، ولاختلاف وجهات النظر والمصالح بين الدول الأوروبية حول هذا الموضوع، ولعدم وجود موقف عربي قوي ومؤثر وموحّد تجاه تحقيق التسوية السلمية أيضاً.

ورغم تقارب وجهات النظر الأوروبية والأمريكية حول موضوع التسوية في عقد الثمانينيات إلا أنه يلاحظ أن الموقف الفرنسي بقي من أكثر المواقف المؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني، ولكن رغم ذلك لم تستطع فرنسا نقل تصورها ورؤيتها الى الفعل والتنفيذ خاصة بعد تطوّر العلاقات الثنائية بين إسرائيل وفرنسا في عهد الرئيس الفرنسي السابق فرنسوا ميتران ، ويتضح مما سبق أن أوروبا ليست على استعداد لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وسياستها الشرق أوسطية من أجل مصالح دول شعوب الشرق الأوسط مادامت هذه السياسات لا تمس مصالحها، أما في حالة اتباع الولايات المتحدة الأمريكية لسياسة ما في

---

(١) بكر مصباح تنيره، مصدر سابق، ص٥٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الشرق الأوسط تُعرض من خلالها المصالح الأوروبية للخطر والتهديد فإن هذه الأخيرة لن تقف مكتوفة الأيدي، وإنما ستقوم باتباع جميع الأساليب والوسائل التي تراها مناسبة وضرورية ولو أدى ذلك إلى مواجهة (سياسية أو اقتصادية) مع الولايات المتحدة ، من أمثلة ذلك أن الدول الأوروبية وقفت موقف المعارضة القوية من القوانين الأمريكية التي ترمي إلى تشديد الحصار الاقتصادي على ليبيا، ورفضت الاستجابة للمطلب الأمريكي، وهددت باتخاذ إجراءات مضادة في حالة تطبيق هذه القوانين على الشركات الأوروبية العاملة في ليبيا، إن هذا الموقف الأوروبي جزء من الاستراتيجية التي عبّر عنها الرئيس الفرنسي ميتران بتحرّكه النشط في الدول العربية[١].

من هنا نستطيع القول أن الدول الأوروبية لم تكن تدافع عن مصالح ليبيا، وإنما كانت تدافع عن مصالحها التي كانت ستتعرض للخطر نتيجة لمحاولة الولايات المتحدة فرض الحصار الاقتصادي على ليبيا، بسبب وجود شركات أوروبية عاملة في ليبيا مما قد يؤثر بدوره على المصالح الأوروبية، لذلك نلاحظ أنه عندما تعارضت مصالح الجماعة الأوروبية مع المصالح الأمريكية بدأت الجماعة الأوروبية بالتحرك السريع والفوري لـدرء مثل هذا الخطر.

وفي الفترة الاخيرة لوحظ تزايد الاهتمام الأوروبي بالمنطقة وشؤونها لاسيما منذ بداية التطورات الدولية والاقليمية مؤخراً وقد ظهر ذلك من خلال البيانات والتصريحات المختلفة التي تركّز بمجملها على المرجعية الأساسية لعملية السلام والمتمثلة باحترام الاتفاقيات وقرارات مجلس الأمن، وكذلك المبدأن الأساسيّان لإقامة سلام عادل وشامل ودائم وهما حق تقرير المصير للفلسطينيين، والأرض مقابل السلام[٢].

---

(١) بكر مصباح تنيره، المصدر نفسه، ص ص٥٥-٥٦.

(٢) ناصيف يوسف حتي، حدود الدور الأوروبي وفرصة التسوية في الشرق الأوسط، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ٢١٥، كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، ص ص٥-٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فقد تقدمت المجموعة الأوروبية ، أثناء المفاوضات الاسرائيلية العربية، بمذكرتين: الأولى في ٨ أيلول عام ١٩٩٣"حول مستقبل العلاقات والتعاون بين المجموعة الأوروبية والشرق الأوسط" والثانية في ٢٩ أيلول من نفس العام حول دعم المجموعة الأوروبية لعملية السلام في الشرق الأوسط"، وهو ما يدل على ما توليه المجموعة الأوروبية من أهمية متزايدة إلى الاستقرار وتحقيق السلام وتطبيع العلاقات بين إسرائيل والعرب الأمر الذي يتوقف عليه إلى حد كبير أمن البحر المتوسط[١]. كذلك فقد انطلقت المذكرة المتعلقة بإنشاء فضاء أوروبي متوسطي للتبادل الحر في كانون الأول عام ١٩٩٤ من مسلمة مفادها أن السلم والاستقرار والازدهار في المنطقة المتوسطية من الأولويات الأوروبية[٢].

ويلاحظ بأن الموقف الاوروبي قد بدأ يتسم بالوضوح والحزم والشمولية في الوقت الذي يستمر فيه الموقف الأمريكي منحازاً لإسرائيل، ورغم ذلك نلاحظ تفرّد الولايات المتحدة وإصرارها الشديد على بقاءها الطرف الوحيد المشارك والراعي لعملية التسوية السلمية الأمر الذي يعني تهميش الدور الأوروبي على نحو يكاد يكون كاملاً، وبالتالي اعتبار الخيارات محدودة أمام الأوروبيين، فاما ان ينضموا الى المبادرة الامريكية أو يبقوا هامشيين، ولكن تطوّر الأحداث وتشابك المفاوضات وصعوبة التوصّل إلى حلول ترضي كل الأطراف - لوصول حزب الليكود إلى الحكم في إسرائيل-[٣] دفع الادارة الامريكية للتنازل قليلاً عن رغبتها المنفردة للمفاوضات السلمية من خلال إفساح الدور للاتحاد الأوروبي ليأخذ دوراً في هذه العملية الذي كان منذ بدايتها شريكاً فيها وإن كان بصفة مراقب فحسب[٤].

---

(١) بشارة خضر، الشراكة الأوروبية المتوسطية، مصدر سابق، ص٣١.

(٢) المصدر نفسه، ص٣٢.

(٣) جمال شلبي، مصدر سابق، ص١٠٨.

(٤) ناصيف حتي، حدود الدور الأوروبي وفرصة التسوية في الشرق الأوسط، مجلة المستقبل العربي،مصدر سابق، ص٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لذا نجد أن الدور الأوروبي قد بدأ يأخذ بعداً جديداً، وبالتحديد عندما قرر تعيين مبعوث خاص للشرق الأوسط وذلك في اجتماع لوكسمبورج في ٢٨ تشرين الأول ١٩٩٦، حيث حددت الأطر العامة لمهام المبعوث الأوروبي بالعمل على كافة الأطراف لدعم عملية السلام وتقديم المشورة والتوسط إذا أمكن في أي خلاف حول موقف تفاوضي معيّن وتقديم التقارير لدول المجموعة الأوروبية لبلورة موقف أوروبي موحّد، وبذلك يُعَد هذا الأمر نقلة نوعية في موقف ودور الاتحاد الأوروبي من عملية التسوية، كما أنه يؤكد على ربط الدور الاقتصادي للاتحاد في عملية التسوية بدور سياسي فعال ومكمِّل للدور الامريكي لتحقيق الأهداف المرجوة من المفاوضات، كما أن شخصية المبعوث الأوروبي -السفير الاسباني ميغيل موراتينوس- لها دلالات مهمة أيضاً، فهو ينتمي إلى الجانب الأوروبي المتوسطي الذي احتضن انطلاقة عملية المفاوضات، وكذلك عملية الشراكة الأوروبية المتوسطية، كما ساهم شخصياً في التحضير لمؤتمر مدريد وبرشلونة بعد تعيينه سفيراً جديداً لبلاده في إسرائيل وبذلك يحظى هذا الشخص بقبول الطرفين العربي والاسرائيلي[١].

ومع ذلك بقي الدور الأوروبي في حالة اصطدام مستمر مع التعنّت والرفض الاسرائيلي لأي حل لا تكون فيه الولايات المتحدة طرفاً رئيسياً، من أمثلة ذلك الصعوبات والعقبات التي وضعتها إسرائيل أمام المؤتمر الثاني للشراكة الأوروبية/ المتوسطية "فاليتا" (مالطا) نيسان ١٩٩٧" ، من خلال استمرار متابعة سياساتها الاستيطانية، وبلوغها الأمر بتحدي الشعور العربي والدولي بالبدء في إنشاء مستوطنة (هارحوما) بالقدس الشرقية[٢]. ومن جهة أخرى الانزعاج الامريكي من أي دور أوروبي في التسوية طالما لم يأتِ هذا

(١) المصدر نفسه، ص٧.

(٢) سامي غالي: خطوة جديدة في مسيرة الشراكة الأوروبية-المتوسطية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد١٢٩، تموز/ يوليو١٩٩٧، ص١٦٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الدور تحت السقف الأمريكي، وقد ظهر ذلك في مؤتمر البندقية عندما أبدت الولايات المتحدة معارضتها لأي مبادرة أوروبية، كما ظهر أيضاً أثناء العدوان الاسرائيلي على لبنان في نيسان ١٩٩٦، عندما كانت واشنطن غير مرتاحة للتحرّك الأوروبي رغم التنسيق المستمر بينهما[١].

ب- الإصلاح السياسي وحفظ الأمن المشترك:

لقد لخص الأوروبيون ما يريدونه من الشراكة مع دول المتوسط بما يلي[٢]:

أن لا تكون مجموعة الدول في الجنوب في حالة حرب مع بعضها بعض، والا يهتز استقرارها بسبب نزاعاتهاالاجتماعية والسياسية، وان لا تكون مصدر الارهاب أو إرسال المخدرات إلى أوروبا، وأن لا تهدد الاستقرار لأوروبا من خلال الاستمرار أو الزيادة في الهجرة غير المشروعة إلى أوروبا.

وفي ضوء ذلك يمكن فهم التوجه الأوروبي الخاص لإدراج البعد السياسي والأمني في صيغة الشراكة الأوروبية المتوسطية (فالشراكة) فكرة تقوم على الأهمية الاستراتيجية لحوض المتوسط لدى الجماعة الأوروبية، ومن ثم فإنها تُعد السلام والاستقرار أولوية هامة لأوروبا، وفي مؤتمر برشلونة أكد المشاركون في الملحق التابع للبيان الختامي على سعيهم لتحقيق السلام والإستقرار الأمني في حوض المتوسط، وأكدوا كذلك على أهمية عقد اجتماعات لبحث ذلك، أما المجالات التي ستشارك وتحث عليها دول الاتحاد الأوروبي في هذا المجال فهي كما يلي[٣]:

١- الاصطلاح السياسي: فقد حثّت الدول الأوروبية دول المتوسط باتباع نظام

(١) ناصيف يوسف حتي، حدود الدور الأوروبي وفرصة التسوية في الشرق الأوسط، مجلة المستقبل العربي، مصدر سابق، ص ص٩-١٠.

(٢) المصدر نفسه، ص١٥.

(٣) مفيد شهاب، مرجع سابق، ص ص١٧٦-١٨٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

سياسي ذي نمط ديمقراطي غربي يقوم على التعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان.

٢- حفظ الأمن المتبادل: وتندرج مواضيع عديدة تحت هذا البند ابتداءً من الحد من التسلّح وتسوية النزاعات سلميا مروراً بمكافحة المخدرات والهجرة العربية إلى أوروبا وانتهاءً بمكافحة الإرهاب والعودة عن الأصولية، وتتيح وثيقة برشلونة إنشاء آلية قانونية تكفل تطبيق الشراكة والتعاون الأوروبي المتوسطي مع الحق بالتدخّل ضد أي دولة لا تحترم حقوق الإنسان أو التعددية السياسية في الحياة الداخلية لأي بلد وفق المفهوم الأوروبي.

٣- المجـــال الإقتصادي:

تنبع الأهمية الاستراتيجية للمنطقة من تحليل ورؤية علماء الاقتصاد والسياسة للمنطقة في أنها تمثل رئة أوروبا الغربية التي تتنفس بها، وقلبها الذي يضخ ماء الحياة في شرايينها عبر البحر المتوسط الذي لا يتحقق أمنها الاستراتيجي إلا في ظل استقراره وأمنـــه[١].

وفي ضوء الأهمية الكبيرة للمنطقة اقترحت أحد اللجان الأوروبية (لجنة المجموعات الأوروبية) ثلاثة محاور للنهوض بالمنطقة وتحقيق تعاون اقتصادي أوروبي-متوسطي وهذه الاقتراحات هي[٢]:

أ- تقديم الدعم إلى المنطقة لتجاوز المنعطف الاقتصادي إذ يتطلّب ذلك إنشاء منطقة للتبادل التجاري الحر بحلول عام (٢٠١٠م)، والنهوض بالقطاع الخاص وتشجيع الاستثمار الخاص الأوروبي، وتحديث البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية.

---

(١) بكر مصباح تنيره، مصدر سابق، ص٥٦.

(٢) حبيب المالكي، الإتحاد الأوروبي والمغرب والحوض المتوسطي: معالم ومستقبل، في، أي مستقبل الحوظ البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي؟، مصدر سابق، ص١٥٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب- تقديم الدعم لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي في المجالات البيئية والصيد البحري والتعليم والصحة وحقوق الإنسان والديمقراطية.

جـ- تقديم المساعدة من أجل الاندماج الاقليمي: إذ لابد للبلدان المتوسطة أن تتعاون فيما بينها في نطاق مجموعات لتتعامل بدورها مع أوروبا.

وعند التعليق على الجانب الاقتصادي من زوايا مختلفة، نلاحظ في البداية أن التبادل التجاري بين الدول العربية والمجموعة الأوروبية في تناقص مستمر ويعود ذلك إلى معاهدة ما ستريخت بالدرجة الأولى التي حوّلت أوروبا إلى قلعة حصينة لحماية أسواقها أمام صادرات الدول غير الأعضاء في حين أن الدول العربية لا تتبع أي سياسات حمائية مقابل ذلك هذا من جهة، ومن جهة أخرى نلاحظ بأن معظم الصادرات العربية إلى أوروبا هي من نفط دول الخليج والتي تُعد جزءً من المعادلة المتوسطية، كما أن صادرات الدول العربية بمجملها لا تمثل أي تكافؤ لأسعار المواد الخام العربية الرخيصة مقابل الصناعات الأوروبية الباهضة التكاليف[١].

وفي موضوع منطقة التجارة الحرة المقترحة عام (٢٠١٠م) نلاحظ وجود محاذير كثيرة حول الأمر رغم الأهمية الكبيرة التي تعلقها بعض الأطراف عليها ومن أهم المحاذير[٢]:

أ- إزالة التعريفات الجمركية بشكل متسرّع قد يسفر عن مواجهة الشركات العربية المنافسة من قبل الشركات الأوروبية مما يؤدي إلى إفلاس معظم الشركات العربية.

---

(١) جميل عجمي هبل: الآثار المحتملة للاتحاد الأوروبي على البلاد العربية، الشؤون العربية ، القاهرة، العدد٨٦، حزيران ١٩٩٦، ص ص١٤٥-١٤٩.

(٢) محمد الأطرش، مصدر سابق، ص ص١٨-١٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب- إن إقامة المنطقة الحرة ستؤدي إلى تكريس تبعية مختلف دول الجنوب لحوض البحر المتوسط، كما سيكون أثرها على الصناعات العربية التحويلية القائمة إما بالقضاء على أغلبها أو التأثير سلباً عليها نظراً لتقدّم أوروبا ولأن شركاتهم تتعدى النطاق القومي.

جـ- كما ان انفتاح الاسواق العربية المتوسطية ومن دون حماية على استيراد سلع مصنعة متطورة ذات قدرة عالية سيشكل عقبة في طريق العمل على إقامتها في الدول العربية المتوسطية.

د- ستؤدي هذه المنطقة إلى استفحال البطالة في الدول العربية المتوسطية للسبب السابق ونتيجة للحرية الاقتصادية ونتيجة لعمليات الخصخصة في الدول العربية المتوسطية.

وفيم يتعلّق بحركة الاستثمار بين العرب وأوروبا فيمكن الاشارة إلى ما يلي[١]:

١- إن قيام المجموعة الأوروبية باستبعاد القيود على حركة رأس المال وإلغاء قيود الصرف على كافة معاملات رأس المال والاستثمار المباشر جعل الاتحاد الأوروبي أكثر جاذبية للاستثمار من غيره.

٢- سيتم توجيه المعونات والمساعدت والقروض داخل الاتحاد الأوروبي للدول الأقل نمواً ويزداد الأمر سوءً بعد دخول عدد من دول أوروبا الشرقية إلى المجموعة الأوروبية.

٣- أصبح التوجه الغالب لحركة رؤوس الأموال منذ عقد الثمانينيات هو المضاربة في الأسواق الكبيرة والمتمركزة في الشمال المتقدم.

٤- إخفاق الدول العربية في جذب الاستثمارات الأوروبية من جهة، ومن جهة أخرى الاخفاق في استقطاب الاستثمارات والفوائض العربية التي لاتزال

---

(١) جميل عجمي هيل: مصدر سابق، ص١٥٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تنساب إلى الغرب ، وتشير آخر التقديرات إلى أن حجم الودائع العربية في البنوك الأجنبية بلغ (٢٨٠) مليار دولار والمجال الاستثماري العربية داخل البلاد العربية (٢٪) الأمر الذي يعكس التوجه الدائم لحركة الأموال والاستثمارات إلى الخارج. ومن هنا لابد من الإشارة إلى أن موجودات المصارف العربية في الخارج تبلغ (٥٠٠) مليار دولار، مقارنة بمديونية عربية قدرت في أول التسعينيات بنحو (١٨٠) مليار دولار وبذلك تصبح المصارف العربية دائنة للنظام الغربي بنحو (٣٢٠) مليار دولار، هذا في حين بلغ عدد المصارف العربية العاملة في دول الاتحاد الأوروبي في أوائل التسعينيات نحو (١٩٠) مؤسسة مصرفية، تتركز معظمها في لندن، هذا وقد استثمرت الدول العربية في إقامتها ما يقرب من ٤ مليارات دولار[١].

---

(١) أسامة جعفر النقيب: السوق الأوروبية الموحدة عام ١٩٩٢، والمصالح الاقتصادية، مجلة التعاون، العدد١٧، آذار ١٩٩٠، ص٨٧: أنظر أيضاً في عبدالمنعم السيّد علي،"التكتلات الاقتصادية الدولية: طبيعتها، أنواعها، خصائصها، آثارها الاقتصادية على الأقطار العربية، الشؤون العربية، القاهرة ، العدد ٨٥، آذار ١٩٩٦، ص١١٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثالث

مظاهر التنافس الاوروبي - الامريكي في منطقة الشرق الاوسط

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الأول: أهمية منطقة الشرق الأوسط للطرفين الأمريكي والأوروبي:

استمرت منطقة الشرق الأوسط ميدانياً تخطط فيه معالم التاريخ فانطلقت من هذه المنطقة كل الحضارات. ودارت حولها ومن أجلها معارك الصراع عبر مراحل التاريخ بين مختلف القوى التي كانت تجد في ربوع المنطقة كثيراً من الأهداف المادية والمعنوية، قامت كلها على ما تميّزت به من الخصائص المختلفة [١].

فقد أخذت منطقة الشرق الأوسط مكاناً استراتيجياً هاماً بالنسبة لجميع القوى الفاعلة في المجتمع الدولي، ويعود ذلك إلى أن المنطقة تحتل موقعاً وسطاً بين قارات العالم الثلاث (آسيا، وأفريقيا، وأوروبا)، وتتجمّع فيها معظم شبكات المواصلات العالمية جوية وبحرية وبرية، وتتحكّم في عدد من الممرات المائية الهامة مثل مضيق هرمز، وباب المندب، وجبل طارق، فضلاً عن قناة السويس التي تعد شريان حيوي للملاحة العالمية، لأنها طريق بحري سهل قصير يصل دول الغرب الصناعية بجنوبي آسيا الغني بالمواد الأولية والقوى البشرية، كما ويصل دول الغرب بالقارة الأفريقية الغنية أيضاً بالخامات اللازمة للصناعة مثل اليورانيوم والكروم والنحاس[٢]. مما يجعل منطقة الشرق الأوسط همزة وصل بين جنوب وشرق آسيا وبين أوروبا والأمريكيتين.

كما تعد منطقة الشرق الأوسط من المناطق ذات الحساسية الشديدة للمتغيرات الهامة سواء كانت متعلقة بصعود وهبوط القوى العظمى، أو تلك المرتبطة بالاقتصاد والتكنولوجيا، حيث اكتسبت المنطقة أهمية كبرى في منظور المصالح الأمريكية والأوروبية، بسبب موقعها القريب من الاتحاد السوفيتي سابقاً، ولامتلاكها للعديد من الموارد الاقتصادية خصوصاً النفط، والأيدي العاملة،

---

(١) لواء محمد كمال عبدالحميد، الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي، الطبعة الرابعة، (القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٢)، ص١.

(٢) سيد أحمد عثمان، دراسات في الشرق الأوسط ، القاهرة، مكتبة نهضة مصر، -١٩٦، ص٧٧-٧٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والطاقة الشمسية والغاز، إلى جانب معادن عديدة مهمة في بناء صناعات حيوية، ترتكز على قاعدة واسعة من التقدم العلمي والتكنولوجي، وبذلك تحوّل الشرق الأوسط إلى مسرح استراتيجي مهم للقوى الصناعية الكبرى، لأنه يؤمّن في السلم والحرب، تدفّق النفط والغاز والمواد الأولية، كما أن ممراته المائية تضمن السيطرة على العالم، وهذا ما جعل الولايات المتحدة تربط أمنها القومي بأمن الشرق الأوسط، الذي يمس مصالحها القومية، ويشكّل العمود الحيوي في سياستها الكونيّة [١].

هذا وقد رأت دول أوروبا الغربية أن منطقة الشرق الأوسط تشكّل أيضاً بُعداً استراتيجياً لها، وعاملاً مؤثراً على الأمن الأوروبي بوصفها الأقرب لها، كما أن نشوب اي حرب في هذه المنطقة يمثل تهديداً حقيقياً للمصالح الأوروبية، والدليل على ذلك هو حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ التي أدت إلى إصدار الدول العربية قراراً بحظر تصدير البترول إلى بعض الدول الأوروبية، وهو ما أثار الذعر في أوروبا التي تعتمد على النفط العربي[٢].

ومنذ نهاية الثمانينيات حتى الوقت الحاضر، تزايد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط ، ولا سيما منطقة الخليج العربي الغنية بالنفط، حيث قدم "لكولكن مان" وهو أحد خبراء الاستراتيجية الأمريكية في حزيران عام ١٩٩٠ مذكرة إلى إدارة الرئيس (بوش)حول مفهوم الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، جاء فيها مايلي: (إن النظام الدولي الجديد وما تتجه إليه أوروبا من تحقيق وحدة اقتصادية شاملة، وما يتجه إليه الاتحاد السوفيتي من

---

(١) غازي فيصل، الجانب الإقليمي في مشروع الأمن الشرق أوسطي، مجلة آفاق عربية، العدد٣، آذار/مارس ١٩٩١، ص١٨.

(٢) بشارة خضر، الطاقة والحوار العربي-الأوروبي، مجلة الشؤون العربية، القاهرة، العدد٦، آب/أغسطس١٩٨١، ص ص١٣٦-١٣٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إعـــادة النظـــر في أيديولوجـــيته وســـياســـته ....، يجعلنا نفكر في مفهوم جديد للاستراتيجية الامريكية في المنطقة، فنحن أمام حقب عالمية جديدة ، وأمام نظام دولي متغيّر سيسيطر فيه المفهوم الاقتصادي والقوة الاقتصادية على ما عداها من المفاهيم والقوة العسكرية)، و (ان الولايات المتحدة قوة عسكرية ترهب الجميع ولكنا لسنا بالقوة الاقتصادية الكافية، فنحن نعاني من عجز في ميزان مدفوعاتنا وتزايد مشاكل البطالة في اقتصادنا، وتتزايد مصاعبنا الاقتصادية عاماً بعد آخر ويشعر المواطن الامريكي بأن مستوى الرفاهية معرّض للخطر والزوال، وهذا يعني صراحة أننا في العقود القادمة لن نكون إلا تابعين اقتصاديين للدول الأوروبية وربما اليـــابان)[١].

وإزاء هذه المخاطر العديدة التي سوف تتعرض لها الولايات المتحدة في العقود القادمة، حسب رأيه فإنه بحث عن الوسيلة الضرورية واللازمة لتقوية الأسس الاقتصادية والقيام بدور القائد الاقتصادي والعسكري في العقود القادمة لكل دول العالم[٢].

كما وأوضح أحد المسؤولين الأوروبيين أن المواجهة في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين ستكون بين أوروبا والولايات المتحدة، ولن تأخذ هذه المنافسة بطبيعة الحال صورة مواجهة أيديولوجية أو استراتيجية أو عسكرية كما كان الحال بين واشنطن وموسكو، وإنما ستأخذ شكل المنافسة الاقتصادية والتجارية[٣].

---

(١) محمود بكري، جريمة أمريكا في حرب الخليج: الأسرار الكاملة، الطبعة الثانية، د.ن، القاهرة، ١٩٩١، ص١١٥.

(٢) المرجع السابق، ص١٢٦.

(٣) ودودة بدران: "العرب وإمكانيات التأثير على الجماعة الأوروبية"، المجلة العربية للدراسات الدولية، بيروت، العددين(١-٢)، شتاء/ربيع١٩٩٣، ص٥٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبما أن منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما المنطقة الخليجية هي المرشحة الأولى لأن تكون العامل الأساسي في إعطاء أيّة قوة اقتصادية العنصر الأساسي والحقيقي من عناصر القوة، فهذه القوى الاقتصادية لن تستطيع أن تحقق قوتها دون الاعتماد على نفط الشرق الأوسط، على اعتبار ان من يسيطر على نفط هذه المنطقة سوف يسيطر على مصادر القوة الاقتصادية في العقود القادمة، لذلك حث (لكولكن) الولايات المتحدة على السعي السريع والحقيقي للسيطرة على موارد هذه المنطقة لأن السعي البطيء لا يحقق أهداف الولايات المتحدة في المستقبل.

وفي ضوء ذلك، فإن الباحث يرى بأن المنطقة ما تزال تحتفظ بجانب كبير من أهميتها الاستراتيجية لأنها تعد بمثابة النطاق الجيوبولتيكي الملاصق للتخوم الجنوبية لساحة المواجهة الأوروبية والسوفييتية -وقد حكمت وضعية الشرق الأوسط هذه إلى حد كبير شبكة تفاعلاته الإقليمية والدولية طيلة العقود الأربعة الماضية- فضلاً عن أنها أدت إلى تكييف مجمل الصراعات الاقليمية في الشرق الأوسط، وفقاً للصراع المركزي بين القوتين العظمتين [١].

إضافة لما تقدّم فإن إسرائيل أصبحت من دول المنطقة التي تحظى باهتمام خاص من قبل الولايات المتحدة لأسباب عدة أهمها، موقعها الجغرافي الذي يجعلها قاعدة إنطلاق للقيام بالعمليات العسكرية في كافة الاتجاهات، فضلاً عن قدرتها العسكرية التي يمكن استخدامها لحماية أية قوة تدخّل أمريكية في الشرق الأوسط، إلى جانب تفوّقها في مجال البحث والتطوير والاستخبارات، فضلاً عن إمكان الاعتماد عليها كقوة ردع في المنطقة[٢]. رغم هذه الأسباب فإن انتهاء الحرب الباردة لم يتسبب في اختفاء الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط، بل

---

(١) التقرير الاستراتيجي العربي١٩٩٢، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة،١٩٩٣، ص١١٤.

(٢) هالة سعودي، الوطن العربي والولايات المتحدة: الفرص والقيود، في كتاب الوطن العربي والولايات المتحدة، مصدر سابق، ص٢٥٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

انه لم يتسبب في إدخال تعديلات مهمة على سياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة أيضاً [١].

فالمنطقة تشغل حيّزاً هامّاً في هذا الجزء من العالم الذي تهتم به الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية مما حدا بـ (ريتشارد هاس) -العضو الرئيسي في مجلس الأمن القومي في إدارة الرئيس الأمريكي (بوش) - الذي دعا للتركيز على مناطق محددة ذات أهمية استراتيجية عالية للولايات المتحدة، وهذه المناطق هي الخليج العربي وشمال شرق آسيا وأوروبا[٢]. كذلك نجد أن دول أوروبا الغربية قد ركّزت على جنوب أوروبا عبر البحر المتوسط.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول بأن هناك ثلاثة متغيرات مهمة ساهمت في صنع الوضع الاستراتيجي للشرق الأوسط في المرحلة الحالية ومنها:

١- انهيار الاتحاد السوفيتي.

٢- أزمة الخليج الثانية بين العراق ودول التحالف.

٣- التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي.

ونتيجة لما سبق يرى الباحث أن كلاً من الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية قد ركّزتا اهتمامهما على منطقة الشرق الأوسط لما لهذه المنطقة من أهمية كبيرة للطرفين، وفي ضوء ذلك كان لابد للباحث من الاشارة إلى أهم المصالح الأمريكية والأوروبية في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الأول: أهم المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط:

في ضوء المتغيرات الثلاثة السابقة الذكر قدمت وثيقة "الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في الشرق الأوسط" الصادرة عام ١٩٩٤ عن وزارة الدفاع

---

(١) المصدر نفسه، ص٢٤٨.

(٢) Richard N. Hass, Paradigm Lost, Foreign Affairs, Vol.74, No.1, (January-February 1995), p.55.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأمريكية، قائمة بما تعده المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط. وتضم القائمة الأهداف والمصالح التالية:[١].

١- ضمان تدفق النفط بأسعار معقولة إلى السوق العالمية.

٢- إقامة سلام دائم بين العرب وإسرائيل.

٣- ضمان أمن شركاء الولايات المتحدة الرئيسيين: إسرائيل، ومصر والسعودية إضافة إلى الأردن.

٤- حماية أرواح وممتلكات المواطنين الأمريكيين الموجودين في المنطقة.

٥- حريّة الملاحة في بحار وممرات المنطقة الحيوية.

٦- استكمال عمليات الإصلاح في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق.

٧- دعم حقوق الإنسان والتطور الديمقراطي في المنطقة.

٨- فتح أسواق المنطقة أمام التجارة الأمريكية.

٩- ضبط قلب أوراسيا لأن بعض المنظرين ومنهم (ابرامز وفوكوياما ولايك) يعتقدون أن التهديدات السياسية آتية من داخل هذه المنطقة وليس من جوارها، إضافة إلى الحيلولة دون وقوعها تحت سيطرة قوة سياسية واحدة[٢].

ويمكننا أن نضيف إلى هذه القائمة الهدف الخاص بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، مع أن هذا الهدف ليس خاصاً بالشرق الأوسط فحسب، وإنما هو هدف أمريكي له طبيعة عالمية، يستهدف تجنّب أثر أسلحة الدمار الشامل السلبي على الاستقرار الإقليمي والدولي.

---

(١) U.S. Department of Defence, Office of International Security Affairs, United States Security Strategy for the Middle East, 1995, p.p. 6-10. نقلاً عن جمال عبدالجواد مصدر سابق، ص٢٨.

(٢) فؤاد نهرا، الشرق الأوسط الجديد في الفكر السياسي الأمريكي، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ٢٠٠٠، ص٣٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتقدّم دراسة أخرى قائمة مختلفة قليلاً للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط على النحو التالي:[١].

١- الاحتفاظ بتوازن إقليمي مناسب للمصالح الأمريكية، وذلك عبر بناء توازن للقوى في مصلحة حلفاء الولايات المتحدة الإقليميين، ويمكن لهذا التوازن من وجهة النظر الأمريكية أن يمنع انفجار الصراعات التي قد تضطر الولايات المتحدة للإنجرار إليها، وأحد أساليب تحقيق هذا التوازن هو عدم تمكين أيّة قوة إقليمية من الهيمنة على أي من الأقاليم الفرعية في المنطقة، على اعتبار أنه يمكن لأيّة قوة معادية للهيمنة الأمريكية أن تتلاعب بمستويات وأسعار النفط بما يضر بالمصالح الاقتصادية الأمريكية.

٢- السيطرة على انتشار أسلحة الدمار الشامل، وعلى الولايات المتحدة وهي تسعى إلى تحقيق هذا الهدف أن تراعي التوازن بين الحاجة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل من ناحية، والاحتياجات الأمنية لدول المنطقة التي يعتقد بعض قادتها أن امتلاك أسلحة الدمار الشامل يمثل ضمانة لأمنهم من ناحية أخرى.

٣- حماية المصالح الاقتصادية التجارية التي تتعلّق بتدفّق النفط وضمان السيطرة الأمريكية على عمليات استخراجه ونقله وتسعيره واستثمار عوائده ضمن حدود تضعها الأهداف التجارية للغرب[٢].

٤- حماية إسرائيل، وضمان تفوّقها العسكري الإقليمي في مواجهة الدول العربية مجتمعة، من منطلق أنها الحليف الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه. لذلك وجدت الولايات المتحدة في إسرائيل الدولة المؤهلة لأن تكون المنظّم

---

(١) جمال عبدالجواد، المصالح الأمريكية في الوطن العربي، في، هالة سعودي (محرر)، الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سابق، ص ص٢٩ - ٣٠ .

(٢) محمد خالد الأزعر، السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية : توازنات مابعد حرب الخليج، مجلّة مستقبل العالم الإسلامي، بيروت، العدد٧، صيف١٩٩٢، ص٤٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفعلي لإقليم الشرق الأوسط، وبما يتناسب والمطامع الأمريكية في السيطرة عى ثروات المنطقة ومقدراتها، ومن هنا أيضاً حملت الولايات المتحدة على عاتقها مع إسرائيل فكرة خلق "النظام الشرق أوسطي" تحت قيادة إسرائيلية، وبالتالي قيام إسرائيل بتنظيم إقليم الشرق الأوسط وحمايته على الصورة التي تخدم مصالحها ومصالح الولايات المتحدة، على خلفية القوة العسكرية والاقتصادية التي تتمتّع بها إسرائيل في المنطقة[١].

لكن بعد انتهاء الحرب الباردة ظهر هناك تصوّر بأن مكانة إسرائيل في الاستراتيجية الأمريكية قد تتراجع بسبب انتفاء الحاجة للدور الذي كانت إسرائيل تمارسه في المنطقة زمن الحرب الباردة[٢]. لكن ما حدث هو العكس، فقد بدأت الولايات المتحدة تعتبر تحالفها مع إسرائيل كضمانة لمساعدتها في حماية أمن الخليج، ومواجهة التهديد الإيراني، ومواجهة الحركات الإسلامية المتطرفة في نظرها، وفي إطار المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف تبنّت الولايات المتحدة الخط الاستراتيجي الإسرائيلي الذي يسعى إلى دفع عملية التعاون الاقتصادي الإقليمي والإسراع فيها مقابل إبطاء عملية التسوية السياسية الإقليمية[٣].

٥- تحقيق تسوية سلميّة في الشرق الأوسط بين الجانب العربي والإسرائيلي تمهيداً للتعايش ونشر الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان بالمنطقة، مع استمرار ردع واحتواء النظم التي تدعي أمريكيا أنها راديكالية (ليبيا،

---

(١) أيمن أبو زيتون، الأبعاد السياسية لمفهوم الشرق أوسطية، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن،١٩٩٩)، ص٤٢.

(٢) عبدالمنعم سعيد، العرب والنظام الجديد: الخيارات المطروحة، كراسات استراتيجية، القاهرة، العدد٣، أيار/مايو١٩٩١، ص٥.

(٣) محمد سيّد سليم، المصالح العربية مع الولايات المتحدة الأمريكية، في د. هالة سعودي (محرر) الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سابق، ص ص١٢٠-١٢١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العراق، إيران، السودان) ومكافحة الإرهاب والتطرّف، وتقليص فرص اندلاع الصراعات والنزاعات الإقليمية على الموارد، مع العمل على عرقلة بناء الإطار المؤسسي لصيغ الأمن الاقليمي العربي والأوروبي[١].

٦- دعم الاستقرار في أجنحة الشرق الأوسط، لاسيما في منطقة القوقاز، وذلك لمنع انتشار عدم الاستقرار في هذه المناطق إلى دول حليفة للولايات المتحدة ومنها تركيا، ولمنع تحوّل المنطقة لساحة صراع بين قوى الشرق الأوسط ذات المصالح في هذه المنطقة.

٧- تفضيل الترتيبات الأمنية الثنائية، فيما بين دول مجلس التعاون الخليجي كل على حدة والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا الاتحادية، بما ينطوي عليه ذلك من الابتعاد عن صيغ الأمن الجماعي العربي.

٨- الحفاظ على وجود بحري أمريكي دائم في منطقة الخليج العربي، ليس هدفه فقط حماية المصالح المباشرة للولايات المتحدة، وإنما للإعراب أيضاً عن دعمها وحمايتها للنظم الصديقة في المنطقة[٢].

٩- تعطيل الوحدة العربية، والوقوف ضد وحدة النظام العربي والنظر إلى أهداف هذا النظام وأفكاره الاستقلالية والوحدوية بعين الريبة بالنسبة إلى مستقبل المصالح الأمريكية، وبصفة عامّة العمل على تهميش مصالح العرب وأهدافهم وتطلّعاتهم، إلا عندما تصب هذه الجوانب في وعاء السياسة الأمريكية العليا[٣].

يتبيّن لنا من خلال ما ذكر بأن الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط

---

(١) محمد نبيل فؤاد، "الحد من التسلّح والاستراتيجية الأمنية العامة في المنطقة"، في د. سمعان بطرس فرج الله (محرر)، مستقبل الترتيبات الاقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربي، مصدر سابق، ص ص٦٢-٦٣.

(٢) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٢، مصدر سابق، ص ص١١٧-١١٨.

(٣) ناصيف حتي، القوى الخمس الكبرى والوطن العربي: دراسة مستقبلية، مصدر سابق، ص٢٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لم يصبها الكثير من التغييرات الجوهرية بعد نهاية الحرب الباردة، وربما يكون الجديد في هذا الشأن هو إعادة تقدير التهديدات المحتملة للنفط، بتغليب التهديد الإقليمي والتهديدات الداخلية على التهديدات الخارجية، ويفضي هذا بالضرورة إلى تطوير الاستراتيجيات الامريكية للدفاع عن هذه المصلحة وسبل مواجهة هذه التهديدات، وتبرز هنا بوجه خاص سياستا (الاحتواء المزدوج) للعراق وإيران باعتبارهما أكبر قوتين إقليميّتين في الخليج و "الانتشار العسكري الأمريكي" المباشر في المنطقة[1].

لذلك نجد أنه منذ نهاية الثمانينيات بدأت استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية بالتحضير لمواجهة أعداء إقليميين من داخل منطقة الشرق الأوسط وبالتحديد بعد طرح "مبدأ كارتر"، ان هذا التغيير قد أدى إلى رفع مكانة إسرائيل حيث أصبحت العمود الفقري الذي تتركّز عليه استراتيجية الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها في المنطقة، وبغض النظر عن فقدان إسرائيل لبعض من أهميتها الاستراتيجية بعد نهاية الحرب الباردة، إلا أننا نرى بأن مكانتها قد ارتفعت من خلال زيادة المساعدات الأمريكية بأنواعها الاقتصادية والعسكرية والسياسية لها. إن هذا يعني أن هنالك عوامل غير استراتيجية ساهمت في ارتفاع مكانة إسرائيل في الاستراتيجية الأمريكية.

المطلب الثاني: أهم المصالح الأوروبية في منطقة الشرق الأوسط:

يرى الباحث أن هناك أسباباً عديدة تجعل من منطقة الشرق الأوسط ذات أهمية وأولوية خاصة، حيث تكمن أهم المصالح الأوروبية في تلك المنطقة بما يلي:

أ- المصالح الإقتصادية وتتمثّل في:

١- ضمان الإمدادات النفطية، وذلك لأن الدول العربية تُعَد المزوّد

(١) محسن عوض، العلاقات العربية الأمريكية في التسعينات، في د. هالة سعودي، الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سابق، ص ص١٥١-١٥٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الرئيسي للنفط للدول الأوروبية ولا بديل لهذا في المستقبل المنظور، وطبقاً لبعض التقديرات فإن أهمية النفط العربي لن تتناقص بل ستزداد خلال حقبة التسعينيات خاصة مع وفرة الاحتياطات العربية والتراجع المحتمل في مصادر نفط بحر الشمال[١].

٢- ضمان الحفاظ على الأسواق الضخمة للصادرات الأوروبية في منطقة الشرق الأوسط، سواء الصناعية منها، أو الرأسمالية أو الاستهلاكية، لذلك نجد أن الارتباط التاريخي والمصلحي بين دول أوروبا الغربية المطلّة على البحر المتوسط تجعل الأولى ترى في الثانية إمتداداً طبيعيا واستراتيجيا لها، كما أنها تعدها سوقاً اقتصادية ملائمة لتصريف منتجاتها الصناعية[٢]. في ضوء ما سبق نجد أن منطقة الشرق الأوسط وتحديداً دول الخليج العربي تمثّل المرتبة الأولى بالنسبة لأسواق تصدير دول أوروبا الغربية، كذلك فإن صادرات دول أوروبا الغربية تمثّل ٦٠٪ من واردات الجزائر و٥٠٪ من الواردات التونسية و ٤٤٪ من الواردات المغربية وتمثل واردات دول المشرق العربي من دول أوروبا الغربية مابين ٣٠٪-٣٥٪ من إجمالي واردات هذه الدول. وبعبارة أخرى فإن دول المشرق والمغرب العربي تمثل سوقاً رئيسية لدول أوروبا الغربية حيث تستوعب هذه الدول ١٠٪ من إجمالي صادرات دول أوروبا الغربية[٣].

---

(١) محمود خليل، العلاقات العربية الأوروبية في ضوء المتغيرات الدولية، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، مالطا، العددين ١٠-١١، ربيع/صيف١٩٩٣، ص١٦٧.

(٢) عفاف محمد الباز، الترابط بين مفهوم الأمن القومي العربي والمصالح القومية الأوروبية، في، د. حامد ربيع، أعمال ندوة حول: المضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي، القاهرة ٢٨-٢٩، مايو/أيار، ١٩٧٧، مصدر سابق، ص٣٠.

(٣) ودوده بدران، العرب وإمكانيات التأثير على الجماعة الأوروبية، مصدر سابق، ص٥٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب- المصالح الأمنيـــة وتتمثـل في:

١- ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وذلك حتى تتمكّن من حماية مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية، لذا يزداد اهتمام دول أوروبا الغربية بتحقيق الاستقرار في المنطقة على ضوء التحرّك الأوروبي نحو تحقيق وحدة دولية لها وزنها في النظام الدولي، وتعتقد دول أوروبا الغربية أن سلامة وازدهار أوروبا وقدرتها على أداء دورها في النظام العالمي الجديد يرتبط عضوياً بمنطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط، وعدم استقرار هذه المنطقة قد يترتّب عليه خلخلة الاستقرار العام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والنفسي داخل أوروبا[١]. ومثال ذلك أن غزو العراق للكويت قد أثار إمكانية قيام قوة راديكالية بالسيطرة على منابع البترول، واحتمال أن تؤثر الأزمة على الأسعار والاستثمار، كما أثار الغزو تخوّف دول أوروبا الغربية من إمكانية استبعاد أوروبا كطرف متحاور مع الدول العربية في ظل زيادة التواجد الأمريكي في المنطقة[٢].

٢- عدم سيطرة أي دولة كبرى على منطقة الشرق الأوسط، لأنـــه قد يعرّض المصالح الأوروبية للخطر فقد أظهرت حرب أكتوبر انه عندما كانت تتعارض المصالح الأمريكية مع المصالح الأوروبية، فإن المصالح الأمريكية تأخـــذ المرتبة الأولى، ولطالما تجاهلت أمريكيا دول أوروبا الغربيـــة ومصالحها في الشرق الأوسط لدعم إسرائيل والمحافظة على مصالحها في

---

(١) نازلي معوّض، سياسات الجماعة الأوروبية تجاه العالم الثالث في الثمانينات، مجلّة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد٣٦، إبريل١٩٩١، ص٩٢.

(٢) مصطفى علوي، "مصر والنظام العربي بعد حرب الخليج"، بحث مقدّم لندوة حرب الخليج والسياسة المصرية التي نظمها مركز البحوث والدراسات السياسيّة (نوفمبر١٩٩١)، نقلاً عن ودوده بدران، مرجع سابق، ص٥٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الشرق الأوسط[١]. لهذا تسعى أوروبا في الوقت الحاضر إلى منع حدوث مثل تلك السيطرة على منطقة الشرق الأوسط. حيث عملت الدول الأوروبية بضم جهودها إلى جنب الجهود العربية في محاولة جريئة تستهدف صد النفوذ السياسي للولايات المتحدة، حيث يشعر العرب والأوروبيون بأن كليهما يمثّل ثقلاً اقتصادياً ضخماً يبحث عن إدارة سياسية مستقلّة[٢].

٣- التعاون في مكافحة الإرهاب والتطرّف اللذان أصبحا يثيران قلقاً شديداً في بعض الدول الأوروبية والعربية إضافة إلى منع انتشار الاسلحة النووية، والكيماوية، والبيولوجية، من خلال احترام القواعد التي تنص عليها الاتفاقيات الدولية والاقليمية، والامتثال لمعاهدات الحد من التسلّح ونزع السلاح، كذلك بذل الجهود لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من كافّة أسلحة الدمار الشامل، واتخاذ إجراءات للحد من انتشارها[٣].

جـ- مصالح تتعلّق بإيجاد الحلول المناسبة للصراع العربي - الإسرائيلي والتوصّل إلى تسوية عادلة وشاملة له، لإزالة العقبات التي تقف أمام تقدّم المشاريع التي طرحتها أوروبا الغربية[٤].

---

(١) عفاف محمد الباز، الترابط بين مفهوم الأمن القومي العربي والمصالح القومية الأوروبية، في حامد ربيع، أعمال ندوة حول المضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي، مصدر سابق، ص٣٠.

(٢) جابر سعيد عوض وهدى حافظ، "القوى الوسيطة والحوار العربي الأوروبي" في د. حامد ربيع، أعمال ندوة حول المضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي، مصدر سابق، ص١٦٧.

(٣) ابو سعود ابراهيم، آفاق العلاقات العربية - الأوروبية نحو صياغة استراتيجية في القرن الحادي والعشرين، مجلّة المعلومات الدولية، العدد٥٩، شتا١٩٩٩، ص٨٤. انظر أيضاً في إبراهيم حمّاد، البعد الأجنبي للعلاقات العربية الأوروبية: رؤية مستقبلية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد١٣، تشرين الثاني١٩٩٧، ص٢٢٤.

(٤) جمال شلبي، مصدر سابق، ص١١٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

د- حلم العودة الأوروبية للسيطرة الاقتصادية على البلدان العربية، وثرواتها بعد سقوط الاستعمار الأوروبي، فمثلاً نجد أن هناك بعض تناقض في المصالح الاقتصادية بين أوروبا وبين الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط مما يجعل هذه المنطقة ذات أهمية للطرف الأوروبي، وذلك بحكم العلاقات التاريخية بينه وبين الدول العربية[١].

هـ- المصالح الثقافية: وتسعى لتحقيق الاستيعاب الثقافي والحضاري للمنطقة عن طريق نقل العادات والتقاليد الغربية من أجل تأمين هذه المنطقة الهامة التي تمثّل المعبر إلى أفريقيا إذ أن أفريقيا، تُعد منطقة نفوذ أوروبية تقليدية[٢].

المبحث الثاني، **النظام الشرق أوسطي، المرتكزات، الأهداف، النتائج والأبعاد، ومواقف الدول العربية،**

تم في سياق هذا البحث تحديد تاريخ ومفهوم ودلالات النظام الشرق أوسطي المزمع إقامته في المنطقة، وأهم العوامل الدولية والإقليمية التي عجّلت به. حيث كان لانهيار المنظومة الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي، الأثر الكبير في بروز (الوضع الدولي الجديد) إذ ساهم هذا الأمر في انفراد الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط، وقيامها بمحاولة رسم (السيناريو) الشرق أوسطي الذي يُلبي مصالحها ومصالح حلفائها وتحديداً إسرائيل.

وعلى الجانب الاقليمي ساهم الواقع العربي الممزّق في تسهيل مهمّة الولايات المتحدة، خاصة في أعقاب حرب الخليج الثانية التي أدت إلى انهيار النظام العربي، ليتمّ بعد ذلك رسم المنطقة على أساس لا قومي، ووفق رؤى

---

(١) فوزي الجردة، أوروبا الغربية ... والصراع العربي - الصهيوني، دمشق ، ١٩٨٥، ص٤٦.

(٢) محمود خليل، العلاقات العربية الأوروبية في ضوء المتغيرات الدولية، مصدر سابق، ص١٦٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتصورات أمريكية وإسرائيلية، حيث تشير كافة التصورات أن فكرة "المشروع الشرق أوسطي" ستضم أطرافاً غير عربية، وسيكون لإسرائيل بشكل خاص دوراً مركزياً فيه أفق نظرة أمريكية مستقبلية للتطوّرات الاقتصادية وخاصة للتكتّلات الاقتصادية العالمية التي ستشهد تنافساً محموماً في العقود القادمة[١].

بالتالي فقد كانت العوامل المحرّكة لفكرة "المشروع الشرق أوسطي"، امتداداً طبيعياً لمجمل المشروعات التي طرحتها الولايات المتحدة ابتداءً بمبدأ ترومان ١٩٤٧ مروراً "بمبدأ أيزنهاور" ١٩٥٦ ووصولاً إلى مشروعي "كارتر" و "ريجان" (في السبعينيات والثمانينيات) وذلك بهدف السيطرة عى هذه المنطقة، وبما يحقق المصالح الأمريكية العُليا[٢]، ومصالح حلفائها وتحديداً إسرائيل. الأمر الذي يبرز الأهمية الكبرى التي تتمتّع بها منطقة الشرق الأوسط في المنظورين الأمريكي والإسرائيلي، وفي ضوء تلك الأهمية كان لابد من وضع المشروع المناسب الذي يحقق الأهداف الأمريكية والإسرائيلية. وتمثّل ذلك في طرح "النظام الشرق إوسطي".

المطلب الأول: مرتكزات النظام الشرق أوسطي:

تعتبر المضامين الأساسية "للنظام الشرق أوسطي" غير واضحة المعالم، فهي مضامين فضفاضة قد تعني إنشاء منطقة حُرّة عن طريق إلغاء الحواجز الجمركية، وقد تعني إنشاء اتحاد جمركي، أي توحيد النظام الجمركي، وقد تعني قيام سوق مشتركة تتضمّن حريّة انتقال عوامل الانتاج المختلفة. ويبدو أن

---

(١) عباد عباس جلول، الاندماج الاقتصادي العربي وتحديات السوق الشرق أوسطية، مجلة الدراسات العربية، بيروت، العددين٧/٨، ١٩٩٥، ص ص١٢-١٣.

(٢) ماجد كيالي، المشروع الشرق أوسطي: أبعاده، مرتكزاته، تناقضاته، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٨، ص٢٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تعويم هذا الموضوع أمراً مقصوداً حتى يتشكّل بالـون اختبار للمنطقة ليعمل على تنفيذ المشروع من خلال التركيز الإعلامي عليه المرّة تلو الأخرى، حتى يصبح واقعاً نفسياً ملموساً . وليس أدل على ذلك أن هذا المشروع قد تم الترويج له على فترة زمنية طويلة[١]. وقد ظهرت فكرة هذا المشروع في منتصف الثمانينيات في إطار تباحث الدكتور مصطفى خليل (نائب رئيس الحزب الوطني في مصر) مع (شمعون بيريز) حول "مشروع مارشال الشرق الأوسط" الذي يتضمّن برنامجاً للتنمية الإقليمية تقوم دول غربية ونفطية عربية بتمويله[٢].

ولم يأخذ هذا المشروع درجة عالية من الاهتمام إلا مع بداية التسعينيات من القرن العشرين وتحديداً بعد عقد مؤتمر مدريد للسلام بين العرب وإسرائيل في تشرين الأول ١٩٩١، وقد ظهر هذا لمشروع كثمرة لتكاتف الجهود بين المراكز البحثية في الولايات المتحدة وإسرائيل وبعض المراكز البحثية في أوروبا، إذ تم وضع بعض التصوّرات التي تحدد ملامح هذا النظام الشرق أوسطي، ومن أهم تلك التصوّرات تلك التي وضعها فريق إسرائيلي بإشراف "حاييم بن شاحار" في أواخر الثمانينيات، وكذلك بعض الدراسات التي أعدها معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى المعروف بولائه لإسرائيل. وقد دعا (شمعون بيريز) قبل انعقاد مؤتمر مدريد عام١٩٩١ إلى إقامة سوق شرق أوسطية أساسها التكامل بين التكنولوجيا الاسرائيلية والعمالة والأموال العربية والمياه التركية[٣].

وقد شكّل (شمعون بيريز) أحد المصادر الفكرية الهامة في طرحه الشرق أوسطي عند وضع تصوّراته عن النظام الشرق أوسطي في كتابه الصادر عام

---

(١) يوسف عبدالحق، المستقبل العربي والسوق الشرق أوسطية بين أوهام التنمية وحتمية الهيمنة، مجلة صامد الاقتصادي، تشرين ثاني-كانون أول ١٩٩٤، ص١٥٣.

(٢) أحمد ثابت، مخاطر وتحديات المشروع الشرق أوسطي، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، مالطا، العدد١٤، سنة١٩٩٥، ص١٨.

(٣) عبدالفتاح الرشدان، النظام الشرق أوسطي الجديد، مجلة قراءات سياسية، مصدر سابق، ص٦١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٩٩٣ "الشرق الأوسط الجديد"، الأمر الذي شكّل تطابقاً شبه كلّي بين القراءة الأمريكية والاسرائيلية "للشرق أوسطية"[١].

وقد بيّن بيريز في كتابه أهم الأخطار التي تواجه الشرق الأوسط، كانتشار مايسميها الأصولية والحركات الدينية الراديكالية التي تدعمها إيران، الأمر الذي يستدعي إقامة نظام شرق أوسطي جديد قادر على تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، وإطفاء نيران التطرّف الديني وتبرير رياح الثورة الساخنة، ويتألف هذا النظام من بعدين:

الأول: البعد الأمني: ويتضمّن توقيع معاهدات لتخفيض الانفاق على التسلّح لغايات الحفاظ على أمن وسلامة المنطقة.

الثاني: البعد الاقتصادي: ويهدف إلى معالجة جذور الفقر واليأس التي تعتبر من المصادر الأساسيّة لانتشار الأصولية والحركات الراديكالية. فلا يمكن الوصول إلى تسوية سياسية فارغة عن أيّة مضامين اقتصادية تعمل على اجتثاث الأسباب الرئيسية الكامنة وراء انتشارالأصولية والحركات الراديكالية[٢].

ثم يؤكد بيريز أن دول المنطقة لا تستطيع بمفردها القيام بذلك الدور، فلا بد إذاً من أن تتجمّع الدول في نظام إقليمي اقتصادي شرق أوسطي على مرحلتين:

المرحلة الأولى: تتضمّن إنشاء مشاريع مشتركة في حقل البنية التحتية، وفي حقل استثمار المياه والسياحة والمواصلات في هذه البقعة الثرية من العالم، لتجعل منها بقعة مزدهرة لشعبها.

المرحلة الثانية: وهي التي يتم فيها إقامة مجتمع إقليمي بين دول المنطقة مع سوق

---

(١) ناصيف حتي، مستقبل العلاقات العربية - الأوروبية بين الشرق أوسطية والمتوسطية، مجلة المستقبل العربي، مصدر سابق، ص٩٢.

(٢) شمعون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، الطبعة الأولى، دار الجليل للنشر، عمّان، ١٩٩٤، ص ص٨٠-٨٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مشتركة ومؤسسات مركزية منتجة، مع استثناء كل من العراق وإيران باعتبارهما مصدر الخطر النووي في المنطقة[١]. (من حيث وجهة نظره).

ثم يصف بيريز بإسهاب المشاريع المشتركة التي ستعمل على تعزيز الثقة المتبادلة بين دول المنطقة، الأمر الذي يسهم بشكل فاعل في بناء السلام الحقيقي والمنشود، ومن هذه المشاريع:

أ- تطوير مرفأ غزّة ليصبح مركز لجذب الاستثمارات الأجنبية.

ب- بناء شبكة من الطرق الحديثة تصل الشرق الأوسط بأوروبا وبناء مطار أو مطارين مشتركين.

جـ- إقامة مشاريع مشتركة في حقل الغاز والنفط.

د- حفر قناة من البحر الأحمر إلى البحر الميت ودمج ميناء العقبة وإيلات.

هـ- تحقيق شراكة عادلة في توزيع المياة وإنشاء أنابيب السلام.

و- إقامة مشاريع سياحية مشتركة ... الخ[٢].

كذلك يضيف (كايوكوخ فيزر) نائب رئيس البنك الدولي، والمشرف على مشروعات التنمية لما بعد السلام، المشروعات التالية:

أ- خط للعمل البيئي، المشترك؛ في خليج العقبة.

ب- شبكة مراكز للتعليم العالي والبحث العلمي.

جـ- تسهيل التبادل التجاري وحركة الأشخاص والسلع.

د- مد خط أنابيب غاز جزائري إلى أوروبا عن طريق المغرب [٣].

(١) المصدر نفسه، ص ص٨٠-٨٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ص١٠٧-١٣٩.

(٣) ماجد الكيالي، المنظور الاسرائيلي للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط، مجلة صامد الاقتصادي، بيروت، العدد٩٤، تشرين الأول-تشرين الثاني-كانون الأول ١٩٩٣، ص ص٢٦٧-٢٦٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يجعل هناك تطابقاً في التصوّر الأمريكي والإسرائيلي، لذلك قامت الإدارة الأمريكية بدعم هذا المشروع وإبرازه إلى حيّز الوجود[١].

فقد أشارت الوثيقة التي أعدتها وكالة التنمية الدولية الأمريكية في الثمانينيات بعنوان "التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط" إلى أهمية العمل لبناء تعاون إقليمي في الشرق الأوسط يقوم على ركنين أساسيين: الجغرافيا والاقتصاد، بديلاً عن أي تعاون على أساس قومي سياسي، ويشمل اعتراف العرب بإسرائيل وإدماجها في النظام الإقليمي في المنطقة، وضرورة قيام مشاريع مشتركة بين الأطراف لغايات خلق تعاون إقليمي في كافة المجالات المختلفة بشكل يعمل على تنمية المنطقة، بهدف إنهاء كافة المشكلات المتعلقة بالصراع العربي-الإسرائيلي، ويعمل كذلك على فتح الأسواق المحلية أمام المنتجات الأمريكية[٢].

وقد حدّدت الوثيقة ثلاث مراحل للترتيبات الاقليمية قصيرة، متوسطة، طويلة الأمد، بغية تحقيق التعاون الاقليمي، على النحو الآتي:

١- المرحلة الأولى: وهي مرحلة قصيرة الأمد حيث يتم التعاون في المجالات العلمية والتكنولوجية والسياحية والطبية، مع شق الطرق وإقامة محطات للاتصال وبحث بدائل الطاقة.

ب- المرحلة الثانية: وهي متوسطة الأمد، ويتم فيها تطوير مصادر المياه من خلال المشاريع المختلفة، مثل البحر الميّت، خليج العقبة، نهر الأردن، الشاطئ الشرقي للبحر المتوسط وشبه جزيرة سيناء.

جـ- المرحلة الثالثة: وهي مرحلة طويلة الأجل، حيث يتم فيها تجاوز الأبنية السياسية المتعارضة والمشكلات التي تعرقل العلاقات بين الدول الشرق

(١) ماجد الكيالي، النظام الاقليمي في الشرق الأوسط ومفهوم التسوية الأمريكية الاسرائيلية، بيروت، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، بيروت، العدد٤١، حزيران/يونيو ١٩٩٢.

(٢) المصدر نفسه، ص٦٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أوسطية، وبالذت الصراع العربي/الإسرائيلي، ويتأتى ذلك من خلال البنية الاقتصادية وفتح الأسواق المحلية. وكان (بريجنسكي) "مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق"، قد اقترح قيام اتفاق بين دول الشرق الأوسط على غرار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، يضم كل دول المنطقة في الشرق الأوسط[١].

وقد أشار (هنري كيسنجر) (وزير الخارجية الأمريكي الأسبق) في أعقاب حرب الخليج الثانية، إلى أهمية اضطلاع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، بالترتيبات الإقليمية الممثلة في الحد من التسلّح، رعاية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تقديم برنامج دولي لمحاصرة الإرهاب، الحفاظ على ميزان القوى الجديد مع ضرورة منع وجود أي فراغ سياسي قد يُغري بعض الدول وخاصة الراديكالية منها بالتقدم لحل النزاع العربي - الإسرائيلي[٢].

وقد ركّز الرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش) في خطابه خلال الجلسة الافتتاحية لمؤتمر مدريد على أهمية إقامة العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والسياحية، وأهمية التركيز على القضايا المشتركة للمنطقة والتي تتجاوز الحدود الوطنية مثل التسلّح والمياه واللاجئين والتنمية الاقتصادية، أما الرئيس (كلينتون) فقد عزز هذا التوجه الأمريكي نحو المنطقة عبر تطوير العلاقة بين الولايات المتحدة من "تحالف استراتيجي" إلى مرحلة نوعية أخرى هي "الشراكة الاستراتيجية"، مما يعني جعل اسرائيل عقلاً مفكّراً لقيادة النظام الإقليمي، عبر تحويلها إلى قاعدة تقنية - إدارية قادرة على تنظيم المنطقة

---

(١) المصدر نفسه، ص ص١٨-١٩.

(٢) هنري كيسنجر، برنامج لما بعد حرب الخليج، واشنطن: النيوزويك، ١٩٩١/١/٢٨، نقلاً عن محمد نبيل فؤاد، مستقبل الترتيبات الإقليمية، مصدر سابق، ص١٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اقتصاديّاً[١]. إضافة إلى ضرورة إبقاء التفوّق النوعي العسكري لاسرائيل، بغية ابقائها على حد تعبيره "ديمقراطية، قوية، وواحة للحريّة" مع العمل على وقف انتشار الصواريخ في الشرق الأوسط[٢].

بذلك فإننا نستطيع الوقوف على أهم الملامح والمرتكزات الأساسية التي تشكل جوهر بنا، النظام الشرق أوسطي، وتتمثل في:

١- إعادة تنظيم الشرق الأوسط كوحدة اقتصادية، من خلال إقامة مشاريع مشتركة بين الدول، وبناء محطات طاقة وتحلية مياه وتأسيس بنية تحتية من المواصلات والاتصالات، وتطوير الزراعة والصناعة والسياحة وفتح الحدود وتشجيع المنافسة[٣].

٢- التدرج في إقامة المشروع عبر ثلاثة مستويات رئيسية سابقة للمشروع الشرق أوسطي، حيث يتم التركيز في المستوى الأول: على إنشاء تجمّع اقتصادي ثُلاثي بين: إسرائيل والأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية يشبه الاتحاد الاقتصادي بين (دول البينيلوكس) "بلجيكا وهولندا ولكسمبورغ" وفي المستوى الثاني: تُقام منطقة للتبادل التجاري الحر وتضم مصر إسرائيل، السلطة الوطنية الفلسطينية، الأردن، سوريا، ولبنان. ويلي ذلك في المستوى الثالث: إقامة منطقة موسّعة للتعاون الاقتصادي تشمل بالاضافة إلى "منطقة التبادل التجاري الحر" بلدان

---

(١) مقتبس في، علاء عبدالوهاب، الشرق الأوسطي الجديد: سيناريو الهيمنة الاسرائيلية،ط١، سيناء للنشر،القاهرة، ١٩٩٥، ص ص١٧٣-١٧٤. انظر أيضاً في، ماجد الكيالي النظام الإقليمي في الشرق الأوسط ومفهوم التسوية الامريكية- الاسرائيلية، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، مصدر سابق، ص٧١.

(٢) غازي فيصل، مصدر سابق، ص٢٠.

(٣) محسن معوّض، العلاقات العربية الأمريكية في التسعينات، في د. هالة سعودي (محرر)، الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٦، ص١٧٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مجلس التعاون الخليجي تتم في إطارها حرية انتقال رؤوس الأموال[١].

والسبب في ذلك المنطق التدرجي هو تباين الظروف في هذه الدول، وتفاوت الاستجابة من قِبل هذه الدول. وقد مثّلت الاتفاقية الأردنية الاسرائيلية، ومؤتمر الدار البيضاء في تشرين الثاني ١٩٩٤، ومؤتمر عمان في تشرين أول ١٩٩٥ ومؤتمر القاهرة ومؤتمر الدوحة خطوات تدريجية هامة في تنفيذ هذا المشروع، حيث تم بناء شبكات وقنوات تجمّع بين رجال الأعمال العرب والإسرائيليين، والشركات الدولية المرتبطة بدوائر المال اليهودي العالمي، كما تم وضع اللبنات الأساسية للهيكل المؤسسي للنظام الشرق أوسطي الجديد حيث يشمل:[٢].

أ- سكرتارية دائمة.

ب- لجنة تسيير.

جـ- مجلس إقليمي للسياحة.

د- غرفة تجارة إقليمية.

هـ- مجموعة التخطيط والتفكير الاستراتيجي بقيادة مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي.

و- البنك الإقليمي للتنمية.

ز- منظمة السياحة الاقليمية.

٣- التعامل مع هذه المنطقة باعتبارها خليطاً عرقياً وطائفياً ومذهبياً لا باعتبارها وطناً للعرب، لذلك سوف يضم هذا النظام إلى جانب الدول العربية شعوباً وقوميات أخرى: مثل تركيا، إيران، باكستان وإسرائيل.

---

(١) أحمد عبدالسلام مجدلاتي، السوق الشرق أوسطية، مجلة الدراسات الدولية، تونس، العدد٥٦، تشرين الأول/ اكتوبر١٩٩٥، ص ص٤٤-٤٥.

(٢) محسن معوض، مصدر سابق، ص١٧٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤- على الرغم من وسم هذا النظام بالطابع الاقتصادي بوصفه "سوق شرق أوسطي" إلا أن الأبعاد السياسية تكمن وراءه، حيث تجري محاولات إقامة هذا النظام تحت شعارات تحقيق السلام والاستقرار لشعوب المنطقة[١]. وهذا ما يفسّر لنا توازي المسارين: مسار السلام بين الدول العربية وإسرائيل، ومسار تنفيذ هذا المشروع، فمقدار أي تقدّم في أحد المسارين سوف يكون له انعكاسات على المسار الآخر.

٥- وأخيراً وليس آخراً فإن المرتكز الخامس والأهم في "النظام الشرق أوسطي" كان السبب في وجوده يتمثّل في ضرورة تحقيق المصالح الحيوية للولايات المتحدة في المنطقة وبالذات البعدين التاليين:

أ- النفط: عن طريق ضمان تدفقه للولايات المتحدة وبأسعار معقولة[٢].

ب- إسرائيل: حيث تسعى الولايات المتحدة للحفاظ على أمنها وإنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل. الأمر الذي دفع الولايات المتحدة للضغط على الدول العربية من أجل تحقيق ذلك، حيث لجأت إلى دول مجلس التعاون الخليجي باعتبارها الدول الأكثر ثروة، والأهم مشاركة في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية في المنطقة، كما أنها من أكثر الدول العربية ارتباطاً مع الولايات المتحدة بعلاقات اقتصادية، ففي الاجتماع المنعقد في الرياض عام ١٩٩٤ بينهما تم الاتفاق على توسيع التجارة وتنويعها، وتحسين شروط النفاذ إلى الأسواق، ثم جاء بعد ذلك قرار دول مجلس التعاون الخليجي بإلغاء المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة بعد اجتماع لوزراء خارجية الدول الخليجية الست مع "وارن كريستوفر" (وزير

---

(١) ماجد كيالي، المشروع الشرق أوسطي: أبعاده- مرتكزاته- تناقضاته، مصدر سابق، ص ص١٢-١٣.

(٢) وليد خدوري، الولايات المتحدة والنفط العربي: الواقع والمستقبل، في هالة سعودي (محرر)، ندوة الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سابق، ص٤٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

خارجية الولايات المتحدة الامريكية) في تشرين الأول ١٩٩٤[١].

وبعد ذلك يمكن الاستنتاج بأن "النظام الشرق أوسطي" قد جاء كخيار أمريكي تم تبنيه من قبل إسرائيل حيث تطابقت التصورات الاسرائيلية على نحو شبه كلي مع ما ترمي إليه الولايات المتحدة من ضرورة وضع تصورات مستقبلية، بهدف السيطرة على الشرق الأوسط لما يتمتع به من أهمية كبرى في عقد الاستراتيجية الأمريكية.

ومن الملاحظ أن هذا النظام قد جاء بكليته في سياق:[٢].

أ- التسليم بالواقع القائم في منطقة الشرق الأوسط وتحديداً فيما يخص قيام "دولة إسرائيل" على أرض فلسطين العربية واحتلالها للضفة الغربية وسيطرتها على القدس الشرقية، وتوسيعها للمستوطنات اليهودية، وجاء هذا النظام ليثبت الواقع الفلسطيني القائم من خلال صيغة الحكم الذاتي الذي لا يتماشى ولا يلبي الحقوق الفلسطينية.

ب- ثم أن عملية بناء الشرق الأوسط تركز على العوامل الاقتصادية والاجتماعية دون العوامل الأخرى الفكرية والعقيدية والحضارية.

جـ- **ثم أن هذا النظام الشرق أوسطي، قد ركّز على قطاع معيّن وهم النخبة،** مسقطاً من حسابه الجماهير العريضة.

---

(١) نبيلين عبدالخالق مصطفى، المشروع الشرق أوسطي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد١٩٣، آذار/مارس١٩٩٥، ص١٢.

(٢) أحمد صدقي الدجاني، الجذور التاريخية للشرق أوسطية، في، د. حلمي الشعراوي (محرر)، الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٨، ص٢٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المطلب الثاني: أهداف النظام الشرق أوسطي:

نستطيع تلخيص الأهداف الأمريكية - الاسرائيلية المعلنة من وراء بناء النظام الشرق أوسطي فيما يلي:

١- توحيد دول المنطقة اقتصادياً، وبالتالي توحيد جهودها وتوجيهها نحو البناء والتنمية، الأمر الذي يعمل على تجاوز الصراعات والنعرات القومية في المنطقة.

٢- تحقيق الرفاهية والرخاء لدول المنطقة، فرغم حالة الضعف والتخلّف التي تعتري اقتصاديات الدول العربية، إلا أنه وبسبب قوة وتقدّم الاقتصاد الإسرائيلي الذي يعتمد على العلم والتكنولوجيا. فإنه سيتم تعويض حالة تخلّف الاقتصاد العربي الذي يعتمد على الأرض والنفط والقومية، وذلك عن طريق المشاركة والاعتماد المتبادل بينهما، وهذه المميّزات لايستطيع تحقيقها إلا النظام الشرق أوسطي، النظام الذي يستند على اقتصاد قائم على العلم والديمقراطية وعلاقات خارجية بين دول بعيدة كل البعد عن التأثير العسكري[١].

٣- إحلال الديمقراطية كنظام حكم في النظام الشرق أوسطي، باعتبار أن أنظمة الحكم العربية تمثل وتجسّد الماضي، وهي أنظمة سلطوية عسكرية، وهو أمر يتنافى مع مبدأ الحريات الذي يكفل تطوير الاقتصاد والمجتمع والعلم والعمل الاقليمي المشترك، الأمر الذي يرفع مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويُحل الديمقراطية[٢].

---

(١) شمعون بيريز، عصر جديد لايطبق المتخلفين ولا يغفر للجهلة، في أعمال ندوة حول ماذا بعد عاصفة الخليج: رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط، الطبعة الأولى مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٢، ص١٠١.

(٢) شمعون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، مصدر سابق، ص ص٨٢-٨٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤- تخفيض النفقات العسكرية في المنطقة، وطي صفحة الحروب والنزاعات بين الدول الشرق أوسطية، وتوجيه هذه النفقات للبناء والتعمير وتحقيق رفاهية الشعوب، فالحرب التي ينبغي الاستعداد لها وحشد الطاقات لن تكون بين دولة وأخرى، بل بين الإنسان وبيئته ممثّلة في ندرة الحياة وزحف الصحراء وزيادة السكان، الأمر الذي يستدعي تكاتف الجهود الشرق أوسطية لمواجهة هذه المشكلات التي يتعذّر على كل دولة منفردة محاربتها.

٥- إحلال السلام الذي لايعني مجرّد التوقيع على اتفاقيات، بل تفعيل هذه الاتفاقيات عن طريق مزيد من الانفتاح والتعاون والتبادل بين دول المنطقة، حتى تستطيع هذه المنطقة مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية، لدعم مركزها في النظام العالمي الجديد. لقد أثبتت التجربة العربية باستنادها إلى مبدأ القومية عدم جدواها في بناء أي تكتل اقتصادي في المنطقة إذ لم تقُم الدول العربية الغنية بمساعدة الدول الفقيرة بل على العكس فقد ساهمت في تأزيم وضعها، وليس أدل على ذلك ما حصل للعمالة الأردنية والفلسطينية في دول الخليج العربي خلال أزمة الخليج الثانية وبعدها، إذ تم الاستغناء عن أعداد كبيرة منهم نتيجة الموقف السياسي لكل من الأردن وفلسطين تجاه هذه الأزمة. مما يعني أن منطق التكتل على أساس قومي هو منطق عقيم، وأن المنطق السليم يكمن في بناء الشرق الأوسط على أساس اقتصادي سليم مفاده الشراكة والتداخل بين اقتصاديات الدول[١].

٦- مواجهة ما تدعيه أمريكيا وإسرائيل بالحركات الراديكالية في المنطقة، بهدف القضاء على ظاهرة الإرهاب، لأن (شمعون بيريز) يرى أن "الأصولية

---

(١) إيمانويل ماركس، سوق الشرق أوسطية: من يكسب منها؟ في سلامة أحمد سلامة، (محرر)، الشرق أوسطية هل هي المخبار الوحيد، مصدر سابق، ص٩٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تشـــق طريقها عميقاً في كل بلد عربي في الشرق الأوسط مهددة بذلك السلام الإقليمي... وثمة ضرورة للتصـــدي لهذا الخطر على نحـــو منظّم بغية صوت الحرية والسلام والاستقرارالسياسي في المنطقة"[١]. وجـــاء انعقاد مؤتمر شرم الشيخ في مصر يوم ١٣ أذار ١٩٩٦ ليجسّد البداية الحقيقية لمكافحة هذه الظاهرة التي بدأت تهدد كل دول المنطقة قاطبة وخاصة إسرائيل[٢]، في ظل نظام شرق أوسطي يعمل على اقتلاعها من جذورها.

٧- تعاون دول المنطقة في ميادين المياه، والطاقة، والنقل، والمواصلات، الأمر الذي يشكّل شـــبكة اقتصادية متداخلة الأبعاد تحقق مبدأ الردع السياسي بحيث يتعذّر على أي طرف التمرّد والخروج عن هذا الإطار التعاوني، لأن مبدأ الاعتماد المتبادل يقضي بأن الطرف الذي يخرج من هذا النظام هو الطرف الخاسر مما يدعو كافة الأطراف للتمسّك به وعدم الخروج عليه.

المطلب الثالث: الأبعاد والنتائج الكامنة للنظام الشرق أوسطي:

رغم الأهداف المعلنة والمروجة إعلامياً "للنظام الشـــرق أوسـطي" من قبـــل الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها (إسرائيل)، إلا أن ذلك لاينفي حقيقـــة الأبعاد الفعلية الكامنة التي ســـتترتب على قيام مثل هذا النظام، والتي تمثّل في الدرجة الأولى المصالح الأمريكية العُليا، ومن ثم مصلحة حليفتها (إســـرائيل) التي تصب فـــي نهاية المطـــاف فـــي المصلحة الأمريكية وقد قـــام

---

(١) شمعون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، مصدر سابق، ص ص٧٩-٨٠.

(٢) عبدالعاطي محمد، قمة شرم الشيخ وآفاق الأمن والسلام بالشرق الأوسـط، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٢٤، نيسان/إبريل ١٩٩٦، ص١٣٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الباحث بحصر هذه الأبعاد والنتائج التي ستترتب على قيام النظام الشرق أوسطي في ثلاثة جوانب رئيسية هي:

أولاً: على الجانب العربي:

أ- تفكيك النظام الاقليمي العربي، حيث سيتم فصل بلدان المشرق العربي عن بلدان المغرب العربي، الأمر الذي سيساهم في فقدان الأمة العربية لهويتها وضياع كيانها القومي[١]. عبر طمس هويتها وإذابة خصوصيتها[٢]. حيث سيتم فصل العراق عن المنظومة العربية ومحاولة دمجه في تجمعات إقليمية أخرى، أما كل من السودان والصومال واليمن فإنها ستُضم إلى تجمعت خاصة بأفريقيا ، الأمر الذي سيساهم في تأزيم أي موقف تكاملي عربي في المستقبل[٣].

ب- نهب المنطقة اقتصادياً، وخاصة فيما يتعلّق بالنفط والمياه، وجعلها جزءً من سوق رأسمالية عالمية ، يسيطر عليها رأس المال اليهودي وغير اليهودي ويكون فيها العرب والمسلمون هم الطرف الرأسمالي الأضعف بعد استنزاف مواردهم وثرواتهم[٤].

جـ- تعميق أزمة التبعية والاعتمادية في المنطقة العربية وتقويض مستقبلها القومي، وزعزعة الاستقلال السياسي للدول العربية، خاصة أن محاولات إحلال السوق الشرق أوسطية محل قيام "سوق عربية مشتركة" وفق

---

(١) عبدالفتاح الرشدان، النظام الشرق أوسطي الجديد، مجلة قراءات سياسية، مصدر سابق، ص٦٣.

(٢) محمد شومان، مقاومة التطبيع الثقافي - المخاطر والمهام، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، مالطا، العدد١٤ شتاء ١٩٩٥، ص١٣٠.

(٣) جميل طاهر، التكامل الاقتصادي العربي بين الشرق أوسطية والشراكة المتوسطية، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت ، العدد٤، شتا١٩٩٨، ص٣٠.

(٤) خليل أحمد خليل، "المشرق العربي بين المتوسطية و الشرق أوسطية، مجلة الدراسات العربية، بيروت، العددين٨-٩، تموز/آب ١٩٩٦، ص٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الشروط الدولية، سيساهم في تقويض البُنى الاقتصادية العربية ويهمّشها ويجعلها ضعيفة أمام القدرة الاقتصادية لإسرائيل[١].

د- إن قيام السوق الشرق أوسطية سيزيد من اتباع الأقطار العربية لسياسات اقتصادية وتجارية خاصة بها، كإغلاق سوق دول مجلس التعاون الخليجي أمام البضائع والعمالة العربية، حيث تبقى سوقاً لأعضاء المجلس، وفي الوقت نفسه الابتعاد عن النزاع العربي-الاسرائيلي بشكل أو بآخر، أما بالنسبة لدولة المغرب العربي فإنه سيعمل بشكل انفرادي -وهو ما يحصل فعلياً- على تقوية علاقاته الاقتصادية مع أوروبا دون الاهتمام بقضايا التكامل الاقتصادي العربي، أو قضايا الصراع العربي-الاسرائيلي، أما السودان وجيبوتي وموريتانيا فقد أدخلتها أوروبا في عدد من الإتفاقيات للتبادل التفضيلي، وهي ليست معنية بالصراع العربي-الاسرائيلي[٢].

هـ- ثم أن النظام الشرق أوسطي سيعمل على تعطيل مؤسسات العمل العربي الجماعي المُفَعّلة وغير المُفَعّلة، باعتبارها أصبحت لزوم مالا يلزم، حيث سيعمل هذا النظام على إلغاء معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية، التي لم يعد هناك حاجة لبقاءها في ضوء السلام الذي سيعمّق الروابط بين الدول العربية وإسرائيل.

لذلك فإن النظام الشرق أوسطي المُراد إنشاؤه في المنطقة، جاء جملته وتفصيله على النقيض تماماً مع المصالح العربية المشتركة، إذ نظر هذا المشروع إلى المنطقة العربية باعتبارها تمثل خليطاً غير متجانس من القوميات والشعوب والسلالات والأديان، فالأصل في هذه المنطقة هو الاختلاف والتنوّع

---

(١) ماجد الكيالي، المنظور الاسرائيلي للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط، مجلة صامد الاقتصادي، بيروت، العدد٩٤، ١٩٩٣، ص٢٦٦.

(٢) جميل طاهر، مصدر سابق، ص٣١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لا الوحدة والاتحاد، فالمنطقة ماهي إلا مجموعة من الأقليات التي لا يجمعها تاريخ أو ثقافة أو تراث حضاري مشترك، فهي أشبه ما تكون بـ "جيوب ثقافية مختلفة منعزلة عن بعضها البعض"[١]. الأمر الذي يوضّح حقيقة ما يرمي إليه هذا المشروع من تحقيق المصالح الأمريكية - والاسرائيلية التي لا تتأتى إلا عبر تمزيق هذه المنطقة، وإضعاف أيّة عوامل سواء كانت (دينية، لغوية ، قومية، تاريخية) تعمل على لم شمل دول هذه المنطقة. وقد جاءت صيغة "النظام الشرق أوسطي" هي الصيغة المُثلى لكل ذلك.

ثانياً: على الجانب الإسرائيلي:

تصب النتائج والأبعاد المتوقعة للنظام الشرق أوسطي في مصلحة هذا الجانب على النحو التالي:

أ- اعتراف العرب بالكيان الاسرائيلي وبشرعية قيامة وبحقه في الوجود، **الأمر الذي يعني اعتراف العرب بالمبررات الصهيونية لقيام اسرائيل**، والاعتراف بأن قيامها لم يتضمّن اغتصاباً للأراضي العربية الفلسطينية، حيث تمكّنت إسرائيل في اتفاقيات أوسلو من إخضاع القيادة الفلسطينية ليس فقط للاعتراف بإسرائيل كدولة لها حق الوجود، فقط وإنما الاعتراف بأن منظمة التحرير الفلسطينية كانت تمارس الأعمال الإرهابية[٢]. في هذا الإطار فإن إسرائيل كسبت شرعيتها كإحدى الدول "القومية" في المنطقة، الأمر الذي يفسّر لنا سبب اهتمام إسرائيل المتواصل بتشجيع مطالب وحركات الأقليات في أكثر من بلد عربي[٣].

---

(١) جلال عبدالله معوض، مصدر سابق، ص١٤٣.

(٢) محمد الأطرش، مصدر سابق، ص١٠.

(٣) جلال معوض، مصدر سابق، ص١٤٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣- الفجوة الكبيرة بين القدرة التصديرية للاقتصاد الاسرائيلي ونظيره العربي فقد شكّلت الصادرات السلعية الإسرائيلية عام ١٩٩٢ حوالي (١١٧٣٤)مليار دولار أمريكي، في حين بلغت الصادرات السلعية لسوريا والأردن ولبنان حوالي (٥١٤٤) مليار دولار أمريكي، أي أقل بمقدار ٥٠٪ من الصادرات السلعية الإسرائيلية. أما بالنسبة للصادرات الصناعية الإسرائيلية، فقد بلغت حوالي (١١) مليار دولار أمريكي مقابل (٦٨) مليون دولار أمريكي في الأردن، (١٥) مليون دولار أمريكي في سوريا، (٥٣) مليون دولار أمريكي في لبنان، و (٣٩٩) مليون دولار في مصر، الأمر الذي يوضح حقيقة الموقف الاسرائيلي فيما إذا تم فتح الاسواق على بعضها البعض[١].

حيث سيساهم ذلك في توسيع المجال الحيوي الاقتصادي لاسرائيل، فقد زادت صادراتها بنحو مليارين ونصف المليار من الدولارات في العام الذي تلى رفع المقاطعة الاقتصادية عنها من الدرجتين الثانية والثالثة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي، الأمر الذي سيمكّن إسرائيل من استيعاب أكبر عدد من المهاجرين اليهود وحل مشكلة البطالة في داخلها[٢]. وتشير كل هذه الدلائل إلى الوضع المأزوم الذي يعيشه الواقع الاقتصادي العربي قياساً بالاقتصاد الاسرائيلي، الأمر الذي سينتج عنه بالضرورة، هيمنة الاقتصاد الاسرائيلي على باقي الاقتصاديات العربية التي ستتحوّل بالضرورة في واقعها الحالي إلى خدمة الاقتصاد الاسرائيلي، وما أشدّ ما يترتب على ذلك من مخاطر في ضوء امتلاك إسرائيل لكل مقوّمات التقدّم العلمي والتقني.

---

(١) يوسف عبدالحق، مصدر سابق، ص ص١٦٩-١٧٠.

(٢) محمد الأطرش، مصدر سابق، ص١٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـ- ستتمكن إسرائيل من خلال "النظام الشرق أوسطي" من حل مشكلة المياه التي تعاني من نقص خطير فيها. وبالتالي ستتمكّن من خلال مضمون هذا النظام ليس فقط الحصول على النفط والسعة السوقية العربية، وإنما السيطرة على الموارد المائية. فعلى الرغم من النزعات التوسعية الاسرائيلية التي كانت على حساب الأراضي العربية -وبالذات في حرب حزيران ١٩٦٧ الأمر الذي منحها مساحات واسعة من الأراضي الزراعية-، إلا أنه سرعان ما اتضح لها أن العامل الذي يحد من التنمية الاقتصادية الزراعية هو المياه وليس الأرض[١]. لذلك فقد استعدت اسرائيل لأن تكون الخزان المائي لدول الشرق الأوسط وبالذات دول الخليج العربي، بحيث تحصل على المياه من تركيا (نهر الفرات عبر أنابيب السلام)، ومن نيل مصر عبر سيناء، ومن الأردن (نهري الأردن واليرموك، ولبنان الليطاني)، بحيث تخزّن هذه المياه لتستوفي حاجاتها وبيع الباقي بالاسعار التي تناسبها[٢].

د- وأخيراً وليس آخراً فإن إسرائيل تستطيع عن طريق هذا النظام، حفظ الأمن الإسرائيلي الذي بات يشكّل إحدى المسلّمات الرئيسية في الفكر الصهيوني[٣]. عن طريق إقامة أمن إقليمي جديد في المنطقة أبرز سماته:

١- التفوق العسكري الاسرائيلي على الدول العربية المجاورة لها من الناحيتين الكمية والعددية.

---

(١) سالم النجفي، الاشكالية الاقتصادية الشرق أوسطية: رؤية عربية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد٢٠٩، تموز١٩٩٦، ص١٩.

(٢) العميد ياسين سويد، مرجع سابق، ص٧٤.

(٣) وليد عبدالحي، مستقبل الفكر الصهيوني، مركز الدراسات الأردنية، جامعة اليرموك، إربد، ١٩٩٧، ص ص٥٢-٥٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢- ربط إسرائيل بمعاهدات واتفاقات أمنية مع دول الجوار الجغرافي وخاصة تركيا وأرتيريا وأثيوبيا.

٣- ضمان التفرّد الاسرائيلي بامتلاكها للأسلحة النووية.

٤- إنشاء مناطق منزوعة من السلاح ومناطق حظر طيران لتسهيل التوسّع الاسرائيلي، وحرمان الدول العربية من فرصة الدفاع في الوقت المناسب، وعرقلة التعاون العربية وإيجاد المبررات للتدخّل الدولي.

٥- اتباع سياسة الحدود المرنة في فلسطين بما يمكّن إسرائيل من التغلغل في الدول العربية ولا يتيح للدول العربية التغلغل في الكيان الاسرائيلي[١].

ثالثاً: على الجانب الأمريكي:

لسنا هُنا في مجال الحديث عن واقع وطبيعة المصالح والعلاقات التي تربط الولايات المتحدة بإسرائيل، ولكن الشيء الذي نود تأكيده هو أن "النظام الشرق أوسطي" قد شكل نقطة التقاء جديدة من حيث الأبعاد والنتائج على واقع وطبيعة العلاقات بين الطرفين (الأمريكي والإسرائيلي)، إذ قامت إسرائيل بتقديم نفسها بوصفها الأقدر في المنطقة على القيام بأدوار جديدة في خدمة الاستراتيجية الأمريكية مثل:[٢].

أ- مواجهة خطر الحركات الاسلامية والتي تسميها بالراديكالية والأصولية.

ب- مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية في حماية أمن الخليج.

جـ- متابعة الخطر النووي الإيراني.

---

(١) لواء طلعت أحمد مسلم، البعد الاستراتيجي للمشروع الشرق أوسطي، في حلمي الشعراوي (محرر)، "الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني"، مصدر سابق، ص٦٤.

(٢) وحيد عبدالمجيد، الولايات المتحدة وعملية التسوية العربية - الاسرائيلية، في، د. مصطفى حمارنة (محرر)، مؤتمر العرب في الاستراتيجيات العالمية، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٤، ص٩٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأمر الذي يعني أن نتائج "النظام الشرق أوسطي" التي تصب في مصلحة إسرائيل (والتي ذكرت سابقاً) هي في واقع الأمر من النتائج التي تريد الولايات المتحدة تحقيقها من وراء دعمها وتبنيها لفكرة "النظام الشرق أوسطي" مما يعني أن هناك تطابقاً في الدوافع الأمريكية والإسرائيلية من وراء "فكرة الشرق أوسطية"، وأن النتائج المرجوة تعكس واقع التطابق في التصورين الأمريكي والإسرائيلي "للنظام الشرق أوسطي".

إلا أن هذا التطابق على صعيد (التصوّر والنتائج) لا يعني أنه لايوجد للولايات المتحدة مصالح شرق أوسطية خارج الإطار الإسرائيلي بوصفها الحليف الرئيسي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. إذ يمكننا رصد عدد من النتائج والأبعاد الكامنة وراء طرح الولايات المتحدة لفكرة "النظام الشرق أوسطي" وتتمثّل في:

١- احتفاظ الولايات المتحدة بمكانتها الدولية المتفوقة على سُلم القوى الدولية، وتعزيز سيطرتها على التطورات الحاصلة في العالم والاحتفاظ بهيمنتها على "النظام الدولي الجديد"[١]. الذي انبثق بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وقيام الولايات المتحدة بقيادة التحالف الغربي في حرب الخليج الثانية. إذ رأت الولايات المتحدة أن هذه المكانة الدولية المرموقة لا تأتي إلا عن طريق السيطرة على منطقة الشرق الأوسط، واستغلال مواردها الاستراتيجية وبالذات النفط. حيث بلغ نصيب الدول العربية فيه مع بداية التسعينيات أكثر من ٦٥٪ من الاحتياطي العالمي حيث يتركّز أغلبها في منطقة الخليج العربي[٢].

---

(١) هيثم الكيلاني، العرب والبحر المتوسط: دراسة في موقع البحر المتوسط في الاستراتيجيات العربية القديمة والمعاصرة، الطبعة الأولى، دار المعرفة، دمشق، ١٩٩٥، ص١٦٤.

(٢) السيد عليوه، "كيفية التعامل مع مشروعات التعاون الاقليمية، رؤية ستطلاعية، ورقة عمل مجلة الباحث العربي، بيروت، العدد٤٤، آذار/حزيران١٩٩٧، ص٦١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢- منع الدول الأخرى وتحديداً الاتحاد الأوروبي واليابان من السيطرة على هذه المنطقة نظراً لأهميتها الأمنية والاستراتيجية والاقتصادية، خاصة أن كلاً من الاتحاد الأوروبي واليابان باتا يشكلان قوة كامنة (اقتصادية وتكنولوجية) جبارة لهما القدرة عى تغيير نمط توزيع القوة العالمية، فضلاً عن توافر القدرة لهما على بناء قوة عسكرية ذاتية بمستوى الدول الكبرى[١].

٣- ثم إن هذه المنطقة تشكل سوقاً استهلاكية ضخمة للمنتجات الأمريكية، فحجم التجارة العربية الأمريكية يتراوح بين (١٣-١٥) مليار دولار أمريكي سنوياً، وتشكل الاستثمارات العربية حوالي (٧٦٠) مليار دولار أمريكي في الاقتصاديات الدولية، ويستحوذ الاقتصاد الأمريكي على حوالي (١٤٪) منها، كما تمثل المنطقة العربية أهمية قصوى لمبيعات السلاح الأمريكي، إذ تشتري حوالي ثلث مبيعات السلاح الأمريكي، فقد اشترت دول الخليج العربي وحدها خلال الفترة من أيلول ١٩٩٠ لغاية تشرين أول ١٩٩١ ما قيمته (١٣) مليار دولار من السلاح والعتاد من الشركات الأمريكية[٢].

وقد بيّن "رون براون" وزير التجارة الأمريكي في نيسان عام ١٩٩٦، الأهمية التي توليها الولايات المتحدة إلى منطقة الشرق الأوسط، وتحديداً السوق الخليجية، وعبر عن تطلّعه إلى تطوير الروابط التجارية معها، حيث بلغت قيمة الصادرات الأمريكية إلى السوق الخليجية، وحدها حوالي (١٠ر١١) مليار دولار أمريكي[٣].

---

(١) رضوان العبدالله، الأبعاد السياسية للتطوّر في النظام الدولي، في مصطفى حمارنه (محرر)، مؤتمر العرب في الاستراتيجيات العالمية، مصدر سابق، ص ص٦٧-٦٨.

(٢) حسن أبو طالب، الاستراتيجية الامريكية والتحولات الداخلية في المنطقة العربية: جدلية الديمقراطية والأصولية الإسلامية"، في مصطفى حمارنة (محرر)، مؤتمر العرب في الاستراتيجيات العالمية، مصدر سابق، ص١١١.

(٣) محمد خالد الأزعر، المصالح الاقتصادية الأمريكية في المنطقة العربية، في هالة سعودي، الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سابق، ص٨٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لذلك فإن هذه المنطقة تحظى بأهمية قصوى في السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة خاصة وأن الولايات المتحدة بدأت تفقد مكان الصدارة العالمية والتكنولوجية، وبدأت تتراجع في مجال النجاح التجاري مقارنة بالاتحاد الأوروبي واليابان، الأمر الذي تسبب في العجز الهائل في الميزان التجاري وميزان المدفوعات مع كل من الاتحاد الأوروبي وبالتحديد ألمانيا واليابان[1].

المطلب الرابع: مواقف الدول العربية من ""النظام الشرق أوسطي" :

لم يكن هناك موقف عربي واحد يمثل العمل العربي المشترك في مواجهة "النظام الشرق أوسطي" حيث شكل هذا النظام، نقطة خلاف جديدة أزّمَت واقع العمل العربي الجماعي، حيث انقسمت التيارات السياسية العربية على نفسها بين مؤيد ومعارض لفكرة "النظام الشرق أوسطي" وكذلك عدم التحسس من أهمية إقامة هذا النظام. وقد أدلى كل تيار بدلوه على النحو الآتي:

١- التيّار المعارض:

وهو التيار الأكثر انتشاراً من خلال كتابات المفكرين العرب والمسلمين في مختلف البحوث والدراسات العلمية وعلى كافة المستويات، وقد نبعت هذه المعارضة من خلال قراءتهم للواقع العربي المتشرذم، الذي وصفه المفكر العربي "محمد عابد الجابري": "بأنه يمر بمرحلة انتقالية بطيئة الخُطى، يتشابك فيها الزمان والمكان تشابكاً يشوّش الرؤية ويزكي نار التوتر والقلق ويُضفي على قضايا الواقع طابعاً إشكالياً ، طابع الوضع المتأزم"[2].

أما القراءة الأخرى فقد جاءت من خلال قوّة الطرف الآخر (الولايات المتحدة وإسرائيل) الذي يعمل على نهب ثروت هذه المنطقة ومقدرتها وبما يتناسب مع

---

(١) رضوان العبدالله، مصدر سابق، ص٦٣.

(٢) محمد عابد الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠، ص١٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حجمه وقوته. وبالتالي فإن أصحاب هذه القراءة يرون أن إقامة أيّة علاقة بين الطرف الأمريكي والإسرئيلي وبين الطرف العربي ستكون بالضرورة على حساب الأخير ولحساب الأول، مما يعني أن النظام المقترح هو نظام تحايلي يُقصد به تمزيق الأمة العربية وإلغاء هويتها، والسيطرة على ثرواتها إذ ستتمكن الخبرة والعقول الأمريكية والإسرائيلية من تسخير النفط السعودي، والأيدي العاملة المصرية، والمياه التركية، بهدف تكريس هيمنتها الاقتصادية والسياسية وبما يحقق مصالحها على نحو أحادي[١].

وبالتالي فإن أنصار هذا التيار ينادون بضرورة مواجهة هذا "النظام الشرق أوسطي"، وضرورة قيام تجمع عربي بديل يحقق المصلحة العربية المشتركة، ويرفض منطق القوة الذي تحاول الولايات المتحدة وإسرائيل فرضه على المنطقة.

٣- التيار المؤيد:

وهو التيار الذي يناصر فكرة إقامة "النظام الشرق أوسطي"، باعتبار أن العصر الحالي هو عصر التكتلات الاقتصادية الدولية، وان الدولة القومية لم يعد باستطاعتها القيام بالأعباء والمسؤوليات الملقاة على عاتقها على نحو انفرادي، فقد أصبحت المشكلات التي تواجهها أكبر من قدراتها وخاصة فيما يتعلّق بقضايا (البيئة، الطاقة، التلوث، الغذاء ... الخ)[٢].

ثم أن منطق التجمع الاقتصادي يعني ذوبان الخلافات السياسية، وذلك

---

(١) محمد زكريا إسماعيل، مصدر سابق، ص٣٧.

(٢) علي الدين هلال، النظام الدولي الجديد: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مجلة عالم الفكر العربي، الكويت العددين٣/٤، ١٩٩٥، ص١٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بموجب المنطق الوظيفي، حيث يحل السلام محل الوئام بدلاً من الصراع[١]. وبالتالي فإن قيام "النظام الشرق أوسطي" يمثل الأرضية المناسبة للنهوض بمنطقة الشرق الأوسط في مواجهة التكتلات العالمية العملاقة مثل (الاسيان، النافتا، الأبك ... الخ)، ويشكل حجر الأساس في حل مشكلات الشرق الأوسط المتعلقة بنقص المياه، وتلوث البيئة، ونقص الغذاء .. الخ، مما يعني إحقاق السلام بموجب مبدأ اقتصادي يعمل على ربط الدول الشرق أوسطية بمنظومة من العلاقات التي تحول دون تجدد أي نزاع في ضوء الدرجة العالية من الاعتمادية المتبادلة بين هذه الدول.

٣- التيـــار الوســـط:

ويتبناه عدد من الاقتصاديين العرب، ويرى أن الهيمنة الاقتصادية الاسرائيلية ليست نتيجة حتمية لعملية السلام مع إسرائيل (باعتبارها مفتاح الشرق أوسطية) فتطبيع العلاقات معها لايعني إقامة سوق موحدة معها، وإنما مجرد فتح الحدود للتبادل التجاري شأنها في ذلك شأن أية دولة أجنبية أخرى يجري التعامل معها، حيث تتنافس السلع الاسرائيلية في الأسواق العربية مع السلع الأجنبية[٢].

وقد أكد الأمين العام للجامعة العربية عصمت عبدالمجيد أيضاً في سياق الحديث عن "النظام الشرق أوسطي" أن السلام مع إسرائيل لا يترتب عليه أي ميّزة اقتصادية لإسرائيل مع الدول العربية، وان كل دولة عربية تتمتع في إطار "النظام الشرق أوسطي" بحرية التعامل دون إرغام مع إسرائيل، وإن التعاون

---

(١) أنيس ل. كلود، النظام الدولي والسلام العالمي، ترجمة عبدالله العريان، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٤، ص٥٠٠.

(٢) محمد زكريا إسماعيل، مصدر سابق، ص٣٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاقليمي الشرق أوسطي لايقتصر على الدول العربية وإسرائيل بل يمتد ليشمل دولاً أخرى غير عربية في المنطقة مثل إيران وتركيا وقبرص وبالتالي فإن "النظام الشرق أوسطي" لا يخرج عن كونه منطقة تجارة حُرّة تقوم على أساس تخفيف الحواجز الجمركية الخاصة، ولا تتمتع فيه أي دولة عن غيرها من الدول الأخرى بأية ميّزة أو أهميّة[١].

وبالتالي فقد جاءت رؤية هذا التيار من منطلق أن هذا "النظام الشرق الأوسطي"سيحقق فائدة، أو ستنعدم الفائدة في ضوء الفاعلية السياسية لكل دولة، فالأطراف العربية يمكنها تحقيق أقصى فائدة، وذلك عن طريق الدخول لهذا النظام وفق برامج مخططة ومدروسة ومنسقة عربيا، فهناك دول كتركيا وإيران قد رأت في هذا النظام فرصة حقيقية لإثبات الوجود وقد بدأت الدولتان باتباع سياسات فعلية لتحقيق أفضل النتائج في حال اكتمال عقد هذا النظام.

هكذا ومن خلال هذا الاستعراض لماهية النظام الشرق أوسطي في كافة أبعاده وتصوّراته ونتائجه، يتضح لنا أن هذا النظام قد تم تصميمه وفق الإرادة الأمريكية وبما تقتضيه مصلحتها العُليا ومصلحة حليفتها إسرائيل. حيث تمت صياغة هذا المشروع على أُسس جغرافية واقتصادية وليس على أسس قومية وسياسية، ويجري تنفيذه على نحو تراتُبي وبما يعايش العملية السلمية التي تشكل اللبنة الاساسية في بناءه حيث تتحول فيه العلاقات مابين الدول الشرق أوسطية من حالة العداء إلى حالة التعاون ، وبالذات فيما يخص العلاقات العربية - الإسرائيلية.

وعلى الرغم من أن البعض يشير إلى أن عملية تنفيذ هذا النظام قد بدأت مع توقيع اتفاقية "كامب ديفيد" بين مصر وإسرائيل عام١٩٧٩، فمما لا شك فيه أن المنحى التسارعي في تطبيقه قد أخذ زخمه بعد انتهاء الحرب الباردة، وانهيار

---

(١) جلال معوض، مصدر سابق، ص ص١٥١-١٥٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاتحاد السوفياتي، وقيام حرب الخليج الثانية، وتزعم الولايات المتحدة للنظام الدولي، وقد تمثّلت معالم هذا التسارع في:

١- انعقاد مؤتمر مدريد للسلام بين العرب وإسرائيل في الفترة الممتدة من ٣٠ تشرين الأول- ٢ تشرين الثاني ١٩٩١.

٢- توقيع اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطيني- والجانب الاسرائيلي في ١٣/أيلول ١٩٩٣.

٣- توقيع الاتفاقية الأردنية - الاسرائيلية في وادي عربة في ٢٦ تشرين الأول١٩٩٤.

٤- انعقاد مؤتمرات القمة الاقتصادية في كل من الدار البيضاء (١٩٩٤) وعمان (١٩٩٥)، والقاهرة (١٩٩٦)، ومؤتمر الدوحة (١٩٩٧).

ويتضح لنا من خلال القراءة المتأنية لواقع هذه الأحداث أن العملية السلمية قد شكّلت المدخل الرئيسي لقيام "النظام الشرق أوسطي"، الأمر الذي يعني أن قيام هذا النظام سيبقى رهيناً بواقع نجاح أو تعثّر العملية السلمية بين الأطراف العربية-والاسرائيلية التي ترعاها بشكل رئيسي الولايات المتحدة الأمريكية. مما يعني أن القدرة الامريكية على إدارة هذهِ المفاوضات تتوقف على ما تملكه من أدوات ضغط على أطراف العملية السلمية، وعلى المكانة الدولية التي تحتلها فبمقدار دوام هذين العنصرين فإن النجاح سيكون حليفاً لها في بناء النظام الشرق أوسطي الذي تبغيه، والذي يجيء بهدف ربط هذه الكتلة بالاقتصاد الأمريكي لمساعدته على منافسة كل الأقطاب الدولية الأخرى، خاصة وأن الاقتصاد الأمريكي، يُعاني من الأزمات الداخلية الكثيرة[1].

---

(١) مسعود ظاهر، الشرق العربي المعاصر بين سايكس بيكو والنظام الشرق أوسطي الجديد، مجلة آفاق الإسلام، عمّان، العدد١، آذار ١٩٩٦، ص٨٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثالث: الشـــراكة الأوروبية-المتوسطية، أسبابها، طبيعتها، أهدافها، مرتكزاتها، ومواقف الدول العربية.

المطلب الأول: الشراكة الأوروبية-المتوسطية والأسباب الكامنة وراء طرحهـــا:

لقد تطوّرت فكرة الشراكة الأوروبية المتوسطية عام ١٩٩٥ والتي أعلنها الاتحاد الأوروبي لإعادة صياغة علاقاته الاقتصادية والسياسية...الخ، مع دول جنوب حوض البحر المتوسط، هذا وقد بدأ التوجه الأوروبي مناقشتها وبلورة أفكاره ومشاريعه داخل أجهزته المختلفة منذ عام ١٩٩٢، إذ تم ادخال مجالات جديدة للتعاون، كالتعاون الإقليمي بين الشركاء المتوسطيين، وتنمية الموارد البشرية، ...الخ، وقد تحرّك الاتحاد الأوروبي بشكل سريع مستفيداً من المتغيرات الدولية الناجمة عن انهيار المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي (سابقاً)، ومن نتائج حرب الخليج الثانية، ومن التغير الجوهري لشكل الصراع العربي-الاسرائيلي الذي انتقل من دائرة المواجهة المسلحة إلى دائرة التسوية السلمية التي انبثقت عن مؤتمر مدريد للسلام في ١٩٩١/١٠/٣٠[١].

وهكذا جاءت "الشركة الأوروبية - المتوسطية" طرحا أوروبياً رداً على مؤتمري الدار البيضاء (١٩٩٤) وعمان (١٩٩٥) الاقتصاديين المندرجين في مشروع "الشرق أوسطية"[٢]. فقد ادركت دول الاتحاد الأوروبي أن هناك اختلافا واضحا بين المصالح الامريكية والمصالح الأوروبية في منطقة البحر المتوسط ذات الارتباط العضوي والاستراتيجي بمنطقة الخليج العربي، وقد تأكد هذا الاختلاف في

---

(١) (د.م)، المتوسط ما بعد برشلونة، (حلقة تفكير) *، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد٥٦، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، ص٩٤.

* نظم هذه الحلقة مركز جامعة الدول العربية في تونس، وذلك في جزيرة قرقنة في ٥-٦ تموز/يوليو١٩٩٦.

(٢) غسان العزي، الحوار الأوروبي- المتوسطي، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد٦٢، أيار/مايو١٩٩٧، ص١٢٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التهميش المتعمد للجماعة الأوروبية في مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط[١].

ومما سبق يبدو أن أسباب "الشراكة الأوروبية - المتوسطية" تعود لعدة عوامل تظافرت مع بعضها في وقت واحد تقريباً، ومن هذه العوامل ما أصاب النظام الدولي من تطورت جذرية إضافة إلى عوامل الوحدة والتقارب على الصعيد الأوروبي وأخيراً عوامل إعادة هيكلة النظام الشرق أوسطي بعد حرب الخليج الثانية والآثار التي تمخّضت عنها .

فعلى الرغم من أن إسرائيل تُعد عامل مشترك بين "الشرق أوسطية" و "المتوسطية"، الا أنهما كطرحين متزامنين يعتبران مؤشران على تصاعد المنافسة الأمريكية- الأوروبية في حوض المتوسط. وإذا كنت إسرائيل والولايات المتحدة ما زالتا تصران منذ مؤتمر مدريد على استبعاد أي دور أوروبي من عملية السلام في المنطقة والانفراد بإعادة تشكيل هياكل التعاون الإقليمي الجديدة، فإن أوروبا اختارت طرحاً أو اقتراباً أكثر شمولاً يحقق أهدافها السياسية في المنطقة من خلال التحرّك على الصعيد الاقتصادي، وعلى الصعيد الأمني بمعناه الشامل. ولذلك يمكن أن نلخص الآتي بما يلي:

أهم الأسباب التي دعت الإتحاد الأوروبي لإقامة التعاون والشراكة عبر البحر المتوسط:

١- تنطلق اوروبا في فكرتها "المتوسطية" هذه ، من حقيقة أن هذه المنطقة خصوصاً الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، تمثل مجالها الحيوي الذي لم يعد بالإمكان تجاهله أو التنازل عنه، لا سيما وأن الدور الأوروبي قد شهد تراجعاً لصالح الولايات المتحدة، التي تمكنت من فرض سيطرتها وبشكل كامل على المنطقة، سواء من خلال تحكمها بمنابع النفط، أو من خلال المؤتمرات الاقتصادية التي عقدت في

---

(١) هيثم الكيلاني، الشراكة الأوروبية - المتوسطية: تحليل لنتائج مؤتمر برشلونة، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد٤٩، شباط/فبراير ١٩٩٦، ص٧٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الدار البيضاء، وعمان، والقاهرة والدوحة، في إطار الشرق الأوسط الجديد، أو من خلال اضطلاعها بدور الشريك الكامل والوحيد في عملية السلام، وتحديداً منذ مؤتمر مدريد، متجاهلة بذلك الاتحاد الأوروبي، والذي من الناحية الفعلية يقف على خط المواجهة الأول أمام الشرق الأوسط، أكثر من أمريكا، في العديد من القضايا أهمها الحركات الاسلامية التي تسميها أوروبا بالأصولية، والهجرة غير المشروعة من جنوب المتوسط إلى شماله، والتأثيرات السلبية للصراع العربي - الاسرائيلي على اقتصادها وعلى أمنها السياسي[١]. إضافة إلى أن الاتحاد الأوروبي يعتبر المموّل الرئيسي للعملية السلمية وللمشاريع الضخمة في منطقة الشرق الأوسط، لذلك فإن كل الأمور السابقة لا تتناسب مع تهميش دور الاتحاد الأوروبي ولا مع المكانة التي يجب أن يأخذها نظراً لارتباطاته التاريخية مع المنطقة أولاً، ولزيادة قوته ومكانته السياسية والاقتصادية ثانياً.

وفي ضوء ما سبق ونتيجة لوصول الرئيس الفرنسي "جاك شيراك" إلى قمة السلطة في فرنسا عام ١٩٩٥، ونظراً لتزايد الدور الألماني في أوروبا، فإن ذلك دفع بالاتحاد الأوروبي إلى بلورة سياسة نشطة تندرج في إطار جديد منظم حول "شراكة أوروبية متوسطية" فاعلة، وهكذا يشكل المدخل "المتوسطي"، فرصة للعب دور أوروبي موازي للدور الأمريكي ومن دون التعرّض للضغط المباشر المقيّد من قبل الولايات المتحدة. أي أن الاتحاد الأوروبي يسعى لأن يكون شريكاً فاعلاً في صناعة القرارات، والشراكة هنا لا تعني الاختلاف في الرأي، بل القدرة على التدخّل في إطار النزاع وحله لأن تداعياته السلبية تمس المصالح الحيوية للاتحاد الأوروبي[٢].

---

(١) زكي حنوش، الشرق أوسطية والشراكة المتوسطية: نحو مشروع عربي متوسطي و شرق أوسطي، ورقة عمل غير منشورة قدمت إلى مؤتمر السوق العربية المشتركة والمستقبل العربي، القاهرة، مصر، ٢٥-٢٦ تشرين ثاني ١٩٩٧، ١٩٩٧، ص ص٨-١٠.

(٢) مجلة دويتشلاند، ألمانيا، العدد ٢١، ١٩٩٥، ص٢٨، نقلاً عن عماد يوسف وأروى الصباغ، مصدر سابق، ص٢٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢- تحقيق السلام في الشرق الأوسط:

إن الاتحاد الأوروبي ينظر إلى إحلال السلام في الشرق الأوسط على أنه أولوية مهمة في سياسته الخارجية، وقد أيد ذلك منذ بداية العملية السلمية بين العرب وإسرائيل، حيث بذل جهداً مكثفاً من أجل دعم المسيرة السلمية ابتداءً من عقدها في مدريد، فقد قام برعاية اجتماعات المباحثات متعددة الأطراف، كما قام بدور الوسيط بين الفلسطينيين والاسرائيليين لتوقيع اتفاق غزة - أريحا وذلك من قِبَل النرويج، وبواسطة وزير خارجيتها (تيريه لارسن)، لهذا فإن الاتحاد الأوروبي أدرك بأنه لا أمن بدون استقرار سياسي مرتكز على تماسك اجتماعي ينعم بوضع اقتصادي جيّد لكي تكون صورة المستقبل إيجابية وتعطي الشراكة ثمارها[١].

فقد كان لانطاق عملية السلام في الشرق الأوسط وتقدمها الأثر الكبير في تشجيع بلورة الفكرة "المتوسطية" ولتسهيل ترجمتها عملياً، حيث تُعد العملية السلمية التي بدأت عام ١٩٩١ بمثابة الجسر الذي عبرت عليه أوروبا باتجاه الدعوة إلى إقامة إطار تعاوني متوسطي يضم دولاً عربية مع إسرائيل، لذا فقد تعزز المفهوم الشرق أوسطي في السياسة الأوروبية، وتراجعت مكانة المفهوم العربي وذلك لأسباب منها: التفكك والتشرذم العربي، وضعف العلاقات العربية -العربية، وتصدعها منذ أزمة الخليج الثانية ... حيث اعتبرت هذه المسائل بانها السبب الذي مهّد الطريق مرّةً أخرى أمام أوروبا لإعادة التعامل مع الشرق الأوسط بالمفهوم الجديد الذي أزال كل حساسية سابقة من لعب دور متوازن في العلاقات التي تربطها بكل من الدول العربية من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى[٢].

---

(١) ناظم عبدالواحد الجاسور، التصوّر الأوروبي لأمن البحر المتوسط وتأثيره على الوضع العربي الراهن ، مجلة الدرسات العربية، بيروت، العددين١١/١٢، أيلول/ تشرين الأول- سبتمبر/أكتوبر١٩٩٦، ص١٢.

(٢) ناصيف يوسف حتي، مؤتمر برشلونة: التمهيد لهلنسكي متوسطية، صحيفة الحياة، لندن، ١٩٩٥/١١/٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣- موقع منطقة الشرق الأوسط بالنسبة لأوروبـــا:

يعتبر الشرق الأوسط منطقة حساسة جداً بالنسبة لأوروبا نظراً للتقارب الجغرافي بينهما، فهناك مخاوف أوروبية من الهجرات غير المشروعة إليه، والخوف من الحركات الاسلامية وآثارها التي تمس المجتمعات الأوروبية، اضافة الى ذلك وجود ترابط أمني قوي ومتشابك بين ضفتي المتوسط، فالحروب العربية - الاسرائيلية، وأزمتي الخليج الأولى والثانية جميعها تعتبر مؤشرات كافية على مخاطر انعدام الاستقرار في الشرق الأوسط على أوروبا ذاتها.

وبناءً على ذلك فإن ازدياد حدّة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ونتائجها السياسية على الأمن والاستقرار في جنوب المتوسط سينعكس ذلك بشكل كبير على أوروبا ، الأمر الذي دفع أوروبا إلى البحث عن أهم الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى ذلك، وبناءً عليه فإن الدول الأوروبية وبعد تشخيصها للأسباب المتمثلة بالفقر والجهل والمرض والهجرة وسوء الإدارة والتخطيط، تسعى إلى التعاون مع دول الجنوب عبر مؤتمر برشلونة، من أجل العمل على رأب الصدع فيما بين هذه الدول، وذلك من خلال تطوير أنظمتها السياسية والاقتصادية لرفع التحديات التي تواجهها والتي يشكل استمرارها خطراً على المصالح الأوروبية وعلى الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة ذات البعد الحضاري العريق، والذي يشكل حوض البحر المتوسط مركزها بقصد إعلاء كلمة أوروبا في المنطقة الجنوبية لحوض البحر المتوسط وهي المنطقة التي تحوي أكبر احتياطي نفطي[١].

وفي هذا الصدد تخشى أوروبا من أن تطوّر الأحداث في الجزائر، وتنامي التيار الإسلامي في شمال أفريقيا، قد ينتج عنه انتهاج سياسات معادية لأوروبا، فقد أظهرت العمليات الإرهابية، التي وقعت في دول أوروبية من جانب جماعات

---

(١) عبدالفتاح الرشدان، العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغيّر، مصدر سابق، ص ص٥٤-٥٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

معارضة من جنوب المتوسط ، أن الأمن الأوروبي لا يمكن تحقيقه في وقت تدهورت فيه الأوضاع الأمنية جنوب المتوسط، وذلك نتيجة للاعتبارات الجغرافية، ونتيجة للعلاقات الخاصة بين الطرفين[١]. لهذا فقد سعت دول الاتحاد الأوروبي إلى تكثيف التعاون الأمني والتفكير في وضع سياسة أمنية أوروبية - متوسطية لمواجهة أخطار انتشار التيار الإسلامي أولاً، وحركات الإرهاب والهجرة والعنف ثانياً، لذلك قامت كل من فرنسا، إيطاليا، أسبانيا، والبرتغال بعقد اتفاقية في أيار ١٩٩٥ تنص على تشكيل قوتين عسكريتين هما: ١- "قوة الانتشار السريع الأوروبية"، ٢- "القوة البحرية الأوروبية" مهمتهما التدخل المباشر في الأزمات والصراعات الداخلية في دول جنوب المتوسط، والتي تنطوي على جوانب إنسانية لمساعدة الأجانب والمواطنين الذين يحتاجون للمساعدة[٢].

لذلك يرى الرئيس الفرنسي "شيراك "ضرورة الاتفاق على منع انتشار الأصولية الدينية في العالم، ومحاربة جميع من يعارضون التقارب بين شاطئي البحر المتوسط بأسلوب عصري مشترك"[٣].

٤- المحافظة على مفهوم الأمن الشامل:

ان الإدراك الأوروبي لمفهوم "الأمن الشامل" هو الذي حدا بالاتحاد الأوروبي للتفكير في خلق هذه الشراكة القائمة بين دول شمالي وجنوبي حوض البحر المتوسط. وذلك في مرحلة أصبح فيها التنافس، بل والعداء يتضح أيما وضوح بين الدول العظمى في سعيها الدؤوب لضمان أمنها الشامل. ان أوروبا تحتاج،

---

(١) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٦، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٧، ص٧٦.

(٢) الأهرام، ١٩٩٦/١٢/١١، نقلاً عن سمعان بطرس فرج الله، مرجع سابق، ص٥٧٧.

(٣) تصريح للرئيس الفرنسي "جاك شيراك"، أثناء لقائه الرئيس التونسي "زين العابدين بن علي"، في تونس في ١٩٩٥/١٠/٥، صحيفة الحياة، لندن، ١٩٩٥/١١/٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفق استراتيجيتها للتعامل مع الآخرين لمثل هذه الشراكة المبنية على أساس دمج دول جنوب البحر المتوسط في الاتحاد الأوروبي لزيادة قدرتها التنافسية، في مختلف المجالات، مع اليابان والولايات المتحدة[١]. لاسيما في ظل تضخم نفوذ الأخيرة في المنطقة ، خصوصاً وإن هذه المنطقة تعتبر مجالاً حيويا لأمن واقتصاد أوروبا. ولهذا يمكن القول أن الشرق الأوسط الذي يشهد عملية إعادة بناء يقدّم في الوقت نفسه فرصاً وتحدياً للاتحاد الأوروبي للمشاركة بفاعلية في هذه العملية (إعادة البناء) حتى تحقق أوروبا موطئ قدم لها في النظام الذي يتشكل ويخدم مصالحها في منطقة حيوية من العالم[٢].

٥- الأهمية الاقتصادية والسياسية والثقافية لمنطقة الشرق الأوسط بالنسبة لأوروبا:

إن الشرق الأوسط يمثل مصدراً محتملاً لمكاسب اقتصادية هائلة، فالاتحاد الأوروبي هو الشريك الاقتصادي الأول للدول العربية، إذ تمثل المنطقة العربية بالنسبة لأوروبا مورداً اساسياً للمواد الاولية، كما انها تمثل مستودعاً لكوادر فنية مكونة تكوينا جيدا، ولأيدي عاملة رخيصة، ولرؤوس أموال مازالت غير مستقرة، وأسواق استهلاكية ضخمة وضرورية للتجارة الأوروبية، والنمو الصناعي والانتاجي الأوروبي المتواصل. كذلك ما تتمتع به من ميّزة ا لتقارب الثقافي بين دول شمال حوض المتوسط وجنوبه.

٦- الرغبة في التخلص من الهيمنة الأمريكية: من أجل فتح أسواق الدول المتوسطية الأقل نمواً أمام منتوجاتها في مواجهة الاحتكارات الامريكية

---

(١) محمد سعد أبو عامود، التوجه المتوسطي في الفكر السياسي المصري، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد١٢٤، نيسان/إبريل١٩٩٦، ص ص٨٧-٩٠.

(٢) غسان العزّي، "الحوار الأوروبي- المتوسط"، مرجع سابق، ص١١٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

واليابانية أيضاً. وقد ساعد على ذلك اتساع ونمو الأسواق العربية، وكذلك طبيعة العلاقات التاريخية والجغرافية التي ترتبط بين الطرفين (الأوروبي والمتوسطي). فبعد أن غابت أوروبا سياسياً عن المنطقة العربية، وبعد تراجع نفوذها أمام القوتين العظميين، بحيث لم يعد ذلك النفوذ يتناسب مع تاريخ علاقاتها الممتدة والمتنوعة مع العالم العربي، أضحى بمقدورها في ظل التطوّرات الدولية التي حدثت في بداية التسعينيات أن تستعيد ما كان لديها من أهمية سياسية ومن مصالح اقتصادية بإحياء العلاقات بينها وبين بلدان حوض المتوسط[١]. وذلك عن طريق إقامة "شراكة أوروبية-متوسطية".

كل هذه الأسباب دفعت بالاتحاد الأوروبي إلى انتهاج سياسة جديدة نحو المنطقة تمثّلت في طرحها "لمشروع الشراكة الأوروبية - المتوسطية".

المطلب الثاني: طبيعة الشراكة الأوروبية - المتوسطية:

إن فكرة "الشراكة الأوروبية - المتوسطية" ، هي جزء من برنامج التعاون الذي نصّت عليه معاهدة روما عام ١٩٥٧ لإقامة علاقات اقتصادية متينة بين البلاد المعنية (البلدان المتوسطية والمجموعة الأوروبية بأكملها)، ومن ثم فهي تنظيم تعاقدي للعلاقات بين البلدان المتوسطية والمجموعة الأوروبية كوحدة واحدة[٢].

فقد تم انعقاد مؤتمر برشلونة في الفترة الممتدة من السابع والعشرين إلى الثامن والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٩٥، والذي هو عبارة عن تفكير أوروبي خالص بحيث لم تزد مساهمة الدول المتوسطية، وخاصة الدول العربية،

---

(١) عبدلطلب العمري، الاتفاقيات الاقتصادية بين العالم العربي والمجموعة الأوروبية، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، مالطا، العددين ١٠-١١، ربيع/صيف١٩٩٣، ص١٧٩.

(٢) عبدالرحمن صبري، "مستقبل مسيرة العلاقات العربية الأوروبية من الحوار إلى المشاركة"، مجلة الشؤون العربية، القاهرة، العدد(٩٠)، حزيران١٩٩٧، ص٦٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عن مناقشة واقتراح تعديلات طفيفة أحياناً وجذرية أحياناً أخرى على المشروع[١].

لقد كان الهدف من عقد مثل هذا المؤتمر هو تحقيق "شراكة أوروبية - متوسطية" تحدد العلاقات المستقبلية بين كل من دول الاتحاد الأوروبي ومعظم الدول المطلة على غرب وشرق البحر المتوسط، لاسيما ونحن في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين . ويلاحظ من البيان الختامي الذي صدر بأن الدول الأوروبية ركزت جهودها لتشمل هذه الشراكة المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتجارية[٢]، حيث هدفت أوروبا إلى تأسيس إطار سياسي وقانوني يضمن لها مصالحها، وتعتمد عليه في تعاونها مع جيرانها دول جنوب المتوسط بحيث يغطي جميع المجالات.

وبناءً على ماسبق فقد تمثّل المفهوم المطروح للشراكة المتوسطية في إعادة تنميط للعلاقات الاقتصادية والتجارية لأوروبا مع جيرانها على شواطئ المتوسط، بناءً على ما تقتضيه مصالحها السياسية والأمنية، وقد استند الطرح الجديد لفكرة "الشراكة الأوروبية المتوسطية" إلى التعاون الاقتصادي كمحور للعلاقات التي يمكن تعزيزها في منطقة البحر المتوسط، في ضوء المصالح المشتركة وحجم التبادلات التجارية ، مما سيؤدي إلى تطوير العلاقات السياسية والثقافية والاجتماعية بين دول وشعوب المنطقة.

لقد تبنّى الاتحاد الأوروبي فكرة "الشراكة الأوروبية - المتوسطية" بقصد إقامة علاقات تعاون اقتصادي وتجاري مع الدول العربية، في صيغة حوار

---

(١) زينب عبدالعظيم، البعد الأمني للشراكة الأوروبية - المتوسطية، في، سمعان بطرس فرج الله، أعمال ندوة حول مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربي، مصدر سابق، ص١٩٦.

(٢) مصطفى عبدالله خشيم، "جامعة الدول العربية وتحديات مؤتمر برشلونة: الثابت والمتغير"، مجلة الشؤون العربية، القاهرة، العدد(٨٦)، حزيران ١٩٩٦، ص ص٢٢-٢٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

متوسطي، بدون أن يكون لهذا التعاون جانب سياسي أو ثقافي، والذي طالما طالبت به دول جنوب المتوسط العربية[١].

وفي ضوء اهتمام وثيقة برشلونة بالمجال الاقتصادي والتجاري، فقد دعت الوثيقة إلى إنشاء مجال أوروبي متوسطي مبني على التبادل الحر للتجارة وإلغاء الحواجز الجمركية بين شركاء المنطقة، عبر اتفاقيات جديدة "للشراكة الأوروبية-المتوسطية"، واتفاقيات التبادل الحر بين شركاء الاتحاد. وقد دعت الوثيقة إلى الانتهاء من إقامة هذه المنطقة مع حلول عام ٢٠١٠ لخدمة حوالي ٦٠٠ مليون مستهلك في مختلف المجالات[٢].

لذا فإن الهدف الرئيسي من السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي ترتكز على مشاركة أوروبية-متوسطية، تبدأ بإنشاء منطقة تجارة حرّة مدعّمة بالدعم المالي اللازم، وتتطوّر من خلال التعاون الاقتصادي والسياسي الوثيق إلى أن تصل إلى حد الارتباط بهدف إقامة منطقة سلام وأمن واستقرار أوروبية - متوسطية[٣].

من هنا بدأ الاتحاد الأوروبي عملية تحوّل جذري من سياسة التعاون مع دول المتوسط التي كانت تقوم على منح بعض الامتيازات التجارية، إلى اتفاقيات شراكة متعددة الأطراف، وقد ساهمت عوامل عدة في مثل هذا التحوّل نحو هذه الترتيبات الاقتصادية والسياسية المتمثلة بالمتوسطية، منها على سبيل المثال، محاولة إيجاد دور رئيسي لأوروبا مقابل الدور المتزايد للولايات المتحدة، التي حاولت فرض تصورها لهيكل التعاون الإقليمي المطلوب إنشاؤها، وبخاصة بعد

---

(١) عبدالرحمن مطر، مصدر سابق، ص٦٥.

(٢) الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط، مجلة التجارة العربية البريطانية، السنة٣، العدد٤، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، نقلاً عن عبدالرحمن مطر، مصدر سابق، ص٦٨.

(٣) السفير هاني خلاف وأحمد نافع، نحن وأوروبا: شواغل الحاضر وآفاق المستقبل، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٧، ص٣٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قمّتي الدار البيضاء وعمان وهو ما ردّت عليه أوروبا في الدار البيضاء حين ألقى "جاك ديلور" رئيس المفوضية الأوروبية حينذاك خطاباً متوسطياً مؤكداً المسؤولية الخاصة لأوروبا في المنطقة بسبب الجوار والتاريخ المشترك والمصالح الاستراتيجية، ومعلناً عن دعوة المفوضية إلى إقامة فضاء اقتصادي أوروبي متوسطي في حلول العام ٢٠١٠م[١].

كان انعقاد مؤتمر برشلونة للمشاركة الأوروبية - المتوسطية في تشرين الثاني ١٩٩٥ هو بمثابة ذروة الاهتمام الأوروبي (الاتحاد الأوروبي) بمنطقة المتوسط، وقد ضم مؤتمر برشلونة الدول التالية:

(ألمانيا، النمسا، بلجيكا، قبرص، الدانمارك، اسبانيا، فنلندا، اليونان، إيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، مالطا، هولندا، البرتغال، بريطانيا، السويد، تركيا، فرنسا، الجزائر ، المغرب، تونس، مصر، الأردن، لبنان، سوريا، السلطة الوطنية الفلسطينية، إسرائيل).

المطلب الثالث: أهداف الشراكة الأوروبية - المتوسطية":

تعتبر "الشراكة الأوروبية - المتوسطية" بمثابة محاولة من الاتحاد الأوروبي لمنافسة المشروع الشرق أوسطي الذي تقوم الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بتنفيذه، ومن أهم أهداف "المشروع المتوسطي"[٢].

١- إيجاد مجالات أوسع لصادرات الاتحاد الأوروبي وخدمات رؤوس الأموال، وفي هذا الهدف يلتقي المشروعان الأوسطي والمتوسطي من حيث أن كلاهما يهدفان إلى إيجاد مجالات أوسع لصادرات المراكز الرأسمالية من سلع

---

(١) ناصيف يوسف حتي، مستقبل العلاقات العربية - الأوروبية بين الشرق أوسطية والمتوسطية، مجلة لمستقبل العربي، مصدر سابق، ص٩٧.

(٢) محمد الأطرش، مرجع سابق، ص١٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وخدمات رؤوس أموال، لكن "المشروع المتوسطي" وعبر إقامة منطقة تجارة حرّة بالسلع المصنّعة يعطي معاملة تفضيلية لصادرات الاتحاد من هذه السلع إلى البلدان العربية المتوسطية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولكن هذه الميّزة ليست كبيرة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن أهم الأسواق العربية هي البلدان العربية النفطية وبالتحديد الخليج العربي، وهذه الأخيرة تفتح أسواقها أصلاً دون أيّة حماية تُذكر للصادرات الأجنبية، كما تعتبر هذه الأخيرة أهم مستورد للسلاح، من الولايات المتحدة الأمريكية ذات النفوذ الكبير المستمد أساساً من الاعتبارات الأمنية للأنظمة العربية الخليجية.

٢- إيقاف هجرة أبناء الجنوب المتوسطي إلى أوروبا والحد منها، وذلك باعتبار أن المشروع سيؤدي إلى التخفيف من حدة البطالة في أوروبا، كما سيؤدي إلى تنمية وازدهار البلدان العربية، وبخاصة في شمال أفريقيا.

٣- جعل منطقة حوض البحر المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون من أجل تأمين السلام والاستقرار والازدهار، وهذا يفرض توطيد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، كذلك يفرض نمواً اقتصادياً واجتماعياً مستديماً ومتوازناً، ومكافحة الفقر وتعزيز أفضل للتفاهم بين الثقافات باعتبارها عناصر أساسية للمشاركة[1]. ذلك لأن الشركاء الضعفاء يصعب الاعتماد عليهم لحل المشاكل المشتركة، والفكرة الاساسية للاتحاد الأوروبي هي الاستفادة من التجربة الواسعة التي استُخلصت من عملية إقامة منظمة الأمن والتعاون الأوروبي وتطبيقها على منطقة

---

(١) أحمد صدقي الدجاني، في الشراكة الثقافية والاجتماعية والإنسانية الأوروبية - المتوسطية"، في ندوة "مابعد برشلونة" ، (القسم الثاني)، مجلة الشؤون العربية، القاهرة، العدد٨٩، آذار/مارس١٩٩٧، ص١٨٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

البحر المتوسط مع تكييفها لتلائم الظروف، وفي هذا السياق تصبح مسألة بناء الثقة أمراً حيوياً[١].

٤- محاربة ما تعتبره الدول الأوروبية حركات أصولية في الضفة الجنوبية للمتوسط، وامتدادها، التي تهدد الوجود الأوروبي واستثماراته الهائلة تحت شعار ما يسمى إرهاباً[٢].

٥- إيجاد تجمّع إقليمي منافس للولايات المتحدة تؤدي فيه أوروبا بإمكانياتها المادية الدور المحرّك والرئيسي[٣].

٦- خلق تعاون متوازن للعلاقات بين الشمال الأوروبي وجنوب وشرق المتوسطي في مختلف المجالات الثقافية، الأمنية، الاقتصادية، والسياسية، ورسم حدود "شراكة أوروبية متوسطية" متمثلة في إقامة منطقة للتجارة الحرّة بين الجانبين حتى عام ٢٠١٠"[٤].

يمكن كذلك أن نضيف الأهداف التالية:[٥].

١- تطمح المتوسطية إلى تحويل العلاقات الثنائية الأوروبية مع دول جنوب المتوسط إلى علاقات متعددة الأطراف مع الاتحاد الأوروبي، وتعلّق أهمية كبيرة على السعي الجماعي لإنشاء نظام إقليمي جديد له آلياته ومؤسساته.

---

(١) ليوبولد راداور، حوار عربي أوروبي: برشلونة بعد مضي عام: الحاجة إلى الاستقرار والتحول، مجلة المنتدى، عمّان، العدد١٣٤، تشرين الثاني/نوفمبر١٩٩٦، ص١٥.

(٢) ناظم عبدالواحد الجاسور، مصدر سابق، ص٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ص١٠-١١.

(٤) ممدوح شوقي، مصدر سابق، ص١٢٦.

(٥) ندوة فكرية بتونس، المتوسط بعد برشلونة، مجلة الدراسات الدولية ، تونس، العدد٦٠، ١٩٩٦، ص٣٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢- التركيز على مفهوم الأمن الجماعي الإقليمي، واعتبار أن مسألة الأمن لم تعد شأناً عسكرياً فقط بل اصبحت تشمل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٣- الانفتاح الاقتصادي على جميع اقطار العالم، وعلى دول منطقة الشرق الأوسط العربية وغير العربية بما فيها إسرائيل، ضمن اعتبارات النظام القائم على نظام السوق والتجارة الحرة المتعددة الأطراف[١].

٤- يطمح الاتحاد الأوروبي في تعاونه مع دول حوض البحر المتوسط إلى السعي لبلورة "ميثاق أوروبي - متوسطي" يقوم على شمولية مفهوم الأمن، وتعزيز التعاون والاستقرار في المنطقة للجميع[٢].

المطلب الرابع: المرتكزات الرئيسة للشراكة الأوروبية - المتوسطية":

تمثل "المشروع المتوسطي" في البيان الصادر عن مؤتمر برشلونة في عام ١٩٩٥ والذي اتفقت فيه الأطراف المشاركة على إقامة شراكة بين الاتحاد الأوروبي من جهة والبلدان المتوسطية الواقعة جنوب شرق البحر المتوسط من جهة أخرى في ثلاثة مرتكزات أو أبعاد هي:

١- البعد السياسي والأمني:

نص البيان الختامي على قناعة المشاركين بأن السلام والاستقرار والأمن في منطقة المتوسط يمثل مكسباً مشتركاً، ويتعهدون على تشجيعه وتوطيده بكل الوسائل التي بحوزتهم، ومن أجل هذا وافق المشاركون على قيادة حوار سياسي

---

(١) جميل طاهر، مصدر سابق، ص٢٦.

(٢) فولكر برتس، برشلونة والتسوية: أوروبا لدور سياسي، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد٨٢، نيسان/إبريل١٩٩٩، ص١٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مكثّف ومنتظم يرتكز على الاحترام للمبادئ الجوهرية للقانون الدولي، ويعيدون التأكيد على عدد من الأهداف المشتركة في مجال الاستقرار الداخلي والخارجي ومن أهم أهداف هذا البعد[١]:

أ- العمل معاً لتحقيق فضاء مشترك من السلام والاستقرار والأمن على مستوى البحر المتوسط، وذلك في إطار الشراكة السياسية، وتحديداً في مجال التعاون للحد من الإرهاب ومواجهته، والقضاء على الجريمة المنظمة سواء على المستوى الثنائي أو من خلال تعاون متعدد الأطراف[٢].

ب- اتخاذ الخطوات الايجابية لمنع انتشار الاسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية، وتنفيذ اتفاقيتي حظر الاسلحة الكيماوية والبيولوجية، والعمل على التنفيذ بحسن نية للتعهدات في إطار الاتفاقيات الخاصة بضبط التسلّح ونزع السلاح.

جـ- الامتناع عن التهديد أو استخدام القوة ضد سيادة واستقلال أي شريك آخر، وعن كل إسلوب لايتوافق مع أهداف الأمم المتحدة، بما فيه احتلال الأراضي بالقوة[٣].

د- تنمية دولة القانون والديمقراطية ودعم حقوق الإنسان مع احترام التعددية في هذه الدول.

هـ- تضمّن الإعلان الإشارة إلى عملية السلام في الشرق الأوسط، وورد ذكر مبدأي الأرض مقابل السلام، وعدم احتلال أراضي الغير بالقوّة، وكذلك حق الدول في استخدام الوسائل المشروعة وفقاً لمبادئ القانون الدولي وميثاق

---

(١) مفيد شهاب، نحو بلورة رؤية عربية مشتركة للشراكة الأوروبية - المتوسطية، في ندوة مابعد برشلونة، القسم الأول، مجلة الشؤون العربية، مصدر سابق، ص١٧٧.

(٢) عزوز كردون، الأمن والاستقرار في المتوسط، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد٨٨، نيسان/إبريل١٩٩٩، ص٢١.

(٣) جريدة الأهرام، القاهرة، العدد٣٩٨٠٣، ١٩٩٥/١١/٢٨، ص٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأمم المتحدة في ممارسة السيادة وحق الشعوب في تقرير مصيرها[١].

وعلى الرغم من أن البعد السياسي والأمني يمثل محوراً أساسياً مركزياً في المشروع الأوروبي - المتوسطي إلا أنه يمكن رصد بعض النقاط السلبية على هذا المحور وتتمثل في:

١- إن الطرف الأوروبي يخوض مفاوضات الشراكة على أرضية ثابتة وصلبة كونه تكتلاً إقليمياً واقتصادياً كبيراً، بينما لايقف الطرف المتوسطي العربي على الأرضية نفسها[٢]، ويظهر ذلك من خلال التحضير والاعداد الأوروبي الكبير مقابل غياب التنسيق العربي سواء في إطار ثنائي أو جماعي.

فالدبلوماسية كنظرية وتطبيق تؤكد باستمرار على أن الطرف أو الأطراف الأقوى سياسياً واقتصادياً وعسكرياً قادرة على فرض قيمها وثقافاتها على الطرف أو الأطراف الأضعف في أي مشروع للشراكة، وإن ادعت بأنها تهدف الى خدمة مصالح جميع الاطراف، وهذا الوضع ينطبق إلى حد كبير على مشروع "الشراكة الأوروبية - المتوسطية"[٣].

٢- إن "المشروع المتوسطي" يعكس الرغبة الأوروبية بلعب دور فعّال بعد إحساسها بخيبة الأمل وهي ترى تزايد الهوة بين دورها الاقتصادي العملاق ودورها السياسي المحدود، وبخاصة في الشرق الأوسط بعد تربّع دولة واحدة على عرش العالم بكل ما يعنيه من أولويات ومصالح لتلك الدولة[٤]. في منطقة الشرق الأوسط.

---

(١) وفاء بسيم، مصدر سابق، ص ص٢٤٧-٢٤٨.

(٢) علي ناصر محمد، البعد السياسي والأمني في الشراكة الأوروبية - المتوسطية، في ندوة مابعد برشلونة، القسم الأول، مجلة الشؤون العربية، مصدر سابق، ص١٨٤.

(٣) مصطفى عبدالله أبو القاسم خشيم، مصدر سابق، ص٣٠.

(٤) عدنان عمران، تقديم المحور السياسي والأمني للشراكة الأوروبية - المتوسطية، في مابعد برشلونة (القسم الأول)، مجلة الشؤون العربية، العدد٨٨، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، ص١٧٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣- إن "المشروع المتوسطي" يتجاهل إلى حد كبير الفروقات والتباينات الواضحة بين الأقاليم والدول المختلفة لحوض البحر المتوسط سواء من ناحية اقتصادية أو اجتماعية و ما يطالب به من ناحية سياسية وأمنية.

٤- إن "المشروع المتوسطي" قد استخدم منطق الاستبعاد في تعامله مع دول جنوب المتوسط، فقد تم استبعاد ليبيا من خريطة التعاون رغم كونها دولة متوسطية هامة، لأسباب تتعلق بخلافاتها مع الدول الغربية، في حين تم ضم دول غير مشاطئة للبحر المتوسط إليها مثل موريتانيا والأردن لاعتبارات عملية، ورغم أن صيغ التعاون المتوسطي لا تستبعد انضمام دول أخرى شاطئية "للشراكة الأوروبية - المتوسطية"، إلا أن استبعاد ليبيا، في الوقت الذي انضمت فيه إسرائيل لهذا التجمع، يجعل من التوقف لقراءة "برشلونة" ضرورة عربية هامة لحساب الإيجابيات والسلبيات المتصلة بهذا التعاون بخلفية رؤية عربية موحدة[١].

٥- إن تحليل البنود السابقة لإعلان برشلونة يوضح أنها صيغت استناداً إلى الرؤية الأوروبية لتحقيق الاستقرار، وهي تفترض لتحقيق ذلك عدّة أمور أساسية هي الديمقراطية، وحقوق الإنسان، ومكافحة الجريمة المنظمة، وتسوية الصراعات سلمياً ، والحد من التسلّح، ولكن دول جنوب المتوسط تنظر إلى فكرة الشراكة باعتبارها إطار للتعاون الاقتصادي والتكنولوجي بين دول المتوسط أكثر من كونها مجلاً للتعاون الأمني والسياسي[٢].

لذلك فأن البعد السياسي "للشراكة الأوروبية - المتوسطية" مهما تبدلت أشكاله، وتعددت أطرافه، فإنه في نهاية المطاف يرمي إلى تحقيق الأمن

---

(١) علي ناصر محمد، مصدر سابق، ص١٨٤.

(٢) المصدر نفسه، ص١٨٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والاستقرار والسلام في هذه المنطقة التي تتركز فيها مجموعة المصالح الأوروبية كما سيظهر في البعد الاقتصادي[١].

٢- البعد الاقتصادي والمالي:

إن الحقيقة الجوهرية التي تتحكم في السلوك الاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي هي الحرص على استمرار الامدادات النفطية العربية اليها، لأن النفط في حد ذاته مادة استراتيجية غير قابلة للتعويض أو الاستبدال، وأوروبا لاتملك منه إلا نسبة تقل عن ٥٪، وجميع المحاولات التي بذلت لإحلال مصادر أخرى بديلة باءت بالفشل، وبذلك فإن النفط يؤثر تأثيراً مباشراً في كل مناحي الحياة الأوروبية، ومن هنا كان ارتباطه العضوي والوثيق بالأمن الأوروبي بمعناه الشامل الذي يهتم بتوفير احتياجات المواطنين اليومية من هذه المادة، واحتياجات الصناعة وغيرها[٢].

وفي ضوء ما سبق شدد البيان الختامي لمؤتمر برشلونة على أهمية النمو الاقتصادي والاجتماعي الدائم والمتوازن في تحقيق الهدف الأوروبي والمتوسطي ببناء منطقة ازدهار مشتركة ملاحظين في الوقت نفسه بأن دول الاتحاد الأوروبي ودول بلدان المتوسط تواجه تحديات مشتركة بدرجات مختلفة، وعليه فإن المشاركين يحددون الأهداف التالية لهذا البعد:[٣].

أ- ضرورة زيادة الاستثمارات الاجنبية المباشرة ودعم المدخرات الوطنية بهدف رفع الكفاءة الانتاجية وزيادة الصادرات.

ب- الحفاظ على البيئة والالتزام بخطة عمل المتوسط.

(١) بكر مصباح تنيره، مصدر سابق، ص٥٦.

(٢) المصدر نفسه، ص٥٧.

(٣) مفيد شهاب، نحو بلورة رؤية مشتركة للشراكة الأوروبية - المتوسطية، في، ندوة مابعد برشلونة، القسم الأول، مجلة الشؤون العربية، مصدر سابق، ص١٧٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـ- تنشيط الحوار فيما يتعلّق بسياسات الطاقة[١].

د- تطوير اسواق المال في الدول المتوسطية، وتحسين الخدمات المصرفية، اضافة إلى تكثيف العون المالي للدول المتوسطية، ورفع كفاءة استخداماته في مختلف مشروعات المساعدة الفنية والتطوير، مع تركيزه في مجالات التعاون المختارة ذات الأولوية للدول المتوسطية، وتقييم ومتابعة استخداماته لرفع كفاءة هذا العون بصورة مستمرة، وضمان الاستفادة القصوى منه[٢].

هـ- تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم.

و- تحسين ظروف الحياة للسكان ورفع مستوى التشغيل وتخفيض فوارق النمو في المنطقة الأوروبية المتوسطية.

ز- تشجيع التعاون والتكامل الاقليميين، ومن أجل هذه الأهداف يوافق المشاركون على إقامة شراكة اقتصادية ومالية تأخذ بعين الاعتبار مايلي:

١- الإقامة التدريجية لمنطقة تبادل حرّ في موعد أقصاه (٢٠١٠).

٢- تنفيذ تعاون وتبادل اقتصاديين ملائمين في المجالات المعنية (الزراعة، الصناعة، البيئة .. الخ)[٣].

٣- زيادة ضخمة للمعونة المالية من الاتحاد الأوروبي الى شركائه، وقد رصدت القمة الأوروبية في فرنسا مبلغ (٤٦٨٥) مليون إيكو (وحدة نقدية أوروبية) خلال الفترة التي تتراوح بين ١٩٩٥-١٩٩٩ وذلك في

---

(١) وفاء بسيم، مصدر سابق، ص٢٤٨.

(٢) حسن ابراهيم، في المحورين الاقتصادي والمالي، في، ندوة مابعد برشلونة، القسم الأول، مجلة الشؤون العربية، مصدر سابق، ص١٩٨.

(٣) المصدر نفسه، ص١٩٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تحقيقها للشروط المطلوبة، وقد تحقق ذلك مع المغرب وتونس والأردن من جهة، كما تجري في الوقت الراهن مفاوضات ثنائية بين الاتحاد وكل من مصر وسوريا من جهة أخرى[١].

٤- ان "الشراكة" تهدف إلى إقامة منطقة التجارة الحرة التي تلبي الحاجات والمصالح الأوروبية، إلا أن الأثر الخطير والأهم لمنطقة التجارة الحرة يتمثّل في كونها ستحول في المستقبل دون تطوير صناعات تحويلية عربية، فانفتاح الأسواق العربية المتوسطية المحرومة من الحماية على استيراد سلع مصنعة متطورة، وذات تقانة عالية، كمنتوجات صناعات الكمبيوتر والالكترونيات سيشكل عقبة في طريق العمل على إقامتها في الدول العربية المتوسطية ... كما ستؤدي منطقة التجارة الحرة إلى استفحال البطالة في الاقطار العربية المتوسطية عبر الأثر السلبي المذكور أعلاه[٢].

٥- على الرغم من أن الاتفاقيات جاءت بين طرفين مستقلين (أوروبي وعربي) وذوي سيادة متساوية أمام القانون الدولي، إلا أنها في حقيقة الأمر، ليست كذلك، فمن جهة نجد خمس عشرة دولة أوروبية يجمعها الاتحاد الأوروبي، وتتمتع ببنى اقتصادية تجعل من اقتصادها اقتصاداً ذا طبيعة عالمية مهيمنة، وفي الطرف الآخر نجد دولاً غير متحدة اقتصادياً، واقتصادها ذو طبيعة متخلّفة وتابعة على نحو تجعله يعتمد بالدرجة الأولى على ما يُصدّر للخارج من منتوجات أوليّة[٣].

---

(١) محمد صالح المسفر، الاتحاد الأوروبي وأبعاد مشاريعه المتوسطية"، من أعمال المؤتمر الدولي الخامس حولالعلاقات العربية - الأوروبية حاضرها ومستقبلها، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربي - الأوروبي، ١٩٩٧، ص١٣٧.

(٢) محمد الأطرش، مصدر سابق، ص١٩.

(٣) عبدالمطلب العمري، مصدر سابق، ص١٨٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهكذا يتضح مما سبق أن البعد الاقتصادي لايمكن أن يتحقق في المجالات المذكورة سابقاً، والمنطقة العربية لم يعم في ربوعها السلام، ولم تنل حقوقها في أراضيها فالتقدم على المحورالاقتصادي مرهون بإحراز تقدم على المحور السياسي، وعلى أوروبا أن تترجم مواقفها في هذا الصدد إلى أفعال[١].

٣- البعد الثقافي والحضاري والاجتماعي:

إن البعد الثقافي والحضاري والاجتماعي للعلاقات العربية - الأوروبية، أعم وأشمل من البعدين السياسي والاقتصادي فضلاً عن انه يتسم بالحركة والتنوع والاستمرار ويتجه في جوهره إلى الانسان العادي، ويعالج مشاكله الثقافية والفنية والادبية والتعليمية، فالحضارة أخذ وعطاء، وعلاقات واسعة على المستوى الفردي والجماعي، ولهذا فإن إيجاد صيغ التفاهم والتعاون والوفاق يساهم في بناء الأرضية الصالحة لتكوين التعاون العربي-الأوروبي من أجل المستقبل[٢].

لذلك أقر المشاركون في البيان الصادر عن المؤتمر الأوروبي - المتوسطي على أن تقاليد الثقافة والحضارة على جانبي المتوسط، والحوار بين الثقافات تشكل عنصراً رئيسياً في التقارب والتفاهم بين الشعوب، وتعمل على تحسين الإدراك المتبادل فيما بينهم، لذلك يوافق الطرفين (الأوروبي والمتوسطي) على إقامة شراكة بينهم في المجالات الثقافية والاجتماعية والإنسانية وأكدوا لهذا الغرض على مايلي:[٣].

١- التعاون في مكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة والفساد.

---

(١) بكر مصباح تنيره، مصدر سابق، ص٥٨.

(٢) المصدر نفسه، ص٥٨.

(٣) أحمد صدقي الدجاني، الشراكة الثقافية والاجتماعية والإنسانية الأوروبية- المتوسطية، في، ندوة ما بعد برشلونة ، القسم الثاني، مجلة الشؤون العربية، مصدر سابق، ص١٨٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢- تنمية التعاون فيما بين الدول من خلال برامج التعاون اللامركزي الموجهة.

٣- إبراز أهمية التعاون لإيجاد وسائل لمكافحة العنصرية وكراهية الأجانب[١].

٤- التأكيد على احترام الخصوصيات الحضارية والثقافية لجميع شعوب هذه المنطقة، للتخفيف من حدة الاختناقات النفسية المتعلقة بالهوية والانتماء[٢].

٥- احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية اضافة إلى الممارسة الفعلية والمشروعة لهذه الحقوق والحريات، بما فيها حرية التجمع لأهداف سلمية، وحرية التفكير والضمير والدين فردياً وجماعياً مع أعضاء آخرين في المجموعة نفسها[٣].

٦- الاعتراف بأهمية دور المجتمع المدني في "المشاركة الأوروبية - المتوسطية"، وفي تحقيق التقارب والتفاهم بين الشعوب، وتجاوز الحكومات وأجهزتها البيروقراطية، واستغلال المعونات التي توجه إليه مباشرة لوضع أنشطته في خدمة أهداف الجهات المانحة بعيداً عن أولويات المجتمع الحقيقية[٤].

ومن أهم النتائج والملاحظات التي يمكن إيجازها فيما يتعلق بهذا البعد والتي تتمثل فيما يلي:

١- ان ما يجمع الدول الأوروبية ثقافياً واجتماعياً أقل مما يجمع الدول العربية جميعاً، الأمر الذي يعني أن الإطار المتوسطي يحافظ على الهوية

(١) وفاء بسيم، مصدر سابق، ص٢٤٨.

(٢) محمد فاروق النبهان، أي مستقبل لحوض البحر المتوسط...، مصدر سابق، ص٨١.

(٣) أحمد نافع، جريدة الأهرام، مصدر سابق، ص٦.

(٤) محمد محمود الإمام، تقديم المحور الثقافي والاجتماعي والإنساني للشراكة الأوروبية - المتوسطية، في، ندوة مابعد برشلونة، القسم الثاني، الشؤون العربية، مصدر سابق، ص١٧٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأوروبية بل ويصبغه بها، بينما يتجاهل الهوية العربية القادرة على تعزيز إسهام الدول المتوسطية في تقدّم المجتمع الدولي[١].

٢- ان البعد الاجتماعي لمشروع "الشراكة الأوروبية - المتوسطية" يشمل قضايا متباينة تراوحت من مسائل ذات علاقة مباشرة بالثقافة الغربية مثل المجتمع السياسي والتعددية السياسية، إلى قضايا ذات اهتمام عام مثل التعليم والتأهيل والصحة والشباب.

٣- ان التداخل والترابط لم يقتصر على القضايا الاجتماعية، ولكنه امتد ليشمل أيضاً الأبعاد السياسية والاقتصادية، وفي هذا الصدد لابد من التذكير بالفروق الجوهرية بين الأنظمة السياسية والاقتصادية بين دول حوض المتوسط، والتي تؤثر بالتالي على البعد الاجتماعي والثقافي في كل دولة. مما يعني الصعوبة البالغة لتحقيق بعض الانجازات على هذا الصعيد.

٤- معظم القضايا التي اشتملها هذا البعد لها تأثير مباشر على مجريات الاحداث في الدول الأوروبية وبالتحديد قضية الهجرة ومكافحة الإرهاب والانفجار السكاني[٢].

٥- تشكل التعددية الثقافية والدينية داخل شعوب المتوسطية مبعث صراع وتنافر وعداء بدلاً من أن تكون جسوراً للحوار واغناء للخصوصيات القومية بقيم التفتح والتجديد.

في ضوء ماسبق يفترض البعد الثقافي التعمّق في أوجه التعاون للتقريب بين المفاهيم والقيم بين الشعوب، وإيجاد تيارات ثقافية تخدم ذلك، عندئذ تستطيع الشعوب العربية والأوروبية أن تفهم كل منها الشعوب الأخرى، وأن

---

(١) المصدر نفسه، ص١٧٢.

(٢) مصطفى أبو القاسم خشيم، مصدر سابق، ص٢٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تشعر بمشاكلها وتحدد مواقفها الصريحة من القضايا المشتركة[١].

المطلب الخامس: مواقف الدول العربية من فكرة الشراكة الأوروبية - المتوسطية:

يعتبر "المشروع المتوسطي" محاولة من الاتحاد الأوروبي لمنافسة "المشروع الشرق أوسطي" حيث يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق مكاسب اقتصادية وإيجاد مجالات أوسع لصادراته من سلع وخدمات ورؤوس أموال، ومحاربة انتشار ما يعتبره هو أصولية إسلامية، ووقف الهجرات إلى أوروبا والحد منها، والهدف العام هو تعزيز مفهوم الأمن والتعاون والاستقرار في المنطقة للجميع.

ولا بد من القول أن مفهوم الشراكة أو التعاون يقتضي وجود مشاركة كاملة وواسعة وشاملة للأطراف المتوسطية، وهذا الشرط يتطلّب قناعة مبدئية بمفهوم الشراكة والتعاون الذي نبحث فيه، وشروط الشراكة هذه غير متوفرة لدى الأطراف، فنلاحظ أن الأفكار والمشاريع التي وجدت جميعها أوروبية وتخدم الأهداف والطموحات الأوروربية، كذلك الشراكة لاتقوم على أساس التكافؤ فكيف يمكن أن تقوم شراكة حقيقية بين دول أوروبا الصناعية المتقدمة وذات الدخل المرتفع جداً مقارنة مع الدول التي تعاني من مشاكل وتحديات اقتصادية وسياسية عديدة.

وهناك مجموعة من الآراء حول "المشروع المتوسطي"[٢]. تتمثّل فيما يلي:

١- غموض مفهوم المتوسطية:

نظراً للغموض حول الأطراف والنطاق والأهداف ومضمون السياسات التعاونية ومستواها ووسائلها وأدواتها وهياكلها المؤسسية وفيما يخص الشراكة

---

(١) السيّد ياسين، الصورة القومية للعرب لدى الأوروبيين، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد٣٧، تموز/يوليو، ١٩٧٤، ص ص٥٢-٦٠.

(٢) نادية مصطفى، المشروع المتوسطي الأبعاد السياسية، في نادية مصطفى محرر " مصر ومشروعات النظام الاقليمي الجديد، مصدر سابق، ص١٨٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بصفة خاصة نـرى أن هنالك انتقاد عربي لاستبعاد ليبيا والخليج العربي على نحو يعني تجزئة التعامل مع الدول العربية كأقاليم جغرافية أو لاعتبارات سياسية، وكذلك عدم مشاركة جامعة الدول العربية إلا بصفة "ضيف خاص" في مؤتمر برشلونة[١].

٣- ظهور المخاوف والمحاذير والمخاطر أكثر من احتمالات الفرص والمكاسب على صعيد الحوار الدائر ... ومع ذلك يمكن القول: أن بين الاتجاهين المتفائل والمتشائم رافد وسط يرى أن الانزلاق الكلي وراء المتوسطية غير مفيد كما أن التشكيك الكامل غير مفيد[٢]. لأنه يمكن تحسين الوضع العربي في ظل علاقات متوسطية دون انتهاك للهوية القومية والثقافية والحضارية الخاصة بها شرط أن تظل طرفاً متلقياً فقط فتتعرّض للإسقاط من إدراك الطرف الأوروبي المبادر والمخطط.

وفي ضوء هاتين النقطتين تثور مخاوف ومحاذير عديدة حول طبيعة الشراكة الأوروبية المتوسطية وأبرزها هي:

١- ذاكرة الميراث الاستعماري الطويل لدول شمال المتوسط والصورة السلبية التي تنشط بها أجهزة الإعلام الغربية بصفة عامة حول العرب والمسلمين[٣].

٢- الآثار المترتبة على الهوية القومية والثقافية والحضارية للمنطقة عند إلحاقها بطرف أقوى على الصعيد المادي يختلف مع الهوية القومية العربية بل ويقاومها.

---

(١) أحمد صدقي الدجاني ، في الشراكة الثقافية والاجتماعية والانسانية الأوروبية- المتوسطية، في ندوة ما بعد برشلونة، القسم الثاني، مجلّة الشؤون العربية، مصدر سابق، ص١٨٤.

(٢) جميل مطر، مصدر سابق، ص٣٧.

(٣) جمال الشلبي، مصدر سابق، ص١٦٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣- في ظل عدم وجود قدرة عربية مناسبة هناك تخوّف من أن تنتهي المتوسطية إلى الحاق المغرب العربي بأوروبا وانفصاله عن بقية الجسم العربي.

٤- ان عدم التكافؤ بل والخلل الاقتصادي بين جانبي المتوسط يحول دون قيام تنمية مشتركة حقيقية لصالح الطرفين، وذلك لعدم توفّر إرادة هامة من جانب الشمال، ولعدم وجود متغيرات جذرية فيما بين دول الجنوب[١].

٥- المخاوف من أن تكون المشروعات المتوسطية المختلفة ليست إلا محاولة أخرى لإدماج إسرائيل في المنطقة حتى في ظل تعثّر عملية السلام وعدم اكتمال حلقاتها.

٦- إن طابع مشروعات الشراكة يحمّل دول جنوب المتوسط مسؤوليات أكثر مما يحمّل الاتحاد الأوروبي تجاه الاستقرار السياسي والأمني والتكامل الاقتصادي، بل أن المشروع يميل إلى فرض الأجندة الأوروبية والغربية عموماً على المتوسط ككل وعلى العرب خصوصاً، ويتضح ذلك من الأساليب المقترحة لحل المشاكل الاقتصادية للإرهاب والهجرة التي تعتبرها أوروبا تحديات مشتركة لأمن المتوسط وذلك دون تحديد أسباب هذه المشاكل وجذورها والتي تتحمّل أوروباجزءاً كبيراً من نتائجها [٢].

كذلك يشير تقرير سعيد الشحات في عام ١٩٩٦ الى حجم الآثار السلبية المنطوية عى مبدأ الشراكة العربية - الأوروبية، ومن هذه الآثار تآكل الهوامش التفضيلية التي تتمتّع بها البلدان العربية في أسواق الدول المتقدمة وبخاصة

---

(١) محمود عبدالفضيل:، مصر والعرب والخيار المتوسطي: الفرص والمحاذير، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد١٢٤، نيسان/إبريل١٩٩٦، ص ص١١٩-١٢٢.

(٢) أحمد ثابت، المشاركة الأوروبية - المتوسطية: دراسة وتقييم، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٥، ص٣٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاتحاد الأوروبي لذلك يدعو التقرير إلى ضرورة قيام تكتل إقليمي عربي، ربما يساهم في تحسين الشروط الاقتصادية للدول العربية المتوسطية التي دخلت حيّز الشراكة مع أوروبا[١].

لقد تم استبعاد دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا من مشروع المتوسطية"، رغم أن الخبير العربي بشارة خضر يعتبر أن "المنطقة المتوسطية تشمل بلدان جامعة الدول العربية كلها"، فإنه لايوجد مبرر لاستبعاد دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا التي لها (ليبيا) ساحل متوسطي يبلغ (١٢٠٠كم)، فلا مبرر لذلك سوى الاستبعاد السياسي الناتج عن المحاصرة الامريكية لهذا البلد العربي المتوسطي، وهو أمر يثير مخاوف العرب من التوجهات الأوروبية المستقبلية في المنطقة[٢].

ويرى جانب من المفكرين العرب أن أوروبا تقوم باتباع سياسة "الكيل بمكيالين" للتعامل مع شركائها المتوسطين، ففي اتفاق الشراكة الأوروبية - الإسرائيلية الذي تم التوصل إليه في تموز ١٩٩٥ تبين أن هذا الاتفاق يمنح اسرائيل مزايا وشروط تفضيلية في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة، في وقت تستثني فيه الشراكة مع تونس المكون الزراعي الذي يدخل في منطقة التجارة الحرة دون فرض رسوم جمركية عليه، وفضلاً عن ذلك فإن اتفاق الشراكة يسمح لاسرائيل بالمشاركة في اللجان التي تتولى برامج البحوث والتنمية من دون أن يعطيها حق التصويت، وهذا وضع جديد لا يمنح الدول من خارج الاتحاد الأوروبي، ويرفض الاتحاد الأوروبي أن تتمتع تونس أو المغرب بمثل هذه الامتيازات[٣].

---

(١) انظر تقرير سعيد الشحات، في محمد صالح المسفر، مصدر سابق، ص ص١٣٣-١٣٤.

(٢) المصدر نفسه، ص١٣٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ص١٣٥-١٣٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي ضوء ما سبق يمكن أن نلخّص أهم النقاط السلبية "للشراكة الأوروبية - المتوسطة" كما يراها أصحاب الاتجاه المعارض لهذا المشروع بما يلي:

اولاً: إن مفهوم "الشراكة" والتعاون يقتضي وجود مشاركة كاملة وواسعة وشاملة للأطراف المتوسطية وهذا الشرط يتطلّب قناعة مبدئية بمفهوم الشراكة والتعاون الذي يبحث فيه.

ثانياً: ان الطروحات السابقة جميعها أوروبية الطابع، تخدم الاهداف والطموحات الاوروبية الى حد كبير متجاهلين في الوقت نفسه الأفكار الداعية لإقامة مشروع قومي عربي سواء كان جزئياً أو كليّاً من أجل تحقيق الديمقراطية والتنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية.

ثالثاً: ان الشراكة لاتقوم إلا على أساس التكافؤ، فكيف يمكن قيام شراكة بين دول أوروبية صناعية متقدمة مع دول أخرى تعاني من مشاكل وتحدّيات مختلفة لا تؤهلها ظروفها وواقعها لقيام مثل هذه العلاقة في المستقبل القريب[1].

أما أصحاب "التيّار المؤيد" فيروا أن "المتوسطية" تحمل من الفرص والمكاسب أكثر مما تحمل "الأوسطية" وذلك للاعتبارات التالية:

١- من المفيد للمصالح العربية أن تتسع هياكل الأمن والتعاون الاقليمي والاقتصادي الجاري تشكيلها في المنطقة لتشمل حوض المتوسط كله على أساس أن هذا الاتساع من شأنه إضعاف المزايا النسبية التي قد تنفرد بها إسرائيل في إطار الصيغة الشرق أوسطية، ولكن شريطة أن تنجح الدول العربية في المساومة على صعيد التعاون المتوسطي.

---

(١) محمد صالح السفر، مصدر سابق، ص ص١٣٦-١٣٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢- بالنظر الى مستوى النظام الدولي وما يشهده من تحولات عميقة، ومن إعادة تشكيل للنظم الاقليمية فإن الدول العربية تجد نفسها أمام ما يسمى "بالعولمة" وتكوين تكتلات اقتصادية إقليمية في عالم يتسم بدرجة عالية من الاعتماد المتبادل، وهي عوامل تفرض صعوبات متزايدة للقيام بعمليات النمو والتطوير في ظل وحدات قطرية مغلقة. وفي ضوء ماسبق يرى الباحث أن "المشروع المتوسطي" أصبح خيار استراتيجي هام للدول العربية المتوسطية، ولكن شريطة إيجاد ترتيبات اقتصادية بين الدول العربية المشاركة في "المشروع المتوسطي" وبين دول الخليج العربي من أجل دعم القوة التفاوضية العربية، وبما يعود على مجمل الاقتصاد العربي بالنفع والفائدة.

ويرى "طه المجذوب" أن هناك توجهاً أوروبياً واضحاً لتشجيع العرب على التوحّد والتضامن بل أن هناك دعوة من كبار المسؤولين في الاتحاد الأوروبي وعلى رأسهم المفوض الأوروبي "جاك سانتر" للتضامن العربي وإقامة سوق عربية مشتركة وهو أمر يهم العرب كثيراً [١].

ويرى الباحث العربي "السيّد ياسين" أن "المشروع المتوسطي" يتسم بأخذه مفهوم التوازن بحيث تتم التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المطلوبة في دول جنوب المتوسط بالتدريج لتجنّب ماحدث في دول أوروبا الشرقية[٢].

---

(١) مقتبس في، محمد سعيد أبو عامود ، المتوسطية ومكانة مصر الاقليمية، في نادية مصطفى، محرر، مصر ومشروعات النظام الاقليمي الجديد في المنطقة، مصدر سابق، ص٦٥١.

(٢) مقتبس في، محمد سعيد أبو عامود، "التوجه المتوسطي في الفكر السياسي المصري"، مصدر سابق، ص٨١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويرى باحث آخر هو "لطفي الخولي" أن "المشروع المتوسطي يمكن أن يحقق مصالح بلدان الشرق الأوسط بصورته التقليدية ومنها:

١- بناء مركز تفاوضي قوي لدول المتوسط شماله وجنوبه في مواجهة التكتلات الاقتصادية الكبيرة.

٢- استفادة دول جنوب المتوسط من حجم ونوعية التطوّر الاقتصادي والتكنولوجي لبلدان أوروبا المتوسطية.

٣- يمكن أن يحقق المشروع المتوسطي التوازن في علاقات القوة بين الدول العربية والبلدان غير العربية في الشرق الأوسط.

٤- نظام الأمن والتعاون المتوسطي يوفر كما لم يحدث من قبل رادعاً خاصاً ضد قوة إسرائيل النووية.

٥- النظام الأمني بأبعاده الأوروبية وصورته الجديدة في الشرق الأوسط من شأنه أن يوفّر حلولاً ممكنة التطبيق للمشكلات الأمنية الخطيرة التي تفجّرت في المنطقة[١].

كما أن "المشروع المتوسطي" وفقاً للمؤيدين يتسم بواقعيته في معالجة القضايا المطروحة وقابليتها للتنفيذ، وتوفير المناخ اللازم لتحقيق الاندماج بين ضفتي المتوسط والشرق الأوسط بشكل رأسي يقوم على التنمية المشتركة إضافة إلى شكله الأفقي الذي يعتمد على الالتحام الجغرافي[٢].

ويرى الدكتور "إبراهيم عوض" أنه يمكن أن يستغل العرب الفرصة المتاحة التي يوفرها المشروع المتوسطي لتقوية ودعم النظام العربي، حيث أن المتوسطية يمكن أن توفر للعرب فرصاً أكبر للتنمية، وقد تؤدي للتكامل الاقتصادي العربي. بمعنى أنه إذا تم فتح السوق الأوروبية أمام المنتجات

---

(١) المصدر نفسه، ص٨١.

(٢) المصدر نفسه، ص٨١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المصرية والتونسية واللبنانية وغيرها، فلماذا لا تنجذب رؤوس الأموال العربية للاستثمار في الأقطار العربية ذات العجز المالي والفائض البشري في ضوء وجود أسواق لهذه السلع في أوروبا، وبهذا الشكل يمكن أن تتوسع الطاقة التكاملية للبلدان العربية، ومن ثم يجب استغلال هذه الفرصة المتاحة لدينا والتفاوض عليها لنصل إلى ترتيبات يمكن أن تمتد لتحقق التكامل العربي[١].

ويرى باحثون آخرون كذلك أنه في إطار "المتوسطية" سيتم التعامل مع أوروبا ولن نتعامل مع إسرائيل بشروطها، أي أننا سنتعامل مع إسرائيل وغيرها بشروط أطراف أخرى وبشروطنا، حتى لو تم التعامل مع إسرائيل دون شروطنا فإن هذا أفضل من أن نترك لإسرائيل التعامل المباشر من خلال الولايات المتحدة فقط، هذه الموازنة هي التي تجعلنا نلتفت إلى المتوسط ونركّز عليه[٢]. وذلك لأن أوروبا غير متعاونة مع إسرائيل كليةً مثل الولايات المتحدة التي لها أسباب تاريخية واجتماعية في هذا الصدد، ومن هنا يمكن أن نستفيد من ناحية أوروبا أكثر من الناحية الأمريكية[٣]. وبكلمات أخرى فإن "الشراكة المتوسطية " لم تخلق عداوة نشطة في العالم العربي، وربما يرجع ذلك إلى غياب الولايات المتحدة الأمريكية تماماً عن هذا المشروع، ومن ناحية أخرى ستتقلّص إسرائيل في إطاره

---

(١) إبراهيم عوض، في ناصيف يوسف حتي، حلقة نقاشية"حول : مستقبل العلاقات العربية - الأوروبية بين الشرق أوسطية والمتوسطية، مجلة المستقبل العربي، مصدر سابق، ص ص١١١-١١٢.

(٢) محمد سيد أحمد، في ناصيف يوسف حتي، حلقة نقاشية حول مستقبل العلاقات العربية - الأوروبية بين الشرق أوسطية والمتوسطية، مجلة المستقبل العربي، مصدر سابق، ص١٠٥.

(٣) بهجت قرني، في ناصيف يوسف حتي، حلقة نقاشية حول مستقبل العلاقات العربية - الأوروبية بين الشرق أوسطية والمتوسطية، مجلة المستقبل العربي، مصدر سابق، ص ١٠٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إلى حجم قابل للتطويع[١]. كذلك نجد أن جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي لم تقف في وجه مشروع "الشراكة الأوروبية - المتوسطية" على الرغم من بعض التحفظات لتي أبدتها جامعة الدول العربية والمتمثلة في:

١- استبعاد بعض الدول العربية الأعضاء في الجامعة عن مشروع الشراكة.

٢- محاولة فرض النموذج الغربي للتعددية والديمقراطية كمنهج عام للتطور السياسي دون مراعاة للخصوصيات الثقافية والهوية الحضارية للدول العربية.

٣- الاعتراض على الطريقة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للحد من الهجرة والدعوة إلى عودة المهاجرين من دون توفير مساعدات أوروبية للدول العربية المعنية بهدف قيام تنمية المشاريع القادرة على استيعاب اليد العاملة.

٤- ضرورة العمل على تحديد مصطلح الإرهاب، وإيجاد مدلولات دقيقة لشكل ومضمون المصطلح[٢].

أما دول مجلس التعاون الخليجي، فقد اشتكت من مشروع المتوسطية لأنه قام بتجاوزها، وفي آخر مؤتمر للتعاون العربي - الأوروبي الذي عقد في دبي نيسان١٩٩٧ رأى المؤتمرون أن التجارة الحرّة بين الاتحاد الأوروبي ودول المجلس الخليجي يجب أن تكون مكّملة للشراكة الأوروبية كما دعوا إلى تعزيز التعاون العربي - الأوروبي وتفعيل مؤسسات الحوار بين المجموعتين الذي بدأ عام ١٩٧٣.

---

(١) سعد الدين إبراهيم، الرؤى المتوسطية، الرؤى المستقبلية للمشرق العربي، الرؤية العربية، الرؤية الشرق أوسطية، الرؤية البحر متوسطية، الرؤية الإسلامية، مجلّة كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد٥٢، ١٩٩٧، ص١٦.

(٢) غسان سلامة، أفكار أولية عن السوق الشرق أوسطية، في التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤، ص٩٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والخلاصة أنه يمكننا القول بأن "المشروع المتوسطي" يتيح الفرصة لتقوية التفاعلات العربية إلى الحد الذي يتوافق ومصالح الطرف الأوروبي الاقتصادي. كما أن هناك ميل عربي أكثر للتعامل مع المشروع المتوسطي إذ يعتبر العرب أن هذا المشروع أقل خطراً من المشروع الأوسطي على اعتبار أن "المتوسطية" هي مبادرة صادرة عن كتلة دولية يعتقد العرب بأهمية التعاون معها لأنها أكثر قُرباً والتحاماً بأزمات المنطقة.

وهكذا ومن خلال هذا الاستعراض لماهية النظام المتوسطي في كافة أبعاده وتصوّراته ونتائجه، يتضح لنا أن هذا النظام قد تمّ تصميمه وفقاً للإرادة الأوروبيّة، حيث تمّت صياغة هذا المشروع على أسس اقتصادية وسياسية وأمنية وثقافية، ويجري تنفيذه بما يخدم مصالح الدول المشاركة فيه، وتحديداً الدول الأوروبية، وبما يعايش العملية السلمية.

ومما لاشك فيه أن المنحى التسارعي في تطبيق هذا النظام قد أخذ زخمه بعد انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفيتي، وقيام حرب الخليج الثانية، وقد تمثّلت معالم هذا التسارع في:

١- انعقاد مؤتمر مدريد للسلام بين العرب وإسرائيل من ٣٠ تشرين الأول - ٢ تشرين الثاني ١٩٩١.

٢- اتفاقية أوسلو التي وُقّعَت بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في ١٩٩٣/٩/١٣.

٣- الاتفاقية التي وقعت بين الأردن وإسرائيل في وادي عربة في الأردن بتاريخ ١٩٩٤/١٠/٢٦.

٤- انعقاد المؤتمرات الاقتصادية للدول المشاركة في "مشروع الشراكة الأوروبية - المتوسطية" في كل من مالطا (مؤتمر فاليتا عام ١٩٩٧)، وفي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إيطاليا (مؤتمر باليرمو عام١٩٩٨). وفي ألمانيا (مؤتمر شتوتجارت عام ١٩٩٩).

يتضح من خلال التمعّن في قراءة وقائع هذه الأحداث أن هذه التطوّرات الدولية التي حدثت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، إضافة للعملية السلمية – التي كانت بمثابة البداية الحقيقية للمشروع الشرق أوسطي – وغيره من الأحداث قد شكّلت المدخل الرئيسي لقيام "النظام المتوسطي" لذا فقد جاء طرح "المشروع المتوسطي" بعد فترة قصيرة من طرح "المشروع الشرق أوسطي"، وإن دل ذلك على شيء فإنه يدل على أن "المشروع المتوسطي" جاء نداً ومنافساً "للمشروع الشرق أوسطي".

لذلك فإنه لابد لنا بعد استعراض التنافس الأمريكي الأوروبي على منطقة الشرق الاوسط في ضوء مشروعيهما "المتوسطي" و "الشرق اوسطي"، من التعرّف على الآفاق المستقبلية للعلاقات الأمريكية – الأوروبية في منطقة الشرق الأوسط، وذلك في ضوء المشروعين المطروحين من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الرابع

مستقبل العلاقات الاوروبية-الامريكية في الشرق الاوسط

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبالذات فيما يخص هذه المنطقة. مع ضرورة التأكيد مرةً أخرى على عدم جواز تعميم هذا المؤشر على اعتبار أنه بات يمثّل "قانوناً" يصلح لكل مكانٍ وزمان لغايات التفسير المستقبلي لواقع وطبيعة علاقة الطرفين مع بعضهما البعض، مع إمكانية القياس في ذلك.

المبحث الأول: النظام الدولي الراهن وتغير مفهوم القوة:

رغم الاشكاليات الكثيرة التي ثارت حول طبيعة النظام الدولي الراهن، وما تبعها من سيناريوهات تحاول رسم معالم هذا النظام وتحديد ماهيته، إلا أن جملة هذه الإشكاليات لم تستطيع القيام بعملية حسم فكري لتوضيح السمة الحقيقية للنظام الدولي.

ومع ذلك فقد بدأ من الثابت فعلياً أن من أبرز سمات النظام الدولي الحالي، ظهور مكانة القوة الاقتصادية ودورها الكبير في تعريف قوة الدولة، إذ لم تعد القوة العسكرية القياس الأوحد في تعريف مكانة وقوة الدولة، على الرغم من المكانة المهمة التي كانت تحققها في إبراز وتعريف قوة الدولة.

ولعل التكتلات الاقتصادية العملاقة التي بدأت تظهر على الساحة الدولية (كالاتحاد الأوروبي، النافتا، الأبيك ..) تبرز ما للبعد الاقتصادي من أهمية كبرى على صعيد العلاقات الدولية.

فهناك عدد من السمات والخصائص التي تعطي للبعد الاقتصادي أهمية كبرى في الوقت الحالي مقارنة بالبعد العسكري، ومن أهم هذه السمات مايلي:

١- إن القوة العسكرية لا تؤدي إلى القوة الاقتصادية بل على العكس تماماً تشكّل القوة العسكرية عبئاً كبيراً على الاقتصاد القومي حيث يتم استنزاف الموارد، وبالتالي فإن القوة العسكرية تعتمد على القوة الاقتصادية [١].

---

(١) لستر ثرو: المتناطحون: المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوروبا وأمريكا، ترجمة: محمد فريد، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٥، ص ص١٩-٢٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فالولايات المتحدة الأمريكية تدفع ثمناً اقتصادياً باهضاً يقدّر بنحو ٣٠٠بليون دولار سنوياً، للحفاظ على وضعها العسكري المتميّز في العالم، فعلى سبيل المثال، خصصت في عام ١٩٨٨ اكثر من ٦٥٪ من الأموال الفدرالية المخصصة للبحث والتطوير للأغراض الدفاعية مقارنة بـ٢ر٠٪ لحماية البيئة و ٢ر٠٪ للتطوير الصناعي [١].

٢- في السابق كانت القوة العسكرية تتمتع بمزايا لامثيل لها في تحقيق الفائدة السياسية والاقتصادية للدولة، لكن التطورات والتحولات الكبرى قد جعلت الأداة الاقتصادية أبرز أدوات الدبلوماسية الحديثة، إذ لم تعد الأداة العسكرية تحتفظ بميزتها السابقة. فضلاً عن عدم ضمانة نتائجها، حيث أصبحت مكلفة وخطرة ولا تحقق الأهداف السياسية للدولة [٢].

لذا فإن لسترثرو يرى أن القرن الحادي والعشرين سيكون لتلك الدولة التي يكون لها قوة اقتصادية - وليست عسكرية- يكون لها من الهيمنة ما كان لبريطانيا في القرن التاسع عشر، وللولايات المتحدة في القرن العشرين، فقد كان أساس الهيمنة البريطانية في القرن التاسع عشر أنها بدأت بثورة صناعية قبل غيرها بخمسين عام. أما الولايات المتحدة فقد شكلت القوة الاقتصادية الرئيسية في النصف الأول من القرن العشرين حيث كانت تملك أكبر ناتج قومي إجمالي،

---

(١) بول كنيدي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ترجمة غازي مسعود دار الشروق، عمان، ١٩٩٣، ص٣٦٤.

(٢) جوزيف ناي، حتمية القيادة : الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية، ترجمة عبدالقادر عثمان، مركز الكتب الأردني، عمان، ١٩٩١، ص ص٣٠-٣١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأعلى مستوى معيشة للفرد في العالم [١].

وعلى ذلك فإن الحرب الاقتصادية ستحل محل الحرب العسكرية في القرن القادم، وستحاول كل دولة البحث عن مناطق نفوذ لها تعزز من خلالها وضعها الاقتصادي في مواجهة الآخرين. وهو ما قام به كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في سعيهما الدؤوب لطرح المشاريع الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط "المشروع المتوسطي" من قبل الجانب الأوروبي، و "المشروع الشرق أوسطي" من الجانب الأمريكي.

ونظراً للأهمية الكبرى للبعد الاقتصادي في تعريف قوة الدولة، فإن هذه الدراسة ستحاول الآن القيام بمحاولة رصد للبيانات المتعلقة بقوة الطرفين الأوروبي - والأمريكي، وبالذات في النواحي الاقتصادية. وذلك بهدف الوقوف على حقيقة هامة جداً، ألا وهي أن النظام الدولي الحالي لا يمثل نظاماً دولياً أحادي القطب تتزعمه الولايات المتحدة، ذلك أن بقية الأطراف الدولية وبالذات الأوروبية ماهي إلا صدىً للصوت الأمريكي فأوروبا تملك من القوة ما يؤهلها لمنافسة الولايات المتحدة ومناددتها.

المطلب الأول: الوضع الأوربي:

تعتبر المجموعة الأوروبية قوة اقتصادية لها وزنها فعلى حد تعبير هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، تعتبر أوروبا من الاقطاب الخمسة المتميزة في النظام الدولي ، فدعمها للصادرات الزراعية سبب انخفاضاً في السعر العالمي، كما أن اسواقها مهمة لكل دول العالم التجارية، وسياساتها

---

(١) لستر ثرو، الصراع على القمة: مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان، ترجمة ، أحمد فؤاد بلبع، (سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٥، ص ص٢٩٧-٢٩٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

النقدية أهم المحددات الرئيسية في استقرار الوضع النقدي العالمية [١]. وتبرز مظاهر القوة الأوروبية في عدّة اتجاهات.

الاتجاه الأول: وضعها الاقتصادي:

على صعيد تراكم رأس المال العالمي الذي ارتفع من ٢ر١ إلى ١٥ تريليون دولار بين ١٩٧٤ - ١٩٩٠م، تراجعت حصة أمريكيا الشمالية من ٥٨٪ إلى ٥ر٣٧٪ لصلحة حوض الباسفيكي وأوروبا، حيث ارتفعت حصة أوروبا من ٢٠٪ إلى ٨ر٢٥٪، وكذلك صعدت أوروبا تحت عنوان الاقتصاد الغالب لألمانيا، التي احتلت موقع المصدر العالمي الأول خلال فترة ١٩٨٦-١٩٨٨م ثم مجدداً عام ١٩٩٠ [٢].

وقد نجحت عدداً من دول المجموعة الأوروبية وخاصة المانيا في التفوّق على الولايات المتحدة، فيما يتعلّق بنسبة نمو نصيب الفرد من الناتج القومي، حيث بلغت هذه النسبة عام ١٩٩٣ في ألمانيا ٨ر٢٪ في حين تقاربت هذه النسبة في فرنسا بما يوازي الولايات المتحدة، إذ بلغت هذه النسبة في هذين البلدين (فرنسا وأمريكيا) على التوالي ٥ر٢٪ و ٢ر٢٪ [٣]. وقد بلغ مجمل الناتج القومي الاجمالي لأوروبا ٥ر٦ تريليون دولار، بما يساوي ٢٨٪ من الناتج القومي الاجمالي العالمي بعد الولايات المتحدة واليابان، فمن بين عشر دول تجارية في العالم تشكل دول الاتحاد الأوروبي سبعاً منها، لذلك فإن الاتحاد الأوروبي يحتكر ٢٠٪ من التجارة الدولية مقارنة مع ٨ر١٦٪ للولايات المتحدة و ٦ر٩٪

---

(١) كرستوفرهل، السياسة الخارجية الأوروبية، معسكر قوة أم نموذج مدني أم في حالة إخفاق، المجلة العربية للدراسات الدولية، بيروت، العدد١، شتاء ١٩٨٧/١٩٨٨، ص٦٧.

(٢) ميشال نوفل، عالم جديد متعدد الاقطاب، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد ٧٠، آذار ١٩٩٨، ص٥.

(٣) هدى ميتيكس، النظام الدولي الجديد والواقع العربي، مجلة الشؤون العربية، مصدر سابق، ص٤٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لليابان، و ٦ر٥٣٪ لبقية دول العالم [١].

الاتجاه الثاني: الامتداد المكاني:

يمتد الاتحاد الأوروبي على رقعة جغرافية تساوي ٩٦١ر٢٥٥ر٢ كلم مربع، حيث يوفّر هذا الامتداد الجغرافي الواسع، الحصول على الموارد الأولية التي تقترب من حيث الكم والنوع من الموارد الأمريكية وتتجاوز مثيلاتها اليابانية والصين على نحو مضاعف.

لذلك ساهم الامتداد الجغرافي للاتحاد الأوروبي في تفوقه السكاني على الولايات المتحدة، إذ يبلغ عدد سكانه أكثر من ٣٦٠مليون نسمة، وفي حال انتماء أعضاء جدد اليه فإن ذلك يجعل من الاتحاد الأوروبي ثاني قوة سكانية في العالم بعد الصين. والتأثير السكاني لا ينحصر في الكم، وإنما في النوع من ناحية درجة الاهتمام الرسمي أو الخاص بالتعليم حيث تتميّز دول الاتحاد الأوروبي بارتفاع نسبة المتعلمين فيها إذ تقدّر بحوالي ٦٥ر٩٧٪[٢]. وبذلك فإن الوضع الجغرافي المتميّز للاتحاد الأوروبي ووقوعه في قلب العالم، وقربه من المناطق الهامة في العالم كالشرق الأوسط، قد ساهم في إبراز أهمية الاتحاد الأوروبي.

الاتجاه الثالث: القدرة العسكرية:

يمتلك الاتحاد الأوروبي قوة نظامية يقدّر عددها بنحو (٣) مليون جندي، منهم ٥ر١٪ مليون جندي مجهّزين بالأسلحة الحديثة، وبهذا فإنه يأتي بعد الصين وروسيا في عدد القوات المسلحة.

---

(١) عدي صدام حسين، عالم مابعد الحرب الباردة، دراسة مستقبلية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٩٨، ص٢٨٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ص٢٨٥-٢٨٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد بلغ حجم الانفاق العسكري لكل من فرنسا وإنجلترا حوالي ١٦٣ مليار دولار في عام ١٩٩٠ بما يعادل ٤٪ من مجمل الناتج القومي الاجمالي لدول الاتحاد الأوروبي، أي أن الإنفاق العسكري يأتي من حيث المرتبة بعد الولايات المتحدة.

وقد عمدت كل من ألمانيا وفرنسا إلى تشكيل فيلق عسكري مشترك قوامه (٩٥) ألف رجل من قواتها المسلحة بهدف تأسيس نواة لجيش أوروبي موحّد ليؤمّن المظلة الأمنية للاتحاد الأوروبي[١]. ورغم هذه المؤشرات حول الواقع الأوروبي المتميّز على الصعيد العالمي، إلا أن أوروبا لازالت تواجه عدداً من المشكلات الهامة ومنها المشكلة الأمنية إذ لا زالت تشكل عقبة في طريق الاتحاد الأوروبي، نظراً لاعتماده على القوة العسكرية الامريكية في توفير الحماية الأمنية لأوروبا، خاصة وأن الولايات المتحدة تعارض بشدّة فكرة إنشاء جيش أوروبي موحّد وذلك حسب ما جاءت به إحدى وثائق البنتاغون السريّة، التي نشرتها صحيفة لوموند دبلوماتيك في نيسان ١٩٩٢- حيث ذكرت: أن لأمريكا الحق في التحرّك لمنع تكوين نظام أمني أوروبي يمكن أن يهدد حلف شمال الأطلسي، وعليهم أي (أوروبا) عدم التطفّل للعب دور عالمي أكبر من الذي يلعبونه الآن[٢]، ومع ذلك فإن أوروبا واستنادا الى الركيزة الاقتصادية، قد بدأت تظهر كمنافس حقيقي للولايات المتحدة الأمريكية، وستصبح ألمانيا قاطرة اقتصادية لباقي الدول الأوروبية .

المطلب الثاني: الوضع الأمريكي:

تختلف صورة الولايات المتحدة الأمريكية في خارجها، عن صورتها من داخلها، ففي خارجها يرى كثيرون أنها الدولة التي تتمركز فيها مدخلات القوة

(١) المصدر نفسه، ص٢٨٨.

(٢) سعيد اللاوندي، أوروبا ... وأمريكا، وإشكالية الهيمنة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد١٤١، تموز/يوليو ٢٠٠٠، ص١٨٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعلى نحو غير مسبوق، أما في داخلها فإنها الدولة التي بدأت رحلة الأفول شأنها شأن جميع القوى العظمى التي عرفها التاريخ.

والموضوعية تقتضي الإفادة أن الولايات المتحدة الأمريكية ما زالت تمتلك توازن نسبي في مقومات قوتها بما يجعلها مختلفة عن سواها من حيث نوعية تأثيرها الحالي بالضرورة، لذا فإن الآراء التي تتجاهل هذا الواقع تفتقر للمصداقية. ومثال ذلك "نيكسون" رئيس الولايات المتحدة الأسبق الذي يقول: "يعاني كثير من الذين يعتقدون بتراجع أمريكا من أحلام اليقظة"[١]. بيد أن الموضوعية ذاتها تستدعي القول أنها أضحت، ومنذ مدة سابقة على انتهاء الحرب الباردة، تعاني من أثر التآكل التدريجي في معظم تلك الدعائم التي تنبع منها قوتها.

وتكمن أبرز الاختلالات الهيكلية الأمريكية في الآتي:

اولاً: الاختلالات على الصعيد الاقتصادي:

يُعَد الاقتصاد الأمريكي من بين أكبر الاقتصاديات الدولية حجماً، بيد أن ذلك لم يحل دون استمراره في المعاناة من اختلالات متفاعلة أدت آثارها بالولايات المتحدة إلى الآتي:[٢].

أ- تستهلك أكثر مما تنتج، وتستورد أكثر مما تصدّر، وتنفق أكثر مما تستثمر في الداخل والخارج.

ب- تعاني من أكبر عجز مالي في العالم تجاوز ٤٠٠مليار دولار تقريباً في عام

---

(١) ريتشارد نيسكون، الفرصة السانحة: التحديات التي تواجه أمريكا في عالم ليس به إلا قوة عظمى واحدة، ترجمة، أحمد صدقي مراد، دار الهلال، د.م. ١٩٩٢، ص١٨.

(٢) رمزي زكي، هل انتهت قيادة أمريكا للمنظومة الرأسمالية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد١٣٨، آب/أغسطس ١٩٩٠، ص٩. كذلك يرى رمزي زكي أن معاناة أمريكا تكمن في ثالوث خطير المدى في آثاره، أركانه: عجز ضخم في الميزان التجاري، وعجز مستمر في الميزانية العامة، فضلاً عن الانخفاض الحاد في المدخرات، ص١٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٩٩٢، كما أنها أصبحت غير قادرة على المنافسة في ميدان التجارة العالمية.

فالدَين الخارجي الصافي المستحق على الولايات المتحدة قد أدى إلى نتيجتين هامّتين، ستؤثران في مستقبل الاقتصاد الأمريكي هما:

النتيجة الأولى: ان الولايات المتحدة أصبحت تتحمّل الآن دفع فوائد وأرباح وتوزيعات للمستثمرين الأجانب بعشرات المليارات سنوياً، وأصبحت هذه المبالغ المنسابة إلى الخارج سبباً رئيسياً من أسباب نمو عجز الحساب الجاري الأمريكي.

النتيجة الثانية: ومفادها أن الشك في قيمة الدولار عالمياً والمستقبل الذي ينتظره، قد دفع المستثمرون الأجانب إلى تحويل استثماراتهم داخل الولايات المتحدة من شكلها المالي (الودائع، السندات) الى استثمارات وأصول عينية[1].

جـ- تراجع معدّل نمو الاقتصاد الأمريكي تراجعاً خطياً وباتجاه متسارع وبمعدّل سرعة تساوي ٠,٥ر٠٪[2]. (باستثناء عقد الثمانينيات) كما يفيد بذلك جدول رقم(١).

فمع تعاظم حركة التدويل للاقتصاد الرأسمالي العالمي بدأت الولايات المتحدة تفقد تدريجياً تلك المكانة القيادية التي كانت تحتلها في المنظومة الرأسمالية لعالم مابعد الحرب الثانية. فلم تعد آليات ومؤسسات "بريتون وودز" التي سيطرت عليها الولايات المتحدة، بقادرة على إدارة وتنظيم الاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي ازدادت فيه درجة التشابك والترابط والاعتماد المتبادل، الأمر الذي يعني أنه ليس بالإمكان أن تنفرد دولة بعينها، في تحديد وصيانة وبرمجة هذا النظام الاقتصادي العالمي بمؤسساته المختلفة، الأمر الذي يشير إلى أن المرحلة المقبلة ستشهد نوعاً من تنازع القيادة بين الاقطاب الرئيسية الثلاثة:

---

(١) المصدر نفسه، ص ص٩-١٠.

(٢) وليد عبدالحي، المكانة المستقبلية للولايات المتحدة على سلّم القوى الدولي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد١٢٦، أكتوبر١٩٩٦، ص١١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان[1].

جدول رقم (١)

تراجع معدل نمو الاقتصاد الأمريكي

السنة	معدل النمو	الاتجاه
١٩٦٠-١٩٦٩	٤ر٥	سنة الأساس
١٩٧٠-١٩٧٩	٢ر٧٩	-٢ر٣١٪
١٩٨٠-١٩٨٩	٢ر٦٩	-٦ر٣٪
١٩٩٠-	٩ر٠	-٥٥ر٦٦٪
١٩٩١	-٥ر٠	-٤٥ر١٤٥٪

المصدر: وليد عبدالحي، المكانة المستقبلية للولايات المتحدة على سلم القوى الدولي، مرجع سابق، ص١٢.

ويشير الدكتور وليد عبدالحي، أن تراجع معدل النمو الاقتصادي لدولة عظمى بمعدل ١٪ ، ولمدة قرن، سيؤدي إلى تحولها لدولة متوسطة القوة. ويضيف: أما إذا أضفنا متغيرات تسارع التراجع فإن المدة الزمنية لمثل هذا التحوّل قد تنخفض بنسبة تساوي معدل التسارع[2]. مع ضرورة التأكيد على أن تسارع معدل انخفاض النمو الاقتصادي الأمريكي لا يلغيه التحسّن النسبي، الذي طرأ على أن أداء هذا الاقتصاد خلال السنوات الماضية.

ثانياً: الإختلالات على الصعيد العسكري:

على الرغم من القوة العسكرية الهائلة التي تملكها الولايات المتحدة على الصعيد العالمي، والتي لا تضاهيها فيها أيّة دولة أخرى، فقد بات ملاحظاً أن القدرة على استخدام هذه القوة قد بدأ محدوداً لاعتبارات كثيرة أبرزها، أن الاقتصاد الامريكي لم يعد قادراً على تحمّل أعباء توظيف القوة العسكرية لحماية

---

(١) رمزي زكي، مصدر سابق، ص ص١١-١٢.

(٢) وليد عبدالحي، المكانة المستقبلية للولايات المتحدة على سلّم القوى الدولية، مصدر سابق، ص١٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المصالح الأمريكية الممتدة في العالم، ولعل حرب الخليج الثانية هي المثال الأوضح على ذلك.

فما حدث في تلك الحرب قد أفرز صورة دولة عظمى بألوان متداخلة: دولة تحتكر قدرة عسكرية فريدة من دون ان تمتلك مصادر تمويل توظيفها ذاتياً، ولا تلغي حقيقة هذه الصورة قول "لسترثرو": " لقد كان بإمكان الولايات المتحدة أن تدفع كل تكاليف حرب الخليج بسهولة" [١]. فانعدام التوازن النسبي بين القدرتين العسكرية والاقتصادية الذي أضحى الواقع الأمريكي يتسم به في عقد التسعينيات يقدم مثالاً جديداً يؤكد مصداقية فرضية قديمة مفادها ان انعدام التوازن بين هاتين القدرتين ينطوي على إضعاف تدريجي لفاعلية الدور الدولي [٢].

ولعل القلق من أثر ذلك هو الذي دفع بكيسنجر وفانس إلى القول: ".. أن قيادة أمريكا للعالم ستبدو مشكوكاً فيها اذا استمر العجز الاقتصادي قائماً [٣].

ولاحتواء هذا العجز تفيد خبرة السنوات الماضية أن الولايات المتحدة عمدت إلى اتخاذ إجراءات احترازية، ومثالها توسيع منطقة التجارة الحرّة لأمريكا الشمالية (النافتا) لتشمل المكسيك، والسيطرة على نفط مجلس التعاون الخليجي، واستمرار الابتزاز المالي لها من خلال الضغط عليها لشراء الأسلحة، واستمرار خلق الأزمات من خلال خلق الأعداء الوهميين ومحاولة السيطرة على مناطق الفيض النفطي الأخرى في العالم، فضلاً عن العمل من أجل إخراج فرنسا من مناطق نفوذها التقليدية في القارة الأفريقية، ودفع اقتصاديات الدول الآسيوية

---

(١) لسترونرو، مصدر سابق، ص١٩.

(٢) Task Force Report Financing Americas Leadership, NewYork: Council on Foreign Relations, 1997, p.1. أيضاً: لسترثرو، مرجع سابق، ص ص١٩-٢٠.

(٣) قيس جواد العزاوي، العرب والغرب على مشارف القرن الحادي والعشرين، مؤشرات استراتيجية، مركز الدراسات العربي-الأوروبي، باريس، ١٩٩٧، ص١٠٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الناهضة الى الانهيار.

إن هذه الاجراءات وسواها، دفعت الى تساؤل: هل ستستطيع الولايات المتحدة جراء ذلك، احتواء جدلية التضاد بين نزوعها نحو أداء دور عالمي وبين تدهور داخلي ينمو؟.

لقد توزّعت الاجابة عن هذا التساؤل على فريقين متناقضين في الرأي: فريق أكد أن الولايات المتحدة متربّعة على قمة الهرم الدولي ، وان سيطرتها كقوة عظمى، هي سيطرة نهائية. وفريق أخر ذهب، استناداً إلى أثر هذه المشاكل إلى الاتجاه المعاكس، والقاضي بتراجع مكانة الولايات المتحدة على سلّم القوى الدولية وهو الاتجاه الذي يؤيده الباحث.

كما أن هذه الدراسة ترى أن دولة كالولايات المتحدة، ستعمل جاهدة من أجل تأخير عملية أفولها، كقوة عظمى وحيدة، شأنها في ذلك شأن كافة الامبراطوريات التي عرفها التاريخ، وأنها من أجل ذلك، ستعمد إلى تبنّي آليات مختلفة المضامين ومتنوّعة الأشكال، لأغراض التكيّف مع تحدياتها الداخلية والخارجية.

وان هذه الآليات قد تثمر في تأجيل قدوم لحظة الافول لمدة من الزمن، بيد أنها لن تستطيع التحكّم في حركة التاريخ إلى الأبد.

وقد ظهرت العديد من النظريات والافكار حول البداية الفعلية لافول الولايات المتحدة، فالبعض أشار إلى الأعوام ١٩٩٤ و ١٩٩٥ بوصفها نقطة الانحدار الرئيسية من قمة الهرم العالمي [١]. والبعض الآخر أشار (وعلى رأسهم الرئيس العراقي صدّام حسين)، إلى أن حرب الخليج الثانية، وانهيار الاتحاد السوفيتي " لم يتوجا أمريكا زعيمة للعالم من غير منازع وإنما قد سارعا في انحدارها [٢].

أما "زكينو بريجنسكي" مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس السابق

---

(١) صلاح المختار، أمريكا تراجعت عام ١٩٩٤، مجلة شؤون سياسية، العدد٤، ١٩٩٥، ص١١.

(٢) صحيفة الثورة، بغداد، عددها الصادر في ١٩٩١/٩/١٧، ص٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

"جيمي كارتر"، أشار إلى أنه بعد سنوات من هذين الحدثين (حرب الخليج الثانية، وانهيار الاتحاد السوفيتي)، سيظهر ما يفيد أن السيطرة المطلقة على العالم لم تعد تنعقد للولايات المتحدة [١].

فالتجارب التاريخية تفيد أن القوة العسكرية تستطيع أن تبقى مؤثرة، حتى عندما تبدأ القدرة الاقتصادية الذاتية بالتراجع، ولكن إلى حين، فتصاعد التدهوّر الاقتصادي في الدولة يؤدي إلى تدهور عسكري، فالقوة العسكرية في النهاية تعتمد على امتلاك قاعدة اقتصادية ناجحة [٢].

واتجاهات الواقع الاقتصادي الأمريكي لا تنطوي على مايفيد أن الولايات المتحدة ستبقى القوة الاقتصادية، وبالتالي العسكرية العظمى الوحيدة في القرن القادم.

إن الولايات المتحدة الأمريكية وان ظلت مؤثرة خلال العقد القادم، بحكم قدرتها على الفعل العسكري خصوصاً، غير أنها لن تستمر في امتلاكها لنوعية التأثير الدولي ذاته، الذي تمتّعت به خلال العقود السابقة، فتراجع فاعليتها الداخلية متفاعلاً مع استمرار صعود القوى الدولية الجديدة التي ستشارك الولايات المتحدة في القرن القادم، بإدارة التفاعلات السياسية الدولية، والتي تتمثّل في الاتحاد الأوروبي واليابان على وجه الخصوص، ومما يساعد على ذلك أنها تنمو، وبوتائر سريعة، وفق رؤية استراتيجية بعيدة المدى تؤسس لأدوار دولية سوف تختلف نوعياً عن أدوارها الراهنة [٣].

---

(١) Zbigniew Brezinski, Out of Control, Global Turnoil on the Eva of the Twenty-First Century, NewYork: Arobert Stewart Book, 1993, p.202-231.

(٢) لستر ثرو، المتناطحون، مصدر سابق، ص٢٠.

(٣) فخري الهواري، هل يشهد القرن الواحد والعشرون انهيار الولايات المتحدة الامريكية؟، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد١٢٦، تشرين الأول/ أكتوبر١٩٩٦، ص٦٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بذلك فإن الخلل في البعدين الاقتصادي والعسكري للولايات المتحدة قد شكّل جوهر بداية تراجع مكانتها العالمية، ناهيك عن واقع وطبيعة المشاكل الداخلية الأخرى التي تعيشها الولايات المتحدة، وبالذات على الصعيد الاجتماعي.

إذ تعاني الولايات المتحدة من اختلالات داخلية متمثلة بانتشار الجريمة، والإدمان على المخدرات، والتمايز الطبقي وتدهور التعليم وغيرها.

أما بالنسبة لانتشار الجريمة، فتفيد المصادر بأن عام ١٩٩٠ شهد مثلاً حصول اعتداء مسلح كل (١٧)ثانية، واعتداء على الممتلكات كل (٢) ثانية، وجريمة اغتيال وجريمة اغتصاب كل أربع ساعات. وبالنسبة للإدمان على المخدرات فتفيد الاحصائيات الرسمية [١] الأمريكية ان (١٥) مليون امريكي مدمن بدرجة خطيرة، وأن (٦٥٪) من قوة العمل يتعاطونها، إضافة إلى أن مليون شاب دون سن العشرين يمارسون تجارتها.

أما عن البعد الطبقي ، فيشير روجيه غارودي إلى أن (٥ر٢)مليون مليونير يمتلكون فعلياً ما يمتلكه (١٠٠) مليون شخص من الذين هم في أدنى السلّم الاجتماعي [٢].

وأخيراً وليس آخراً فيما يتعلّق بتدهور التعليم تفيد التقارير أن الجامعات ذات المستويات العُليا يسود فيها قانون السوق، فالطالب يكلّف أسرته مابين (٠٠٠ر١٠٠-٠٠٠ر١٥٠) فرنك سنوياً كتكلفة للتعليم فقط، أما بالنسبة للتعليم لدى طوائف الشعب "فإن نظام التعليم الأمريكي منحدر، إذ أن هناك (٤٠٪) من الشباب الامريكي الذي التحق بالمدارس يعترفون أنهم لايحسنون القراءة بشكل

---

(١) وليد عبدالحي، المكانة المستقبلية للولايات المتحدة على سلّم القوى الدولية، مجلة السياسة الدولية، مصدر سابق، ص٢١.

(٢) روجيه جارودي، الولايات المتحدة طليعة الانهيار، ترجمة كمال جادالله، الطبعة الأولى النهار للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨، ص٦٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

صحيح، كما أن هناك (٢٣)مليون من البالغين أميين [١].

خلاصة القول أن هذه الاختلالات الداخلية ، قد اثرت بشكل مباشر على القوة الاقتصادية للولايات المتحدة كما أنها تُعد أحد أهم مؤشرات تراجعها.

المطلب الثالث: جدلية العلاقة الأوروبيّة - الأمريكية:

بات واضحاً أن معطيات النظام الدولي الراهن عملت على إبراز مفهوم جديد للقوة، ممثلاً بالقوة الاقتصادية واستناداً إلى هذا الأمر فإن معطيات القوة الاقتصادية يمكن أن تصنّف النظام الدولي الحالي بأنه نظام متعدد الاقطاب وتتمثّل اقطابه الرئيسية في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان [*]. وبالتالي فإن معطيات القوة العسكرية لم تعد المقياس الفعلي لقوة ووزن الدولة على الصعيد العالمي، فقد هُزم الاتحاد السوفياتي رغم امتلاكه لأكبر قوة استراتيجية في العالم[٢].

وهكذا فإن القول بأن النظام الدولي الراهن هو نظام أحادي القطبية هو قول متسرّع جاء نتيجة لأحداث حرب الخليج الثانية والدور العسكري والقيادي الكبير الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الحرب. إلا أنه سرعان ما

---

(١) روجيه جارودي، الولايات المتحدة طليعة الانحطاط: كيف تجابه القرن الحادي والعشرين، ترجمة صيّاح الجهيم وميشيل خوري، الطبعة الأولى، دار عطيّة، ١٩٩٨، ص٦٥.

(*) على الرغم من أن اليابان خارج موضوع الدراسة، إلا أن الدراسة تقتضي التأكيد على دور اليابان وأهميتها الاقتصادية العالمية: ففي عام١٩٩٤ بلغت قيمة العجز التجاري الامريكي مع اليابان حوالي (٥٣-٦٦)مليار دولار، وكان آخر فائض تجاري تحققه الولايات المتحدة مع اليابان في عام ١٩٧٥ ، حيث بدأ الميزان التجاري بعد ذلك يميل لمصلحة اليابان وبمعدلات متسارعة. أحمد النجار، "حرب أم سلام على جبهة التجارة الأمريكية اليابانية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد١٢١، ١٩٩٥، ص١٨٠.

(٢) رضوان العبدالله: الأبعاد السياسية للتطوّر في النظام الدولي، في مصطفى الحمارنة محرر: العرب في الاستراتيجيات العالمية، مصدر سابق، ص٦٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تبيّن محدودية القوة العسكرية الامريكية في مناطق أخرى كثيرة من العالم (كالصومال، وهاييتي) ولم تعد القوة العسكرية الامريكية بأية فائدة أو جدوى اقتصادية نتيجة لتفوقها العسكرية، ثم أن استعمال القوة العسكرية في مجابهة الدول الصغرى لا يحدد شكل النظام الدولي، إذ أن العامل الحاسم في ذلك هو علاقة القوة بين الدول الكبرى كالاتحاد الأوروبي واليابان والصين... .

ثم أن التفوق العسكري لا يعني شيئاً إذا لم يكن بالإمكان استعماله سياسياً والتفوق العسكري الذي يؤدي إلى الهيمنة هو الذي يمكن استعماله لغايات الإجبار وليس الردع فقط. فهل تستطيع الولايات المتحدة استعمال تفوقها العسكري لفرض سيطرتها على أوروبا والدول الكبرى الأخرى؟[1].

إن أيّة محاولة أمريكية للتلويح باستخدام قوتها العسكرية بشكل مباشر أو غير مباشر في مواجهة حلفائها، يتنافى مع المنطق العقلاني السليم، لأن هذا سوف يؤدي إلى سلسلة من التفاعلات التي ستلحق في النهاية أضراراً كبيرة بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادية والأمنية. فالقوى الاقتصادية الأخرى كالاتحاد الأوروبي واليابان تمتلك ثلاثة خيارات في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية:

أ- عزل الولايات المتحدة اقتصادياً، وإنهاء دورها القيادي في الاقتصاد العالمي، مما يلحق أضراراً كبيرة بالاقتصاد الأمريكي الذي يعاني من مشكلات كبيرة أصلاً كما أوضحنا.

ب- ان التمحور فيما بينها يعمل على عزل الولايات المتحدة سياسياً.

جـ- تحويل قوتها الاقتصادية الجبارة الكامنة إلى قوة عسكرية فعلية[2].

---

(١) رضوان العبدالله، مصدر سابق، ص٦٢.

(٢) المصدر نفسه، ص٦٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهكذا فإن النظام الدولي الحالي ليس نظاماً أحادي القطبية يستند الى القوة العسكرية. وبالتالي فان الولايات المتحدة ليست ظل الله على الأرض وصاحبة الأمر والنهي، بل ان الدول الأخرى تملك خيارات هامّة. وتحديداً الاتحاد الأوروبي، الذي عمل على تحدّي الولايات المتحدة في طرحه للنظام المتوسطي.

فالزعامة السياسية للولايات المتحدة ليست مفروضة على الدول الرأسمالية، وإنما مُنحت هذه الزعامة للولايات المتحدة بهدف الحفاظ على النظام الاقتصادي والاستقرار العالمي الذي يحقق مصلحة الجميع، وبالذات القوى الاقتصادية الرئيسية ومنها (الاتحاد الأوروبي) باعتباره مستفيداً رئيسياً من النظام الاقتصادي الذي تبلور بعد الحرب العالمية الثانية[1].

المبحث الثاني، **النظامين "المتوسطي" و "الأوسطي" وانعكاساتهما على العلاقات الأوروبية-الامريكية في ظل الوضع الدولي الراهن،**

بدأت مجريات الاحداث السياسية الراهنة، تعكس بوضوح توجه الاطراف الفاعلة، وبالأخص المراكز الرأسمالية نحو إيجاد التكتلات الاقتصادية، وتشير الدلائل إلى أن مثل هذه التكتلات وإن كانت تقوم على مبدأ العلاقات التنافسية فيما بينها، إلا أنها محكومة بحتمية احترام القواعد والأسس الاقتصادية التي يقوم عليها النظام الدولي الجديد، فعلى صعيد التكتلات الاقتصادية تشير الوقائع المحيطة إلى أن الاقتصاد العالمي قد دخل مرحلة التوحد والتقارب بين الايديولوجيات التي كانت متنافرة وقائمة على الصراع بين الاشتراكية والرأسمالية، كما أصبحت المشاكل الاقتصادية المستعصية عالمية التوجه بمفهومها الواسع، وبدأنا نشهد وقع الثورة

---

(١) المصدر نفسه، ص ص٦٩-٧٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المعلوماتية على زيادة تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية. الأمر الذي ساهم في زيادة حدّة التفاعل والتلاحم العضوي بين الدول والكيانات الاقليمية والثقافات المختلفة، وفي هذا السياق جاء إنشاء المشروعان (النظام الشرق أوسطي) و مشروع (النظام الحوض متوسطي)، حيث شهد المشروع الأول - الذي وُصِفَ بأنه محاولة لتقنين الهيمنة الاسرائيلية- عقد مؤتمرات قمة اقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الدار البيضاء ١٩٩٤، وعمّان ١٩٩٥، والقاهرة ١٩٩٦، والدوحة ١٩٩٧)، بهدف وضع اللبنات الأساسية في بناءه. في حين شهد المشروع الثاني -الذي وُصف بأنه مبني على الشراكة والنديّة في التعامل- مؤتمرات قمّة في (أسبانيا) برشلونة ١٩٩٥، ومالطا (فاليتا) ١٩٩٧، وإيطاليا (باليرمو) ١٩٩٨، وألمانيا (مؤتمر شتوجارت) ١٩٩٩ وذلك بهدف وضع العناوين الرئيسة لضرورات التعامل على ضفاف المتوسط[1].

وقد شكّل طرح كلا المشروعين بداية فعلية لتنافس حقيقي بين الطرفين الأوروبي والأمريكي نظراً لاختلاف المشروعين عن بعضهما البعض في العديد من النواحي، أبرزها:

أ- من حيث المساحة:

ان "المشروع المتوسطي" يمتد ليشمل علاوة على دول الاتحاد الأوروبي الدول العربية الأفريقية جنوب البحر المتوسط، والدول العربية المشرقية، باستثناء الدول العربية الواقعة في منطقة الخليج العربي، والصومال، وجيبوتي، والسودان، في حين أن المساحة التي يقوم عليها "المشروع الأوسطي" تقتصر فقط على الدول العربية والمدرجة ضمن التصوّر الاسرائيلي لمشروع الشرق أوسطي

---

(١) هيثم الكيلاني، مصدر سابق، ص٧٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهي (مصر، الأردن، سوريا، لبنان، فلسطين، دول الخليج العربي، إسرائيل، تركيا)، ومن ثم فإن مساحة "المشروع المتوسطي" أكبر مساحة من "المشروع الأوسطي".

ب- من حيث الإرادة:

يعتبر "المشروع الأوسطي"، وكما بيّنت الدراسة سابقاً إرادة دولية مفروضة على المنطقة العربية من الخارج ، في حين أن "المشروع المتوسطي" هو مشروع اختياري، والدخول فيه أو عدم الدخول يعود إلى إرادة الدول المعنية، وحسب ما تقتضية مصلحتها.

جـ- موقع إسرائيل:

تمثل إسرائيل في "المشروع الأوسطي" دور الدولة القائدة له، بدعم ومساندة أمريكية، في حين أنها في "المشروع المتوسطي" عبارة عن عضو مشارك في هذا المشروع مثلها مثل أيّة دولة أخرى إذ أن القيادة في هذا المشروع هي للاتحاد الأوروبي. وبالتالي فإن "المشروع المتوسطي" بقيادته الأوروبية يعتبر بمثابة المشروع المنافس "للمشروع الشرق أوسطي" بقيادته الأمريكية الاسرائيلية.

د- ان "المشروع المتوسطي" يمثل اقتراباً أكثر شمولاً للمنطقة من اقتراب "المشروع الأوسطي"، فقد اهتم "المشروع المتوسطي" اهتماماً ملحوظاً بالأبعاد الثقافية والاجتماعية والسياسية، إلى جانب البعد الاقتصادي لإعادة ترتيب الأوضاع بين دول شمال المتوسط من جانب ، والدول الواقعة على شواطئه الجنوبية والشرقية من الجانب الآخر، فقد دعت وثيقة برشلونة كما أشار الباحث في الفصل الثالث إلى محاربة العنصرية، وإلى احترام تنوّع الثقافات والتقاليد بين شعوب حوض البحر المتوسط، وان الحوار بين الأديان والثقافات هو السبيل إلى المحافظة على الاستقرار والسلام في

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

"المتوسطية" تبدو وكأنها لا تعاني البتة من أي نقص في الشرعية فيما يتعلّق بكيانها، "فالأوسطية" على عجلة من أمرها في مسألة إقامة نظامها، و"المتوسطية" تتطلّع إلى بلورة مؤتمر للتعاون والأمن في المتوسط، والذي سيحتاج إلى بعض الوقت ليرى النور[١]. بمعنى آخر أن "المتوسطية" لا تعاني من أي نقص في القبول الدولي، على العكس من "الأوسطية" التي تتطلّع للحصول على شرعية دولية وإقليمية بحيث يكون هناك إجماع على قبولها.

ز- ان "الشرق اوسطية" تمثل جسر العبور من وضع كان قائماً قبل عملية السلام إلى تشييد نظام اقليمي جديد تكون إسرائيل قطب الرُحى فيه، أما "المتوسطية" فهي تنطلق من وجود متوسطية جديدة على الصعيد الثنائي بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية المعنية التي كانت لها اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وهي في صدد بلورة اتفاقيات مشاركة جديدة، بحيث أن الهدف الأساسي للمتوسطية يكمن في بلورة إطار شامل من حيث الدول والقضايا التي يريد الاتحاد الأوروبي إثارتها مع جيرانه في الجنوب[٢].

حـ- من الناحية الأمنيّة:

في "المشروع الشرق أوسطي" تطرح الولايات المتحدة إسرائيل كطرف مهيمن على بقية الأطراف العربية وغير العربية باعتبارها حليف استراتيجي يحقق مصلحتها، لذلك فإن الولايات المتحدة تسعى ضمن "المشروع الأوسطي" إلى إحداث خلل في توازن القوى لمصلحة إسرائيل. أما في "المشروع المتوسطي" فالموضوع مختلف، فمنطقة الشرق الأوسط تشكل منطقة قريبة من أوروبا وذات

(١) ناصيف حتي، مستقبل العلاقات العربية - الأوروبي بين الشرق أوسطية، والمتوسطية حلقة نقاشية، مصدر سابق، ص٩٤.

(٢) المصدر نفسه، ص١٠٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حساسية عالية نظراً للقرب الجغرافي، بالتالي فإن "المشروع المتوسطي" يقضي بإيجاد التوازن بين الجانب العربي وإسرائيل، لأن أي خلل قد يؤدي إلى إشعال المنطقة العربية القريبة من أوروبا.

ط- موقف المشروعين "الشرق اوسطي" و "المتوسطي" من بلدان مجلس التعاون الخليجي:

إن بلدان مجلس التعاون الخليجي لم يتم استبعادها من المشروع "الشرق أوسطي"، وذلك لأهداف اقتصادية وسياسية، اقتصادية من أجل المحافظة على أسعار النفط وضمان إمداداته إليها. وسياسيّة من أجل تحسين علاقاتها مع إسرائيل. أما "المشروع المتوسطي" فإنه استبعد بلدان مجلس التعاون الخليجي من مشروعه، وذلك لعدة أسباب منها:[1].

اولاً: ان إدخال دول مجلس التعاون الخليجي في "المشروع المتوسطي" يتطلب إنشاء منطقة للتبادل الحرّ، وهذا بدوره يعني خرقاً للبند المتعلق بـ"الدولة الأكثر رعاية"، ولا يتفق مع المادة (٢٤) من اتفاقية "الجات" التي تنص على عدد من المبادئ المتعلقة بتحديد مناطق التبادل الحر.

ثانياً: لأن بلدان الخليج العربي تلجأ لممارسات غير مشروعة من نوع المساعدات المالية العامة، والإعطاء المقيد لتراخيص الاستيراد المعتمدة في الكثير من بلدان الخليج.

ثالثاً: ان الحركة النقابية محظورة في معظم بلدان الخليج العربي، وبالتالي فإن دول مجلس التعاون الخليجي تستخدم أيدي عاملة زهيدة الأجر، تأتي من أسيا وبلدان المحيط الهادئ، ولا بد من أن يؤدي هذا الامتياز من حيث الأيدي العاملة الرخيصة الأجر إلى خسارة الكثير من فرص العمل في أوروبا في حال توقيع اتفاق التبادل الحر.

---

(١) بشارة خضر وعبدالجليل مرهون، أوروبا وبلدان الخليج العربية، الشركاء الأباعد، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد٥١، نيسان/إبريل-أيار/مايو١٩٩٦، ص ص١٩٢-١٩٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وترى الدراسة بأن هناك سبباً آخر يمكن أن يُضاف، وهو أن منطقة الخليج العربي تقع في نطاق المصالح الأمريكية العليا، ولهذا السبب فإن إدخالها لهذه الشراكة قد يؤدي إلى مواجهة وربما صراع بين الطرفين الأوروبي والأمريكي، وهذا الأمر لايسعى إليه الاتحاد الأوروبي في الوقت الراهن.

هكذا فإننا نلاحظ أن الاتحاد الأوروبي قد استطاع عبر طرحه "المتوسطي" أن يشكل نظاماً أكثر اقتراباً وتقبّلاً من قبل الدول الشرق أوسطية مما يعني أن المشروع الأوروبي قد جاء ليتلافى النقاط السلبية في المشروع الشرق أوسطي والتي تثير حفيظة الدول الشرق أوسطية، الامر الذي يساهم في جعله مستساغاً ومنافساً قوياً للمشروع الإسرائيلي-الأمريكي الذي ينطوي على مفهوم الإكراه[1].

ومع ذلك فإن كلاً من المشروعين "الأوسطي" و "المتوسطي" قد تقاطعا في العديد من النقاط أبرزها:

١- من حيث الهدف:

نجد أن كلا المشروعين عبارة عن محاولات دولية تسعى إلى إعادة صياغة المنطقة ضمن أنظمة إقليمية جديدة تكفل لها مصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية في المنطقة، وذلك على حساب المصلحة العربية. ولا غرو أن المشروعين الأوسطي والمتوسطي يكرسان هوية متوسطية لبعض العرب، وأخرى شرق أوسطية للبعض الآخر، ولن يكون ذلك إلا على حساب الهوية القومية العربية الإسلامية، لأن هذه التكتلات ليست تكتلات اقتصادية بحتة، وإنما هي أيضاً تُشكل هويات سياسية وثقافية واقتصادية جديدة تربط العرب بدوائر حضارية أخرى، وتبعدهم عن دائرتهم الحضارية العربية الإسلامية، وهي إلى جانب ذلك تسعى إلى

---

(١) محمد سيّد أحمد، ومي ناصيف يوسف حتّي، حلقة نقاشية، حول مستقبل العلاقات العربية - الأوروبية بين الشرق أوسطية والمتوسطية، مجلة المستقبل العربي، مصدر سابق، ص ص١٠٤-١٠٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تدمير النظام الإقليمي العربي بعد أن تعرض للخرق والتفكك أثر حرب الخليج الثانية، وتقوم بإدراج العرب بمجموعات (فسيفسائية) تارة هوية متوسطية وأخرى شرق أوسطية. أي أن كلاً من المشروعين يقومان على تجزئة الوطن العربي إلى مناطق اقتصادية منفصلة، الأمر الذي يضعف موقفها التفاوضي مع تكتل الدول المتقدمة، سواء أكانت الولايات المتحدة من جانب، أو دول الاتحاد الأوروبي في الجانب الآخر[1].

ب- من حيث المضمون:

يتبنّى المشروعان نمط اقتصاديات السوق الحرّة، أي تسييد الاقتصاد الرأسمالي على الاقتصاد العالمي، ومن ثم يمكن القول بأن كلاً من المشروعين يهدفان إلى استيعاب اقتصاديات دول الوطن العربي، وان كان بوسائل مختلفة في النظام الرأسمالي العالمي المعاصر. ولكن هذا التوجه لايحظى بقبول مطلق من جانب الدول الأخرى، ومنها الدول العربية، فهي ترى أن النموذج الرأسمالي، قد يكون معوقاً لتنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية، والدليل على ذلك عدم إحراز تقدم يُذكر في دول أوروبا الوسطى والشرقية، التي تحوّلت إلى نظام اقتصاديات السوق منذ ما يقرب من عشرة أعوام، فقد تسبب هذا التحول إلى مضاعفة الاضطرابات الاجتماعية التي كثيراً ما نزعت إلى استخدام العنف، الأمر الذي يهدد الديمقراطية الناشئة فيها[2].

جـ- من حيث الدول:

نجد أن هناك عدد من الدول الدائمة العضوية في كلا المشروعين مثل (مصر، الأردن، سوريا، لبنان، السلطة الوطنية الفلسطينية، إسرائيل، تركيا)،

---

(١) محمد صالح المسفر، مصدر سابق، ص١٣٦.

(٢) سمعان بطرس فرج الله، مصدر سابق، ص٥٦٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأن استبعدت من نطاقهما، على الأقل في المرحلةالراهنة، دولاً إقليمية هامة مثل (إيران والعراق وليبيا).

د- من حيث شمولية مفهوم الأمن:

لا يوجد تناقض بين المشروعين الأوسطي والمتوسطي حول مفهوم الأمن سواء في الشرق الأوسط أو في البحر المتوسط، فكلاهما يستهدف فرض أوضاع أمنية معينة على دول المنطقة الداخلة معهما في المشروعين بما يتفق ومصالح الطرفين (الأوروبي والأمريكي) إضافة إلى مصلحة إسرائيل التي ترتبط عضوياً بالمصالح الأمريكية.

فكلاهما متفقان على أن مصدر الخطر الأساسي على أمن المنطقة إنما يأتي من امتلاك الدول العربية، وليس إسرائيل لأسلحة الدمار الشامل، ومن ثم ينبغي منع هذه الدول من امتلاك هذه النوعية من الأسلحة[1].

كذلك يلتقي المشروعين "الأوسطي" و "المتوسطي" في محاربة وانتشار ما يعتبرونه أصولية إسلامية تحت شعار ما يسمّى "إرهاباً".

هـ- من حيث المفهوم القيمي:

نجد أن كلا المشروعين يتفقان في الآراء حول المبادئ التي يجب أن يقوم عليها "النظام الدولي الجديد"، ومن أهمها: الحريّة الاقتصادية، والديمقراطية التعددية، واحترام حقوق الإنسان، والشرعية الدولية ... الخ. كما أن هذا التوجه أصبح مقبولاً من جانب شعوب دول "العالم الثالث"، ومنها الشعب العربي.

و- من حيث القرارات الدولية:

يدعم الاتحاد الأوروبي وإمريكا ظاهرياً القرار رقم (٢٤٢) كمرجعية أساسية لحل الصراع، ولكن كلا الطرفين لا يفعلان شيئاً عملياً لتنفيذ القرار مخالفين بذلك المادة (٢٥) من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تطالب الأعضاء في الأمم المتحدة

---

(١) المصدر نفسه، ص٥٧٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بتنفيذ قرارات مجلس الأمن، فالاتحاد الأوروبي وأمريكا يتركان موضوع الحل كلياً للتفاوض بين الطرفين العربي والاسرائيلي، حيث تتصف علاقات القوة بينهما بخلل شديد لمصلحة الطرف الاسرائيلي، ففي هذه الحالة تكون نتيجة التفاوض لمصلحة الطرف الأقوى. ولهذا يمكن القول أن الموقف الأوروبي من الناحية العملية يتفق مع الموقف الأمريكي بخصوص تطبيق قرارات مجلس الأمن، وبالذات القرار (٢٤٢) فترك الحل للتفاوض ومن دون سند فعلي من الشرعية الدولية يعني ترك الطرف الأقوى يفرض الحل الذي يخدم مصلحته[١].

وعلى الرغم من أن دولاً كثيرة تعمل في إطار المشروعين معاً، فإن التناقض بينهما يتمثّل في تنافسهما على إعادة تشكيل النظام الإقليمي، وصوغ مستقبل المنطقة المتوسطية، والمنطقة الشرق أوسطية، ويلاحظ أن هذا التنافس قد طفا على السطح وأنه مرشّح للتفاعل في المستقبل[٢].

فعلى مدار السنوات الماضية حاولت الجماعة الأوروبية منافسة المشروع "الشرق أوسطي" من خلال "المنتدى المتوسطي"، وكان ذلك في تشرين الأول عام ١٩٩١ عندما شكّلت الجماعة الأوروبية ما يسمى "بالمنتدى المتوسطي الغربي؛ والمعروف أيضاً ب٥+٥، وعلى الرغم من الصعوبات والتحديات[*] التي واجهت هذا المنتدى في البداية، إلا أنه استمر حتى أخذ شكله الصحيح في

---

(١) محمد الأطرش، مصدر سابق، ص١٦.

(٢) هيثم الكيلاني، الشراكة الأوروبية المتوسطية.:تحليل لنتائج مؤتمر برشلونة، مجلة شؤون الأوسط، مصدر سابق، ص٧٥.

(*) الصعوبات والتحديات التي واجهة المنتدى المتوسطي الغربي تتمثّل في عاملين هما:

أ- الأزمة الليبية - الغربية عام ١٩٩٢، حول تسليم اثنين من المتهمين بتفجير طائرة مدنية أمريكية في المجال الجوي البريطاني.

ب- الاقتراح المصري بتوسيع إطار التعاون ليشمل جميع دول جنوب المتوسط ومصر بالأساس، وتم إقرار التوسع أخيراً من حيث المبدأ مع استبعاد ليبيا بشكل يفتقد إلى اللياقة. سعد الدين إبراهيم، الرؤى المستقبلية المتوسطية للمشرق العربي: الرؤية العربية، الرؤية الشرق الأوسطية، الرؤية البحر متوسطية، الرؤية الإسلامية، مجلة كراسات استراتيجية، مصدر سابق، ص١٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أواخر تشرين الثاني عام ١٩٩٥، وإن دلّ ذلك على شيء فإنه يدل على مدى اهتمام الجانب الأوروبي بالمنطقة، وعدم تركها فريسة للمشروعات الأمريكية-الإسرائيلية، وهذا بدوره أظهر مدى الندية والمنافسة التي ستحظى بها أوروبا في مواجهة الولايات المتحدة[١].

لهذا فإن معالم التنافس بين المشروعين تبرز في "مشروع السوق الشرق أوسطية" الذي تتبناه الولايات المتحدة لكونه يرسخ إسرائيل عضواً أساسياً في المنطقة، ويُنشئ فضاءً اقتصادياً يتمتع بحدود جغرافية واسعة وإمكانات اقتصادية ومالية وثروات طبيعية جيّدة، وهذا كله ينطوي في نهاية المطاف على تهديد للاتحاد الأوروبي في مناطق نفوذه التقليدية، وقد يصل إلى حد تغيير التوازنات في المنطقة.

وإذا كان الاتحاد الأوروبي لا يعارض "مشروع النظام الشرق أوسطي"، فإنه يتحفظ كثيراً عن الهيمنة الأمريكية على مقدرات هذا المشروع، ويرى أن "النظام الشرق أوسطي" يخدم أساساً المصالح الأمريكية والإسرائيلية أي أنه لا يقوم على مبدأ توازن المصالح، وإنما على أساس ميزان القوى، يُضاف إلى ذلك أن أوروبا ترى أنها هي المؤهلة لمساعدة البلدان المتوسطية على تنمية اقتصادها، وليس الولايات المتحدة، وذلك بحكم عوامل الجغرافيا والتاريخ، والمصالح الاقتصادية والتجارية الضخمة التي تشد الطرفين الى بعضهما البعض والتي تجعل كلاً منهما عمقاً استراتيجياً للآخر[٢].

ومن هنا رأى الاتحاد الأوروبي بأن علاقاته مع منطقة الشرق الأوسط هي التي ستساعده على تدعيم موقفه في مواجهة الولايات المتحدة، وبخاصة في

---

(١) سعد الدين إبراهيم، الرؤى المستقبلية للمشرق العربي: الرؤية العربية، الرؤية الشرق أوسطية، الرؤية البحر متوسطية "الرؤية الإسلامية"، مصدر سابق، ص١٥.

(٢) هيثم الكيلاني، الشراكة الأوروبية المتوسطية، تحليل لنتائج مؤتمر برشلونة، مجلة شؤون الأوسط، مصدر سابق، ص ص٧٥-٧٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نطاق مستعمراته السابقة في حوض البحر المتوسط والمنطقة العربية[١]. خاصة وأن القوة العسكرية أصبحت أقل أهمية بكثير في عالمنا المعاصر، وان انواعاً أخرى من القوة الاقتصادية والثقافية، قد حلّت محلّها، فقد ظهر في الوقت الراهن ما يسمى "بالقوّة الناعمة" وهي نوع من النفوذ لا يعتمد على القوة العسكرية، حيث يقول أصحاب نظرية "القوّة الناعمة" إننا نعيش في عالم لم تعد السيطرة الاقتصادية والمالية تحتاج فيه إلى حماية بسيطرة فعلية أو "بالقوة المسلّحة"[٢]. لهذا يستطيع الاتحاد الأوروبي تحدّي الولايات المتحدة اقتصادياً، بموجب هذا المنطق الجديد، ليس في منطقة الشرق الأوسط فحسب، وإنما في أغلب المناطق التي تسيطر عليها الولايات المتحدة، إذ يستطيع الاتحاد الأوروبي السيطرة على نسبة أكبر من اقتصاديات الولايات المتحدة نفسها دون اللجوء إلى أي نشاط عسكري.

ومن هنا تتشكل الآن خريطة جديدة للعلاقات فيما بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ستنطوي على تنافس اقتصادي شديد على المناطق الاقتصادية الهامّة في العالم ومنها الشرق الأوسط، حيث تحوّلت المصالح الاستراتيجية الشاملة من احتواء القوى العظمى كما كان الحال أثناء الحرب الباردة إلى ممارسة السيطرة على موارد الطاقة في العالم[٣].

فقد ذكر الخبير المالي الأمريكي (ديفيد هول)، "أن الولايات المتحدة أمّة مدينة في هيئة أمّة دائنة، والألمان أمّة دائنة في هيئة أمّة مدينة". لذا

---

(١) نادية مصطفى، أوروبا والوطن العربي، في مصطفى طلاس، ملف أوروبا والوطن العربي، سلسلة كتب في كتاب، مركز الدراسات العسكرية، دمشق، ١٩٩٩، ص٣٧.

(٢) فريد هالبداي، مستقبل القوة العسكرية .. ؟، مجلة الباحث العربي، لندن، العدد٤٣، تشرين الثاني ١٩٩٦ - شباط ١٩٩٧، ص ص١٥-١٦.

(٣) جوهانس رابسنر، أوروبا والولايات المتحدة والخليج، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد٦٦، تشرين الأول١٩٩٧، ص٢١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ستحاول الولايات المتحدة في الفترة المقبلة أن تقوّي مكانتها في المنظومة الرأسمالية، من خلال هيمنتها على العالم الثالث، وقد أكد الرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش) في تقريره عن الأمن القومي الذي قدّمه إلى الكونغرس في شهر آذار ١٩٩٠ حينما ذكر "نرى أن المتطلبات الأكبر ترجيحاً لاستخدام قواتنا المسلّحة قد لاتشمل الاتحاد السوفياتي، وقد تكون في العالم الثالث" [١]. ويعد الشرق الأوسطي من أهم مناطق دول العالم الثالث وتحديداً مايتصل منها بالمصالح الأمريكية.

ومع ذلك فإن خريطة علاقات المنافسة التي تتشكّل الآن تشير إلى بروز كتل نقديّة وتجارية وتكتلات دولية وإقليمية ستشهد تنافساً فيما بينها في المستقبل، سوف يحسمه في النهاية من يبرز بينها كأكبر قوّة مالية واقتصادية[٢].

لهذا نجد أن أحد أهم الأهداف الأمريكية في إقامة "النظام الشرق أوسطي الجديد" يكمن في استخدام الأموال العربية والموارد الطبيعية في التنافس الاقتصادي الدائر الآن بين الولايات المتحدة من جهة، والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، ونحن نعرف بأن الاقتصاد الأمريكي يعاني من الكثير من الأزمات بالداخل، وبالتالي فإن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول الاستفادة من الرساميل العربية، ومن الموارد العربية ليس في الصراع العربي - الاسرائيلي بل في التنافس الامريكي مع الدول الكبرى على الصعيد العالمي (خاصة الاتحاد الأوروبي موضوع الدراسة)[٣].

---

(١) مقتبس في، رمزي زكي، مصدر سابق، ص٢٣.

(٢) المرجع السابق، ص١٢.

(٣) مسعود ظاهر، الشرق العربي المعاصر: بين سايكس بيكو والنظام الشرق أوسطي الجديد، مجلة آفاق الإسلام، مصدر سابق، ص٨٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لذلك ترى هذه الدراسة أن الخريطة السياسية الجديدة التي سيتم رسمها وصياغة بنودها هي التحوّل إلى "النظام الشرق أوسطي" أو "المتوسطي"، وبما يلبي مصالح الاطراف الكامنة خلف كل مشروع مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح الأطراف الأخرى بما يكفل عدم الوصول إلى حالة الصراع.

فأوروبا تدرك أن انفراد واشنطن بساحة الشرق الأوسط يحمل عدّة أخطار، إذ يهدد مصالحها، ويحجّم من قدرتها، والهاجس الأوروبي الآن هو العمل بشكل أكثر كثافة ليس لإنقاذ مسيرة السلام فقط، وإنما لحماية الجزء الجنوبي من أمنها الذي يخضع للتهديد. وهذا التحدي يهدد مصالح الاتحاد الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط، ويبقى أن هذا الاتحاد عليه إثبات مصداقيته ودوره بلعب دور أكثر فاعلية والإصرار على عدم ترك الساحة لواشنطن[١].

وقد تمكّن الاتحاد الأوروبي من تحقيق ذلك الهدف عن طريق مشروعه المتوسطي الذي يمتلك العديد من العوامل التي تجعله منافساً "للمشروع الشرق أوسطي" ومنها أنه أجيز من قبل معظم الأوروبيون لاسيما أولئك الذين يسكنون على شاطئه الشمالي[٢]. كما أنه استبعد الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الأخرى غير المتوسطية من مؤتمر برشلونة للأمن والتعاون في المتوسط، لذا بدأ واضحاً أن الأوروبيين يريدون نظاماً للتعاون الإقليمي يقتصر على دول جنوب المتوسط، وبدأوا يشاركون الدول العربية في تخوّفاتهم ويقدّرون أن "المشروع الشرق اوسطي" هو مشروع أمريكي -إسرائيلي" يهدف إلى إقصاء أوروبا عن منطقة الشرق الأوسط[٣].

---

(١) يسرى حسين، أوروبا الحائرة بين الشرعية الدولية والموقف الأمريكي، مجلة الباحث العربي، لندن، العدد٤٣، تشرين الثاني١٩٩٦/شباط ١٩٩٧، ص٧٨.

(٢) سعد الدين إبراهيم، "الرؤى المستقبلية للمشرق العربي: الرؤية العربية، الرؤية الشرق أوسطية، الرؤية البحر متوسطية، الرؤية الإسلامية ، مجلة كُراسات استراتيجية، مصدر سابق، ص١٤.

(٣) المصدر نفسه، ص١٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثم أنه إذا لم يكن هناك متحمّسون للشراكة المتوسطية فمما لاشك فيه أنها لأولئك الذين يعارضونها، فحتى سوريا وإسرائيل قد تجاوبتا معها، ولم ترفضا أي دعوة متوسّطية وكانت هذه جميعاً إشارات جيّدة، بكلمات أخرى فإن الشراكة المتوسطية لم تخلق عداوة نشطة في العالم العربي، وربما يرجع ذلك إلى غياب الولايات المتحدة الأمريكية تماماً عن هذا المشروع، إضافة إلى تقليص الدور الاسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط، وبذلك تعد برشلونة ذات دينامية منافسة لدينامية الشرق أوسطية، على الرغم من نقاط التقاطع العديدة بين الإثنين[1].

المبحث الثالث: السيناريوهات المحتملة للعلاقات الأوروبية - الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

لقد قامت هذه الدراسة باستعراض الواقع الأوروبي والأمريكي في محاولة منه للكشف عن طبيعة العلاقات الجدلية التي تربط بين هذين القطبين على الصعيد الاقتصادي، والأمني، والسياسي، الأمر الذي خلّف درجة كبيرة من الاعتماد المتبادل بينهما (الأمريكي والأوروبي)، وذلك في ضوء عناوين رئيسية وتحوّلات كبرى على الصعيد الدولي أهمها:

أ- تبدّل قاعدة القوة وتحوّلها من القوة العسكرية إلى القوة الاقتصادية.

ب- بداية التراجع الاقتصادي في الولايات المتحدة، وتنامي الاقتصاديات الأوروبية، مماجعل جدلية العلاقة التي تحكم الطرفين تبحث عن مصادر قوة إضافية لترجيح كفّة طرف على حساب الطرف الآخر، وقد كانت منطقة الشرق الأوسط، أحد ينابيع القوّة التي يُراد الاستزادة بها من قبل الطرفين الأوروبي أو الأمريكي بوصفها إحدى المعايير والمتغيرات الهامّة، التي ترسم مستقبل العلاقة بين الطرفين.

---

(١) ناصيف حتّي، مستقبل العلاقات العربية - الأوروبية بين الشرق اوسطية والمتوسطية، حلقة نقاشية، مجلة المستقبل العربي، مصدر سابق، ص٩٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبذلك فإنه يمكننا رصد أهم السيناريوهات (رفضاً أو قبولاً) التي ستحكم واقع ومستقبل العلاقات الأوروبية - الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط في العقود القادمة:

المطلب الأول: السيناريو الأول:

استمرار علاقاتهم كما كانت عليه قبل انتهاء الحرب الباردة، بحيث تستمر قائمة على العلاقات الاستراتيجية البحتة التي فرضتها الأوضاع السياسية التي أحاطت بنظام القطبية الثنائية السالف، مع كل ما كانت تحمله هذه العلاقة من طبيعة استراتيجية غير متكافئة وُظِّفت في إدارة الصراعات التجارية لتحقيق المصالح الأمريكية ولو على حساب المصالح الأوروبية.

إلا أن مثل هذا السيناريو غير منطقي وغير واقعي على الإطلاق وذلك لعدّة أسباب أهمها:

١- انتهاء الحرب الباردة، وانهيار المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي (سابقاً) الذي كان يشكّل خطراً مباشراً على دول أوروبا الغربية.

٢- التحوّل في أوروبا من مفهوم الجماعة الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي أسبغ ثقلاً ملحوظاً على هذا الاتحاد، وجعله يتمتع بقدر من الاستقلالية عن الولايات المتحدة.

٣- الدور الكبير الذي بدأت تلعبه دول الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية، والذي تمثّل في عملية إعادة التأهيل الاقتصادي لدول شرق ووسط آسيا، كما أنها أصبحت أكبر مصدر إعانة لدول منطقة الشرق الأوسط، وخاصة في عملية السلام والديمقراطية والنمو الاقتصادي .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤- التغيّر في مفهوم القوة بين الأطراف الرئيسية للنظام الدولي، حيث تغيّر مفهوم القوة العسكرية في الوقت الراهن إلى مفهوم القوة الاقتصادية. والدليل على ذلك أن الولايات المتحدة أقامت تكتّل (النافتا) عام ١٩٩٤ للرد على تكتّل الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٢، كذلك أقامت دول الاتحاد الأوروبي "مشروع الشراكة الأوروبية - المتوسطية" للرد على "مشروع النظام الشرق أوسطي".

ثم أن العلاقات التي كانت قائمة قبل انتهاء الحرب الباردة، والمبنية على العلاقات العسكرية والاستراتيجية ، قد تحوّلت وأخذت أبعاداً اقتصادية جديدة تقوم على أساس المنفعة المتبادلة.

فالولايات المتحدة قد فرضت قيادتها على المنظومة الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية من خلال قوتها المالية والاقتصادية، وحينما ضعفت هذه القوة في بداية الستينيات، استمرت في فرض هذه القيادة من خلال قوتها العسكرية، لكن هذه القوة العسكرية الآن لم يعد لها الفاعلية نفسها بعد أن تغيّرت خريطة علاقات الصراع العالمي.

وبذلك فإنه وفي ظل انتهاء الحرب الباردة، واختفاء المعسكر الاشتراكي، وفي ظل توحيد أوروبا، فإن معادلات القوّة الاقتصادية التي تشكّلت لدى الاتحاد الأوروبي لن تسمح وستكون معضلة أمام استمرار الهيمنة الأمريكية على الشؤون الاستراتيجية، وبالتالي الشؤون الاقتصادية للاتحاد الأوروبي وتحديداً في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الثاني: السيناريو الثاني:

التحوّل في علاقاتهم تجاه منطقة الشرق الأوسط، وبفعل انتهاء الحرب الباردة من علاقة كانت قائمة على أبعاد استراتيجية بحتة إلى علاقة صراع

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اقتصادي، وتحديداً بين مشروعيهما المطروحين في منطقة الشرق الأوسط، ذلك كون أن العامل الاقتصادي أضحى العامل الحاسم في صياغة العلاقات الدولية والإقليمية.

إن مثل هذا السيناريو ومع أنه مقبول على المستوى النظري، إلا أنه من الناحية العملية غير مقبول وذلك لعدة أسباب أهمها:

١- إن كلا المشروعين "الشرق أوسطي" و "المتوسطي" لهما نفس الهدف تجاه الشرق الأوسط، وهو إعادة صياغة المنطقة ضمن أنظمة إقليمية جديدة تكفل لهما مصالحهما السياسية والاقتصادية والأمنية، على حساب المصلحة العربية، كما أن لهما نفس المضمون من حيث تبنّي المشروعين لنمط اقتصاديات السوق الحرّة ... الخ.

الأمر الذي من شأنه أن يدفع باتجاه تطوير علاقات تعاونية وتنافسية في إطار تكاملي بسبب الاعتماد المتبادل بينهم، أكثر من خلق علاقات صراعية قد تؤثر سلبيّاً على الطرفين (الأوروبي والأمريكي).

٢- اشتراك المشروعين "الشرق أوسطي" و "المتوسطي" في إرساء السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل، خدمة لمصالحهما الاقتصادية والأمنية في المنطقة.

٣- قيام المشروعين "الشرق أوسطي" و "المتوسطي" على مبدأ التعاون والتنافس والاعتماد المتبادل، ليس فقط على مستوى توزيع المصالح، وإنما أيضا على مستوى التعاون وتنسيق الجهود بينهما لمواجهة العديد من المشاكل الاقليمية، كموضوع التحديات البيئية والتلوّث ومكافحة الإرهاب والفقر والحد من التسلّح.

٤- الإدراك المشترك للمشروعين "الشرق أوسطي" و "المتوسطي" بأن أي صراع اقتصادي أو حرب تجارية من شأنها أن تحقق كسب صافي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لطرف ثالث على حساب مصلحتهما معاً، وقد يكون هذا الطرف (اليابان أوالصين).

المطلب الثالث: السيناريو الثالث:

التحوّل في علاقاتهم إلى التنافس الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط بوصفها حلقة أخرى في سلسلة التنافس ضمن إطار التكامل الاقتصادي والسياسي والأمني الذي يجمعهما على صعيد العلاقة الكليّة مع تطوير العلاقات بينهما على نحو يسعى لضبط أيّة توتّرات تجارية قد تؤدي إلى صراع اقتصادي بين الطرفين، مع السماح لإدارة سياسية جماعية مستقلة للاتحاد الأوروبي في إطار من التنسيق والتعاون المتكافئ مع الإدارة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية.

فبعد أن تم استبعاد كل من السيناريو الأول والثاني، يغدو السيناريو الثالث هو الأكثر منطقية في ظل المعطيات والوقائع السياسية والاقتصادية الجديدة، والتي من أهمها:

١- التغيرات والتبدلات التي طرأت على النظام الدولي، وتحوّله من نظام القطبية الثنائية، إلى وضع دولي جديد يبرز قوىً اقتصادية جبّارة كالاتحاد الأوروبي.

٢- تغيّر قاعدة القوة من عسكرية إلى اقتصادية، وهو الأمر الذي يعطي ميّزة للاتحاد الأوروبي على حساب الولايات المتحدة التي بدأت معدلات التسارع الاقتصادي فيها بالانحدار.

٣- رغبة الدول الأوروبية في التحرر من الهيمنة الامريكية، والعودة إلى المجد السابق، باعتبار أن معظم الدول الشرق أوسطية كانت تقبع تحت الاستعمار الأوروبي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤- يشكل "المشروع الأوروبي المتوسطي"، مشروعاً أكثر اعتدالاً ومنطقية من نظيره الشرق أوسطي، مما يجعل درجة تقبّله أكثر في الشرق الأوسط في ضوء الانحياز الواضح للولايات المتحدة تجاه إسرائيل.

وبالفعل بدأت المنافسة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في المنطقة، وليس أدل على ذلك ما قام به الاتحاد الأوروبي من محاولات لإدخال منطقة الشرق الأوسط في نطاقه. فقد عمل على تطوير علاقاته مع دول المنطقة من خلال الحوار العربي - الأوروبي، ثم من خلال ما كان يسمى بـ "المنتدى المتوسطي" الذي تبلور أخيراً في تشرين الثاني ١٩٩٥ بمؤتمر برشلونة الذي استطاع أن يُعيد أوروبا إلى ساحة التأثير في الشرق الأوسط، وذلك من خلال طرحه "للمشروع المتوسطي" الذي يمثل منافساً قوياً "للمشروع الشرق أوسطي".

من هنا سيكون هناك تنافس حقيقي على منطقة الشرق الأوسط بين المشروعين "الشرق أوسطي" و "المتوسطي"، وستكون إحدى ملامح هذا التنافس محاولة دول الاتحاد الأوروبي إيجاد دور رئيسي وفاعل في منطقة الشرق الأوسط، وتحديداً في العملية السلمية، وذلك من خلال تأكيداته المستمرة على ضرورة تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة بناءً على قرارات الأمم المتحدة (٢٤٢) و (٣٣٨).

وترى هذه الدراسة أن الاتحاد الأوروبي سيدخل في بناء العملية السلمية عاجلاً أم آجلاً، وقد ظهر ذلك من خلال قيامه في الفترة الأخيرة بالتحرّك في المنطقة بشكل إيجابي وواضح، حيث بدأ بتوجيه الانتقادات للحكومة الاسرائيلية لما تقوم به من بناء المستوطنات في غزة والضفة الغربية، بالاضافة الى قيامها

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بمحاولة نسف العملية السلمية من خلال أحداث الأقصى التي أظهرت رغبة اسرائيل المعادية للعملية السلمية[١].

إن كل هذه الأحداث لا تتفق مع أهداف ومصالح الاتحاد الأوروبي في المنطقة، لذلك سيلعب الاتحاد الأوروبي دوراً رئيسياً وفاعلاً في المنطقة، وخاصة بعد غياب الموقف الأمريكي، أو ضعفه في إيجاد حل لاحداث الاقصى، فقد بدأت بعض دول الاتحاد الأوروبي (ألمانيا، فرنسا، أسبانيا) بالتحرّك ولو بشكل فردي لمحاولة إيجاد حل مناسب لما وصلت إليه الأوضاع في مدينة القدس.

فالاتحاد الأوروبي سيشكل منافساً وندّاً قويّاً للولايات المتحدة في المنطقة، خاصة وأن مواقفه لا تنُم عن انحياز واضح لأي من الطرفين (العربي أو الاسرائيلي) وقراراته هي الأكثر اعتدالاً وإنصافاً من قرارات الولايات المتحدة، الأمر الذي سيؤدي في حال نجاحه في العملية السلمية إلى نجاح مشروعه "المتوسطي" والذي سيطغى على المشروع الشرق أوسطي"[٢].

ومن بين الأسباب التي دعت الاتحاد الأوروبي إلى منافسة الولايات المتحدة على منطقة الشرق الأوسط، ذلك التقرير الذي قدمته وزارة الدفاع الأمريكية بصدد علاقتها بأوروبا، واعتبارها علاقات غير متكافئة، تمارس من خلالها الولايات المتحدة قدراً من الهيمنة، الأمر الذي دفع بأوروبا إلى ضرورة التفكير بإرساء علاقات تضمن الندية، والمنافسة بين الطرفين بعد أن أثار هذا التقرير ردود فعل واسعة النطاق لدى الجانب الأوروبي[٣].

---

(١) نبرمين النواوي، الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد١٤٢، اكتوبر ٢٠٠٠، ص١٠٩.

(٢) المصدر نفسه، ص١٠٩.

(٣) هدى ميتيكس، النظام الدولي الجديد والواقع العربي، مجلة الشؤون العربية، مصدر سابق، ص٣٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولم ينسَ الأوروبيون تلك الإهانة التي خصهم بها (هنري كيسنجر) وزير الخارجية الأمريكي السابق عندما قال ذات يوم: "في كل مرّة أسمع فيها حديثاً عن أوروبا، أتساءل: ترى بمن أتصل؟!". ولا الإهانة البالغة الأخرى التي تعرّضت لها دول الاتحاد الأوروبي، عندما قال وزير أمريكي في شماتة على هامش اجتماعات الدول الصناعية السبع الكبرى (كان ذلك في مدينة ليون الفرنسية عام ١٩٩٦) "خيرٌ لأوروبا أن تنشغل بصناعة الجبن من أن تبحث عن منافسة للدولار العظيم".[١].

كذلك فإن للسيدة مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية عبارة شهيرة تقول فيها: "أن أمريكا هي الأمة صاحبة المسؤوليات العالمية، والمستعدة لعمل كل شيء وقتما تريد، وليعلم الجميع أننا نفعل ما نريد ونغيّر ما نشاء، ولا تقف في طريقنا عقبات لأن العالم لنا، العالم للأمريكان"، وقد أثارت هذه العبارات -بحسب صحيفة لوموند ديبلوماتيك- حفيظة الأوروبيين الذين يرون أن الهيمنة الأمريكية لاينبغي أن تكون قدراً محتوماً، وعلى أمريكا أن تفهم من الآن فصاعداً أنه لن يكون بمقدورها أن تفرض قوانينها على القارات الخمس ووفقاً لمصالحها فقط، كما لن تكون (شرطي العالم) في مناطق الصراعات والأزمات إلى الأبد[٢].

لذلك انتهجت أوروبا سياسة الوقوف في وجه الهيمنة الامريكية سراً وعلانية، وجاء مشروع (الشراكة) ليشكّل خطوة جريئة نحو إثبات الذات الأوروبية في مواجهة الغطرسة الامريكية ومشروعها (الشرق أوسطي)، في إحدى أهم مناطق العالم "الشرق الأوسط".

---

(١) سعيد اللاوندي، أمريكا - أوروبا العولمة، والعولمة المضادة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد١٤٢، تشرين الأول، ٢٠٠٠.

(٢) المصدر نفسه ، ص١٣٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأكد "لسترثرو" أن الولايات المتحدة "ستصبح ... في بداية الألفية الثالثة ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الاتحاد الأوروبي، هذه الحقيقة ستغدو رمزاً لبداية المنافسة التي ستقرر من الذي سيفوز في القرن الحادي والعشرين"[١].

وفي ظل التنافس الاقتصادي الذي يحمله لنا المستقبل في طيّاته، لن ينقسم العالم إلى صديق وعدو، بل ستكون اللعبة تنافسية وتعاونية في آن واحد، ويستطيع المرء أن يحتفظ بأصدقاء وبحلفاء، غير أنه يظل راغباً في الفوز[٢].

من هنا فإن القرن المقبل، كما يشير "ديفيد جور بورث"، مسؤول الشرق الأوسط في الخارجية البريطانية، لن يكون بالضرورة قرناً تسيّطر عليه الولايات المتحدة بمفردها بسبب الصعوبات المالية التي تواجهها، لذا سيبرز دور أوسع وأكبر لأوروبا وآسيا[٣].

---

(١) لسترثرو، المتناطحون، ترجمة محمد فريد، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٥، ص٢٣.

(٢) المصدر نفسه ، ص٢٣.

(٣) مقتبس في، يوسف أحمد الشرقاوي، مؤتمر الشرق الأوسط نحو العام ٢٠٠٠، عقد في جامعة أكسفورد ونشر جانب من وقائعه في ، مجلّة السياسة الدولية، القاهرة، العدد١٠٩، تموز ١٩٩٢، ص١٦٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخاتمة

أصبحت الدراسات المستقبلية تشكل حقلاً معرفياً هامّاً في ميدان العلوم السياسية، بوصفه ذلك البعد الزمني الذي لم ينقضِ بعد، وقد انسابت هذه الدراسة عبر سلسلة زمنية متعاقبة تناولت فيها واقع وطبيعة العلاقات الأوروبية-الأمريكية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى فترة التسعينيات، حيث بدأت أوروبا تنتقل من دائرة التبعية للولايات المتحدة إلى دائرة المشاركة والمنافسة. وفي سياق التغيرات والتبدلات التي طرأت على النظام الدولي، وذلك بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة.

وقد شكّلت هذه الأرضية الماضوية إحدى الميكانيزمات الرئيسية في استشراف الآفاق المستقبلية لطبيعة العلاقة بين الطرفين الأوروبي-والأمريكي في منطقة الشرق الأوسط. واضعين نصب أعيننا القراءة الموضوعية المستندة إلى الواقعية في التعامل مع الأحداث، وذلك ضمن إشكالية الموقف الغامض الذي بات ينتاب علاقة الطرفين (الأوروبي والأمريكي) وذلك في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، إذ عمد كل طرف إلى طرح المشاريع الخاصّة به، والتي تحقق مصالحه الذاتية، حيث قامت الولايات المتحدة بطرح مشروع "الشرق أوسطية"، في حين قامت أوروبا بطرح مشروع "الشراكة المتوسطية"، ليشكلا إحدى العناوين الرئيسة على طريق التنافس، وبالذات في المناطق ذات الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية، كالشرق الأوسط.

وقد استطاعت دراستنا، عبر التحليل الموضوعي، لأحداث الماضي، ووقائع الحاضر التوصّل إلى جملة من السيناريوهات تشكّل منظومة كليّة، لواقع وطبيعة العلاقة المستقبلية التي ستسود بين الطرفين الأوروبي والأمريكي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتبعاً لمضامين هذه الدراسة، في فصولها المختلفة، فقد تم التوصّل إلى عدّة نتائج:

اولاً: شكل انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة مفصلاً هامّاً في تحوّل العلاقات الأوروبية الأمريكية، من مرحلة التحالف إلى مرحلة التنافس، الأمر الذي يشير إلى أن مقتضيات السياسة الدولية لا تعرف الصداقة الدائمة أو العداوة الدائمة.

ثانياً: تبدل وتغيّر مفهوم القوّة، فعلى الرغم من امتلاك الاتحاد السوفياتي لأكبر قوّة استراتيجية في العالم، فقد انهار بين عشيّة وضُحاها حيث برزت أهمية القوة الاقتصادية، وتراجعت أهمية القوة العسكرية، مما أعطى ميّزة للاتحاد الأوروبي على حساب الولايات المتحدة، وجعلته يظهر كمنافس للولايات المتحدة.

ثالثاً: محاولة الطرفين الأوروبي والأمريكي تعزيز مواقع القوة لديهما، عبر الاستفادة من المفهوم الجديد للقوّة، عن طريق بناء المشاريع الاقتصادية (كالمتوسطية، الشرق أوسطية) وليس عن طريق إقامة، التحالفات العسكرية، كما في السابق، وفي الوقت نفسه شكّل كلا المشروعين مدخلاً جديداً لمرحلة استعمارية جديدة ماركنتيلية الطابع، ذات أبعاد اقتصادية بالدرجة الأولى تهدف إلى الاستئثار بموارد هذه المنطقة وفتح أسواقها أمام المنتجات الأوروبية- والأمريكية، ناهيك عن الأثر السياسي الذي يلحق بالمنطقة بوصف تلك المشاريع أسلوباً مرموقاً في التحايل على أيّة فكرة لأيّة وحدة سياسية في المنطقة استناداً إلى مبدأ القومية العربية.

رابعاً: لقد أدى انهيار الاتحاد السوفياتي وتبدّل مفهوم القوّة إلى إبراز وضعٍ دوليّ جديدٍ يقوم على درجة كبيرة من الاعتماد المتبادل بين الاقطاب

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الرأسمالية الكبرى : بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبالتالي فإمكانية نشوء صراع مسلّح أو أية مجابهة أمرٌ مستبعد على نحو كلّي. فالمشروعين "الشرق أوسطي" و "المتوسطي" ليسا إلا سوقين اقتصاديين لا يؤديان إلى الصراع وإنما إلى التنافس ضمن إطار تكاملي:

فالمنطق التكاملي الذي يلف المعسكر الغربي (EURO & USA) وتحديداً في النواحي الاقتصادية والأمنية، يشكل عملية ردع متبادل بحيث لا يجرؤ أي طرف على الخروج عن دائرة التكامل لأن الخارج من هذا النظام سيكون هو الخاسر ولمصلحة طرف ثالث، ثم أن مصادر قوة الدول لم تعد داخلية بل مستمدة من الخارج عن طريق شبكة الترابط الاقتصادي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قائمة والمراجع

أولاً: باللغة العربية:

1- الكتب:

- أحمد ثابت، المشاركة الأوروبية - المتوسطية: دراسة وتقييم، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٥.

- أحمد صدقي الدجاني، التحديات الشرق أوسطية والوطن العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤.

- أحمد محمد كمال، انفجار الخليج: العراق المغبون وكلمة التاريخ، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩١.

- إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية الدولية في عالم متغيّر: قضايا ومشكلات، الطبعة الأولى، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ١٩٨٣.

- الاكاديمية المغربية، أي مستقبل لحوض البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، لشبونة، الرباط، مايو١٩٩٥.

- السفير هاني خلاف وأحمد نافع، نحن وأوروبا: شواغل الحاضر وآفاق المستقبل، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٧.

- السيّد ياسين، مشرف، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٢، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٣.

- ----------، مشرف، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٦، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجي بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٧.

- أميرة الشنواني، السوق الأوروبية المشتركة وأزمة الشرق الأوسط، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧.

- أمين محمود، أصول الجغرافيا السياسية، الطبعة الثالثة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٤.

٥٣٥١٤٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- أنيس كلود، النظام الدولي والسلام العالمي، ترجمة عبدالله العربان، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٤.

- ----------، من السيف إلى المحراث، ترجمة عبدالله العريان، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٥.

- بوقنطار الحسان، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.

- بول كيندي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ترجمة غازي مسعود، دار الشروق، عمان، ١٩٩٣.

- جابر محمود الجزار، اتفاقية ماستريخت وأثرها على الاقتصاد المصري، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤.

- جمال شلبي، العرب وأوروبا رؤية سياسية معاصرة، الطبعة الأولى، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠.

- جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٧٩.

- جوزيف ناي، حتمية القيادة: الطبيعة المتغيرة للقوة الامريكية، ترجمة عبدالقادر عثمان، مركز الكتب الأردني، عمان ١٩٩١.

- جون أدلمان سبيرو، سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة خالد القاسم، تحرير سمير حداد، د.ن، د.م.

- حامد عبدالله ربيع، الندوة العلمية عن المضمون السياسي للحوار العربي - الأوروبي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٧.

- حلمي الشعراوي، محرر، الشرق أوسطية مخطط أمريكي-صهيوني، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٨.

- حمدي حافظ، المشكلات العالمية المعاصرة، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخليـــج: رؤية عـالمية لمستقبل الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشـر،١٩٩.

- سيّد أحمد عثمان، دراسات في الشرق الأوسط، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، -١٩٦.

- عادل أحمد حشيش وآخرون، سياسات الاقتصاد الدولي، د.ن، القاهرة، ١٩٩٨.

- عبدالمطلب عبدالمجـــيد، النظـــام الاقتصادي العالمي الجديد: الآليات ، الخصائص، الأبعاد، د.ن، القاهـــرة،١٩٩٨.

- عبدالفتاح الرشدان، العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغيّر، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٨.

- عبدالوهـاب الكيالي، الموســـوعة السياســـية، الطبعة الثانية ، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٣.

- علاء عبدالوهاب، الشرق الأوسط الجديد: سيناريو الهيمنة الاسرائيلية، الطبعة الأولى، سيناء للنشر، القاهرة، ١٩٩٥.

- عمـاد فوزي شعيبي، النظام السياسي العالمي الجديد، الطعة السابعة ، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٩١.

- عماد يوسف وأروى الصبّـاغ، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، دار البشير للنشر والتوزيع، عمّان، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦.

- فتح الله ولعلـو، تحدّيـات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية، الطبعة الأولى، منتدى الفكر العربي، عمّان، ١٩٩٦.

- فـؤاد نهرا، الشرق الأوسط الجديد في الفكر السياسي الأمريكي، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ٢٠٠٠.

- فوزي الجودة، أوروبا الغربية ... والصراع العربي - الصهيوني، د.ن، دمشق، ١٩٨٥.

- قيس جواد العزاوي، العرب والغرب على مشارف القرن الحادي والعشرين: مؤشرات استراتيجية، مركز الدراسات العربي- الأوروبي، باريس، ١٩٩٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- كولن باون وبيتر موني، من الحرب الباردة حتى الوفاق ١٩٤٥-١٩٨٠، تعريب صادق إبراهيم عودة، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمّان، الأردن، آب ١٩٨٣.

- لسترثرو، المتناطحون: المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوروبا وأمريكا، ترجمة: محمد فريد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٥.

- ـــــــــــ، الصراع على القمة: مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان، ترجمة أحمد فؤاد بليع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت، ١٩٩٥.

- لواء محمد كمال عبدالحميد، الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي، الطبعة الرابعة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٢.

- ماجد كيالي، المشروع الشرق أوسطي: أبعاده، مرتكزاته، تناقضاته، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٨.

- مجذاب بدر عناد ومحيي الدين حسين، المتغيرات الاقتصادي الدولية وانعكاساتها على اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط، دار الشط للأعمال الفنية والإخراج الصحفي، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ١٩٩٨.

- محمد عابد الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠.

- محمد حسنين هيكل، آفاق الثمانينات، الطبعة الأولى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٨٣.

- محمد صالح المسفر، الاتحاد الاوروبي وأبعاد مشريعه المتوسطية، من أعمال المؤتمر الدولي الخامس حول العلاقات العربية الأوروبية حاضرها ومستقبلها، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربية - الأوروبية،١٩٩٧.

- محمد فضة، السياسة الخارجية للدول الكبرى في الشرق الأوسط: أزمة السويس ومشكلة الإعتداء الثلاثي، الجامعة الأردنية، عمان. د .

- محمود إسماعيل محمد ، مشكلات دولية معاصرة، مكتبة نهضة الشرق ، الجزء الأول، ١٩٨٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- محمود بكري، جريمة أمريكا في حرب الخليج: الأسرار الكاملة، الطبعة الثانية، د.ن، القاهرة، ١٩٩١.

- محمود مرشحة، المنظمات الدولية والدبلوماسية، جامعة دمشق، سوريا، ١٩٩٥.

- مصطفى الحمارنة محرر، العرب في الاستراتيجيات العالمية، مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمّان، ١٩٩٤.

- مصطفى طلاس، أوروبا والوطن العربي، سلسلة كتب في كتاب ، مركز الدراسات العسكرية، دمشق، ١٩٩٩.

- معين حدّاد، الشرق الأوسط : دراسة جيوبوليتيكية، قضايا الأرض والنفط والمياه، الطبعة الأولى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، د.م، ١٩٩٦.

- نادية محمود مصطفى، أوروبا والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦.

- نادية محمود مصطفى ، محرر، مصر ومشروعات النظام الاقليمي الجديد في المنطقة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٧.

- ناصيف يوسف حتّي، القوى الخمس الكبرى والوطن العربي: دراسة مستقبلية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.

- هالة سعودي ، محرر، الوطن العربي والولايات المتحدة الامريكية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٦.

- هيثم الكيلاني، العرب والبحر المتوسط: دراسة في موقع البحر المتوسط في الاستراتيجيات العربية القديمة والمعاصرة، الطبعة الأولى، دار المعرفة، دمشق، ١٩٩٥.

- ودودة بدران، حتى لا تنشب حرب عربية-عربية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٢.

- وليد عبدالحي، مستقبل الفكر الصهيوني، مركز الدراسات الأردنيّة، جامعة اليرموك، إربد، ١٩٩٧.

- ----------، تحوّل المسلّمات في نظريّات العلاقات الدوليّة، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، ١٩٩٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب- الرسائل الجامعيّة:

- أيمن أبو زيتون، الأبعاد السياسية لمفهوم الشرق أوسطية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، ١٩٩٩.

- راكز محمود القرشي، التغيرات الدولية الأخيرة منذ البروسترويكا وأثرها على الصراع العربي - الإسرائيلي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمّان، ٢٥ أيار ١٩٩٥.

- عُدي صدّام حسين، عالم ما بعد الحرب الباردة، دراسة مستقبلية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٩٨.

جـ- الدوريّات:

- إبراهيم حمّاد، البعد الاجنبي للعلاقات العربية الأوروبية: رؤية مستقبلية، مجلة السياسة الدولية، العدد١٣، القاهرة، تشرين الثاني ١٩٩٧.

- أحمد البرصان، الجغرافيا الاستراتيجية والشرق الأوسط المتغيّر، مجلّة الشؤون العربية، العدد٩٩، القاهرة، ، أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

- أحمد النجّار، حرب أم سلام على جبهة التجارة الأمريكية اليابانية، مجلّة السياسة الدولية، العدد١٢١، القاهرة، تموز/يوليو ١٩٩٥.

- أحمد ثابت، مخاطر وتحديات المشروع الشرق أوسطي، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، العدد١٤، مالطا، شتاء ١٩٩٥.

- أحمد عبدالسلام مجدلاتي، السوق الشرق أوسطية، مجلة الدراسات الدولية، العدد٥٦، تونس، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٥.

- أسامة جعفر الفقيه، السوق الأوروبية الموحّدة عام ١٩٩٢ والمصالح الاقتصادية، مجلّة التعاون، العدد ١٧، آذار ١٩٩٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات الأوروبية الأمريكية وحرب أكتوبر ١٩٧٣، مجلة السياسة الدولية، العدد٣٥، القاهرة، كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤.

- السيّد عليوه، كيفية التعامل مع مشروعات التعاون الإقليمية: رؤية استطلاعية، ورقة عمل، مجلة الباحث العربي، بيروت، العدد (٤٤)، آذار/ حزيران ١٩٩٧.

- السيّد ياسين، الصورة القومية للعرب لدى الأوروبيين، مجلة السياسة الدولية، العدد٣٧، القاهرة، تموز/ يوليو ١٩٧٤.

- الشاذلي العياري، آفاق التكامل في البحر الأبيض المتوسط، مجلة المنتدى، العدد١١٤، عمّان، آذار ١٩٩٥.

- المتوسط ما بعد برشلونة، حلقة تفكير، مجلة شؤون الأوسط، العدد٥٦، بيروت، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦.

- بشارة خضر، الطاقة والحوار العربي - الأوروبي، مجلّة الشؤون العربي، العدد٦، القاهرة، آب / أغسطس ١٩٨١.

- ----------، الشراكة الأوروبية المتوسطية، مجلّة الدراسات الدولية، العدد٥٧، تونس، كانون الأول١٩٩٥.

- بشارة خضر وعبدالجليل مرهون، أوروبا وبلدان الخليج العربية، الشركاء الأباعد، مجلة شؤون الأوسط، العدد٥١، بيروت، نيسان/إبريل - أيار/مايو ١٩٩٦.

- بكر مصباح تنيره، تطوّر استراتيجية الحوار العربي - الأوروبي في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية، مجلّة الشؤون العربية، العدد ٩٠، القاهرة، حزيران ١٩٩٧.

- بني هنسون، الاتحاد الأوروبي والبحر المتوسط، ترجمة منار الشوربجي، مجلة السياسة الدولية، العدد٨٨، القاهرة، تشرن الأول/ أكتوبر ١٩٩٤.

- تاج السرحان، الشرق الأوسط ماهو أين هو؟، مجلة الدبلوماسي، العدد ٩٠، الرياض، كانون الثاني/ ديسمبر ١٩٨٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- ثناء فؤاد عبدالله، إشكاليات التفاعل والحوار الحضاري بين العرب والحضارة الغربية في إطار متغيّرات العالم، مجلة المستقبل العربي، العدد١٦٧، بيروت ، كانون الثاني/ يناير١٩٩٣.

- جميل عجمي هيل، الآثار المحتملة للاتحاد الأوروبي على البلاد العربية، مجلة الشؤون العربية، العدد٨٦، القاهرة، حزيران ١٩٩٦.

- جميل طاهر، التكامل الاقتصادي العربي بين الشرق أوسطية والشراكة المتوسطية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد٤، الكويت، شتاء ١٩٩٦.

- جلال عبدالله معوّض، الشرق الأوسط الدلالات والتطوّرات الجارية المحتملة، مجلة الشؤون العربية، العدد ٨٠، القاهرة، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤.

- جوهانس رايسنر، أوروبا والولايات المتحدة والخليج، مجلة شؤون الأوسط، العدد٦٦، بيروت، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧.

- حسن حمدان العليكم، العرب وأمريكا والنظام الدولي الجديد، المجلة العربية للدراسات الدولية، المعهد العربي للدراسات الدولية،العددين٣/٤، واشنطن، ١٩٩٣.

- حسن أبو طالب، نحو نموذج لتنظيم التعاون عبر الأقاليم، مجلة السياسة الدولية، العدد١١٨، القاهرة ، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤.

- خالد محمد خالد، المنظمات الاقتصادية الدولية والنظام الدولي الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد١١٦، القاهرة، نيسان/ إبريل ١٩٩٤.

- خليل أحمد خليل، المشرق العربي بين المتوسطية والشرق أوسطية، مجلة الدراسات العربية، العددين٨/٩، بيروت، تموز/ آب ١٩٩٦.

- رمزي زكي، هل انتهت قيادة أمريكا للمنظومة الرأسمالية، مجلة المستقبل العربي، العدد١٣٨، بيروت، آب / أغسطس ١٩٩٠.

- روبرتو أليبوتي، البحر الأبيض المتوسّط ككيان له مفهوم خاص، مجلّة السياسة الدولية، العدد١١٨، القاهرة، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- رينيه شوك، العلاقات الأمريكية – الأوروبية في فترة مابعد الحرب الباردة: صراع أم شراكة؟، مجلة قراءات سياسية،العددين ٣/٤، الولايات المتحدة الامريكية، صيف وخريف ١٩٩٣.

- زكريا محمد عبدالله، التعاون في ضوء التعاون الشرق أوسطي، مجلة السياسة الدولية، العدد١٢٧، القاهرة، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧.

- زكي حنوش، الشرق أوسطية والشراكة المتوسطية: نحو مشروع عربي متوسطي وشرق أوسطي، ورقة عمل غير منشورة قُدّمت إلى مؤتمر السوق العربية المشتركة والمستقبل العربي، مصر، ٢٥-٢٦ تشرين الثاني ١٩٩٧، القاهرة، ١٩٩٧.

- سالم النجفي، الاشكالية الاقتصادية الشرق أوسطية: رؤية عربية، مجلة المستقبل العربي، العدد٢٠٩، بيروت، تموز ١٩٩٦.

- سامي غالي، خطوة جديدة في مسيرة الشراكة الأوروبية – المتوسطية، مجلّة السياسة الدولية، العدد١٢٩و القاهرة، تموز/ يوليو ١٩٩٧.

- سعد الدين إبراهيم، الرؤى المستقبلية للمشرق العربي: الرؤية العربية، الرؤية الشرق الأوسطية، الرؤية البحر متوسطية، الرؤية الإسلامية، مجلة كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،العدد٥٢، القاهرة، السنة السابعة ١٩٩٧.

- سعيد اللاوندي، أوروبا ... وأمريكا، وإشكالية الهيمنة، مجلّة السياسة الدولية، العدد١٤١، القاهرة، تموز/ يوليو ٢٠٠٠.

- ----------، أمريكا – أوروبا العولمة والعولمة المضادة، مجلة السياسة الدولية، العدد١٤٢، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٠.

- أبو سعود إبراهيم، آفاق العلاقات العربية – الأوروبية نحو صياغة إستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، مجلة المعلومات الدولية، العدد٥٩، دمشق، شتاء ١٩٩٩.

- صلاح المختار، أمريكا تراجعت عام ١٩٩٤، مجلة شؤون سياسية، العدد٤، ١٩٩٥.

- صفاء موسى، أزمة الخليج والمجموعة الأوروبية، مجلة السياسة الدولية، العدد١٠٤، القاهرة، نيسان / إبريل ١٩٩٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- عبدالرحمن صبري، مستقبل مسيرة العلاقات العربية - الأوروبي من الحوار إلى المشاركة، مجلة الشؤون العربية، العدد ٩٠، القاهرة، حزيران ١٩٩٧.

- عبدالرحمن مطر، أسئلة برشلونة: قراءة أولى في مؤتمر برشلونة للشراكة والتعاون الأوروبي - المتوسطي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٢٥، بيروت، كانون الثاني ١٩٩٧.

- عبدالعاطي محمد، قمة شرم الشيخ وآفاق الأمن والسلام بالشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٤، القاهرة، نيسان/ إبريل ١٩٩٦.

- عبدالفتاح الرشدان، جامعة الدول العربية بعد أكثر من نصف قرن على قيامها: نظرة تحليلية ورؤية مستقبلية، مجلة الشؤون العربية، العدد ٩٥، القاهرة، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨.

- ــــــــــــ، النظام الشرق أوسطي الجديد، الفكرة والمخاطر، مجلة قراءات سياسية، العدد٣، الولايات المتحدة الأمريكية، صيف ١٩٩٥.

- عبدالله أبو راشد، الصراع العربي - الاسرائيلي وانعكاساته على التعاون العربي - الأوروبي، مجلّة معلومات دولية، العدد٥٩، دمشق، شتاء ١٩٩٩.

- عبدالعزيز العجيزي، الترقب الامريكي لمجرى الحوار، مجلة السياسة الدولية، العدد٣٧، القاهرة، تموز/ يوليو ١٩٧٤.

- ــــــــــــ، أزمة الطاقة والمتغيرات الدولية، مجلّة السياسة الدوليّة، العدد٤١، القاهرة، تموز/ يوليو ١٩٧٥.

- عبدالمطلب العمري، الاتفاقيات الاقتصادية بين العالم العربي والمجموعة الاوروبية، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، العددين ١٠/١١، مالطا، ربيع/ صيف ١٩٩٣.

- عبدالمنعم السيّد علي، التكتلات الاقتصادي الدولية: طبيعتها، أنواعها، خصائصها، آثارها الاقتصادية على الأقطار العربية، مجلة الشؤون العربية، العدد٨٥، القاهرة، آذار ١٩٩٦.

- عبدالمنعّم سعيد، ندوة العلاقات الأوروبية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد٧٦، القاهرة، نيسان/ إبريل ١٩٨٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- ـــــــــــ، الإقليمية في الشرق الأوسط: نحو مفهوم جديد، مجلة السياسة الدولية، العدد١٢٢، القاهرة، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٥.

- ـــــــــــ، العرب والنظام الجديد: الخيارات المطروحة، مجلة كراسات استراتيجية، العدد٣، القاهرة، أيار مايو .

- عُدي صدّام حسين، الدول الكبرى وعملية تشكيل النظام الدولي، مجلة شؤون الأوسط، العدد١، بيروت، كانون الثاني ١٩٩٤.

- عزّت السيّد أحمد، هل بدأ عصر الهيمنة الأمريكية، مجلة الوحدة، العدد٩٨، الرباط، إبريل/ مايو/ يونيو ١٩٩٤.

- عزوز كردون، الأمن والاستقرار في المتوسط، مجلة شؤون الأوسط، العدد٨٨، بيروت، نيسان/ إبريل ١٩٩٩.

- علي الدين هلال، النظام الدولي الجديد: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مجلة عالم الفكر العربي، العددين ٣/٤، الكويت، ١٩٩٥.

- عماد جاد، أوروبا ١٩٩٢ والعالم العربي سياسياً وعسكرياً، مجلة السياسة الدولية، العدد٩٩، القاهرة، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠.

- عياد عباس جلول، الاندماج الاقتصادي العربي وتحديات السوق الشرق أوسطية، مجلة الدراسات العربية، العددين٧/٨، بيروت، ١٩٩٥.

- غسان العزي، الحوار الأوروبي - المتوسطي، مجلة شؤون الأوسط، العدد٦٢، بيروت، أيار/ مايو ١٩٩٧.

- غازي فيصل، الجانب الإقليمي في مشروع الأمن الشرق أوسطي، مجلّة آفاق عربية، العدد٣، بغداد، آذار ١٩٩٤.

- فاروق محمد شلبي، الإطار القانوني السياسي لمجلس التعاون العربي، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد٣٢، بيروت، كانون الثاني، ١٩٩٠.

- فخري الهواري، هل يشهد القرن الواحد والعشرون انهيار الولايات المتحدة الأمريكية؟، مجلة السياسة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الدولية، العـدد١٢٦، القاهرة، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦.

- فريـد هـاليداي، مستقبل القوّة العسـكرية ...؟ ، مجلّة الباحث العربي، العـدد٤٣، لنـدن، تشرين الثاني ١٩٩٦ -شباط١٩٩٧.

- فولكر برتس، برشلونة والتسوية: أوروبا لدور سياسي، مجلة شؤون الأوسط، العـدد٨٢، بيروت، نيسان/ إبريل ١٩٩٩.

- كرستوفر هل، السياسـة الخارجية الأوروبية، معسكر قوة أم نموذج مدني أم في حـالة إخفاق، المجلة العربية للدراسات الدولية، العـدد١، بيروت، شتاء١٩٨٧/١٩٨٨.

- ليوبولد راداور، حوار عربي أوروبي: برشلونة بعد مضي عام: الحاجة إلى الاستقرار والتحوّل، مجلّة المنتدى، العـدد١٣٤، عمان تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦.

- ماجد الكيالي، النظام الاقليمي في الشرق الأوسط ومفهوم التسوية الامريكية الإسرائيلية، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العـدد٤١، بيروت، حزيران/ يونيو ١٩٩٢.

- ----------، "المنظور الاسرائيلي للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط، مجلة صامد الاقتصـادي، العـدد٩٤، بيروت، تشـرين الأول/ تشـرين الثاني/ كانـون الأول ١٩٩٣.

- مالك عوني، موجز الرؤى الفرنسية عن التعاون في البحر المتوسط، مجلة السياسة الدولية، العـدد١١٨، القاهرة، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤.

- محمد السعيد إدريس، الـدوافع الاساسية للخلافات الأمريكية الأوروبية، مجلة السياسة الدولية، العـدد ٧٠، القاهرة، تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٢.

- محمد الأطرش، المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العـدد ٢١٠، بيـروت، آب / أغسطس ١٩٩٦.

- محمد المجذوب، النظام الـدولي الجديد ومستقبل الوطن العربي، مجلة المنابر، شركة المنابر للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع والترجمة،العـدد ٦٠، نيسان / أيار ١٩٩١.

- محمد حسنين هيكل، العرب على أعتاب القرن ٢١، مجلة المستقبل العربي، العـدد ١٩٠، بيروت، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- محمد رشاد الشريف، تطوّرات الصراع العربي - الإسرائيلي وأثرها على العلاقات العربيّة الأوروبيّة، مجلّة معلومات دوليّة، العدد ٥٩، دمشق، شتاء ١٩٩٩.

- محمد خالد الأزعر، السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية: توازنات ما بعد حرب الخليج، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، العدد٧، مالطا، صيف ١٩٩٢.

- محمد زكريا اسماعيل، الهوية العربية في مواجهة السلام الاسرائيلي، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٩٠، بيروت، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤.

- محمد سالمان، السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، العدد١٣٨، القاهرة، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦.

- محمد سعيد أبو عامود، "التوجه المتوسطي في الفكر السياسي المصري، مجلة السياسة الدولية، العدد١٢٤، القاهرة، نيسان/ إبريل ١٩٩٦.

- محمد شعبان، زعامة العالم في القرن القادم هل هي حكر للولايات المتحدة ... أم صراع مع الدور الأوروبي، مجلة الباحث العربي،العدد٤٤، لندن، آذار / مارس ١٩٩٧ - حزيران/يونيو١٩٩٧.

- محمد شومان، مقاومة التطبيع الثقافي - المخاطر والمهام، مجلة مستقبل العالم الاسلامي، العدد١٤، مالطا، شتاء ١٩٩٥.

- محمود خليل، العلاقات العربية الأوروبية في ضوء المتغيرات الدولية، مجلة مستقبل العالم الاسلامي، العددين١٠/١١، مالطا، ربيع/ صيف ١٩٩٣.

- محمود عبدالفضيل، مصر والعرب والخيار المتوسطي. الفرص والمحاذير، مجلة السياسة الدولية، العدد١٢٤، القاهرة، نيسان/ابريل ١٩٩٦.

- مسعود ظاهر، الشرق العربي المعاصر بين سايكس بيكو والنظام الشرق أوسطي الجديد، مجلة آفاق الإسلام، العدد١، عمان، آذار ١٩٩٦.

- مصطفى الفقي، الشرق الأوسط بين القومية والاقليمية، مجلة الباحث العربي، العدد ٣٥، لندن، آذار/ حزيران ١٩٩٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- مصطفى الفيلالي، التجمعات الاقليمية العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد١٣٨، بيروت، آب/ أغسطس ١٩٩٠.

- مصطفى عبدالله خشيم، جامعة الدول العربية وتحديات مؤتمر برشلونة : الثابت والمتغير، مجلة الشؤون العربية، العدد٨٦، القاهرة، حزيران ١٩٩٦.

- مصطفى كركوتي، أوروبا والعرب من إعلان البندقية إلى بيان بروكسل، مجلة الباحث العربي، العدد١١، لندن، نيسان/ حزيران ١٩٨٧.

- معين حدّاد، مفهوم الشرق الأوسط بين الجغرافيا والجيوبولتيكا، مجلة شؤون الأوسط، العدد٣٣، بيروت، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤.

- مفيد شهاب، نحو بلورة رؤية مشتركة للشراكة الأوروبية - المتوسطية"، في ندوة مابعد برشلونة، القسم الأول، مجلة الشؤون العربي، العدد٨٨، القاهرة، كانون الأول ١٩٩٦.

- ملحق: تطوّر الاهتمام الدولي بحماية البيئة بالبحر المتوسط، مجلّة السياسة الدولية، العدد١١٨، القاهرة، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤.

- ممدوح شوقي، الشرق الأوسط بين الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية، مجلة السياسة الدولية، العدد١٢٥، القاهرة، تموز/ يوليو ١٩٩٦.

- موسى الضرير، العلاقات الاقتصادية العربية - الأوروبية من الحوار العربي الأوروبي إلى مؤتمر برشلونة، مجلة معلومات دولية، العدد٥٩، دمشق، شتاء ١٩٩٩.

- ميشال روكار، رؤية عميقة لأوروبا الجديدة"، مجلّة البنوك، العدد٢٧٥، باريس، نيسان/ إبريل ١٩٩٠.

- ميشال نوفل، عالم جديد متعدد الأقطاب، مجلة شؤون الأوسط، العدد٧٠، بيروت، آذار ١٩٩٨.

- ناصيف يوسف حتي، الشرق الأوسط في العلاقات الأمريكية الأوروبية، مجلة المستقبل العربي، العدد٣٩، بيروت، أيار / مايو ١٩٨٢.

- ----------، التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الاقليمي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٦٥، بيروت، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- ----------، مستقبل النظام الاقليمي العربي، حلقة نقاشية، مجلة المستقبل العربي، العدد١٦٣، بيروت، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢.

- ----------، العرب وثورة التناقضات في المفاهيم القومية والاقليمية والعالمية، حلقة نقاشية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٠٠، بيروت، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٥.

- ----------، مستقبل العلاقات العربية - الأوروبية بين الشرق أوسطية والمتوسطية، (ورقة عمل)، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٠٥، بيروت، أذار /مارس ١٩٩٦.

- ----------، حدود الدور الأوروبي وفرصة التسوية في الشرق الأوسط مجلة المستقبل العربي، العدد٢١٥، بيروت، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧.

- ناظم عبدالواحد الجاسور، التصوّر الأوروبي لأمن البحر المتوسط وتاثيره على الوضع العربي الراهن، مجلة الدراسات العربية العدد، العددين١١/١٢، بيروت، أيلول/تشرين الأول/ سبتمبر/ أكتوبر ١٩٩٦.

- نبيل هادي، تطوّر التعاون والصراع في إطار الحوار العربي الأوروبي، مجلة صامد الاقتصادي، العدد٢١، بيروت، تشرين الأول، ١٩٨٠.

- نبيه الأصفهاني، المبادرة الأوروبية من ستراسبورج إلى البندقية، مجلة السياسة الدولية، العدد٦١، القاهرة، تموز/ يوليو ١٩٨٠.

- ----------، معاهدة ماستريخت بين الواقع والتطبيق، مجلة السياسة الدولية، العدد١١١، القاهرة، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣.

- ----------، مستقبل العلاقات الامريكية الأوروبية، مجلة السياسة الدولية، العدد١١٦، القاهرة، نيسان/إبريل ١٩٩٤.

- نجلا محمد نجيب، مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، العدد١٢٧، القاهرة، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧.

- ندوة فكرية بتونس، المتوسط بعد برشلونة، مجلة الدراسات الدولية، العدد ٦٠، تونس، ١٩٩٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- يوسف أحمد الشرقاوي، مؤتمر الشرق الأوسط: نحو العام ٢٠٠٠، عقد في جامعة أكسفورد، ونشر جانب من وقائعه في، مجلة السياسة الدولية، العدد١٠٩، القاهرة، يوليو١٩٩٢.

- يوسف عبدالحق، المستقبل العربي والسوق الشرق أوسطية بين أوهام التنمية وحتمية الهيمنة، مجلة صامد الاقتصادي، العدد ٩٨، بيروت، تشرين الأول/ترين الثاني/ كانون الأول ١٩٩٤.

- يوسف صايغ، منظور الشرق الأوسط ودلالاته بالنسبة إلى العرب، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٩٢، بيروت، شباط/ فبراير ١٩٩٥.

ه- الصحف:

- الثورة، بغداد، العدد الصادر في ١٩٩١/٩/١٧، ص٣.

- محمد سيّد أحمد، اللعبة الثلاثية حول البحر المتوسط، الأهرام، القاهرة، العدد ٣٩٧٧٧، ١٩٩٥/١١/٢.

- ناصيف يوسف حتّي، مؤتمر برشلونة: التمهيد لهلسنكي متوسطية، الحياة، لندن ١٩٩٥/١١/٣.

- الحياة، لندن، العدد الصادر في ١٩٩٥/١١/٥.

- الأهرام، القاهرة، العدد٣٩٨٠٣، ٢٨ /١١/١٩٩٥.

- أحمد نافع، أوروبا ودول المتوسط، الأهرام، القاهرة، العدد ٣٩٨١٠، ١٩٩٥/١٢/٥.

- السيّد ياسين، التعايش في حوض المتوسط، الأهرام، القاهرة، العدد ٣٩٨١٢، ١٩٩٥/١٢/٧.

- محمد عبدالسلام، توجهات السياسة الخارجية المصرية في التسعينات، الأهرام، القاهرة العدد٣٩٨٢٠، ١٩٩٥/١٢/١٥.

- Lemond, Paris, 3/8/1980 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثانياً: باللغة الإنجليزية:

Books:

- Lenazowski, G. , The Middle East in World Affairs, Cornell University, press, London, 1979.
- Curtis,M. , The Middle East Reader , New Bransuick, 1986.
- bRezinski, Z., Out of Control, Global Turmoil on the Eva of the Twenty - First Century, Arobert Stewart Book, New York, 1993.
- American Encyclopaeda, Encyclopedia Americana Corporation, U.S.A., 1986, Vol. 196.
- Colliers Encyclopedia, Macmillan Educational Corporation, London, 1977, Vol.16.
- The Middle East and North Africa, Euripa Publications Limited, England Thirty- Second Edition, 1985.
- Task Force Report, Financing Americes Leadership, Conucil on Foreign Relations, New York, 1997.

Articles:

- Hass R. and Litan R. , Globalization and its Discontents, Navigating the Dangers of Atangled Worlds, Foreign Affairs, Vol.77, No. 3, U.S.A., May-June 1998.
- Hass R. , Paradigm Lost, Foreign Affairs, Vol. 74, No.1, January-February, 1995.
- Ney J. , What New World Order, Foreign Affairs, Vol. 71, No.2, spring, 1992.
- Maynes C.W . , The New Decade, Foreign Policy, No.80, Fall, 1990.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ABSTRACT

America and European Competition in the Middle East: Trends and Future

Prepared by:
Khaldoun Khlid Krayem Mustafa

Supervisor:
Prof. Dr. Sa'ad Abu Dayyeh

This study is about the "America and European Competition in the Middle East: Trends and Future". The important of this paper eminates from the fact that the subject itself is considered a practical solution to the equation 'Middle', 'Mediterranean'; and that previous studies dealt with one of them alone.

Some dealt with the American-Mediterranean relations within the frame which is called the Mediterranean plan'; whereas some cared about the relations between the countries of the European Union and the countries of the Middle East in the so-called 'European-Mediterranean companionship'. In addition no single study tried to gather the two sides of the equation in one mould. They rather talked briefly about the two plans and didn't explain their effects on both sides. Therefore this study came to bridge this gap.

The thesis started from two conflicting stands concerning the relations between the United States and the European Union with regard to the Middle East. One is pursuing the Mediterranean companionship; the other is within the circle building the Middle East. The thesis introduced the following question:

Why the aforementioned projects appear in this very time? i.e., why they

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

have appeared after the end of the Cold War, and the collapse of the Capitalist System.

This paper is built on the following main hypothesis: "the tow European-American Projects presented perspectively via, the European-Mediterranean Companion ship", and 'the Middle East System' constitute a real competition between the two sides on the Middle East because it is considered important at the economic and strategic relations between them.

Some hypotheses bifurcated from the major one: The first said that the two projects are considered as some of the aspects and configurations of the European-American competition in this area.

The second claimed that the New Regional call is characterized by a selective trend. This is reflected by the desire of the western powers that won a victory in the Cold War to reconstruct their regional systems throughout the world.

The third is: " the economic dimensions of the two projects serves as a gate for the New Colonial Domination on the Middle East, rather that a start of its advancement.

The researcher followed the Historic, Analytic and Perspective approaches. Hence, the study came in four chapters viz:

Chapter one dealt with the American-European relations from their very start to their development during the end of the Second World War in the seventies, to the period of the nineties. It covered three topics which are: the American-European relations in the seventies; in the eighties; and the nineties.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

The second chapter deals with the equation"the Middle East" and "the Mediterranean", their significance with regard to the concept and the factors of appearance". It includes three main subjects. The first deals with the new regionalism; the second with the significations and the concept of Middle East, the third with the problem of identifying the notion and the range of the Mediterranean orientation.

The third chapter is concerned with "the features of the European-American competition on the Middle East". It consists also of three topics. The first is the importance of the Middle East for both sides, viz: the European and the American; the second is the Middle East system: its bases, goals, results and the attitudes of the Arab countries towards it; the third is the European-American comopanionship; its causes, nature, goals, bases and the attitudes of Arabs towards it.

The fourth chapter deals with "the Future of the European-America relations in the Middle East" within three topics. The first is about the current international status, and change in the notion of power; the second is about the two systems: "the Mediterranean" and the "Middle East" and their reflexion on the European-American relations in the light of the current international status; the third deals with the predictable scenarios of the European-American relations in the Middle East.

The most important conclusions the dissertation arrives at are:

Firstly, the collapse of the Soviet Union and the end of the cold war constitute a pivotal role in changing the European-American relations from the state of alliance to the state of competition, which indicates that the exigencies of policy don't restrict themselves to a friendship or hostility.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit